إقـــــرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دراسة وتحقيق لمخطوط : رَكضَة في ظهْر الرَّفَضَة

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification

Student's name: اسم الطالب/ة: محمود محمد حمدان

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 28 أكتوبر 2015

الجامعة الإسلامية – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية أصول الدين
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة



رَكْضَةٌ فِي ظَهْرِ الرَّفَضَةِ

للشيخ العلامة

محمَّد حياة بن إبراهيم السِّندي، المَدني

المُتوفَّى سنة (١١٦٣هـ) رحمه الله

دراسة وتحقيق/
محمود بن محمَّد حمدان

إشراف الأستاذ الدكتور/
جابر بن زايد السميري -حفظه الله-

قُدِّمَ هذا البحثُ استكمالاً للحصول على درجة الماجستير من كلية أصول الدين

١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م





جامعة الإسلامية – غزة
The Islamic University - Gaz

مكتب نائب الرئيس للبحث العلمي والدراسات العليا هاتف داخلي 1150

Ref ج س غ/35/ رقم

Date 2014/09/20 تاريخ

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمود محمد محمود حمدان لنيل درجة الماجستير في كلية *أصول الدين*/ قسم العقيدة الإسلامية وموضوعها:

دراسة وتحقيق لمخطوط: رَكضَة في ظَهْر الرَّفضة

وبعد المناقشة العلنية التي تمت اليوم الأحد 06 ذو الحجة 1436هـ، الموافق 2015/09/20م الساعة الواحدة ظهراً بمبنى القدس، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. جابر زايد السميري	مشرفاً و رئيساً	....
أ.د. محمود يوسف الشوبكي	مناقشاً داخلياً	....
أ.د. محمود محمد العامودي	مناقشاً خارجياً	....

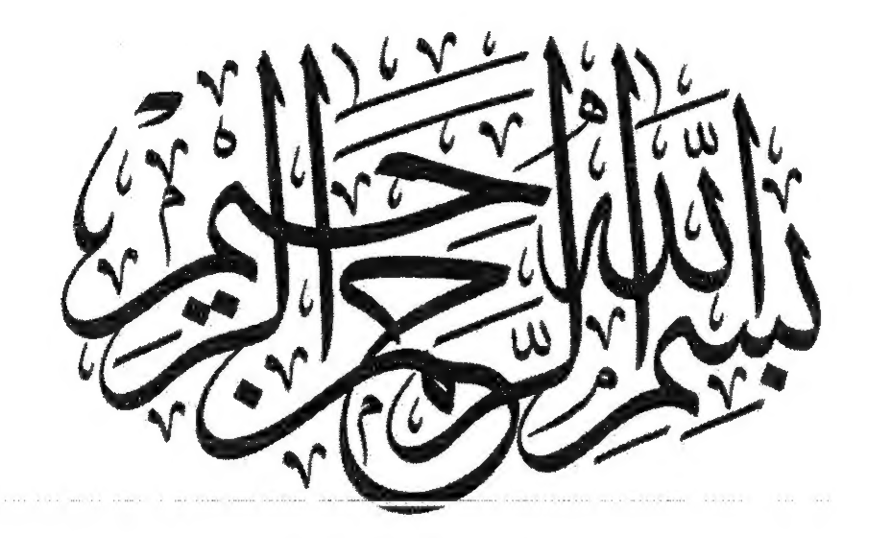
وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية *أصول الدين*/ قسم العقيدة الإسلامية.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف على المناعمة


بسم الله الرحمن الرحيم

إِهْدَاءٌ

إلى والديَّ الكريمين..

إلى زوجتي العزيزة..

إلى فلذتيْ كبدي (عبدالله، وجَنَى)..

إلى شيخي عادل نصَّار –روَّح الله رُوحه، ونوَّر ضريحه –..

إلى مشايخي الأعزاء، وأساتذتي الفُضلاء ..

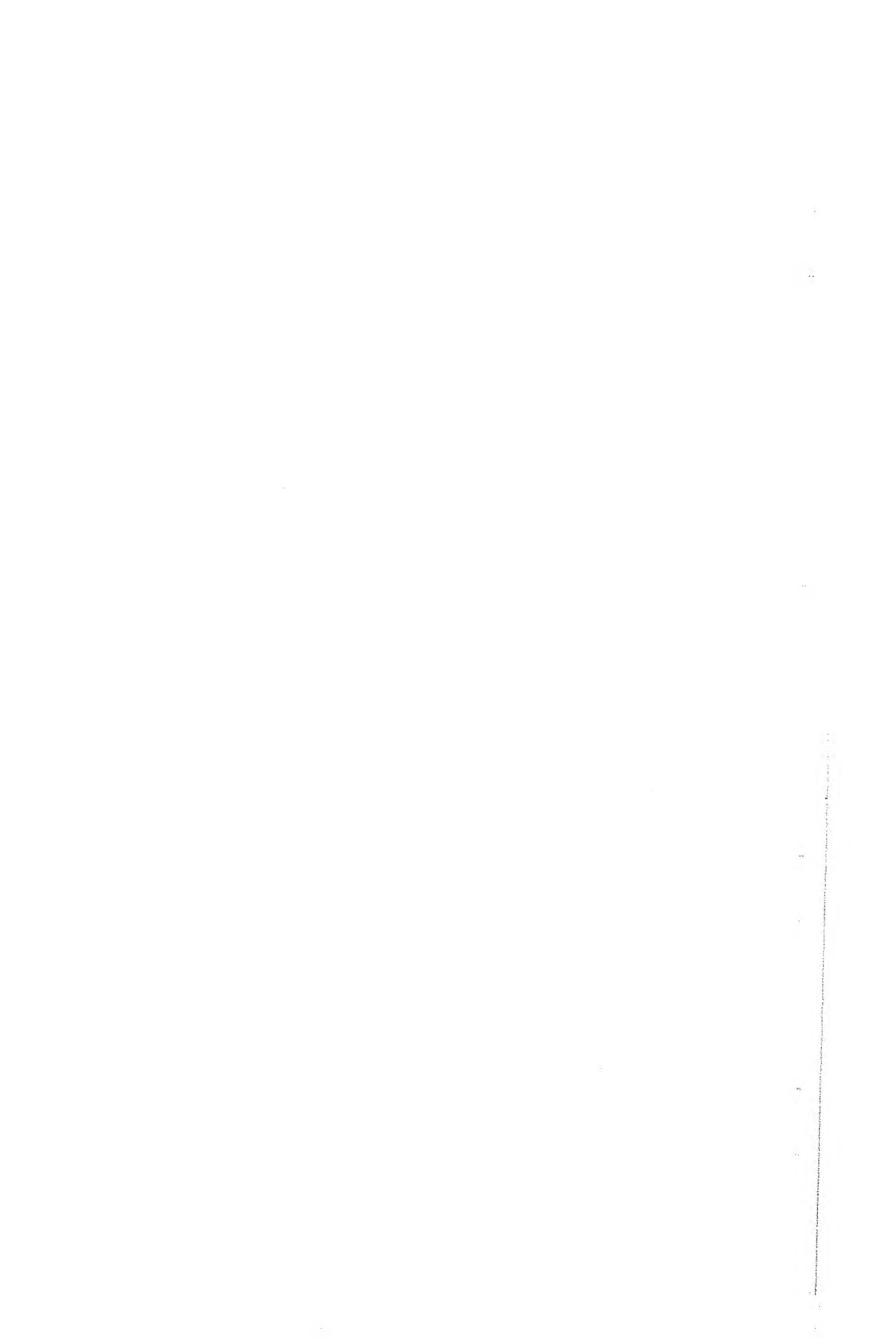
إلى أشقّائي الأودّاء..

إلى إخواني الكُرماء..

إلى طلبة العلم، والباحثين، وعُشاق التُّراث..

إلى مجموعتيْ (المخطوطات الإسلاميَّة)، و(أخبار الكُتب والمُحقّقين) ..

أُهدي ثمرة عملي



شُكْرٌ وتَقْدِيرٌ

إني لأُمْحِضُ الشُّكرَ بوَفاء المُنْعَمِ عليه، وبِصدق المُحسَنِ إليه إلى كُلِّ مِن أَسدى إليَّ مُعروفًا دقَّ أو جَلَّ، وانتفعتُ مِنه ولو بحرفٍ، وطوَّقني إحسانًا؛ مُبتدئًا بشُكر واسِع العطاء، ذي العِزَّةِ والكبرياء، ربِّي وربِّ مَن فِي الأرضِ والسَّماء، على ما أولاني مِن جزيل العَطَايَا وسابغِ النِّعم، وأكرمني بواسع الآلاء وعظيم المِنن، فاللهم لك الحمدُ والشُّكر، والثَّناءُ الحَسن، عددَ خلْقك، ورِضا نفسك، وزِنة عرشك، ومِداد كلماتك، ما غرَّدت قُمْرِيَّةٌ، وناحت وَرْقًا على فَنَن.

ثُمَّ أُثنِّي بشكر مَن كانَ سببَ وُجودي، ومَنشأَ غرسي وعُودي، والديَّ الكريمين، اللذين استدعيتُ لأجلهما كُلَّ الكلمات البديعة، وألفاظ الوفاء الرَّفيعة علَّها تفي بالحق الواجب؛ فلم يسعفني القاموس، ولم تُطاوعني العِبارات.. وإنَّما طاوعتني العَبرات!

سيدي الوالد؛ لو قلتُ فيكَ كُلَّ جميل لم أُوفِّك التَّبجيل؛ لكَم عانيتَ ولكم كابدَّت في تربيتنا؛ لترى الآن ثمرةً مِن ثمارك، وحصادًا مِن زرعك، فلجبينكَ القُبلات، ولكَ مني في السُّجود الدَّعوات؛ ولقدْ أرضاني اللهُ عنك يا سيِّدي؛ فهلَّا رضيتَ عنِّي؟!

إلي مَن كانت أوَّلَ مَن أبصرتُه في حياتي؛ غُذيتُ مِن حَنانِها، ورَبيتُ مِن عطفِها، **سيدتي الوالدة**؛ والله إني لأُوفَّقُ بدعواتِكِ، وأُسدَّدُ بدَمَعاتِكِ، وما أنا إلا بكِ، فأرضاك الله وجزاكِ عني خيرَ الجزاءِ وأحسنَ العَطَاءِ، إليكِ أُهدِي رسالتي لتُهديني الرِّضا والدعاء.

وإلي بوَّابة الخير، وبشارة السَّعد التي كانت اليدَ التي امتدَّتْ لتكون مُتَّكئِي وعَوْنِي، متحملةً هَجْرَ الليالي ومُدافعةَ الأيام، مُؤْثرةً راحتي على راحتها؛ **زوجتي الغالية**، أسأل ربي أن يبارك فيكِ وأن يُرضِيكِ؛ مع وافرِ وُدي وعظيمِ حُبي.

وأختمُ بختَام مِسكٍ، بالشكر والعِرفان، والتَّقدير والامتنان لمشايخي الأَجلَّة عامَّة، لاسيَّما مُشرفي الحبيب الفاضل أ.د. **جابر السميري**، وشيخُ تخريجي، الشيخ الوالد فؤاد أبو سعيد، ومُناقشي الكريمين الفاضلين أ.د. **محمود الشويكي**، وأ.د. **محمود العامودي** على ما تجشَّما مِن عناء المراجعة، وكلّ مَن له علينا جميلٌ لا نُنكرُه، وفضلٌ لا نبترُه؛ ممن أمدني بنسخة، أو فائدة، أو مراجعةٍ وتدقيقٍ. وإن غابت أسماؤكم؛ فلنَ تغيب حين الدُّعاء لكم، ولا أستجيزُ لنفسي أنَّ أنسى الجامعةَ الحاضنة، الجامعةَ الإسلامية، وأخصُّ منها قسمَ العقيدة والمذاهب المُعاصرة بكلية أصول الدِّين، وأساتذتها الكِرام، والجمعيةَ الأم جمعيةَ دار الكتاب والسنة، ورئيسها الشيخ الوالد عبدالله المصري.

الباحث

التمهيد

ويشتمل على ما يلي:

أولاً: مقدّمة عن الموضوع وأهميّته، وأسباب اختياره.

ثانيًا: خُطّة البحث.

ثالثًا: منهج التّحقيق والتّعليق.

مُقَدِّمَة

إِنَّ الحَمْدَ لِلَّه نحمدُهُ، ونَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وسيئاتِ أعمالِنا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلاَ مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلاَ هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وحدَه لا شريكَ لهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب: ٧٠-٧١].

أمَّا بعدُ[(١)]:

فلا يرتابُ الغَيُورون من أُولي الألباب أنَّ الأُمةَ الإسلاميةَ اليوم تعيشُ زمنَ طُوفان الفِتن، وأنَّ واقعَها المرير اجتالتْهُ مصائبُ عمياء، ودواهٍ دهياء؛ قد انعقدَ غمَامُها، وادْلَهَمَّ ظلامُها، ونجمَ بالشَّرِّ نجمُها؛ غيرَ أنَّ هُناكَ فتنةً عُظمى، وبليَّةً كُبرى، طالَ ليلُها، وأرخى سدوله بشتَّى همومها؛ امتُحنَ المُسلمون بها عبرَ التَّاريخ؛ عانت من لظى نارها طويلاً، وذاقت غُصص مرارتها، وتجرَّعت علقمها ردحًا من الزمن؛ ألا وهي فتنةُ التَّشيُّعِ، والطَّعنِ في الأصحاب.

تلكم الفتنة التي أُسِّس بُنيانُها على شفا جُرُفٍ هارٍ من أفكار شَاذَّة، وعقائدَ باطلة؛ للنَّيْل مِن الإسلام، والقضاء على سُؤْدُدِه؛ كانَ مَبدَؤها أعدى أعداء الرُّسل والأنبياء اليهود، تمثَّل ذلك في ابن سبأٍ اليهودي، الذي اتخذ من التَّشيع المَزعوم لآل البيت ستارًا ودِثارًا، أراد هدمَ الدِّين باسمه؛ فوجدَ مِن ضِعاف النُّفوس والعُقول، ورِقاقِ الدِّين أتباعًا له؛ يُناصرونه، ويُنافحونَ دُونه!

وما أَنْ بَعُدَ عهدُ النَّاس عن شمسِ النُّبوَّةِ حتَّى اضمحلَّ العلم، وانتشرَ الجهلُ، فزادت الجُرأةُ على وُزراء النَّبي ﷺ وصحابته، الَّذين كانوا القنطرةَ في نَقلِ الدِّين غضًّا كما أُنزل؛ فصارَ جميعُ مَا

---

(١) هذه خطبة الحاجة التي كان يستفتحُ بها النَّبيُّ ﷺ شؤونه، ويُعلِّمُهَا أصحابَه، رواها ابنُ ماجه في «سننه»، برقْم: (١٨٩٢)، وأحمدُ في «مُسندِه»، برقْم: (٣٧٢١)، وجوَّد أسانيدها الألبانيُّ في كتابه: «خُطبة الحاجة».

يَبْجَحُ بِهِ هؤلاء الرَّوافض -الَّذِين يَنْتَحِلون حُبَّ آل البيت- مِن عقائدَ وأحكامٍ تُرِقُّ الدِّينَ لبُعدها عنه، نَتَجَ عنها ما نتعوَّذُ بالله منه.

وإنَّ مِن حِكمةِ الله -جلَّ جلالُه- أنْ أكمل الدِّين، وأقام المِلَّة، وأتمَّ النِّعمة، فكانت على عباده أعظم مِنَّة، قالَ -جلَّ وعلا-: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، وتكفَّلَ -سبحانه- بحفظه إلى يوم الدِّين، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ومِن تمامِ حِفظ الله لهذا الدِّين؛ أنْ قيَّضَ له عُلماءَ ربَّانيِّينَ، وأئمةً أثريِّين، ودُعاةً مُصلحين؛ يَنفونَ عن دِينه تحريفَ الغالينَ، وانتحالَ المُبطلين، ويَرُدُّون عن مِلَّتِه ضَلالَ المُضلِّين، إقرارًا للحقِّ المُبين، ودَفعًا للباطِلِ وأهله الزَّائغين.

ومِن هؤلاءِ الأعلام، **شيخُ السِّنْد، ومُحدِّثُ المَدينةِ النَّبويَّةِ، العلامةُ محمَّد حياة السِّندي، المَدَنِي** رَحِمَهُ اللهُ، **المتوفى سنة (١١٦٣هـ)**، صاحبُ المؤلفاتِ البديعة، والمباحثِ الرَّفيعةِ الشاهدةِ على عُلوِّ كعبه، وعظيمِ قَدْرِه، كان منها كتابُه الموسوم: «**ركضة في ظَهْرِ الرَّفَضَة**»، والذي قصدَ فيه بيانَ قبائحِ الرافضةِ، وضلالِ مَذهبهم، وسُوءِ مُعتقدهم؛ كُلُّ ذلك بإيجاز واختصار.

وهذا الكتابُ -مَعَ شُهْرَةِ مُصنِّفه- لمْ يُنفضْ غُبارُهُ في دُنيا المخطوطاتِ، ولم يَسْبِقْ تحقيقُهُ تحقيقًا علميًّا! وهو في الرد على فرقة مِن أضلِّ الفرق المُنتسبة إلى الإسلام.

ولا شكَّ أنَّ «المخطوطاتِ جُزءٌ مِن تُراثِ الأُمَّةِ، ووثيقةٌ مهمةٌ مِن وثائق وُجودها الحضاري والقومي؛ لذا سَعَت الأُممُ إلى صيانةِ مخطوطاتِها، والتَّفنُّنِ في سُبُلِ هذه الصِّيانة.

إنَّ الإيمانَ بالتُّراث، والعمل على إحيائه وتحليله ودراسته بروح علميَّة مُتَّزنة - هو مَظهرٌ مِن مظاهر الإيمان بالأُمَّة، وهو في حقيقته يُمثِّل إرادة الأمة وعزمَها، ويقينَها بقوةِ وُجودها، وهو عاملُ ثِقةٍ ووحدةٍ، وعاملُ ثورةٍ وبناء، إذا ما أُحْسِنَ استعماله ودراسته في هَدْي النظرة الثَّاقبة والنهج الموضوعي المُلتزم»[1].

وبهذا ندركُ مسيسَ الحاجةِ؛ لإخراجِه وأمثالِه مِنَ الكُتب والمُؤلفات، بثوبٍ علميٍّ رصين، وإني لأحتسبه مِن أعظم الجهاد في سبيل الله.

هذا؛ وقدْ عايشتُ مَعَ رسالتي وعايشَت مَعي أحداثًا عظيمة، وخُطوبًا جسيمة، ألمَّت بأُمَّتِنا عامَّة، وبغزَّتِنا خاصَّة؛ فمِن حربٍ شرسةٍ قادها أجنحةُ المَكرِ الثَّلاثة (إيران، والنظامُ النُّصيري، وأزلامُ

---

(١) «المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات»؛ أ. د. حاتم بن صالح الضَّامن، بخطِّ يده، (ص١).

حزب الله) على أهلنا العُزَّل في سوريَّةَ الشام بدأتْ سنةَ (٢٠١١م) حتَّى لحظتِنَا لمَّا تضعْ -بعدُ- أوزارَها، إلى عُدوانٍ صُهيونيٍّ صارخٍ علينا في غزَّةَ الإسلام سنةَ (٢٠١٢م)، ثمَّ حربٍ ثالثةٍ مُدمِّرةٍ سنةَ (٢٠١٤م) لم تُبْقِ ولم تَذَرْ، وتجدَّدَ الحربِ على (بغدادَ السَّلام) بثوبٍ صفويٍّ رافضيٍّ غاشم.

تاريخٌ يُعيدُ نفسه مِن كيد اليهود وأذنابهم الرافضة، وهذه الأحداث المُتعاقبة «تكدَّر لها زماني، وتحيَّرَ جَناني ... وأيقنتُ أنها تصيرُ أضعافًا مُضاعفةً، فهممتُ أنَّ أتركَ الكِتاب طُرًّا، وأطوي في البُكاء عُمرًا؛ ولكن خفتُ ربَّ العالمينَ أن أتركَ ما استطعتُ إظهارَ الدِّين؛ فإنَّ هذا ممَّا يفرحُ به الشيطان اللَّعين. فحَوْقلتُ، وردَّدْتُ كلمةَ الاسترجاع، وأقبلتُ مَعَ امتلاءِ قلبي مِن الجِراح إلى إتمامِ الكِتاب، واستنعتُ فيه مِن الوَهَّاب... واللهُ المُوفقُ والمُرشد»[1] إلى الصواب.

* * * *

(١) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح»؛ مظهر الدين الحسين بن محمود الزَّيْدَاني، (٢/ ٤٤٤-٤٤٥).

دَفَعني لاختيار الموضوع، عدَّة أسباب؛ منها :

١ . أهميَّةُ عِلم العقيدة –عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة–، والرَّدّ على مُخالفيها مِنَ الفِرَق المُبْطِلَة، ممَّا يكون لِزامًا على المُختصِّين نشرُ تراثِ عُلماءِ أهلِ السُّنَّة.

٢ . انخداعُ فئامٍ من النَّاس بانتشارِ المذهبِ الرافضي، وبطولات أحزابِهِ المزعومةِ، ومَكْرِهم في نشرِ مَذهبِهم، وخطورةِ ذلك على عقيدةِ المُسلمين وأَمْنِهِمْ، فأردتُ بتحقيقي لهذه الرِّسالة تحذيرَ أهلي في فِلَسطينَ خاصَّة، والعالمَ الإسلامي عامَّةً.

٣ . مكانة المُصنِّف العِلميَّة؛ فهو أبرزُ أعلامِ القرن الثاني عشر، كيفَ لا؟ وأشهر تلاميذه: الإمام المُجدِّد محمد بن عبدالوهاب، والعلامة محمَّد السَّفاريني –رحمهما الله–، بلْه مُحدِّث المسجد النَّبوي.

٤ . قيمةُ الكتابِ العلميَّةُ بموضوعِه ومَطالبه؛ فَمَعَ اختصارِه إلا أنه يكادُ يكونُ شاملاً في عرضِه لأُصولِ مُعتقدِ الرَّافضة، وبيانِ قبائحهم، لا سيّما في مُشابهتهم اليهودَ، والنَّصارى، والمجوس، وضلالهم حتى في العبادات، والرَّدّ عليهم بطريقةِ الإلزام والإفحام، مع يُسْرٍ في العبارة، وسهولةٍ في التَّقرير وإيجاز.

٥ . إنَّ الكِتابَ –قبل اختيارِه– لم يُحقَّقْ تحقيقًا علميًا وافيًا، بل طُبِعَ قبل ما يقربُ من نصفِ قرنٍ، طبعةً مُحرَّفةً؛ مَنسوبًا –خَطَأً– لتلميذ المُصنِّف، الإمام محمَّد بن عبدالوهاب!، بعنوانٍ مُغاير: «رسالةٌ في الرد على الرافضة»!! مع تصرُّفٍ مُخلٍّ بالنَّص، فاجْتمعَ فيه تحريفُ: العُنوان، واسمُ المؤلف، وبعضُ المضمون! دون اعتمادٍ على النُّسخ الخطيَّةِ المُتاحة بين يديْ الباحث.

٦ . إحياء صنعة تحقيق المخطوطات في قُطْري = غزَّة، ونشر ثقافة العناية بالتُّراث.

لهذه الأسباب وغيرها اخترتُ أن يكون تحقيقُ هذا الكِتاب موضوعَ رسالتي، سائلاً ربي –تباركت أسماؤه– التوفيقَ والسداد، والهُدى والرشاد.

ثانيًا: خُطَّة البحث:

اشتملت على: تمهيد، وقسمين، وخاتمة، ثمَّ الفهارس التفصيلية.

*** التمهيد، ويشتمل على:**

أولاً: مقدِّمة عن الموضوع وأهميَّته، وأسباب اختياره.

ثانيًا: خُطَّة البحث.

ثالثًا: منهج التَّحقيق والتَّعليق.

*** القسمُ الأوَّل: الدِّراسة:**

وفيه ثلاثة فُصول:

الفصل الأوَّل: نشأةُ الافتراق، والتَّعريفُ بأهل السُّنَّة، ثمَّ الشيعة:

ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأوَّل: أثر نبوة محمد ﷺ وما جاء به من الهدى.

المبحث الثاني: نشأةُ الافتراق في الأُمة الإسلامية وأسبابُه.

المبحث الثالث: أهل السُّنة والجماعة، ومنهجهم في تقرير العقيدة الإسلامية.

المبحث الرابع: نشأة التَّشيع.

المبحث الخامس: الشِّيعة، وفِرقها.

المبحث السادس: الرَّافضة، وأبرز عقائدها.

المبحث السابع: موقف أهل السُّنة مِن الرافضة.

الفصل الثاني: ترجمة المُصنِّف:

ويشتمل على أحد عشر مبحثًا بعد التَّمهيد:

تمهيدٌ.

المبحث الأوَّل: اسمُه، وكُنيتُه، ونسبُه.

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية.

المبحث الثالث: هجرتُهُ في طلب العلم.

المبحث الرابع: شيوخه.

المبحث الخامس: تدريسه في المسجد النبوي.

المبحث السادس: تلاميذه، والآخذون عنه.

المبحث السابع: علمه، وعمله، وأخلاقه، وورعه.

المبحث الثامن: نبذه للتقليد، واهتمامه بالعقيدة.

المبحث التاسع: مصنفاته.

المبحث العاشر: مكانته، وثناء العلماء عليه.

المبحث الحادي عشر: وفاته.

الفصل الثالث: في دراسة المخطوط:

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأوَّل: تحقيق عُنوانه، وإثبات نسبته لمؤلفه.

المبحث الثاني: منهج المُؤلِّف في كتابه.

المبحث الثالث: الأحداث التاريخية زَمنَ المُؤلِّف، وانعكاسها على كتابه.

المبحث الرابع: نُسخ المخطوط.

المبحث الخامس: صور المخطوط.

*** القسمُ الثَّاني: النصُّ مُحقَّقًا.**

*** الخاتمة.**

أولاً: النتائج.

ثانيًا: التوصيات.

*** الملاحق.**

*** مجموع الفهارس.**

*** المراجع، والمَصادر.**

ثالثًا: منهج الباحث في التحقيق والتعليق:

مَن له أدنى علاقة بالمخطوطات، وتحقيق النُّصوص يعلم علمَ اليقين «أنَّ تحقيقَ النصوص مُحتاجٌ إلى مصابرةٍ، وإلى يقظةٍ علمية، وسخاءٍ في الجُهْدِ الذي لا يَضِنُّ على الكلمةِ الواحدةِ بيومٍ واحدٍ! أو أيام معدودات!»[1]، وقد وفقني اللهُ -بمنِّه وكرمه- مع الاعتراف بالعجز والتقصير فبذلتُ جُهدًا في خِدمةِ هذا الكتاب يعرفه مَن كابده، يتمثل في ما يلي:

١. جمعتُ ما أمكنني الحُصولُ عليه مِن نسخِ هذا الكتاب، وبلغت ثلاثَ نسخٍ خطية، وجعلتُ إحداها أصلاً، وهي نسخة (مكتبة الملك عبدالعزيز العامة)، ورمزتُ لها بـ: (أ).

٢. نَسختُ المخطوطات، مع مراعاة القواعد الإملائية المعاصرة.

٣. أثبتُّ نصَّ النسخة الأصلية (أ) في المتن، ثمَّ طابقتُ باقي النُّسخ عليها، مع ذِكرِ الفروق بين النُّسخ الأخرى، بالإضافة للمطبوع، وأثبتُّ ذلك في الحاشية؛ إلا ما بانَ خطؤه؛ فأُراعي ترجيح وجهةِ الصواب مِن خلال النُّسخ الأخرى حسب ما ترجَّح عندي.

٤. قدَّمتُ بمقدمة علمية عن: (الرافضة وما يتصل بها، والمؤلف وحياته، والرسالة ونسخها).

٥. قابلتُ بين النُّقول العلمية التي أوردها المُصنف معَ مظانها، مع مراعاة تصرُّف المُصنف في بعضها، وإن كانت ثمَّة فروق أثبتُّها في الحاشية.

٦. ضبطتُ نصَّ الكتاب -حسب الوسع والطَّاقة-، مع مزيد اهتمام بتشكيل المُشْكِلِ في الأسماءِ، والألفاظ المختلفة.

٧. لم أعتبر بعض الفُروق التى لا تأثير لها، مثل: (عليه السلام) ويُقابلها (صلى الله عليه وسلم)، و(رضي الله عنه) ويُقابلها (رضي الله عنهما)، وغيرها من الجُمَل الدُّعائيَّة.

٨. قمتُ بحذفِ الكلمات المُكرَّرة التي لا يضيرُ حذفها.

٩. نقلتُ الآيات وِفق الرَّسم العثماني (مصحف المدينة للنشر الحاسوبي).

١٠. خرَّجتُ الأحاديث والآثار، فعزوتُها إلى مظانِّها مِن كُتب السُّنَّة، ونقلتُ حُكمَ المُحدِّثين إن كانت خارجَ الصحيحين، واكتفيت بالإشارة إلى موضعين أو ثلاثة، مع ذِكر رقم الحديث دون الجزء والصفحة، مثال: (رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (١)).

١١. إن أورد المُصنف الحديث بالمعنى، أوردته بتمامه في الحاشية. وإن كان ثمَّة زيادة ألفاظ في متن الحديث لا توجد في أصل النسخ، نقلتها مِن كتب السُّنة ووضعتُها بين معقوفتين [ ].

---

(١) «تحقيق النُّصوص ونشرها»؛ عبدالسلام بن محمَّد هارون، (ص٦٣).

١٢. التزمتُ في التخريج الترتيب الذي اصطلح عليه المحدثون في ترتيب كتب السُّنة (الصَّحيحين، السُّنن الأربعة، أحمد، المُستدرك، وهكذا) وإن خالف ترتيب المصنف في المتن، فقد قدم في التخريج أحمد على أبي داود -على سبيل المثال-؛ فبدأت في التخريج بالأسبق.

١٣. ترجمتُ للأعلام الواردِ ذِكرُهم في النَّص المُحقق ترجمةً تناسب الحال، دون تطويلٍ مُمِلٍّ أو اختصار مُخِلٍّ، كُلُّ ذلك حسب المَصادر المُتاحة.

١٤. شرحتُ المُفردات الغريبة مِن كُتُب اللُّغة، وغريب الحديث، وشروحه.

١٥. علقتُ على مسائل المخطوط بما يقتضيه المَقَام من الناحية العقدية، وما يَحسُن التعليق عليه في باقي الأبواب -حسب الوسع والطاقة-.

١٦. استخدمتُ علامات التَّرقيم المُتعارف عليها في كتابة البحوث والرَّسائل؛ لترتيب النَّص، وتسهيل الانتفاع.

١٧. لم أذكر في التوثيق اسم المحقق، والطبعة، ودار النشر، وسنة النَّشر، (بيانات الكتاب)، واكتفيتُ بذكرها في المراجع مُفصلةً، وذلك خشية تطويل الهوامش.

١٨. وضعتُ فهارسَ للكتاب، وتشملُ الآتي:

أ. فهرس للآيات.

ب. فهرس للأحاديث.

ت. فهرس للأعلام الوارد ذِكرهم في النَّصِّ المُحقق.

ث. فهرس للكُتب الواردة في النَّص.

ج. فهرس المصادر والمراجع.

ح. فهرس الموضوعات.

سائلاً ربي التوفيق والسَّداد، والهُدى والرَّشاد، وما وُفقتُ به فبفضله، وما كان مِن خطأٍ أو خَطَلٍ فمن نفسي، والشَّيطان، واللهُ المُستعان.

الباحث

القسم الأول: الدراسة

الفصلُ الأوَّل

ويشتمل على سبعة مباحث:

المبحث الأوَّل: أثر نبوة محمد ﷺ وما جاء به من الهدى.

المبحث الثاني: نشأةُ الافتراق في الأُمة الإسلامية وأسبابُه.

المبحث الثالث: أهل السُّنة والجماعة، ومنهجهم في تقرير العقيدة الإسلامية.

المبحث الرابع: نشأة التَّشيع.

المبحث الخامس: الشِّيعة، وفِرقها.

المبحث السادس: الرَّافضة، وأبرز عقائدها.

المبحث السابع: موقف أهل السُّنة مِن الرافضة.

المبحث الأول: أثر نبوة محمد ﷺ وما جاء به من الهدى

لقد أتى على الإنسانِ حينٌ مِن الدَّهر يَتِيهُ في جاهليَّةٍ جَهلاء، وضلالة عَمْياء، يخبطُ في دياجيرِ الظُّلماتِ خَبْطَ عَشْواء؛ تتجاذبه الوثنيةُ، والنَّصرانيةُ واليهوديةُ المُحرَّفة، والمجوسيةُ شرَّ تجاذبٍ؛ حتى لم يَبْقَ على ظهرها مَن ينطقُ بالحقِّ إلا بقايا مِن أهلِ الكِتاب!

ولقدْ حَكَى اللهُ -تبارك وتعالى- حالَ المُشركين، وحالَ تفرُّقهم وتشتُّتِهم، ونهى عن مماثلةِ ما هم عليه، فقال -جل وعلا-: ﴿..وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم:٣١-٣٢].

ويصفُ لنا شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّة رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٧٢٦هـ) تلكَ الحِقْبة، فيقولُ: «اعلم أنَّ الله -سبحانه وتعالى- بعث محمدًا ﷺ إلى الخلق على فترة من الرسل، وقد مقت أهل الأرض: عربهم وعجمهم، إلا بقايا من أهل الكتاب ماتوا -أو أكثرهم- قبيل مبعثه. والناس إذ ذاك أحدُ رجلين: إما كتابيٌّ معتصمٌ بكتاب -إما مبدلٍ، وإما مبدلٍ منسوخ، ودينٍ دارس، بعضُه مجهولٌ، وبعضه متروك-، وإما أُمِّيٌّ من عربي وعجمي، مُقبلٌ على عبادةِ ما استحسنه، وظن أنه ينفعه: من نجمٍ أو وثنٍ، أو قبر، أو تمثالٍ، أو غير ذلك. والناس في جاهلية جهلاء، من مقالات يظنونها علمًا وهي جهل، وأعمال يحسبونها صلاحًا وهي فساد، وغاية البارع منهم علمًا وعملاً، أن يُحَصِّل قليلاً من العلم الموروث عن الأنبياء المتقدمين، قد اشتبه عليهم حقه بباطله...»[1].

فحالهم مُضطرب، وأمرُهم مُنقلب، تعدَّدت آلهتُهم، واضطربت عبادتُهم، يقول زيد بن عمرو ابن نفيل في فراق دين أهله:

أَرَبًّا وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبٍّ ... أَدِينُ إِذَا تُقُسِّمَتْ الْأُمُورُ
عَزَلْتُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى جَمِيعًا ... كَذَلِكَ يَفْعَلُ الْجَلْدُ الصَّبُورُ
فَلَا الْعُزَّى أَدِينُ وَلَا ابْنَتَيْهَا ... وَلَا صَنَمَيْ بَنِي عَمْرٍو أَزُورُ
وَلَا هُبَلًا أَدِينُ وَكَانَ رَبًّا ... لَنَا فِي الدَّهْرِ إِذْ حِلْمِي يَسِيرُ[2]

---

(١) «اقتضاء الصراط المُستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم»؛ أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، (١/ ٧٤-٧٥).

(٢) «السيرة النَّبويَّة»؛ عبدالملك بن هشام المعافري، المشهور بـ(ابن هشام)، (١/ ٢٢٦).

فبقي الحالُ على ما وصفنا؛ حتى مَنَّ اللهُ -سبحانه وهو المنان- على البشريَّة ببعثة خيرِ البَرِيَّة ﷺ، فقال -جل وعلا-: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِٱلْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَـَٔامِنُوا۟ خَيْرًا لَّكُمْ ۚ وَإِن تَكْفُرُوا۟ فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧٠﴾﴾ [النساء: ١٧٠].

فأخرجهم -بإذن ربهم- مِن الظُّلمات إلى النور، وأنقذهم مِن الضلالة إلى الهِداية، ومِن عبادة العباد إلى عبادةِ ربِّ العباد، فعن المقداد بنِ الأسودِ ﷺ قال: «..واللهِ لَقَد بُعِثَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَشَدِّ حَالٍ بُعِثَ عليها نَبِيٌّ قَطُّ فِي فَتْرَةٍ وَجَاهِلِيَّةٍ، مَا يَرَوْنَ أَنَّ دِينًا أَفْضَلُ مِن عِبَادَةِ الأَوْثَانِ، فَجَاءَ بِفُرقانٍ فَرَّقَ بِهِ بينَ الحَقِّ والبَاطِلِ..»(١).

فلا والله ما حظيت البشرية بأعظمَ مِن هذا الخيرِ العَميمِ، والفضلِ العظيمِ؛ وما أجملَ وصفَ شيخِ الإسلام ابن تيميَّة لذلكَ، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فهدى الله الناس ببركة نبوة محمد ﷺ، وبما جاء به من البينات والهدى، هداية جَلَّتْ عن وصف الواصفين، وفَاقَتْ معرفة العارفين، حتى حصل لأُمته المؤمنين عموماً، ولأُولي العلم منهم خصوصاً، من العلم النافع، والعمل الصالح، والأخلاق العظيمة، والسُّنن المستقيمة، ما لو جُمِعَت حكمةُ سائرِ الأمم، علماً وعملاً، الخالصة من كل شَوْبٍ، إلى الحكمة التي بُعث بها، لتفاوتَتَا تفاوتًا يمنعُ معرفةَ قَدْر النسبة بينهما..»(٢).

ومِن عظيمِ شمائله، وجليل صفاته ﷺ حرصُهُ على أُمَّتِهِ أشدَّ الحِرص، قال - تبارك وتعالى-: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة: ١٢٨].

قالَ ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ٧٧٤هـ): «يعزُّ عليه الشيءُ الذي يُعْنِتُ أمته ويشق عليها؛ ولهذا جاءَ في الحديثِ المروي مِن طُرُقٍ عنه ﷺ أنه قال: «بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ»(٣)، وفي الصحيح: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْرٌ»(٤) وشريعتُه كلها سهلة سَمحة كاملة، يسيرة على مَن يسَّرها الله -تعالى- عليه، حريص على هدايتكم، ووصول النفع الدنيوي والأخروي إليكم»(٥).

---

(١) رواهُ البُخاريُّ في «الأدب المُفرد»، برقْم: (٨٧)، وصححه الألبانيُّ في تخريجه لـ«الأدب المُفرد».

(٢) «اقتضاء الصراط المُستقيم»، (١/ ٧٥).

(٣) رواه أحمد -مطولاً- في «مسنده»، برقْم: (٢٢٢٩١). والطبرانيُّ في «الكبير»، برقم (٧٨٦٨)، وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ«المُسند»: إسنادُه ضعيف.

(٤) رواه البخاري في «صحيحه»، برقْم: (٣٩)، ومسلمٌ في «صحيحه»، برقْم: (٢٨١٦).

(٥) «تفسير القرآن العظيم»؛ إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، (٤/ ٢٤١) -بنوع اختصار-.

بل بلغَ مِن حرصه ﷺ على أمته أن يكون أحرص مِن المَرء على نفسه!، فعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ جَعَلَ الْفَرَاشُ وَهَذِهِ الدَّوَابُّ الَّتِي تَقَعُ فِي النَّارِ يَقَعْنَ فِيهَا فَجَعَلَ يَنْزِعُهُنَّ وَيَغْلِبْنَهُ فَيَقْتَحِمْنَ فِيهَا فَأَنَا آخُذُ بِحُجَزِكُمْ(1) عَنِ النَّارِ وَهُمْ يَقْتَحِمُونَ فِيهَا»(2).

ولا غروَ أنَّه ﷺ لم يترك خيرًا إلا دلَّنا عليه، ولا شرًّا إلا حذَّرنا مِنه؛ فعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، قَالَ: تَرَكْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ، وَمَا طَائِرٌ يُقَلِّبُ جَنَاحَهُ فِي الْهَوَاءِ إِلا وَهُوَ يُذَكِّرُنَا مِنْهُ عِلْمًا ، فَقَالَ ﷺ: «مَا بَقِيَ شَيْءٌ يُقَرِّبُ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُ مِنَ النَّارِ إِلا وَقَدْ بُيِّنَ لَكُمْ»(3).

ولِلَّهِ درُّ حَسَّان بنِ ثابت رضي الله عنه حيث قال في قَصِيدَتِهِ الدَّالِيَّةِ في مَدْحِ خيرِ البريَّة ﷺ:

أَغَـــرُّ، عَلَيْـــهِ لِلنُّبُـــوَّةِ خَـــاتَمٌ ... مِـــنَ اللهِ مَشْـــهُودٌ يَلُـــوحُ ويُشْـــهَدُ

وَضَـــمَّ الإلـــهُ اسْـــمَ النبـــيِّ إِلَـــى اسْـــمِهِ ... إذا قَـــالَ في الخَمْـــسِ المُـــؤَذِّنُ أَشْـــهَدُ

وشَـــقَّ لَـــهُ مِـــنِ اسْـــمِهِ لِيُجِلَّـــهُ ... فَـــذُو العَـــرْشِ محمُـــودٌ، وهـــذا محمَّـــدُ

نَبِـــيٌّ أَتَانَـــا بَعْـــدَ يَـــأسٍ وَفَتْـــرَةٍ ... مِـــنَ الرُّسْـــلِ، والأَوْثَـــانُ في الأرضِ تُعْبَـــدُ

فَأَمْسَـــى سِـــرَاجاً مُسْـــتَنيراً وَهَادِيـــاً ... يَلُـــوحُ كَمَـــا لاحَ الصَّـــقِيلُ المُهَنَّـــدُ

وَأَنْـــذَرَنَا نَـــارًا، وَبَشَّـــرَ جَنَّـــةً ... وَعَلَّمَنَـــا الإِسْـــلامَ، فَـــاللهَ نَحْمَـــدُ(4)

وما قُبِضَ ﷺ حتى تركنا على المحجَّة البيضاء، ليلُها كنهارِها، ما زاغ عنها بعدَه إلا هالك؛ فارتدَّ مَن ارتدَّ، ومَنع الزَّكاة مَن مَنع؛ فهيَّأ الله لهذهِ المِحنة أبا بكرٍ الصدِّيق رضي الله عنه وزيرَ رسول الله ﷺ، وثانيَ اثنين إذْ هُما في الغار؛ فأعزَّ اللهُ به الإسلامَ وأهلَه، وأذل الشِّرك وذُيُولَه، واجتمعَ الناسُ حوله، فلمَّا قُبض اجتمعوا حول الفاروق عُمر بن الخطاب، حيث أوصى به أبو بكرٍ رضي الله عنهما؛ فواصل مسيرة مَن سَلَفه مسيرة الإسلامِ العظيم قَفْوًا لأثرِ خاتمِ النَّبيين ﷺ، وما جاء به منِ الهُدى والحقِّ المُبين، بالدعوة إلى

---

(1) حُجَزِكُمْ: جمع حُجْزَة وَهِي معقد السَّرَاوِيل والإزار، قَالَه الْخَلِيل... وَفِي الحَدِيث الآخر وَجعل يحجزهن ويغلبنه: أَي يبعدهن ويؤخرهن عَن النَّار. «مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، (١/ ١٨٢).

(2) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٦٤٨٣) –واللفظ له–، و«مسلم»، برقم: (٢٢٨٤).

(3) رواهُ الطبرانيُّ في: «معجمه الكبير»، برقم: (١٦٤٧)، وصحَّح إسناده الألبانيُّ في: «السلسلة الصحيحة»، (٤/ ٤١٦).

(4) «ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري»، ضبطه وشرحه عبدالرَّحمن البرقوقي، (ص ١٣٤ – ١٣٥).

التوحيد، ونشره في الخافِقَيْن، حتى دانت للمُسلمين العربُ والعجم، وفُتحت لهم البلاد، واتسعت رقعةُ الإسلام، وكُسرت أكبر امبراطورتين عرفهما الزَّمان (فارس، الرُّوم).

وعندما رأى أعداءُ الإسلام والكائدون به تلكم الفتوحات العظيمة، والتوسع الشَّاسع لبُقعة الإسلام، ودُخول النَّاس في دين اللهِ أفواجًا؛ تداعت أُمم الشَّر كما تداعى الأكلةُ إلى قصعتها، فبدأ خُلفاء الشياطين مسيرتَهُم بالدَّسِّ والكيدِ لهذا الدِّين، فظهرت الفِتن والفُرقةُ، والبلاء المُبين؛ ﴿..وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ⑧﴾ [الصف: ٨].



المبحث الثاني: نشأةُ الافتراق في الأُمَّة الإسلاميَّة، وأسبابُه

لقدْ أخبرَ الصَّادقُ المَصدوق ﷺ عن وُقوع الافتراق في هذه الأُمَّة مُحذِّرًا منه، ومِن مغبَّةِ آثاره، فقال ﷺ: «**افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى -أَوْ ثِنْتَيْنِ- وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى إِحْدَى -أَوْ ثِنْتَيْنِ- وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً**»(١).

فدَرَجَ الصَّحابةُ رضي الله عنهم على ما عَهِد إليهم نبيُّهم ﷺ مِن الائتلاف والاتِّفاق، ونبذِ الاختلاف والافتراق، وإنْ ظهرَ ثمَّ اختلافٌ في بعضِ مسائل الاجتهاد؛ فهو عَرَضيٌّ سرعان ما يتلاشى، وكلا طرفيْه في دائرة الأجر، فاتَّفقت كلمتُهم مِن «المُهَاجِرينَ والأَنصَارِ فِي تَوحِيدِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ وَمَعرِفَةِ أَسمَائِهِ وَصِفَاتِهِ وَقَضَائِهِ قَولًا وَاحِدًا، وشَرعًا ظَاهِرًا، وهُمْ الَّذِينَ نَقَلُوا عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ ذَلِكَ... فَكانَتْ كَلِمَةُ الصَّحَابَةِ عَلَى الاتِّفَاقِ مِن غَيرِ اختِلَافٍ، وهُمْ الَّذينَ أُمِرنَا بِالأَخذِ عَنهُم إِذْ لَمْ يَختَلِفُوا بِحَمدِ اللهِ تعالَى فِي أَحكَامِ التَّوحِيدِ، وَأُصُولِ الدِّينِ مِن «الأَسمَاءِ وَالصِّفَاتِ» كَمَا اختَلَفُوا فِي الفُروعِ، ولَو كَانَ مِنهُمْ فِي ذَلكَ اختِلَافٌ لَنُقِلَ إِلَينَا؛ كَمَا نُقِلَ سَائِرُ الاختِلَافِ؛ فَاستَقرَّ صِحَّةُ ذَلِكَ عِندَ خَاصَّتِهِم وعَامَّتِهِم؛ حَتَّى أَدَّوْا ذَلِكَ إِلَى التَّابِعِينَ لَهُم بِإِحسَانٍ؛ فَاستَقرَّ صِحَّةُ ذَلِكَ عِندَ الْعُلَمَاءِ المَعرُوفِينَ؛ حَتَّى نَقَلُوا ذَلِكَ قَرنًا بعدَ قَرنٍ؛ لأنَّ الاختلافَ كَانَ عِندَهُم فِي الأَصلِ كُفرٌ، وللهِ المِنَّةُ»(٢).

ولَمْ يمنع هذا ظهور بعضِ نوابت الفِتن في أول القُرونِ المُفضلة، ولاحَ في الأُفق كيدُ المُنافقين، ولكن لمَّا يشتدَّ عودُهَا، ويقوَ بُنيانُها بعدُ، إلى أنْ وقعَت الفتنة، فقُدِحَ زِنادُها في أواخرِ خلافة الخليفة الراشدِ عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، لتمتدَّ إلى أوائل خلافة الخليفة الراشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وفي أصل الافتراق ونشأته يقول عبد الله بن المُبارك رحمه الله (ت ١٨١هـ): «أصل اثنين وسبعين هوى أربعة أهواء، فمن هذه الأربعة الأهواء تشعَّبت الاثنان وسبعون هَوَى: القدريَّة، والمُرجئة، والشِّيعة، والخوارج فمن قدَّم أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا على أصحابِ رسولِ الله ﷺ، ولمْ يتكلم في

---

(١) رواه أبو داود في «سُنَنِه»، برقم: (٤٥٩٨)، والترمذي في «سُنَنِه»، برقم: (٢٦٤٠)، وقال: حسن صحيح، وابن ماجه في «سُنَنِه»، برقم: (٣٩٩١)، وصحَّحه الألبانيُّ في: «صحيح الجامع»، برقم: (١٠٨٣).

(٢) هذا الكلام للإمام محمد بنِ خَفيف، ونقله شيخُ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية في «مجموع الفتاوى»، (٥/ ٧١).

الباقين إلا بخير ودَعَا لهم فقد خَرَجَ من التشيع أوله وآخره، ومَن قال: الإيمان؛ قول، وعمل، يزيد وينقص فقد خرج من الإرجاء أوله وآخره، ومن قال: الصلاة خَلْفَ كُلِّ برّ وفاجر، والجهاد مع كل خليفة، ولم ير الخروج على السُّلطان بالسيف ودعا لهم بالصلاح فقد خرج من قول الخوارج أوله وآخره، ومَن قال: المقادير كلها مِنَ الله عزَّ و جلَّ خيرها وشرها يَضِلّ من يشاء، ويهدي من يشاء فقد خرج من قول القدرية أوله وآخره وهو صاحبُ سُنَّة»[1].

ويزيد أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللهُ (ت ٣٢٤هـ) القولَ تفصيلاً، فيقول: «اختلف المسلمون عشرة أصناف: الشيع، والخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، والجهمية، والضرارية، والحسينية، والبكرية، والعامة، وأصحاب الحديث، والكُلابية أصحاب عبدالله بن كلاب القطان»[2]. وهم مُختلفون غير مُتفقين، كُلٌّ منهم يدَّعي الحقَّ، ويرمي مُخالفَهُ بالباطل، وأقذعِ الأوصاف، ويصدُقُ عليهم قولُ الشَّاعر:

وكلٌّ يدعي وصلاً بليلى * وسلمى لا تَقرُّ لهمْ بِذَاكَا**[3]

ومِن أعظمِ تلكم الفِتَن والبلايا فتكًا بدين الإسلام ووَحْدَة المُسلمين؛ فتنة ابن سبأ اليهودي، الذي لُقِّبَ بابنِ السَّوداء؛ إذ نهضَ لهذهِ المَهمَّة كما نهضَ أسلافُهُ اليَهُود الذين ما فتئوا يُشكِّكُونَ برسالةِ النَّبيِّ ﷺ، ويلقون الشبهات حولها؛ بل وينقُضونَ معه العُهود كما رَوت لنا كُتُب السِّيَر في أمر بني قينُقاع، وبني النضير، وبني قريظة وغيرهم[4].

قالَ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللهُ في كلامه عن أوَّلِ ظُهور الفتن:

«فَأَمَّا الأَعصَارُ الثلاثَةُ المُفضَّلَةُ فلَمْ يَكُنْ فيهَا بالمَدينةِ النبَويَّةِ بِدعَةٌ ظَاهِرَةٌ أَلبَتَّةَ ولا خرجَ مِنهَا بِدعَةٌ فِي أُصولِ الدِّينِ أَلبَتَّةَ كما خَرجَ مِن سَائرِ الأَمصَارِ؛ فَإِنَّ الأَمصَارَ الكِبارَ التِي سَكنهَا أَصحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ وخرجَ مِنهَا العِلمُ والإِيمَانُ خمسَةٌ: الحَرَمَانِ والعِرَاقَانِ[5] والشَّامُ؛ مِنهَا خرجَ القُرآنُ،

---

(١) «شرح السُّنة»؛ الحسن بن علي بن خلف البربهاري، (ص ٥٧).

(٢) «مقالات الإسلاميين واختلاف المُصلين»؛ علي بن إسماعيل الأشعري، (ص٥).

(٣) «ديوان الصبابة»؛ شهاب الدين أحمد بن أبي حجلة المغربي، (ص١).

(٤) انظر: «موقف أصحاب الأهواء والفرق من السُّنة النبوية ورواتها جذورهم ووسائلهم وأهدافهم قديمًا وحديثًا»؛ محمد بن مطر الزَّهراني، (١/ ٢٦).

(٥) العِراقَان: الكوفة والبصرة. «مختار الصحاح»؛ محمد بن أبي بكر الرَّازي، (ص٤٦٧).

والحَدِيثُ، والفِقهُ، والعِبَادَةُ، ومَا يَتبَعُ ذَلِكَ مِن أُمورِ الإسلامِ. وَخَرَجَ مِنْ هَذِهِ الْأَمْصَارِ بِدَعُ أُصُولِيَّةِ غَيْرِ الْمَدِينَةِ النَّبَوِيَّةِ . فَالْكُوفَةُ خَرَجَ مِنْهَا التَّشَيُّعُ وَالْإِرْجَاءُ وَانْتَشَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا. وَالْبَصْرَةُ خَرَجَ مِنْهَا الْقَدَرُ وَالِاعْتِزَالُ وَالنُّسُكُ الْفَاسِدُ وَانْتَشَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا. وَالشَّامُ كَانَ بِهَا النَّصبُ وَالْقَدَرُ.

وَأَمَّا التَّجَهُّمُ فَإِنَّمَا ظَهَرَ مِنْ نَاحِيَةِ خُرَاسَانَ وَهُوَ شَرُّ الْبِدَعِ. وَكَانَ ظُهُورُ الْبِدَعِ بِحَسَبِ الْبُعْدِ عَنْ الدَّارِ النَّبَوِيَّةِ، فَلَمَّا حَدَثَتْ الْفُرْقَةُ بَعْدَ مَقْتَلِ عُثْمَانَ ظَهَرَتْ بِدْعَةُ الحرورية وَتَقَدَّمَ بِعُقُوبَتِهَا الشِّيعَةُ مِنْ الْأَصْنَافِ الثلاثَةِ الغَالِيَةِ حَيْثُ حَرَقَهُمْ عَلِيٌّ بِالنَّارِ، وَالمُفضِّلَةُ حَيثُ تَقَدَّمَ بِجَلْدِهِمْ ثَمَانِينَ والسبئية حَيْثُ تَوَعَّدَهُمْ وَطَلَبَ أَنْ يُعَاقِبَ ابنُ سَبَأٍ بِالْقَتْلِ أَوْ بِغَيْرِهِ فَهَرَبَ مِنْهُ . ثُمَّ فِي أَوَاخِرِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ حَدَثَتْ الْقَدَرِيَّةُ فِي آخِرِ عَصْرِ ابْنِ عُمَرَ ... وَأَمَّا المَدِينَةُ النَّبَوِيَّةُ فَكَانَتْ سَلِيمَةً مِنْ ظُهُورِ هَذِهِ الْبِدَعِ وَإِنْ كَانَ بِهَا مَنْ هُوَ مُضْمِرٌ لِذَلِكَ، فَكَانَ عِنْدَهُمْ مُهَانًا مَذْمُومًا؛ إِذْ كَانَ بِهَا قَومٌ مِن الْقَدَرِيَّةِ وَغَيرِهِمْ وَلَكِنْ كَانُوا مَذمُومِينَ مَقهُورِينَ بِخِلَافِ التَّشَيُّعِ وَالإرجَاءِ بِالكُوفَةِ والِاعتِزَالِ وبِدَعِ النُّسَّاكِ بالبَصرَةِ، وَالنصبِ بالشَّامِ؛ فَإِنهُ كانَ ظَاهِرًا..»[1].

وما أن انْقَضتْ القُرون التي أخبرَ النبيُّ ﷺ عن خيريَّتِها في قولـه: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ»[2] حتى بدأت غُربةُ الإسلام تعودُ مِن جديد، مِصداقًا لخبره ﷺ: «بَدَأَ الإِسْلامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ»[3] فأطلَّت الفتن برأسِها، وظهرت المِحن تنخرُ في جسدِ الأُمة، وتُعمِلُ فيها هدمًا، ولبنائها تقويضًا؛ ولم تلبَث هذه الفُرقة التي ولَّدت شِيَعًا وأحزابًا، حتى أضحت لُحمةُ الإسلام -بعدما كانت واحدةً- خرابًا ويَبابًا، وهكذا دوالَيْك تُولِّدُ الفِرقةُ أخرى، وهذا شأن الفرق المبتدعة؛ لا تجسُر على الخروج إلا عند ضعف نور الحقِّ، يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «وتجد الإسلام والإيمان كلما ظهر وقوي كانت السُّنة وأهلها أظهر وأقوى، وإن ظهر شيء من الكفر والنفاق ظهرت البدع بحسب ذلك، مثل: دولة المهدي، والرشيد ونحوهما ممن كان يعظم الإسلام والإيمان، ويغزو أعداءه من الكفار والمنافقين، كان أهل السنة في تلك الأيام أقوى وأكثر، وأهل البدع أذل وأقل ... وفي دولة أبي العباس

---

(١) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٢٠/ ٣٠٠- ٣٠٢) -باختصار-.

(٢) متفقٌ عليه؛ رواه البُخاري في «صحيحه»، برقْم: (٢٦٥٢)، ومُسلمٌ «صحيحه»، برقْم: (٢٥٣٣).

(٣) رواه مُسلمٌ في «صحيحه»، برقْم: (١٤٥).

المأمون ظهر (الخرميَّة)[1] ونحوهم من المنافقين، وعرَّب من كتب الأوائل المجلوبة من بلاد الروم ما انتشر بسببه مقالات الصابئين... فلما ظهر ما ظهر من الكفر والنِّفاق في المسلمين، وقوي ما قوي من حال المشركين وأهل الكتاب، كان من أثر ذلك ما ظهر من استيلاء الجهمية والرافضة وغيرهم من أهل الضلال، وتقريب الصابئة ونحوهم من المتفلسفة»[2].

وهكذا تستنسخُ البدعةُ أُختًا لها؛ بل أخوات، وليُعلم أنَّ الأمر وصل إلى اشتعال لهيب الحرب بين الفِرقِ والنَّزَعات، فبدأت بالتَّفسيق والتَّضليل، وانتهت بالتَّكفير للأفراد والجماعات؛ لتُولِّدَ في بعضِ الأحيان سفكَ الدِّماء، وانتهاكَ الحُرُمات؛ فكانت -لعمرُ اللهِ- مِن أعظمِ ما مُنِيَت به دولة الإسلام الشَّامخة؛ ففتَّ في عضُدِها، وأوهت بُنيانها، وحَدَّتْ مِن توسُّعها؛ بل كانت الثَّغر الذي دَخلَ منه أعداء الإسلام إليها!.

واستشرافًا لهذه المِحن العاتية، أخبرنا النَّبي ﷺ بما أُوحي إليه عن سُبل النَّجاة إذا وقعت، فعن الْعِرْبَاض بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه، قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا؟ قَالَ: «**قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لاَ يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلاَّ هَالِكٌ، وَمَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ، فَسَيَرَى اخْتِلاَفًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الأَنِفِ حَيْثُمَا انْقِيدَ انْقَادَ**»[3].

أسباب الافتراق:

على الرُّغم مِن تعدُّدِ أسباب الافتراق في الدِّين وتنوعها، إلا أنَّ أبرزها تنحصر في الآتي:

١. **الجهل**: إنَّ أشد ما يفرق الأمة ويوقع بينها الاختلاف هو الجهل بدينها؛ لذا ذمه الله تعالى، وبيَّن أنه سبب إعراض المعرضين عن دعوة المرسلين، يقول تعالى مخبراً عن قول نوح لقومه:

---

(١) فرقة من غلاة الشيعة؛ غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقية، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية بل شبَّهوهم بالإله، وشبَّهوا الإله بالخلق!، وبدعهم محصورة في أربع: التشبيه، والبداء، والرجعة، والتناسخ، ولهم ألقاب، وفي كل بلد لقب، والخرميَّة في أصبهان. انظر: «الملل والنحل»؛ محمد بن عبدالكريم الشَّهْرَسْتَاني، (١/ ١٧٢-١٧٣).

(٢) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٤/ ٢٠-٢١) -باختصار-.

(٣) رواه ابنُ ماجه في «مُقدمة سننه»، برقم: (٤٣)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (١٧١٤٢)، وهو صحيح بطُرقه وشواهده قاله: شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ«المُسند»، وصحَّحه الألباني في «صحيح الجامع» برقم: (٢٥٤٧).

﴿وَيَٰقَوْمِ لَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مَالًاۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِۚ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْۚ إِنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ وَلَٰكِنِّيٓ أَرَىٰكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ۝٢٩﴾ [هود: ٢٩]. ونهى -جلَّ وعلا- عن القول في دينه بغير علم، فقال: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ..﴾ [الإسراء: ٣٦]؛ بل بيَّن أنه مِن دوافع الشرك، قال تعالى عن موسى عليه السلام وقومه: ﴿وَجَٰوَزْنَا بِبَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْبَحْرَ فَأَتَوْاْ عَلَىٰ قَوْمٍ يَعْكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصْنَامٍ لَّهُمْۚ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌۚ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ۝١٣٨﴾ [الأعراف: ١٣٨].

وخطورته أنه يقود النَّاس إلى البدعة والإحداث في الدِّين، فقد مرَّ عليٌّ رضي الله عنه على قاصٍّ فقال: «أتعرفُ الناسخَ من المنسوخِ؟ قال: لا! قال: هلكتَ، وأهلكت»[(١)]. وما حدثت الفتنة في الأمة ودبت الفرق إلا حينما تصدر الجهلاء والأصاغر للناس وقادوهم، وهذا ما حدث في الفتنة على عثمان رضي الله عنه؛ فقد خرج عليه الأعراب من سفهاء الناس وعامتهم. ولمَّا خرج سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه إلى الخارجين على عثمان -وهو محصور رضي الله عنه- فرأى سعد رضي الله عنه رؤساءهم صفق بيديه أحدهما على الأخرى، ثم استرجع ثم أظهر الكلام، فقال: والله؛ إنَّ أمرًا هؤلاء رؤساؤه لأمرُ سوء[(٢)].

وقال ﷺ في وصف الخوارج، وجهلهم بعدم فهم الدليل، ووضعه في غير موضعه: «يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ»[(٣)]. يقول ابن تيمية رحمه الله: «وكَانَت البِدَعُ الأُولَى مِثْلُ (بِدعَة الخَوَارِجِ) إِنَّمَا هِيَ مِن سُوءِ فَهمِهِمْ للقُرآنِ، لَمْ يَقصِدُوا مُعَارَضَتَهُ، لكِن فَهِمُوا مِنهُ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيهِ»[(٤)][(٥)]. وهو قاسم مشترك يمثل كل الأسباب، وسبب رئيس لوجود الافتراق، والجهلاء هم مادة الفرق، ووقودها[(٦)].

٢- اتِّباعُ الهَوَى: لم يأتِ في القرآن ذكر الهوى إلا في معرض الذم، لذا جاء الأمرُ صريحًا للنَّبيِّ ﷺ باتباع الشرع الحنيف، والنهي عن اتباع الهوى، فقالَ -سبحانه-: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۝١٨﴾ [الجاثية: ١٨]. فـ«العقل إذا لم يكن متبعًا للشرع لم يبق له إلا

---

(١) رواه عبدالرزاق في «مصنفه»، برقم: (٥٤٠٧)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: (٢٠٣٦٠)، وأبو خيثمة في كتابه «العلم»، برقم: (١٣٠)، قال الألبانيُّ في تحقيقه لـ«كتاب العلم»: إسناده صحيح على شرط الشيخين.

(٢) انظر: «الطبقات الكبرى»؛ لابن سعد، (٣/ ٧١)، و«تاريخ دمشق»؛ لابن عساكر، (٣٩/ ٣٩٩).

(٣) متفقٌ عليه؛ رواه البُخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٣٤٤)، ومُسلمٌ في «صحيحه»، برقم: (١٠٦٤).

(٤) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (١٣/ ٣٠).

(٥) انظر: «موسوعة الفرق»، مؤسسة الدرر السنية، (١/ ٤٧-٥٤).

(٦) انظر: «الافتراق؛ مفهومه، أسبابه، سُبل الوقاية منه»، أ.د. ناصر بن عبدالكريم العقل، (ص ٤٠-٤١).

الهوى والشهوة ...واتباع الهوى ضلال مبين، ألا ترى قول الله تعالى: ﴿يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلْنَٰكَ خَلِيفَةً فِى ٱلْأَرْضِ فَٱحْكُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۢ بِمَا نَسُوا۟ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾ [ص: ٢٦]، فحصر الحكم في أمرين لا ثالث لهما عنده؛ وهو الحق والهوى، وعزل العقل مجردًا إذ لا يمكن في العادة إلا ذلك»[١]. وبيَّن الشَّاطبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ٧٩٠هـ) أن اتباع الهوى من أسباب الاختلاف ووقوع الفرقة فقال: «من أسباب الخلاف: اتباع الهوى؛ ولذلك سمي أهل البدع (**أهل الأهواء**)؛ لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها حتى يصدروا عنها؛ بل قدموا أهواءهم، واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورًا فيها من وراء ذلك»[٢]. فالأُمَّة لن تجتمع إلا إذا جعلتِ الأهواء وراءها ظِهريًّا؛ قال النَّبيُّ ﷺ: «**إِنَّ مِمَّا أَخْشَى عَلَيْكُمْ شَهَوَاتِ الْغَيِّ فِي بُطُونِكُمْ وَفُرُوجِكُمْ وَمُضِلَّاتِ الْهَوَى**»[٣].[٤]

٣. **الابتداع، وتقديم الرَّأي على الدليل**: إنَّ البدع والمحدثات من أعظم ما يفرق الأمة المسلمة؛ إذ لو فتح الباب لكل إنسان أن يقول في الدين برأيه، وأن يحدث في الشرع ما يستحسنه بذوقه لتفرقت سبل الضلالات في الأُمة -وهي الآن كذلك-، وقدْ أُمرنا أن لا نرفعَ أصواتنا فوق صوتِ النَّبيِّ ﷺ، وأنَّ ذلك مُحبطٌ للعمل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَرْفَعُوٓا۟ أَصْوَٰتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ ٱلنَّبِىِّ وَلَا تَجْهَرُوا۟ لَهُۥ بِٱلْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ﴿٢﴾﴾ [الحجرات: ٢] فكيف نُقدِّم على قوله قولَ مَن دونه؟! ولخُطورة البدع بوَّب الآجريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «باب: ذكر الأمر بلزوم الجماعة والنهي عن الفرقة بل الاتباع وترك الابتداع»، ولسان حال المبتدع أن ما جاءَ به خيرٌ مما جاء في القرآن والسُّنَّة؛ لذا حذَّر النَّبي من الإحداث في الدين فقال ﷺ: «..**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[٥]، والافتراق من لوازم البدعة، والفرقة من سمات أصحابها، يقول -سبحانه وتعالى-: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾﴾ [آل عمران: ١٠٥].

---

(١) «الاعتصام»؛ إبراهيم بن موسى اللَّخمي الغرناطي الشهير بـ(الشاطبي)، (١/ ٦) -بنوع اختصار-.

(٢) المرجع السابق، (٣/ ١٠٢).

(٣) رواه أحمدُ في «مسنده»، برقْم: (١٩٧٧٣)، والبزَّارُ في «مسنده»، برقْم: (٣٨٤٤)، وصححه الألباني في صحيح «الترغيب والترهيب»، برقْم: (٥٢).

(٤) يُنظر لمزيد تفصيل: «موسوعة الفرق»، مؤسسة الدرر السنية، (١/ ٨٩-٩١).

(٥) رواه أبو داود في «سننه»، برقْم: (٤٦٠٩)، والترمذي في «سننه»، برقْم: (٢٦٧٦)، وقال: حديث صحيح، وابن ماجه في «مقدمة سننه»، برقْم: (٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقْم: (٢٥٤٩).

قال قتادة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يعني أهل البدع[1]. يقول الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والفُرقة من أخص أوصاف المبتدعة؛ لأنه خرج عن حكم الله، وباين جماعة أهل الإسلام»[2].ولقد جاء الحكم صريحًا فيمن أحدثَ في الدِّين، قال سيدُ المُرسلين ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»[3] فهذا التحذير من البدعة والهلاك الذي يحيط بصاحبها، ليس فقط لخطورتها على الفرد، بل لخطورتها على الأمة، وتقويضها لأركان الدين، ولقد أدرك أعداء الدين خطورة البدع، وأهميتها في تفريق الجماعة المسلمة، وزعزعة العقيدة الإسلامية التي توحد المسلمين وتجمعهم؛ فعملوا على إشعال البدع بين المسلمين ومساندتها ورعايتها؛ فما خرجت السبئية إلا من أحضان اليهودية![4].

٤. كيد الكائدين: مِن أهل الديانات: كاليهود، والنَّصارى، والصابئة، والمجوس، قال – تعالى-: ﴿وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ﴾ [البقرة: ١٢٠] وكذلك من الموتورين الذين حقدوا على الإسلام وأهله؛ لأن الجهاد قَضَى على دولتهم، ومحى عِزَّةَ أديانهم، وهيمنة سلطانهم من الأرض؛ كالفرس والروم؛ فبقوا على حقدهم للإسلام والمسلمين، وآثروا النفاق والزندقة على أن يبقوا على دياناتهم مع دفع الجزية؛ حفاظًا على رقابهم، وإيثارًا للسلامة، وهؤلاء هم أشد المعاول فتكًا بالمسلمين، والكيد لهم ببثِّ الأفكار الضالة، والمبادئ المُنحرفة، والبدع والأهواء بينهم[5].

وهذه الأسباب تفرَّعَ عنها أسبابٌ كثيرة، بينها اشتراك، وتعدَّدَت الفِرق، وهكذا إلى أنْ وصلنا إلى ما نرى ونُعاين مِن اختلاف وتفرُّقٍ وتشرذُمٍ أضعفَ الأُمة، وأضاعَ هيْبتها، وطمعِ الأعداء فيها.

وفي دراستنا هذه، سنُركِّز على الشيعة، وما تفرع عنها، خصوصًا الرافضة التي صارت اليوم السِّمَةَ الغَالِبَة لها، ولكنَّا سنعرج قبل ولوج الباب على الفرقة الناجية أهل الحق؛ تبصرة للقارئ، إذ الأمر كما قال المُتنبي:

.... *** وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأَشْيَاءُ[6].

---

(١) «الاعتصام»، (١/ ٧٩).

(٢) المرجع السابق، (١/ ٢٠٠).

(٣) مُتفقٌ عليه؛ رواهُ البُخاريُّ في «صحيحه»، برقم: (٢٦٩٧)، ومُسلمٌ في «صحيحه»، برقم: (١٧١٨).

(٤) انظر: «موسوعة الفرق»، الدرر السنية، (١/ ٦٣).

(٥) انظر: «الافتراق»، أ.د. ناصر العقل، (ص ٣٨-٣٩).

(٦) «ديوان المتنبي»؛ لأبي الطيب أحمد بن حسين المُتنبي، (١/ ٢٢). وتمامُ البيت:

ونَذيمُهُمْ وبِهِمْ عَرَفْنَا فَضْلَهُ *** وبِضِدِّها تَتَبَيَّنُ الأَشْياءُ

المبحث الثالث: أهل السُّنة والجماعة، ومنهجهم في تقرير العقيدة الإسلامية

أولاً: المراد بأهل السُّنة والجماعة:

اشتهر مِن عادة أهل العلم عند تعريفهم لفظاً من شقين أو أكثر، أن يجعلوا له تعريفين، أحدهما باعتباره علماً اصطلاحيًّا، والثاني باعتباره لفظًا مُركَّبًا، فتراهم يعرفون كل شق فيه على حدة، وسيرًا على هذه السُّنة نمضي، وبالثاني نبدأ، فنقول:

* **الأهل**: قال في اللِّسان: «الأَهْلُ: أهل الرجل وأَهْلُ الدار، وكذلك الأَهْلة، قال أَبو الطَّمَحان:

وأَهْلَــةِ وُدٍّ قــد تَبَرَّيــتُ وُدَّهــم ... وأَبْلَيْـتُهم في الحمـد جُهْـدي ونَـائلي

ابن سيده أَهْل الرجل عَشِيرتُه وذَوُو قُرْباه، والجمع أَهْلون وآهَالٌ وأَهَالٍ وأَهْلات وأَهَلات، قال المُخَبَّل السعدي:

وهُـمْ أَهَـلاتٌ حَـوْلَ قَـيْسِ بـنِ عاصـم ... إِذا أَدْلَجـوا باللَّيـل يَـدْعُونَ كَـوْثَرا

...وأَهْلُ البيت: سُكَّانه، وأَهل الرجل: أَخَصُّ الناس به»[1].

* **السُّنة**: قال ابن منظور رَحِمَهُ اللهُ (ت ٧١١هـ): «السِّيرة؛ حَسَنَةً كانت أو قبيحة. قال خالد بن عتبة الهذلي:

فـلا تجـزَعَنَّ مـن سـيرة أنـت سـرتها ... فـأول راض سـنة مـن يسـيرها

وكُلّ مَن ابتدأ أمرًا عَمِلَ به قوم بعده قيل: هو الذي سَنَّهُ، والأصل فيه الطريقة والسيرة»[2].

ومنه قول النبي ﷺ: «**مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْءٌ وَمَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا..** » الحديث[3].

والمراد بها هنا طريقةُ الرَّسول ﷺ[4].

---

(١) «لسان العرب»؛ محمد بن مكرم بن منظور المصري، (١١/ ٢٩) -بنوع اختصار-.

(٢) المرجع السابق، (١٣/ ٢٢٠) -بنوع اختصار-.

(٣) رواهُ مُسلمٌ في «صحيحه»، برقم: (١٠١٧).

* الجماعة:

قال ابنُ فارسٍ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الجيم والميم والعين أصلٌ واحد، يدلُّ على تَضَامِّ الشَّيء..»[2].

يُقال: «جمعتُ الشيء جمعًا، وهو تأليف المفترق، والجمعُ: الجماعة، والجماعة من كل شيء يُطلق على: القليل والكثير، ويُقال لمزدلفة: جمعٌ؛ إما لأنَّ الناس يجتمعون بها، وإما لأن آدام اجتمع هنالك بحواء، ويوم الجمعة سُمي لاجتماع الناس به»[3].

والمراد هنا: «جماعة المُسلمين؛ وهم الصحابة والتابعون لهم بإحسان إلى يوم الدين»[4].

* أما باعتباره عَلَمًا، **فالمراد بأهل السنة والجماعة**: الذين تمسكوا بالإسلام المحض الخالص عن الشَّوب؛ حيث التزموا طريقة الرسول ﷺ وأصحابه في الإيمان والعمل، واجتمعوا على الحَقِّ[5]، وهم المعنيون بقول النبي ﷺ: **«أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ ، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»**[6]، وفي رواية زيادة: **«قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»**[7]).

ثانيًا : نشأة مصطلح أهل السُّنة[8]، وسبب التَّسمية؟

لا شك أنَّ مذهب أهل السنة امتدادٌ لما كان عليه النَّبيُّ ﷺ، وأصحابه فليس هو إذًا بدعة محدثة، ولا طريقة مُخترعة!.

---

(١) انظر: «شرح العقيدة الطحاوية»؛ علي بن علي بن أبي العِز الدِّمشقي، (ص٣٧٤).

(٢) «معجم مقاييس اللغة»؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (١/ ٤٧٩).

(٣) «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»؛ أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، (ص٦٠-٦١) -بتصرف-.

(٤) «شرح العقيدة الطحاوية»، (ص٣٧٤).

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٣/ ١٥٩).

(٦) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٤٥٩٩)، وأحمد في «مُسنده»، برقم: (١٦٩٣٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٢٦٤١).

(٧) رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (٢٦٤١)، وقال: هذا حديث مفسر غريب لا نعرفه مثل هذا إلا من هذا الوجه، وحسَّن إسناده الألباني في تخريجه لـ «السنن».

(٨) **قال الباحثُ**: قلتُ هنا نشأة مصطلح أهل السنة ولم أقل نشأة أهل السنة؛ لأن أهل السنة -كما سيمُرُّ معنا- هم امتدادٌ لِمَا كان عليه النبي ﷺ وأصحابه ﷺ، وذلك أنَّ المسلمين على عهد النَّبيّ ﷺ، وفي أولِّ عهد الصحابة لم

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكًا والشافعي وأحمد؛ فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم ﷺ...»[1].

وأوّل ما برز هذا الاسم في أواخر عهد الصحابة رضي الله عنهم، فقدْ أخرج اللالكائيُّ بسنده عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦]، «فأما الذين ابيضت وجوههم: فأهل السنة والجماعة وأولوا العلم، وأمَّا الذين اسودت وجوههم: فأهل البدع والضلالة»[2]، وقد اشتهرت هذه التسمية أكثر من غيرها لأسبابٍ عديدة، منها :

١ - لزومهم طريقة الرسول ﷺ وأصحابه فهمًا وعملاً.

٢ - تحرِّيهم الصدق فيما ينقلونه من السنة والآثار، واعتمادها مصدرًا للعقيدة بعد كتاب الله، وتقديمها على العقل، على خلاف غيرهم من المبتدعة.

٣ - حرصهم على الاجتماع والائتلاف، ونبذ الفرقة والاختلاف[3].

ثالثًا: أسماؤهم، وسبب تسميتهم بها[4]:

من أسماء أهل السُّنة:

١ - **أهل السنة والجماعة**[5]: وقد أسلفنا ذِكر سبب تسميتهم بذلك، وتفصيلها؛ تمسكهم بالإسلام المحض، والتزامهم سبيل النبي ﷺ وانتسابهم لسُنَّته، والعناية بها؛ قولاً، وعملاً، واعتقادًا؛ لقوله ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي**»[6]، وحرصهم على الاجتماع على ذلك.

٢ - **الجماعة، وأهل الجماعة**[1]: سموا بذلك لاجتماعهم على الحق مِمَّا أجمع عليه السلف من الصحابة والتابعين، ولزومهم جماعة المسلمين، وأخذًا من قول النبي ﷺ في حديث الافتراق:

يتفرقوا؛ لذا لم تَدْعُ الحاجة إلى التمايز! فلمَّا ظهرت البدع، وبَرزت مُسمَّياتُ أهلها؛ لزم ذلك، فكان هذا الاسم لمن التزم طريقة النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم فهماً وعملاً.

(١) «منهاج السُّنة النَّبوية في نقض كلام الشِّيعة والقدريَّة»؛ أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، (٢/ ٤٨٢).

(٢) «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة والجماعة»؛ هبة الله بن الحسن بن منصور اللالكائي، (١/ ٧٢).

(٣) انظر: «أهل السُّنة والجماعة معالم الإنطلاقة الكُبرى»؛ محمد عبد الهادي المصري، (ص ٥٧-٦٠)، و«وسطية أهل السنة بين الفِرق»؛ د. محمد باكريم محمد باعبدالله، (ص٤١) -وما بعدها-.

(٤) التفصيل وبسط القول في المسألة يطول، فآثرت الاختصار -على أهمية الموضوع- لأجل أنَّ هذا ليس مقامه.

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»، (٣/ ١٥٩).

(٦) سيأتي إيراده وتخريجه، (ص ٣١).

«أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ، ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ»[2]

فَسَمَّى ﷺ الفرقة الناجية: الجماعة، والجماعة هنا من اتَّبَعَ هَدْيَ الرسول ﷺ، وهَدْيَ أصحابه ﷺ، يدل على ذلك رواية: قَالُوا: وَمَنْ هِيَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»[3].

٣ – السَّلف[4]، أو السَّلفيون[5] نسبة إلى السلف: سموا بذلك؛ لسلوكهم نَهْجَ الرسول ﷺ وأصحابه ودعوتهم إلى ذلك.

والسلفُ لغةً: جمع سالف كخادم وخدم؛ وهم القوم المتقدمون في السير؛ ولذا قيل: سَلَف الإنسان من تقدمه بالموت من آبائه وذوي قرابته، ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُمْ سَلَفًا ..﴾[الزخرف: ٥٦]، أي: جمعًا قد مضى[6].

قال أبو سعد السمعاني رحمه الله (ت ٥٦٢ هـ): «السَّلَفي: بفتح السين واللام، وفي آخرها الفاء؛ هذه النِّسبة إلى السلف، وانتحال مذهبهم..»[7].

والسلفُ هم أهل القرون الثلاثة المفضلة التي أثنى عليها النَّبيُّ ﷺ على الراجح من أقوال أهل العلم، وعليه فإنَّ أئمة أهل السُّنة الذين أدركوا القرون الثلاثة يتناولهم اسم السلف؛ لأنهم ساروا على نهج أصحاب رسول الله ﷺ، أما مَن أتى بعدهم وتبعهم بإحسان؛ فيقال لهم: السلفيون؛ لأنهم ساروا على نهج السلف، ودعوا إليه.

وفي الانتساب لهذه التسمية يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «لا عيبَ على مَن أظهرَ مذهب السلف، وانتسبَ إليه، واعتزى إليه، بل يجب قَبُول ذلك منه بالاتفاق؛ فإنَّ مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا»[8].

---

(١) انظر: «مجموع الفتاوى»، (٣/ ١٥٧–١٥٨)، و«درء تعارض العقل والنقل»؛ أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، (٧/ ٣٥٠–٣٥١).

(٢) سبق تخريجه، (ص ٢٤).

(٣) سبق تخريجه، (ص ٢٤).

(٤) انظر: «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، (ص ١)، «درء التعارض»، (١/ ٢٠٣)،

(٥) انظر: «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٤/ ١٤٩).

(٦) انظر: «لسان العرب»، (٢/ ١٨٤–١٨٥).

(٧) «الأنساب»؛ عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني، (٣/ ٢٧٣).

(٨) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٤/ ١٤٩).

٤- **أهلُ الحديث**(١): سموا بذلك لعنايتهم بحديث رسول الله ﷺ رواية، ودراية، واتباعه ظاهرًا وباطنًا، والعمل به، وتقديمه على العقل. قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «ونحن لا نعني بأهل الحديث المقتصرين على سماعه أو كتابته وروايته، بل نعني بهم كل من كان أحق بحفظه ومعرفته وفهمه، واتباعه باطنًا وظاهرًا»(٢).

وقال الشَّهْرَسْتَاني رَحِمَهُ اللهُ (ت ٥٤٨هـ): «سموا أصحاب الحديث؛ لعنايتهم بتحصيل الأحاديث، ونقل الأخبار، وبناء الأحكام على النُّصوص، ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خبرًا، أو أثرًا»(٣).

٥- **أهل الأثر**(٤): سموا بذلك لأخذهم عقيدتهم من الكتاب والسنة الصحيحة، وما صَحَّ عَن السلف الصالح مِن آثارٍ.

قال السَّفاريني رَحِمَهُ اللهُ (ت ١١٨٨هـ) في بيان معنى أهل الأثر: «الذين إنما يأخذون عقيدتهم من المأثور عن الله -جلَّ شأنه- في كتابه، أو في سنة النبي ﷺ، أو ما ثبت وصحَّ عن السلف الصالح؛ من الصحابة الكرام، والتابعين الفِخَام، دون زُبالات أهل الأهواء والبدع، ونخالات أصحاب الآراء والبشع»(٥).

٦- **الطائفة المنصورة**(٦): سموا بذلك لقول النبي ﷺ: «..**لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ، لا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ**»(٧).

قال ابن المَدِيني رَحِمَهُ اللهُ (ت٢٣٤هـ): «هم أصحاب الحديث»(١)، وقال الإمام أحمد (ت٢٤١هـ): (ت٢٤١هـ): «إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم»(٢).

---

(١) انظر: «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، (ص٣). «درء تعارض العقل والنقل»، (١/ ٢٠٣)،

(٢) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٤/ ٩٥).

(٣) «المِلَل والنِّحل»، (٢/ ٤٥).

(٤) انظر: «لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدُّرة المُضية في عقد الفرقة المرضية»؛ محمَّد بن أحمد أحمد السفاريني، (١/ ٦٤).

(٥) «لوامع الأنوار البهية»، (١/ ٦٤).

(٦) انظر: «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٣/ ١٢٩-١٥٩).

(٧) رواه الترمذيُّ في «سننه»، برقم: (٢١٩٢)، وقال: ..وهذا حديث حسن صحيح، وابنُ ماجه في «مُقدِّمةِ سُننه»، برقم: (٦)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه»، برقم: (٦١)، وصححه الألبانيُّ في «صحيح الجامع»، برقم: (٧٠٢).

٧ - **الفرقة الناجية**[٣]: سموا بذلك لقوله ﷺ: «**وستفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلها في النار إلا ملة واحدة**»، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «**من كان على ما أنا عليه وأصحابي**»[٤].

والمقصود بهم؛ أهل الحق مِمَّن تمسَّكُوا بكتاب الله -تعالى-، وسُنَّة رسوله ﷺ على مَدَى الأزمان، ولا عبرة بدعاوى المنحرفين أنهم هم الفرقة الناجية[٥].

٨- **أهل الحق**[٦]: سموا بذلك لأخذهم بالمذهب الحقّ الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم.

قال ابن حزم رحمه الله (ت: ٤٥٦هـ): «وأهل السنة الذين نذكرهم أهل الحق ومن عداهم فأهل البدعة فإنهم الصحابة رضي الله عنهم وكل من سلك نهجهم من خيار التابعين رحمة الله عليهم ثم أصحاب الحديث ومن اتبعهم من الفقهاء جيلا فجيلا إلى يومنا هذا أو من اقتدى بهم من العوام في شرق الأرض وغربها رحمة الله عليهم»[٧].

رابعًا: منهجهم في تقرير العقيدة الإسلامية:

ما مِن شكٍّ أنَّ لأهلِ السُّنةِ والجماعةِ منهجًا رصينًا متينًا كالمِسْمَارِ في السَّاج في تقريرِ العقيدةِ الإسلامية في ضَوء الكِتاب والسُّنَّة، وِفْقَ فهم سلفِ الأُمَّةِ رضي الله عنهم، يضمن لهم جِدَّةَ العهد، وأصالةَ المصدرِ، وسلامةَ المعتقدِ، وصلاحَ السَّبيل، وهذا المَنهج، وتلكم الطَّريقة والأخذُ بها ليسَ مُستحبًّا مِن المُستحبَّات، ولا نافلةً مِن القول؛ بل هو أمرٌ لازمٌ، وحَتْمٌ واجبٌ، فليسَ ثمَّ بعد هذا السَّبيل إلا الضَّلالة، والغواية!؛ لأنَّ «طَرِيقَة أَهل السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ = اتِّبَاعُ آثَارِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَاتِّبَاعُ سَبِيلِ السَّابِقِينَ الأَوَّلِينَ مِن المُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ»[٨]، فمَنْ فارقها، وتنكَّبَها؛ فكما «قَالَ العُلَمَاءُ: مَنْ لَمْ يَكُن مُتَّبِعًا سَبِيلَهُم كَانَ مُتَّبِعًا غَيرَ سَبِيلِهِم، فَاستَدَلُّوا بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ اتِّبَاعَ سَبِيلِهِم وَاجِبٌ، فَلَيسَ لِأَحَدٍ

---

(١) أورده الترمذيُّ في «سننه»، تحت الحديث السابق، (٢١٩٢) عن شيخه البُخاري، عن ابن المديني.

(٢) رواه الخطيب البغدادي في «شرف أصحاب الحديث»، برقم: (٢٧) .

(٣) انظر: «مجموع الفتاوى»، (٣/ ١٢٩).

(٤) سبق تخريجه، (ص ٢٤).

(٥) «موسوعة الفرق»، الدرر السنية، (١/ ١٤٨) .

(٦) انظر: «درء تعارض العقل والنقل»، (١/ ٢٠٣)، «لوامع الأنوار البهية»، (١/ ٢١).

(٧) « الفصل في الملل والأهواء والنحل»؛ علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، (٢/ ٩٠)

(٨) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٣/ ١٥٧).

أَن يَخرُجَ عَمَّا أَجمَعُوا عَلَيهِ»[1]، ولهذا المنهج الرَّصين الذي تميَّزَ به أهلُ الحقِّ أُسُسُه التي يقوم عليها صرحُه، ومنها ما يلي:

١ – التزامُ الكتاب والسُّنة الصحيحة –ولو كانت آحادًا– كمصدرٍ أساسٍ للعقيدة؛ امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ..﴾ [الأحزاب: ٣٦]، ولقوله ﷺ: «إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ اللهِ، وَسُنَّتِي..»[2]. وعدمُ ردِّ شيءٍ من نصوص الوحيين، أو تحريفها، أو تأويلها؛ بل التسليم والانقياد لهما.

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكان من أعظم ما أنعمَ اللهُ به عليهم –يعني أهل السنة– اعتصامُهُم بالكتاب والسنة، فكانَ من الأصولِ المتفقِ عليها بين الصحابةِ والتابعينَ لهم بإحسان أنه لا يُقبلُ من أحدٍ قطُّ أن يعارضَ القرآنَ؛ لا برأيِه، ولا ذَوْقِهِ، ولا معقُولِه، ولا قِياسِه، ولا وَجْدِهِ، فإنهم ثبتَ عنهُم بالبراهين القَطْعِيَّاتِ والآيات البَيِّنَاتِ أنَّ الرسولَ ﷺ جاءَ بالهُدَى، ودينِ الحقِّ، وأن القرآن يهدي للتي هي أقوم»[3].

ويقول تلميذه ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٧٥١هـ): «وقد كان السلفُ يشتدُّ عليهم معارضةُ النصوصِ بآراءِ الرجالِ، ولا يُقِرُّونَ المُعارض على ذلكَ»[4].

٢ – تقديم النقل على العقل؛ فإذا حصل التعارض بين العقل والنقل!، قَدَّموا النقل –مع تقريرهم أنَّ العقلَ الصحيح (الفطرة) لا يُعارض النَّقل الصحيح– عملاً بقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَىِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ..﴾ [الحجرات: ١].

يقول القُرطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٦٧١هـ) مُفسرًا الآية: «أي: لا تقدموا قولاً، ولا فعلاً بين يدي الله وقول رسوله وفعله فيما سبيله أن تأخذوه عنه من أمر الدين والدنيا. ومَن قدَّم قوله أو فعله على الرسول ﷺ فقد قَدَّمَهُ على الله تعالى؛ لأنَّ الرسول ﷺ إنما يأمر عن أَمْرِ الله –عزَّ وجل–»[5].

---

(١) المرجع السابق، (٧/ ١٧٣).

(٢) رواهُ الحاكم في «مُستدركه»، برقْم: (٣١٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقْم: (٢٩٣٧).

(٣) المرجع السابق، (١٣/ ٢٨).

(٤) «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة»؛ محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، الشَّهير بـ(ابن القيم)، (٣/ ١٠٦٢).

(٥) «الجامع لأحكام القرآن»؛ محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، (١٦/ ٣٠٠).

يقول شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ -معلقًا على هذه الآية-: «فإنَّ هذا أمر للمؤمنين بما وصف به الملائكة كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾ لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾﴾[الأنبياء: ٢٦-٢٧] ... وقد أمرَ المؤمنين أن يكونوا مع الله ورسوله كذلك... فعلى كل مؤمن أن لا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعًا لما جاء به الرسول، ولا يتقدم بين يديه؛ بل ينظر ما قال فيكون قوله تبعًا لقوله، وعلمه تبعًا لأمره، فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين، ولهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله... وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه نظر فيما قاله الله والرسول ﷺ... فهذا أصل السُّنة»[1].

٤- التمسك بما كان عليه أصحاب النَّبي ﷺ، والاقتداء بهم[2]، والأخذ بما ورد عنهم في بيان أمور الدين عامة، والعقيدة خاصة، وتقديمها على أقوال من خَلَفهم، عملاً بقول النبي ﷺ: «**عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ**»[3]، واقتداء بالسلف من بعده، كما قال ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مُتَأَسِّيًا فَلْيَتَأَسَّ بِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَبَرَّ هَذِهِ الأُمَّةِ قُلُوبًا، وَأَعْمَقَهَا عِلْمًا، وَأَقَلَّهَا تَكَلُّفًا، وَأَقْوَمَهَا هَدْيًا، وَأَحْسَنَهَا حَالاً، قَوْمًا اخْتَارَهُمُ اللهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، فَاعْرِفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ، وَاتَّبِعُوهُمْ فِي آثَارِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهُدَى الْمُسْتَقِيمِ»[4]، و قوله ﷺ: «**خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ**»[5].

٥- اتِّباع الدَّليل والعمل بمقتضاه، وعدم الخوض في مسائل الاعتقاد -خاصَّة- مما لا مجال للعقل فيه من الأمور الغيبية، عملاً بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَن تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾[الأعراف: ٣٣]؛ ولإدراكهم أن العقل البشري قاصر عن معرفة أمور الغيب استقلالاً بنفسه، وأن دوره التَّفكُّر والتَّدبر، والفهم،

---

(١) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (١٣/ ٦٠-٦٣) -باختصار-.

(٢) «أصول السُّنَّة»؛ الإمام أحمد بن حنبل، رواية عبدوس العطَّار، (ص ٢٥، ٢٦).

(٣) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٤٦٠٩)، والترمذي في «سننه»، برقم: (٢٦٧٦)، وقال: حديث صحيح، وابن ماجه في «مقدمة سننه»، برقم: (٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٢٥٤٩).

(٤) رواه ابنُ عبدالبر في: «جامع بيان العلم وفضله»، برقم: (٩٢٦).

(٥) سبق تخريجه، (ص١٨).

والاتباع، والاعتقاد بما جاءت به نصوص الوحي[1]. قال الإمامُ أحمدُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن لم يعرف تفسيرَ الحديث، ويبلُغه عقلُه؛ فقد كُفِيَ ذلك وأُحكمَ له، فعليه الإيمانُ به والتسليمُ له...»[2].

٦ – الاهتمام بالغاية التي خَلق اللهُ الخلقَ لأجلها، حيث قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾[الذاريات: ٥٦]، وهي إفراد الله بالعبادة، وإقامة العباد على منهج العبودية الحَقَّة للهِ ربِّ العالمين؛ ذلكَ أنها أول دعوة الرسل وأول مقام يقوم به السالك إلى الله؛ ولأجلها أُنزلت الكتب، وبُعثَت الرسل، وقامت سوق الجنَّة والنَّار قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلطَّٰغُوتَ ..﴾[النحل: ٣٦]؛ ولذلك حرصوا كل الحرص على تصحيحه والتحذير مما يناقضه من الشرك والكفر والنفاق، ومن كل وسيلة قد تؤدي إلى ناقض من تلك النواقض، أسوة بالرسل جميعًا وبخاتمهم ﷺ[3].

٧ – مُتابعة السُّنن والاتباع في الأمر كُلِّه، ونبذ الآراء والأهواء، وترك الابتداع، عملاً بقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ..﴾[الأنعام: ١٥٣].

قال الشاطبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «الصراط المستقيم هو سبيل الله الذي دعا إليه وهو السنة، والسبل هي سبل أهل الاختلاف الحائدين عن الصراط المُستقيم، وهم أهل البدع»[4]. وقوله ﷺ: «..**وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»[5]؛ لذلك كانوا أشد الناس حرصًا على إحياء إحياء سنن الحبيب ﷺ، وتوظيفها في عباداتهم وأخلاقهم ومعاملاتهم، وفي كل جوانب حياتهم، وترك مَخالفتها محاربة البدع وأهلَها؛ لإيمانهم بكمال الدِّين، وتمام النِّعمة، وبقوله –جلَّ وعلا–: ﴿..ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ..﴾[المائدة: ٣].

---

(١) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، (١/ ٥٦) –بتصرُّف–.

(٢) «أصول السُّنَّة»؛ الإمام أحمد بن حنبل، (ص ٤٢، ٤٣).

(٣) انظر: «تهذيب شرح الطحاوية»، (ص٣٥) .

(٤) «الاعتصام»، (١/ ٨٠).

(٥) سبق تخريجه، (ص٢٠).

٨ - الحرص على جماعة المسلمين ووحدة كلمتهم[1]؛ بالحرص على الحق وأهله، ونبذ الفرقة والاختلاف سواء في أمر الدين أو الدنيا؛ امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ.. ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وعملاً بقوله ﷺ: «**عَليكُمْ بالجَمَاعَةِ، وإيَّاكُمْ والفُرْقَةِ، فإنَّ الشَّيْطَانَ مَعَ الوَاحِدِ، وهُوَ مِنَ الاثنينِ أَبْعَد، مَنْ أَرَادَ بَحْبُوحَةَ الجَنَّةِ فليلزَم الجَمَاعَة**»[2]. ولزوم الجماعة هو طريق الحق، وسر قوة المُسلمين، وسبيل نجاتهم في الدنيا والآخرة، والتفرق هو سبيل ضلالهم في الدُّنيا، وهلاكهم في الدنيا والآخرة - عياذًا بالله -. قال الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونرى الجماعة حقًّا وصوابًا، والفُرْقَةَ زَيْغًا وعذابًا»[3].

هذا؛ وقد حرص أئمة الإسلام على زَبرِ المؤلفات الكثيرة، وتدبيج الكُتب النَّافعة في تقرير أصول المُعتقد الصحيح، والمنهج الرَّجيح، والرد على المُخالفين فيه، ومِن طرائقهم أنَّ بعضهم اقتصر على بيان العقيدة بأدلتها من الكتاب والسنة، وبعضهم اقتصر على بيان بدع المُخالفين وشبههم ثم نقدها ونقضها بالأدلة، وبعضهم جمع بين المنهجين، ولا يتسع المجال -ثَمَّ- لبسط تفاصيل مناهجهم، ودقائق طرائقهم، أو ذكر مؤلفاتهم.

*** وممَّا له صلةٌ بالباب ذِكر اعتقاد أهل السُّنَّة في أمر الصَّحابة؛ ذلك أنَّه مِن أعظم الفوارق بين الحقِّ وأهله، والرَّافضة سبَّابة الصحابة:**

اختارَ اللهُ -سبحانه- بعلمه المُطلق وحكمته البالغة لرسالته أفضل الخلق نبينا محمد ﷺ؛ فقامَ بها حقَّ القِيَام؛ نصح الأُمَّة، وكشفَ الله به الغُمَّة، وجاهدَ في اللهِ حقّ جهاده، حتى تركنا على المحجة البيضاء ليلُها كنهارها. واختارَ -تبارك وتعالى- لصُحبةِ نبيه، ومؤازرته في نشر الدعوة، والتضحية في سبيل ذلك، والجهاد لإعلاء راية الإسلام؛ أفضل الخلق -بعد الأنبياء- وأطهرهم قُلوبًا، وأبرَّهم ألسُنًا فكانوا وُزراءه، أقامَ اللهُ بهم المِلَّة، وفُتحت بهم البلاد، ودانَ لدعوتهم العِباد.

---

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة»، (١/ ٥٣) -بتصرُّف-.

(٢) رواه التِّرمذيُّ في «سُننه»، برقْم: (٢١٦٥) -واللفظ له- وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، والنَّسائيُّ في «سُننه»، برقْم: (٩١٧٧)، وصححه الألبانيُّ في «صحيح الجامع»، برقْم: (٢٥٤٦).

(٣) «شرح الطحاوية»، (ص٥٧٧).

قال عبدُالله بن مسعودٍ رضي الله عنه: «إِنَّ اللهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ، يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ سَيِّئٌ»[1].

ولأصحاب النبي ﷺ من عالي الرُّتبة، ومُتقدِّم المَكانة، وشَرَف المَنزلة، والسَّبْق والفضل ما شهدت به نُصوص الوحيين، مِن كتاب ربنا، وسُنَّة الهادي نبينا ﷺ وحسبهم ذلك فضلًا ومكانةً وشرفًا، ومِن ذلك:

أولاً: القرآن الكريم:

١. قال الله -تبارك وتعالى- مزكيًا المُهاجرين: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا وَيَنصُرُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿٨﴾﴾[الحشر: ٨].

٢. وقال -جلَّ وعلا- مُزكيًا الأنصار: ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّآ أُوتُوا۟ وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ ۚ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾﴾[الحشر: ٩].

٣. وزكاهم جميعًا، فقال -تبارك اسمه-: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾[التوبة: ١٠٠].

قال الباحث: لو ما أتى في فضل الصَّحابة إلا هذه الآيات الثلاث لكفى!، وتأمَّل هذه الأوصاف والسِّمات التي خُتمت بها كُلُّ آية (صادقون، مُفلحون، مرضيون) فهل بعد هذا الثَّناء مِن ثناء؟!

ثانيًا: السُّنَّة المُطهرة:

زَخرتْ سُنَّة المُصطفى ﷺ بالأحاديث الدَّالة على فضل الصحابة الكرام، وعُلوِّ منزلتهم، وكبيرِ فضلهم رضي الله عنهم، ولا نُبالغ إنْ قلنا: لا يخلو كتاب مِن كُتب السُّنَّة؛ جوامع، وسُنن، ومسانيد، ومعاجم، ..

(١) رواه أحمد في «مُسنده»، برقم: (٣٦٠٠)، والطيالسي في «مسنده»، برقم: (٢٤٣)، والطَّبرانيُّ في «الكبير»، برقم: (٨٥٨٣). وقال العجلونيُّ في «كشف الخفاء»، (٢/ ١٨٨): موقوفٌ حَسَن، وصحَّح إسناده موقوفًا أحمد شاكر في تحقيق «المُسند» (٣/ ٥٠٥). وحسَّن إسناده الألبانيُّ في تخريجه لـ«شرح العقيدة الطَّحاويَّة»، برقم: (٥٣٣).

من ذِكْرِهـا، حتى صنَّفَ العُلماءُ في ذلك؛ فجمعوا مـا روي في فضـائلهم في مجلدات مُفردة كثيرة؛ كالإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) في كتابه: «فضائل الصحابة»[1]، وكذا الإمام النَّسائي (ت٣٠٣هـ) في كتابه «فضائل الصحابة»، والإمام الدَّارقطني (ت ٣٨٥هـ) في كتابه «فضائل الصحابة»، ومِن المُعاصرين الشيخ مصطفى بن العدوي في كتابه «الصحيح المُسند من فضائل الصحابة»[2]، وأ.د. سعود بن عيد الصَّاعدي في كتابه الكبير «الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة في الكتب التِّسعة، ومُسندي أبي بكر البزَّار، وأبي يَعلى الموصلي، والمعاجم الثلاثة لأبي القاسم الطَّبراني -جمعًا ودراسةً-» الذي وقع في اثني عشر مُجلدًا[3]: ومِن هذه الأحاديث:

١. **خيرُ الناس: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»**[4].

قال النَّوويُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت٦٧٦هـ): «اتَّفقَ العُلماءُ على أنَّ خَيرَ القُرونِ قَرنُه ﷺ والمرادُ أصحَابه»[5].

٢. **أَمَنةُ الأُمَّة: قالَ النَّبيُّ ﷺ: «النجومُ أَمَنَةٌ السماءِ، فإذا ذهبت النجومُ أتى السماءَ ما تُوعَدُ، وأَنَا أَمَنَةٌ لأصحابي، فَإذا ذهبتُ أَتى أَصحابي ما يُوعَدون، وأصحابي أَمَنة لأُمَّتي، فإذا ذهبَ أصحابي أَتى أُمَّتي ما يُوعَدُونَ»**[6].

قال ابن الأثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ٦٣٠هـ): **أمنة السماء: الأَمَنَةُ**: جمع أمين، وهو الحافِظُ.. فإنه لما كان ﷺ بين أظهرهم كان يُبيِّن لهم ما يختلفون فيه، فلما فُقِد جَالت الآراء واختلفت، فكان الصحابة يُسنِدون الأمر إلى رسول الله ﷺ في قول أو فعل أو دَلالة حال، **فلما فُقد الصحابة قلَّ النور، وقويت الظلمة**[7].

٣. **قالَ النَّبيُّ ﷺ: «يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيَقُولُونَ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ رَسُولَ اللهِ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ؛ فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ**

---

(١) طُبع بتحقيق ودراسة د. وصي الله عباس، في مجلدين، عن دار ابن الجوزي -الدَّمام، الطبعة الثانية، (١٤٢٠هـ).

(٢) طبعته دار ابن عفان -القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٦هـ).

(٣) وهو مِن إصدارات عمادة البحث العلمي، في الجامعة الإسلامية بالمدينة النَّبويَّة، (سنة ١٤٢٧هـ).

(٤) سبق تخريجه، (ص ١٨).

(٥) «شرح صحيح مسلم»؛ يَحيى بن شرف النَّووي، (١٦/ ٩٤).

(٦) رواه مُسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٥٣١).

(٧) «النهاية في غريب الحديث والأثر»؛ عز الدين أبي الحسن الجزري، الشَّهير بـ(ابن الأثير)، (١/ ١٦٦).

مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ؟ فَيَقُولُونَ: نَعَمْ؛ فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فِيكُمْ مَنْ صَاحَبَ مَنْ صَاحَبَ أَصْحَابَ رَسُولِ اللهِ؟ فَيَقُولُونَ نَعَمْ فَيُفْتَحُ لَهُمْ»(١).

* عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة في الصحابة:

نستطيع أن نُجمل عقيدة أهل السنة في الصحابة في كلمة جامعة: (سلامة القلب، واللسان)! كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «ومن أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم، وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله في قوله -تعالى-: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾[الحشر: ١٠]»(٢).

وممَّا يجب اعتقاده نحو الصحابة رضي الله عنهم:

أولاً: القول بعدالة الصحابة:

فالصحابةُ كُلُّهم عدولٌ بتعديل الله لهم، وتعديل رسوله ﷺ لهم على الجَمْع والتَّعيين -كما تقدَّم طَرَفًا منه-، قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللهُ (ت ٤٦٣ هـ) تحت باب: (ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة، وأنه لا يحتاج إلى سؤال عنهم، وإنما يجب فيمن دونهم):

«كل حديث اتصل إسناده بين مَن رواه وبين النبي ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد ثبوت عدالة رجاله، ويجب النظر في أحوالهم، سوى الصحابي الذي رفعه إلى رسول الله ﷺ؛ لأن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن»(٣). وحتَّى لو أردنا أن نُثبِتَ عدالتهم -بعدًا عن النُّصوص- قياسًا على ميزان الصِّفات والمَناقب والأحوال؛ لوجدنا فيهم ما يستوجب وصفهم بأعلى مراتب العدالة والثِّقة، قال الخطيب البَغداديُّ رَحِمَهُ اللهُ -بعد ذِكرِه للنُّصوصِ الدَّالة على عدالتهم-:

«على أنَّه لو لَمْ يَرِد من الله -عز وجل- ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه؛ لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال وقتل الآباء والأولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع

---

(١) مُتفقٌ عليه؛ رواه البُخاريُّ برقْم: (٣٦٤٩) -واللفظ له-، ومُسلم برقْم: (٢٥٣٢).

(٢) «العقيدة الواسطية»، لشيخ الإسلام ابن تيمية، (ص٢٦).

(٣) «الكفاية في علم الرواية»؛ للخطيب البَغدادي، (ص٤٩).

المعدِّلين والمزكين الذين يجيؤون من بعدهم أبد الآبدين، هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء»[1].

ويقول القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الصحابة كلهم عدول، أولياء الله تعالى وأصفياؤه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله. هذا مذهب أهل السنة، والذي عليه الجماعة من أئمة هذه الأمة، وقد ذهبت شرذمة لا مبالاة بهم إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم. ومنهم من فرق بين حالهم في بداءة الأمر فقال: إنهم كانوا على العدالة إذ ذاك، ثم تغيرت بهم الأحوال فظهرت فيهم الحروب وسفك الدماء، فلا بد من البحث. وهذا مردود»[2].

وهذا ما اتّفقَ عليه أهل السُّنَّة قاطبة، قال ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ٨٥٢هـ): «اتفقَ أهلُ السُّنة على أن الجميع -الصحابة- عُدول، ولم يخالف في ذلكَ إلا شُذُوذٌ مِن المبتدعة»[3].

ثانيًا: وجوب محبَّتهم وموالاتهم:

وهذا مِن أصول اعتقاد أهل السُّنَّة عملاً بمقتضى قوله -تعالى-: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠﴾[الحشر:١٠]، وقول النبي ﷺ: «**اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي لَا تَتَّخِذُوهُمْ غَرَضًا بَعْدِي، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمْ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمْ، وَمَنْ آذَاهُمْ فَقَدْ آذَانِي وَمَنْ آذَانِي فَقَدْ آذَى اللهَ عَزَّ وَجَلَّ وَمَنْ آذَى اللهَ فَيُوشِكُ أَنْ يَأْخُذَهُ**»[4].

---

(١) المرجع السَّابق، (ص٤٩).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن»، (١٦/ ٢٩٩).

(٣) «الإصابة في تمييز الصحابة»؛ لابن حجر العسقلاني، (١/ ١٦٢).

(٤) رواه التِّرمذيُّ في «سُننه»، برقْم: (٣٨٦٢)، وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأحمدُ في «مُسنده» -في مواضع-، منها برقْم: (٢٠٥٧٨)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه»، برقْم: (٧٢٥٦)، وفي سنده مقال!، انظر: «السلسلة الضعيفة»؛ للألباني، (٦/ ٤٤٣).

فحُبُّهم علامةٌ فارقةٌ على الإيمان، قال النَّبيُّ ﷺ: «قَالَ آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ وَآيَةُ النِّفَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ»(١). ورَوَى مسلمٌ بإسناده إلى عليٍّ رضي الله عنه أنه قال: «والذي فَلَقَ الحَبَّة، وبَرَأَ النَّسمَة إنه لعهد النبي الأُمِّي ﷺ إليّ أن لا يُحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق»(٢).

فهذه الأحاديث وغيرها دلَّت على أنَّ حُب الصحابة جميعًا من الإيمان، مُهاجرين وأنصار؛ لاشتراكهم في أوصاف التَّرضي، والعدالة، وعُلوّ المكانة.

قال الطَّحاويُّ رحمه الله (ت ٣٢١هـ) مُلخِّصًا القول في حُبِّهم: «وَحُبُّهُمْ دِينٌ وَإِيمَانٌ وَإِحْسَانٌ، وَبُغْضُهُمْ كُفْرٌ وَنِفَاقٌ وَطُغْيَانٌ»(٣).

وقال البيهقي رحمه الله (ت ٤٥٨هـ): «وإذا ظهرَ أنَّ حُبَّ الصحابةِ من الإيمانِ، فحُبُّهم أنْ يَعتقِدَ فضائِلَهُم، ويَعترفَ لهم بها، ويَعرِفَ لكلِّ ذي حقٍّ منهم حقَّهُ، ولكلِّ ذي غِنَاءٍ في الإسلامِ منهم غناؤُهُ، ولكلِّ ذي منزلةٍ عند الرسولِ ﷺ منزلَتَه؛ ويَنشُرَ محاسِنَهُم، ويَدْعُو بالخيرِ لهم، ويَقتدي بما جاءَ في أبوابِ الدِّين عنهم، ولا يَتْبَعُ زلَّاتِهم وهفواتِهم، ولا يَتَعَمَّد تَهْجِينَ أحدٍ منهم بِبَثِّ ما لا يُحْسُنُ عنه، ويُسكتَ عمَّا لا يقعُ ضرورةٌ إلى الخوضِ فيه فيما كان بينهم، وبالله التوفيق»(٤).

يُرشدُنا الطَّبريُّ رحمه الله إلى صفة السَّعادة في هذا المُعتقد، فيقول: «فالسعيد من تولى جملتهم، ولَمْ يفرق بين أحد منهم، واهتدى بهديهم، وتمسك بحبلهم، والشقي من تعرض للخوض فيما شجر بينهم، واقتحم خطر التفريقِ بينهم، وأتبع نفسه هواها في سب أحد منهم، فله الحمد والمنة أن أعاذنا من ذلك، ونسأله دوام نعمته وتمامها، آمين»(٥).

ثالثًا: الترضي عنهم، والكف عن سبهم:

والترضي عنهم متابعةٌ وطاعةٌ لرضى الله –تعالى– عنهم في غير موضع من كتابه، كقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟﴾[التوبة: ١٠٠]

---

(١) رواه البُخاريُّ في «صحيحه»، برقْم: (١٧).

(٢) رواه مسلم في «صحيحه»، برقْم: (٧٨).

(٣) «شرح العقيدة الطحاوية»، (ص ٣٢٤).

(٤) «شعب الإيمان»؛ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (٣/ ٩٤).

(٥) «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرَّشاد»؛ أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ص٣٢٥).

وطاعة للنبي ﷺ في قوله: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي[1]؛ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيفَهُ»[2].

قال النَّووي رَحِمَهُ اللهُ: «وَاعْلَمْ أَنَّ سَبَّ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ حَرَام مِنْ فَوَاحِشِ الْمُحَرَّمَات، سَوَاء مَنْ لَابَسَ الفِتَن مِنْهُمْ وَغَيْره؛ لِأَنَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ فِي تِلْكَ الحُرُوب، مُتَأَوِّلُونَ»[3].

رابعًا: الإمساك عما شجر بينهم، لقول النبي ﷺ: «إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا»[4]، وهم بشرٌ مِن البَشَر؛ يقع منهم الصَّواب وخلافه، وهم مُجتهدون في خلافهم، بين الأجرِ والأجرين، قال ابنُ حَجَر رَحِمَهُ اللهُ: «وَاتَّفَقَ أَهْل السُّنَّة عَلَى وُجُوب مَنْع الطَّعْن عَلَى أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَة بِسَبَبِ مَا وَقَعَ لَهُمْ مِنْ ذَلِكَ، وَلَوْ عُرِفَ الْمُحِقّ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُقَاتِلُوا فِي تِلْكَ الْحُرُوب إِلَّا عَنِ اجْتِهَاد وَقَدْ عَفَا اللهُ تَعَالَى عَنْ الْمُخْطِئ فِي الاجْتِهَاد؛ بَلْ ثَبَتَ أَنَّهُ يُؤْجَر أَجْرًا وَاحِدًا وَأَنَّ الْمُصِيب يُؤْجَر أَجْرَيْنِ»[5].

خامسًا: الاستغفار لهم: عملاً بقول الله تعالى في مدح الصالحين ممن جاء بعدَ المُهاجرين والأنصار مُستغفرين لهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠].

قالَ شيخنا عبدالمُحسن العباد البدر -بعد أن أوردَ الآيات الثلاث من سورة الحشر-: «هذه ثلاث آيات مِن سورة الحشر، الأولى منها في المهاجرين، والثانية في الأنصار، والثالثة في الذين يجيئون بعد المهاجرين والأنصار مُستغفرينَ لهم، سائلينَ اللهَ -تعالى- أن لا يجعل في قلوبهم غِلًّا لهم، وليسَ وراءَ هذه الأصناف الثلاثة إلا الخُذلان، والوقوع في حبائل الشيطان»[6].

---

(١) بَيَّنَتْ رواية عند الإمام أحمد في مسنده، (١٣٨١٢) هذا السب، وخلاصته: أنَّ خالد بن الوليد وعبدالرحمن بن عوف رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا حصل بينهما شيء، فقال له خالد: «تَسْتَطِيلُونَ عَلَيْنَا بِأَيَّامٍ سَبَقْتُمُونَا بِهَا؟» -يعني السابقة في الإسلام- فتأمل كيف سماها النبي ﷺ سبًّا، وقال دعوا لي أصحابي، مع أن خالدًا من أصحابه رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، ولكنه فضل السَّبق.. فكيف بالسفلة اليوم يَلَغون في أعراض الجِلَّة! فإلى الله المشتكى!.

(٢) متفقٌ عليه؛ رواه البُخاري في «صحيحه»، برقم (٣٦٧٣)، ومُسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٥٤١)-واللفظُ له-.

(٣) «شرح صحيح مسلم»، (١٦/ ٩٤).

(٤) رواهُ الطَّبراني في «معجمه الكبير»، برقم: (١٠٤٤٨)، وابنُ عَدي في «الكامل»، (٦/ ١٦٢)، وصححه الألبانيُّ في «صحيح الجامع»، برقم: (٥٤٥).

(٥) «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (١٣/ ٣٤).

(٦) «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام»، عبدالمحسن بن حمد البدر، (ص٧).

وفي الحديثِ عن عُروة قال: قالت لي عَائِشَةُ ﷺ: «يا ابنَ أُختِي أُمِرُوا أَنْ يَسْتَغْفِروا لأَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ فَسَبُّوهُمْ»(١).

قال القاضي عِيَاض ﷺ (ت٥٤٤هـ): «..قالته -والله أعلم- عندما سمعت أهل مصر يقولون في عثمان ما قالوا، وأهل الشام وبني أمية يقولون في عليٍّ ما قالوا، وقالت الحرورية في الجميع ما قالوا ... والأمر بالاستغفار الذى أشار إليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا﴾ [الحشر: ١٠]، وبهذا احتج مالك أن لا حق في الفيء لِمَنْ سَبَّ أصحاب النبي ﷺ؛ لأنَّ الله إنما جعله لِمَنْ جاء بعدهم ممن يستغفر لهم لا لمن سبَّهم»(٢).

قال الباحث: وخلاصةُ القول؛ مَن رجا الله والدَّارَ الآخرة، اعتقدَ هذه العقيدة الصَّافية في هذا الجيل المُبارك؛ فوالاهم واتَّبع آثارهم، وانتصرَ لهم، ووَدَعَ ما لم يُؤثر عنهم، وعادى أعداءهم، وكان على حَذَرٍ من الوُقوع في ما يُنقصُ قدرهم؛ بل أوجبَ على نفسه نشر فضائلهم، ونشر مآثرهم، وحبَّبهم إلى النَّاس عامة، ومَن يليه من الأهل والذُّرية خاصة قال الإمام مالك: «كان السَّلف يعلِّمون أولادهم حبَّ أبي بكر وعمر، كما يعلِّمون السُّورةَ من القرآن»(٣).

* * * *

(١) رواه مُسلم في «صحيحه»، برقم: (٣٠٢٢).

(٢) «إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم»؛ القاضي عياض بن موسى اليحصبي، (٨/ ٥٨٣)

(٣) «شرح أصول الاعتقاد»؛ للَّالكائي (١٨٨٩).

المبحث الرابع: نشأة التشيع

المطلب الأَوَّل: تعريف الشِّيعة:

يَحْسُنُ بنا قَبلَ البَدء في هذا المبحث أنْ نُعرِّفَ الشِّيعة، لُغةً واصطلاحًا:

أ. التعريف اللُّغوي:

١. قالَ ابنُ دُرَيْدٍ (ت: ٣٢١هـ) رَحِمَهُ اللهُ:

«والشِّيَع: الفِرَق من الناس. قال الشاعر: بأرضٍ أهلُها شِيَعُ -أي فِرَق-. وشايعتُ الرجلَ على الأمر مشايعةً وشِياعـًا، إذا مالأته عليه. ويقال: آتيك غداً أو شَيْعَه، أي بَعده. وشيّع الراعي إبلَه، إذا صاح فيها، والاسم الشِّياع. وشيّعتُ الرجلَ على الأمر تشييعـًا، إذا أعنته عليه. وفلان من شِيعة فلان، أي ممن يرى رأيه، والجمع أشياع»[1].

٢. قالَ الأزهريُّ (ت: ٣٧٠هـ) رَحِمَهُ اللهُ:

«الشيعة: أنصار الرجل وأَتباعه. وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شِيعة. والجماعة شِيَع وأَشياع، وقـال الله: ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ: ٥٤]، والشـيعة: قـوم يَهْـوَوْن -هـوىً- عِتْـرة النبـي ﷺ ويوالونهم»[2].

٣. قالَ مجدُ الدِّين الفيروز آباديُّ (ت: ٨١٧هـ) رَحِمَهُ اللهُ:

«شِيْعَةُ الرَّجُلِ -بالكسرِ-: أَتْباعُهُ وأَنْصارُهُ والفِرْقَةُ على حِدَةٍ، ويَقَعُ على الواحِدِ والاثْنَيْنِ والجَمْعِ، والمُذَكَّرِ والمُؤَنَّثِ..»[3].

قال الباحث:

فالشيعةُ لُغةً هي: الأنصارُ والأتباعُ، والمُشَايَعَةُ: المُناصرة والمُعاونة على الشَّيء، والشِّيَعُ: الفِرَق.

---

(١) «جمهرة اللغة»؛ محمد بن الحسن بن دُريد الأزدي، (١/ ٤٨٨).

(٢) «تهذيب اللغة»؛ محمد بن أحمد الأزهري، (١/ ٣٢٦).

(٣) «القاموس المحيط»؛ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ص ٧٣٥).

ب. التعريف الاصطلاحي:

أوّلاً: عند عُلماء السُّنَّة:

أكتفي بأوعب التعاريف، قالَ الشَّهرستانيُّ رَحِمَهُ اللهُ: «الشيعة: هم الذين شايعوا عليًّا رضي الله عنه على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصًّا ووصية؛ إما جليًّا، وإما خفيًّا، واعتقدوا أنَّ الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره أو بتقِيَّة من عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة، ويتنصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أُصولية وهي ركن الدين لا يجوز للرسل -عليهم الصلاة والسلام- إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبًا عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبرؤ قولاً وفعلاً وعقدًا إلا في حال التقية. يخالفهم بعض الزيدية في ذلك، ولهم في تعدية الإمام كلام وخلاف كثير، وعند كل تعدية وتوقف: مقالة، ومذهب، وخبط. وهم خمس فِرَق: كيسانية، وزَيدية، وإمامية، وغُلاة، وإسماعيلية...»[1].

ثانيًا: عند علماءِ الشِّيعة:

قال شيخُ الشِّيعة القُمِّيُّ (ت: ٣٠١هـ):

«الشيعة: هم فرقة علي بن أبي طالب عليه السلام المسمون بشيعة علي عليه السلام في زمان النبي صلى الله عليه وسلم وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته»[2]. وبه -تمامًا- قال الحَسَن بن مُوسى النُّوبختي (ت ٣١٠ هـ)[3].

قال الباحث: على الرُّغمِ مِن أنَّ هذا التعريف واردٌ في أهمِّ كُتبِ الشيعة وأقدمها؛ إلا أنَّه فاقدٌ للأمانة العلمية، فقوله: «شيعة عليّ في زمن النبي صلى الله عليه وسلم» لا صحةَ له ولا سندَ، سواءً في الكتابِ أو السُّنَّة!

والدين عندَ الله هو الإسلام: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩] ولم يكن في عهد الرعيل الأول سُنَّة وشيعة؛ لأنَّهم هم رؤوس أهل السنة[4]. حتى وقت الخلاف الذي حَصَل -عن اجتهاد- بين الصَّحابِيَّيْن علي ومعاوية رضي الله عنهما كان الجميع على السُّنَّة.

(١) «المِلل والنِّحَل»، (١/ ١٤٦- ١٤٧).

(٢) «المقالات والفِرق»، (ص ١٥).

(٣) «فرق الشيعة»؛ للحسن بن موسى النوبختي، وسعد بن عبدالله القمي، (ص١٧).

(٤) وقد فصل القول في إيراد تعاريف الشيعة، والرَّد عليها ومناقشتها د. ناصر بن عبدالله القفاري في كتابه الماتع: «أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية -عرض ونقد-»، (١/ ٤٠-٤٩).

المطلب الثَّاني: نشأة التَّشيع

ثمَّة اختلافٌ في الأقوال عن نشأة التَّشيع، وظُهورِه، ولا شك أن التتبع التاريخي والعقائدي للمراحل التي مَرَّ بها التشيع يحتاج إلى بحث مستقل وليس هذا مجال بسطه؛ لكنَّا نستطيع أنَّ نُجملها في رأيين؛ أحدهما يحمل طابع الدِّعاية للشِّيعة وإثباتِ أصالتها!، وثانيها يهدف إلى الوصول للحقيقة في نشأتهم:

الرَّأي الأوَّل: يزعم بعض الرَّوافض -في القديم والحديث- أنَّ النَّبي ﷺ هو الذي بذرَ بذرة التَّشيُّع، وأنَّ الشيعة ظهرت في عصره!، وأن بعض الصحابة تشيَّعُوا لعليٍّ في زمنه ﷺ!

ونقلنا آنفًا قولَ القُمِّي بأنَّ «الشيعة: هم فرقة علي بن أبي طالب عليه السلام المسمون بشيعة علي عليه السلام في زمان النبي ﷺ وبعده، معروفون بانقطاعهم إليه، والقول بإمامته»[1].

ويقول أحد مُجتهديهم المُعاصرين محمد حُسين آل كاشف الغطاء (ت: ١٣٧٣هـ): «إنَّ أولَ مَن وضع بذرة التَّشيع في حقل الإسلام هو نفس صاحب الشريعة، فبذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنبًا إلى جنب، وسواء بسواء، ولم يزل غارسها يتعهدها بالسقي والعناية حتى نمت وازدهرت في حياته، ثم أثمرت بعد وفاته»[2].

مناقشة هذا الرأي:

أولاً: أنَّ أول من قال بهذا الرأي: القُمي، والنُّوبختي -وهما مِن وفيات القرن الرَّابع!- ولم يُسبقهما أحدٌ بهذا القول! ولعلَّ أهم أسباب نشوء هذا الرأي: أن بعض علماء المُسلمين أرجع التشيع في نشأته وجذوره إلى أصول أجنبية، وذلك لوجود ظواهر واضحة تثبت ذلك؛ فكان هذا الرَّأي كمحاولة لإعطاء التشيُّع صفة شرعية!، وللرد على خصومهم القائلين برد التشيع إلى أصل أجنبي؛ فوضعَوا الرِّوايات المكذوبة لتأييد ذلك[3]، وتجرَّأوا فنسبوها إلى النَّبيِّ ﷺ، وزعموا أنها رويت من

---

(١) انظر: «المقالات والفرق»؛ القمي، (ص ٢١) وما بعدها.

(٢) «أصل الشيعة وأصولها»؛ محمد حُسين آل كاشف الغطاء، (ص ١٨٤).

(٣) في كُتب أهل العلم روايات كثيرة مِن وضع الرَّافضة في هذا الباب؛ انظر: «الموضوعات»؛ عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، (١/ ٣٣٨)، «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»؛ محمد بن علي الشوكاني، (ص ٣٤٢) وما بعدها، و«تنزيه الشَّريعة المرفوعة عن الشنيعة الموضوعة»؛ على بن محمد بن عراق الكناني، (١/ ٣٥١) وما بعدها.

طرق أهل السنة، وهي -كما قال ابنُ خَلدون رَحِمَهُ اللهُ (ت ٨٠٨هـ)- روايات «لا يعرفها جهابذة السُّنة، ولا نقلة الشريعة؛ بل أكثرها موضوع! أو مطعون في طريقه!، أو بعيد عن تأويلاتهم الفاسدة!»(١).

وهذا ليس بمستغرب منهم، فـ«الرافضة في الأصل ليسوا أهل علم بمعرفة الأدلة، كما أنهم من أجهل الناس بمعرفة المنقولات والأحاديث والآثار والتمييز بين صحيحها وضعيفها، وإنما عمدتهم في المنقولات على تواريخ منقطعة الإسناد وكثير منها من وضع المعروفين بالكذب، بل وبالإلحاد! ...وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم؛ ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بكثرة الكذب»(٢).

ثانيًا: هذا الرأي المزعوم لا أصل له في الكتاب والسنة، ولا سند تاريخي ثابت؛ بل هو رأي يجافي أصول الإسلام، وينافي الحقائق الثابتة، فمِنَ المعلوم أنَّ الإسلام جاء لجمعِ الأُمة على كلمة سواء، لا ليفرقها شيعًا وأحزابًا، ولم يكن -ألبتة- بين يدي المُصطفى ﷺ شيعة ولا سنة، والله - سبحانه- يقول: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ [آل عمران: ١٩]. لا التشيع ولا غيره، والعَجب أنَّهم يعترفون أنَّ التَّشيع شيءٌ مُغاير عن الإسلام في قولهم: «بذرة التشيع وضعت مع بذرة الإسلام جنبًا إلى جنب ..». والله -تعالى- يقول: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٨٥].

ومن الحقائق التاريخية المتواترة الدَّامغة لكذبهم وافترائهم؛ أنه لم يكن للشيعة أيّ وجود زمن الخُلفاء: أبي بكر، وعمر، وعثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ(٣). وقد اضطر بعض شيوخهم للإذعان لهذه الحقيقة، وهم الذين مَرَدُوا على إنكار الحقائق المتواترات. يقول مجتهدهم الأكبر في زمنه محمد حسين آل كاشف الغطاء: «...ولم يكن للشيعة والتشيع يومئذ(٤) مجال للظهور؛ لأن الإسلام كان يجري على مناهجه

---

(١) «مقدمة ابن خلدون»؛ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، (٢/ ٥٢٧).

(٢) «منهاج السنة النبوية»، (١/ ٢٦) -مختصرًا-.

(٣) يقولُ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «ففي خلافة أبي بكر وعمر وعثمان لم يكن أحد يسمى من الشيعة، ولا تضاف الشيعة إلى أحد؛ لا عثمان ولا علي ولا غيرهما..». «منهاج السنة النبوية»، (٢/ ٤٩).

(٤) في الزَّمن الأول، وتحديدًا في عهد أبي بكر وعمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

القويمة...»[1]. ويقول شيخهم محمد حسين العاملي: «إن لفظ الشيعة قد أُهمل بعد أن تمت الخلافة لأبي بكر، وصار المسلمون فرقة واحدة إلى أواخر أيام الخليفة الثالث»[2].

فالخلاصة أنَّ لفظ الشِّيعة لم يُوجد أصلاً حتى يُهمل! لا قبل خلافة الصِّديق، ولا بعدَها، فضلاً أن يكون في حياة النَّبيِّ ﷺ، وهل كانَ المُسلمونَ أشتاتًا في حياة النَّبي؛ ليصيروا فرقة واحدة في عهد خلافة الصِّديق؟!

ثالثاً: زعموا أن الشيعة في عهدها الأوَّل تألفت من عمار، وأبي ذر، والمقداد! فهل قالت هذه الصفوة بعقيدة من عقائد الشيعة؛ مِن تكفير الشيخين: أبي بكر وعمر، والبراءة والسب والكراهية للصحابة؟ كلا؛ لم يوجد شيء من ذلك، وكل ما قاله الشيعة من دعاوى في هذا وملأوا به المجلدات لا يعدو أن يكون وهماً من الأوهام نسجته خيالات الحاقدين والأعداء.

قال ابن المرتضى -وهو شيعي زيدي-: «فإن زعموا أن عمارًا، وأبا ذر الغفاري، والمقداد بن الأسود، وسلمان الفارسي كانوا سلفهم؛ لقولهم بإمامة علي عليه السلام أكذبهم كون هؤلاء لم يظهروا البراءة من الشيخين ولا السَّب لهم، ألا ترى أن عمارًا كان عاملاً لعمر بن الخطاب في الكوفة[3]، وسلمان الفارسي في المدائن[4]»[5]. وهذه الحقائق التاريخية الثابتة تنسف كل ما شيده الشيعة من دعاوى في هذا عبر القرون.

رابعاً: أنَّ هذا الزَّعم منهم مغالطة فاحشة، خرجت من حدود كُلِّ أدب، فهو افتراء على النبي ﷺ، يقول الشيخ موسى جار الله رحمه الله (ت: ١٣٦٩هـ) مُتعجبًا من قولهم: -إن أول من وضع بذرة التشيع هو نفس صاحب الشريعة-: «أيُّ حبة بَذَرَ النبيُّ حتى أنبتت سنابل اللعن والتكفير للصحابة وخير الأمة؟ وسنابل الاعتقاد بأن القرآن محرف بأيدي منافقي الصحابة، وأن وفاق الأمة ضلال، وأن الرشاد في خلافها؟ حتى توارت العقيدة الحقة في لجٍّ من ضلال الشيعة جَمٍّ»[6].

---

(١) «أصل الشيعة وأصولها»، (ص ١٩٦).

(٢) «الشيعة في التاريخ»؛ محمد الحسن الحر العاملي، (ص ٣٩-٤٠).

(٣) انظر: «أسد الغابة»؛ لابن الأثير، (٤/ ٦٤)، و«الإصابة»؛ لابن حجر، (٢/ ٥٠٦).

(٤) «طبقات ابن سعد»، (٤/ ٨٧).

(٥) «المنية والأمل في شرح المِلل والنِّحل»، (ص١٢٤-١٢٥).

(٦) «الوشيعة في كفريات الشيعة»، موسى جار الله، (ص ٥) -بتصرف-.

الرَّأي الثاني: وهو المُختار:

إنَّ الشيعة بأصولها ومعتقداتها لم تولد فجأة، بل مرت بمراحل كثيرة، ونشأت تدريجيًا.. وانقسمت إلى فرق كثيرة، ويُمكنُنا القول: إنَّ طلائع العقيدة الشيعية، وأصل أصولها ظهرت على يد عبدالله بن سبأ اليهودي؛ الذي أظهر الإسلام، وأبطن الكفر لهدف إفساد الإسلام وعقائده كما فعل بولس بدين النصارى[1]، باعتراف كتب ومراجع الشيعة التي قالت بأن ابن سبأ أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي، ورجعته، وأن عليًا وصي محمد وهذه عقيدة النص على علي بالإمامة، وهي أساس التشيع، يقول شيخُهم القُمِّيُّ: «عبدالله بن سبأ كان يهوديًا فأسلم، ووالى عليًّا، وكان يقول وهو على يهوديته في يوشع بن نون وَصِي موسى بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة رسول الله ﷺ في علي بمثل ذلك، وهو أول من شهد بالقول بفرض إمامة علي بن أبي طالب وأظهر البراءة من أعدائه.. وأكفرهم، فمن هاهنا قال من خالف الشيعة أن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية»[2].

وشهدت كتب الشيعة بأن ابن سبأ وجماعته أول من أظهر الطعن في أبي بكر وعمر وعثمان أصهار رسول الله ﷺ، وأقرب الناس إليه رضي الله عنهم، والطعن في الصحابة الآخرين، وهذه عقيدة يدين بها الروافض عبر التاريخ إلى يومنا، يقول القُمِّي -أيضًا-: «عبد الله بن سبأ أوَّل مَن أظهر الطعن على أبي بكر، وعُمر، وعثمان، والصحابة، وتبرأ منهم، وادَّعى أنَّ عليًّا أمره بذلك!»[3].

ويقول شيخُهم الناشئ الأكبر (ت ٢٩٣ هـ)-في غلوِّ ابن سبأ في عليٍّ رضي الله عنه-: «وفرقة زعموا أن عليًا حي لم يمت، وأنه لا يموت حتى يسوق العرب بعصاه، وهؤلاء هم السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ، وكان عبد الله بن سبأ رجلاً من أهل صنعاء يهوديًا.. وسكن المدائن»[4].

كما أن ابن سبأ قال برجعة علي[5] والرجعة من أصول الشيعة، وبتخصيص علي وأهل البيت بعلوم سرية خاصة. كما أشار إلى ذلك الحسن بن محمد بن الحنفية، وهذه المسألة أضحت من

---

(١) قال ابن تيمية رحمه الله: «وأول من ابتدع القول بالعصمة لعلي وبالنص عليه في الخلافة: هو رأس هؤلاء المنافقين عبدالله بن سبأ الذي كان يهوديًا فأظهر الإسلام وأراد فساد دين الإسلام كما أفسد بولص دين النصارى، وقد أراد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب قتل هذا لما بلغه أنه يسب أبا بكر وعمر حتى هرب منه». مجموع الفتاوى (٤/ ٥١٨).

(٢) «المقالات والفرق»؛ القمي، (ص ٢١).

(٣) المرجع السابق، وبه تمامًا قال النوبختي في كتابه: «فرق الشيعة».

(٤) «مسائل الإمامة»؛ للناشيء الأكبر، (٢٢ -٢٣).

أصول الاعتقاد عند الشيعة، وقد ثبت في صحيح البخاري ما يدل على أن هذه العقيدة ظهرت في وقت مبكر، وأن علياً ﷺ سئل عنها، وقيل له: هل عندكم شيء مما ليس في القرآن ومما ليس عند الناس؟، فنفى ذلك نفياً قاطعاً[2].

هذه أهم الأصول التي تدين بها الشيعة، وقد وجدت إثر مقتل عثمان ﷺ في عهد علي ﷺ ولم تأخذ مكانها في نفوس فرقة معنية معروفة، بل إن السبئية ما كادت تطل برأسها حتى حاربها علي ﷺ التي أظهر صاحبها ابن سبأ الغلو في علي ﷺ فزعم أولاً أنه نبي، ثم قال: إنه الإله في الحقيقة وكان يدعو الخلق إلى مقالته فأجابته جماعة فلما رفع خبرهم إلى علي ﷺ أمر بحفر حفرتين وكان يحرقهم فيهما[3].

وأما السبابة الذين يسبون أبا بكر وعمر فإن علياً لما بلغه ذلك طلب ابن السوداء الذي بلغه ذلك عنه، وقيل: إنه أراد قتله، فهرب منه.

وأما المفضلة الذين يفضلونه على أبي بكر وعمر فروي أنه قال: «لا أوتى بأحد يفضلني على أبي بكر وعمر إلا ضربته حد المفتري»[4]. ولكن ما تلا ذلك من أحداث هيأ جوًّا مُلائمًا لظهور هذه العقائد، وتمثلها في جماعة وذلك كمعركة صفين، وحادثة التحكيم التي أعقبتها، ومقتل علي، ومقتل الحسين ﷺ، كل هذه الأحداث دفعت القلوب والعواطف إلى التشيع لآل البيت، فتسلل الفكر الوافد من نافذة التشيع لعلي وآل بيته، وصار التشيع وسيلة لكل من أراد هدم الإسلام من ملحد ومنافق وطاغوت، ودخلت إلى المسلمين أفكار ومعتقدات أجنبية اكتست بثوب التشيع وتيسر دخولها تحت غطائه، وبمرور الأيام كانت تتسع البدعة ويتعاظم خطرها، حيث قد وجد لابن سبأ خلفاء كثيرون.

---

(١) انظر: «فرق الشيعة» للنوبختي، (ص ٢٣)، «مسائل الإمامة» للناشئ الأكبر -مسائل الإمامة-، (ص ٢٢-٢٣)، «مقالات الإسلاميين» للأشعري، (١/ ٨٦)، «التنبيه والرد على أهل الأهواء» للملطي، (ص ١٨).

(٢) رواه البخاري في «صحيحه» في مواضع منها، برقم: (١١١).

(٣) فقد أمر ﷺ بإحراق غلو فيه فادعوا فيه الألوهية، انظر: «التنبيه والرد على أهل الأهواء»، (ص ١٨)، «منهاج السنة»، (١/ ٢١٩).

(٤) «منهاج السنة»، (١/ ٢١٩-٢٢٠).

ولم يكن استعمال لقب (الشيعة) في عهد علي ﷺ إلا بمعنى الموالاة والنصرة، ولا يعني بحال الإيمان بعقيدة من عقائد الشيعة اليوم.

فإذن كانت الأحداث التي جرت على آل البيت (مقتل علي، مقتل الحسين، ..إلخ) هي من العوامل المؤثرة للاندفاع إلى التشيع لآل البيت، وكان التعاطف والتأثر لما حل بالآل هو شعور كل مسلم، ولكن قد استغل هذا الأمر من قبل الأعداء الذين يتربصون بالمسلمين الدوائر فدخلوا من هذا المنفذ، وأشاعوا الفرقة في صفوف الأمة، وحققوا بالكيد والحيلة ماعجزوا عنه بالسلاح والسنان، ودخل أتباع الديانات الأخرى، والمتآمرون، والمتربصون في التشيع، وبدأوا يضعون أصولاً مستوحاة من دينهم، ألبسوها ثوب الإسلام[1]. **وإلى هذا الرَّأي يميل الباحث.**

*** غاية ابن سَبَأ مِن ابتداع بدعة التَّشيُّع:**

قال شيخُ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كشف حقيقة دوافع ابن سبأ وقصده في ابتدائه للتَّشيُّع والرَّفض:

«وذلك أن أول هذه الأمة هم الذين قاموا بالدين تصديقًا وعلمًا وعملًا وتبليغًا، فالطعن فيهم طعن في الدين موجب للإعراض عما بعث الله به النبين، **وهذا كان مقصود أول من أظهر بدعة التشيع** فإنما كان قصده الصد عن سبيل الله وإبطال ما جاءت به الرسل عن الله، ولهذا كانوا يظهرون ذلك بحسب ضعف الملة، فظهر في الملاحدة حقيقة هذه البدع المضلة؛ لكن راج كثير منها على من ليس من المنافقين الملحدين لنوع من الشبهة والجهالة المخلوطة بهوى فقبل معه الضلالة، وهذا أصل كل باطل»[2]

ثم ما لبث أن سرى هذا الداء في العالم الإسلامي تحت ستار الكيد والتآمر والخداع، وقد امتلأ تاريخ الأمة الإسلامية بخيانات الشيعة؛ وتواطئهم مع اليهود والصليبيين والتتار على مدار جميع العصور حتى يومنا هذا.

ويتركز الوجود الشيعي الآن في دولة إيران، التي تتخذ من العقيدة الشيعية الإمامية مذهبًا رسميًا لها، وتقوم-كما يرى ويُعاين الجميع- بدور كبير في دعم أنشطة التشيع في كل بلاد العالم، حتَّى حدثني شيخنا د. فخر الدين بن الزبير المحسي أنَّه ذهب لزيارة دولة (أوغندا)، ولم يكن فيها أي وجود شيعي يُذكر، ومع ذلك وجد حُسينية قد بُنيت وهُيِّئَت للتبشير الشيعي في قابل الأيام.

---

(١) انظر: «أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية»؛ د. ناصر بن عبدالله القفاري، (ص ٥٧-٨١).

(٢) «منهاج السنة النبوية»، (١/ ٦).

وفي تفاني الرافضة ودولتهم إيران يستخدمون كل ما هو متاح؛ كسفاراتها وقنصلياتها المنتشرة في جميع أنحاء العالم؛ ليُغرِّرُوا بضعاف العقل والدين، تحت ستار (حب آل البيت)،وأداتهم الأموال، وإنشاء الجميعات الخيرية، والمنح الدراسية؛ بل واستخدام النساء كأداة قوية من خلال نكاح المتعة وغير ذلك.

هذا؛ وقد أخذت الدعوة إلى التشيع توسعًا خطيرًا، ووجهًا أكثر جرأة، وبدأت تطرح نفسها خلال انتشار كتب الشيعة، وقنواتهم الفضائية، وانتشارها، بعد أن ظلّت دهرًا تستخدم التقية، وقد زال -بتصورهم- عُذر الاستضعاف، والإكراه.

ولكنَّ الله لا يصلح عمل المُفسدين، والله ناصر دينه، ولو بعدَ حين.

* * * *

المبحث الخامس: الشِّيعة، وفرقها

أسلفنا في مبحث سابق ذِكرَ أسباب الاختلاف؛ وما آلت إليه الأُمة من كثرة الفِرق، وتنازعها وتضاربها في الآراء والمعتقدات؛ وعلى رأسها الشيعة، التي تفرَّع عنها فرقٌ كثيرة على مدى الأحداث المتكررة، ويصطدم الباحث بالفرق كثيرة العدد والآراء؛ ولكن من العجب أنها كلها تتخذ من التشيع دينًا لها لا ترضى به بديلًا، بينما تختلف فيما بينهما اختلافًا يسيرًا حينًا، وشديدًا أحيانًا أخرى.

ولم تكن كلمة عُلماء الفِرق في ذِكر أُصول فِرَق الشيعة على وتيرةٍ واحدةٍ، فمِنهم مَن قال أنَّ الشيعة ثلاثة أصناف؛ وأنهم قيل لهم الشيعة؛ لأنهم شَيَّعوا عليًّا ﷺ وقدَّموه على سائر أصحاب رسول الله ﷺ[1].

ومَنهم مَن يرى أنَّ الرافضة افترقت بعد زمان علي ﷺ أربعة أصناف: زيدية، وإمامية، وكيسانية، وغلاة، ثمَّ افترقت الزيدية فرقًا، والإمامية فرقًا وهكذا[2].

ومنهم مَن أوصلها إلى اثنتي عشرة فرقة؛ جعلَ في طليعتها: الغلاة السبئية، والقرامطة، ثم المختارين أتباع المختار بن أبي عبيد، وينتهي بفرقة الإمامية وينسبهم إلى هشام بن الحكم ويطلق عليهم أيضًا الرافضة[3].

ومن عُلماء الشيعة؛ يرى عالم الفِرَق النُوبختي أنَّ أصول فِرق الشيعة ثلاثة، ومنها تفرَّع باقي الفِرق[4].

غير أنَّ أجمعَ هذه الأقوال وأقربها للصواب ما ذهب إليه الشَّهرستاني رحمه الله مِن جعله أصول التشيع خمس فِرق[5]، وإليه يميل الباحث.

---

(١) «مقالات الإسلاميين واختلاف المُصلِّين»، (ص٥).

(٢) «الفَرْق بين الفِرَق وبيان الفِرقة النَّاجية»؛ لأبي منصور عبدالقاهر بن طاهر البغدادي، (ص١٥).

(٣) انظر: «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع»؛ لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي، (٢٥-٣١).

(٤) انظر: «فِرق الشِّيعة»؛ للنوبختي والقمي (ص٣٠) وما بعدها.

(٥) «الملل والنِّحل»، (١/ ١٤٧).

وهي: كيسانية، وزيدية، وإمامية، وغلاة، وإسماعيلية، وبعضهم يميل في الأصول إلى الاعتزال، وبعضهم أقرب إلى السنة، وبعضهم إلى التشبيه، وفيما يلي لمحةٌ عن كُلِّ فِرقة:

١. **الكيسانية**: أصحاب كيسان مولى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، وقيل: إنه تلميذ محمد بن الحنفية ﷺ، وهم فرق كثيرة ترجع عند التحصيل إلى فرقتين؛ إحداهما تزعم أنَّ محمد بن الحنفية لم يمت! وهم على انتظاره، ويزعمون أنه المهدى المنتظر، والفرقة الثانية منهم مقرون بإماميته في وقته وبموته، وينقلون الإمامة بعد موته الى غيره ويختلفون بعد ذلك في المنقول إليه.

والفرقة الأولى يعتقدون فيه اعتقادًا فوق حده ودرجته، من إحاطته بالعلوم كلها، واقتباسه من السيدين الأسرار بجملتها من علم التأويل والباطن وعلم الآفاق والأنفس، ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل، حتى حملهم ذلك على تأويل الأركان الشرعية من الصلاة والصيام والزكاة والحج وغير ذلك على رجال[1].

٢. **الزيدية**: أما الزيدية من الرافضة فمطمعها ثلاث فرق: الجارودية، والسليمانية -وقد يقال الحريرية أيضًا-، والبترية وهذه الفرق الثلاث يجمعها القول بإمامة زيد بن على بن الحسين بن على ابن أبي طالب ﷺ في أيام خروجه، وكان ذلك في زمان هشام بن عبد الملك، وقدْ ساقوا الإمامة في أولاد فاطمة ﷺ، ولم يجوزا ثبوت الإمامة في غيرهم، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمي عالم زاهد شجاع سخي خرج بالإمامة أن يكون إمامًا واجب الطاعة سواء كان من أولاد الحسن أو من أولاد الحسين ﷺ، وعن هذا جوَّز قوم منهم إمامة محمد وإبراهيم الإمامين ابني عبدالله بن الحسن ابن الحسن اللذين خرجا في أيام المنصور وقُتلا على ذلك، وجوزوا خروج إمامين في قُطرين يستجمعان هذه الخصال ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة وزيد بن علي لما كان مذهبه هذا المذهب أراد أن يحصل الأصول والفروع حتى يتحلى بالعلم فتتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزال الألثغ رأس المعتزلة ورئيسهم مع اعتقاد واصل أن جده علي بن أبي طالب ﷺ في حروبه التي جرت بينه وبين أصحاب الجمل وأهل الشام ما كان على يقين من الصواب وأن أحد الفريقين منهما كان على الخطأ لا بعينه فاقتبس منه الاعتزال وصارت أصحابه كلهم معتزلة وكان من مذهبه جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل[2].

---

(١) انظر: «الفَرْق بين الفِرَق»، (ص١٦-١٧)، «الملل والنِّحل»، (١/ ١٤٧) وما بعدها.

(٢) انظر: المرجع السابق، (ص١٦)، «الملل والنِّحل»، (١/ ١٥٣) وما بعدها.

٣. الإمامية: هم القائلون بإمامة علي ﷺ بعد النبي ﷺ نصًا ظاهرًا وتعيينًا صادقًا من غير تعريض بالوصف؛ بل إشارة إليه بالعين

وهي خمس عشرة فرقة وهن: المحمدية، والباقرية، والناوسية، والشميطية، والعمارية، والإسماعيلية، والمباركية، والموسوية، والقطعية، والاثنى عشرية، والهشامية من أتباع هشام بن الحكم أو من أتباع هشام بن سالم الجواليقي، والزرارية من أتباع زرارة بن أعيُن، واليونسية من أتباع يونس القمي، والشيطانية من أتباع شيطان الطاق، والكاملية من أتباع أبي كامل وهو أفحشهم قولاً في علي، وفي سائر الصحابة ﷺ.

قالوا : وما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام حتى تكون مفارقته الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملاً يرى كل واحد منهم رأيًا ويسلك كل واحد منهم طريقًا لا يوافقه في ذلك غيره بل يجب أن يعين شخصًا هو المرجوع إليه وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه وقد عين عليًا ﷺ في مواضع تعريضًا وفي مواضع تصريحًا[1].

٤. الغالية: وإنما سُموا الغالية؛ لأنهم غلوا في علي ﷺ، وقالوا فيه قولاً عظيمًا[2]، وقيل إنَّهم: هم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخليقية وحكموا فيهم بأحكام الإلهية فربما شبهوا واحدًا من الأئمة بالإله وربما شبهوا الإله بالخلق وهم على طرفي الغلو والتقصير

وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية ومذاهب التناسخية ومذاهب اليهود والنصارى إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق والنصارى شبهت الخلق بالخالق فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الغلاة حتى حكمت بأحكام الإلهية في حق بعض الأئمة وكان التشبيه بالأصل والوضع في الشيعة وإنما عادت إلى بعض أهل السنة بعد ذلك وتمكن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول وأبعد من التشبيه والحلول وبدع الغلاة محصورة في أربع: التشبيه والبداء والرجعة والتناسخ ولهم ألقاب وبكل بلد لقب: فيقال بأصبهان: الخرمية والكوذية، وبالري: المزدكية والسنباذية، وبأذربيجان: الدقولية، وبموضع المحمرة وبما وراء النهر: المبيضة[3].

---

(١) انظر: «الفَرْق بين الفِرَق»، (ص ١٧)، «الملل والنِّحل»، (١/ ١٦١) وما بعدها.

(٢) مقالات الإسلاميين ؛ (ص٥).

(٣) انظر: «الملل والنِّحل»، (١/ ١٧٢) وما بعدها.

٥. **الإسماعيلية**: مِن فرق الشيعة الباطنية قالوا أن جعفرًا نصب ابنه إسماعيل للإمامة بعده فلما مات اسماعيل في حياة أبيه علمنا أنه إنما نصب ابنه اسماعيل للدلالة على إمامة ابنه محمد بن إسماعيل. قالوا: ولم يتزوج الصادق ﵁ على أمه بواحدة من النساء ولا تسرى بجارية كسنة رسول الله ﷺ في حق خديجة ﵂ وكسنة علي ﵁ في حق فاطمة ﵂.

فمنهم من قال: إنه مات وإنما فائدة النص عليه انتقال الإمامة منه إلى أولاده خاصة كما نص موسى على هارون عليهما السلام ثم مات هارون في حال حياة أخيه وإنما فائدة النص انتقال الإمامة منه إلى أولاده فإن النص لا يرجع قهقرى والقول بالبداء محال ولا ينص الإمام على واحد من أولاده إلا بعد السماع من آبائه والتعيين لا يجوز على الإبهام والجهالة

ومنهم من قال: إنه لم يمت ولكنه أظهر موته تقية عليه حتى لا يقصد بالقتل[1].



(١) انظر: «الفَرْق بين الفِرَق»، (ص ٤٦)، «الملل والنِّحل»، (١/ ١٩٠) وما بعدها.

المبحث السَّادس: الرافضة، وأبرز عقائدها

المطلب الأوَّل: تعريفُ الرافضة:

أ. المعنى اللغوي:

١. قالَ الأزهريُّ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٣٧٠هـ):

«قال الليث: **الرَّفْضُ**: تركك الشيء، تقول: رفضني فرفضته. قال: **والروافض**: جنود تركوا قائدهم وانصرفوا، فكل طائفة منهم رافضة. والنِّسَب إليهم رافِضِيّ.

وذكر عمر بن شبة عن الأصمعي أنه قال: سموا رافضة؛ لأنهم كانوا بايعوا زيد بن علي، ثم قالوا له: ابرأ من الشيخين نُقَاتل معك، فأبى، وقال: كانا وزيري جدِّي، فلا أبرأ منهما، فرفضوه وارفضُّوا عنه، فسُمُّوا رافضة»[1].

٢. قالَ الفيُّوميُّ المُقرِيءُ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٧٠هـ):

«**الرَّافِضَةُ**: فرقةٌ من شِيعَةِ الكوفَةِ سُمُّوا بذلِكَ لأنَّهم (رَفَضُوا) أي: تركُوا زَيْدَ بْنَ عليٍّ عليه السلام حينَ نهاهُمْ عنِ الطَّعنِ في الصحابَةِ، فلمَّا عَرَفُوا مقالَتَهُ وأنَّه لا يَبْرأُ مِنَ الشَّيْخينِ؛ رَفَضُوهُ، ثم استُعْمِلَ هذا اللَّقبُ في كلِّ مَنْ غَلَا في هذا المَذهبِ وأجازَ الطَّعنَ في الصَّحابَةِ.

و(رَفَضَتِ) الإبلُ من باب ضَرَبَ: تفرَّقت في المَرْعى، ويَتَعَدَّى بالألِفِ في الأكثرِ فيُقالُ: (أَرْفَضْتُهَا) وفي لُغةٍ بِنَفْسِه»[2]

٣. قالَ مجدُ الدِّين الفيروز آباديُّ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٨١٧هـ):

«**والروافِضُ**: كلُّ جُنْدٍ تَرَكُوا قائِدَهُمْ. والرافِضَةُ: الفِرْقَةُ منهم، وفِرْقَةٌ من الشِّيعَةِ بايَعُوا زيدَ بنَ عليٍّ، ثم قالوا له: تَبَرَّأْ من الشَّيْخَيْنِ، فأَبَى وقال: كانا[3] وزِيرَيْ جَدِّي فتَركُوهُ، ورَفَضُوهُ، وارْفَضُّوا عنه. والنِّسْبَةُ: رافِضِيٌّ»[4].

---

(١) «تهذيب اللغة»؛ محمد بن أحمد الأزهري، (١/ ٣٢٦).

(٢) «المصباح المنير»، (ص ١٢٢).

(٣) قالَ مُحقِّقو «القاموس المحيط»، (ص٦٤٣): في بعض النُّسخ: أنا مَعَ وزيري جدِّي ا.هـ فانظر وتأمَّل.

(٤) «القاموس المحيط»؛ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (ص ٧٣٥).

ت. التعريف الاصطلاحي:

أولاً: عندَ عُلماءِ السُّنَّة:

١. قالَ أحمدُ بنُ حنبلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٤١هـ):

«الرَّافضة: هم الذين يتبرؤن من أصحاب محمد رسول الله ﷺ ويسبُّونهم، وينتقصونهم، ويُكَفِّرون الأمة، إلا الأربعة: عليّ، وعمار، والمقداد، وسلمان وليست الرافضة من الإسلام في شيء»[١].

٢. قالَ ابنُ تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٧٢٨هـ) في وصفِ حالهم ونعتِهم:

«الرافضة: هم أكذب طوائف أهل الأهواء، وأعظمهم شركًا، فلا يوجد في أهل الأهواء أكذب منهم، ولا أبعد عن التوحيد منهم، حتى إنهم يخربون مساجد الله التي يذكر فيها اسمه فيعطلونها عن الجماعات والجمعات، ويعمرون المشاهد التي على القبور، التي نهى الله ورسوله عن اتخاذها، والله سبحانه في كتابه إنما أمر بعمارة المساجد لا المشاهد، فقال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا﴾»[٢].

٣. قال ابنُ حجر رَحِمَهُ اللَّهُ:

«والتَّشيُّع: محبَّة علي، وتقديمه على الصحابة، فَمن قدَّمه على أبي بكر وَعمر= فَهُوَ غالٍ فِي تشيعه، وَيُطلق عَلَيْهِ: رَافِضِي، وإلا فشيعي!»[٣].

٤. قال الشوكانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٢٥٠هـ):

« صَرَّحَ جماعة أنَّ الرافضة هم: الذين يَسُبُّون الصَّحابَة مِن غيرِ تقييدٍ»[٤].

والتَّعريف المُختار: الرافضة: لقبٌ أطلقه زيد بن علي بن الحسين على الذين تفرقوا عنه ممن بايعوه بالكوفة؛ لإنكاره عليهم الطعن في أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهم الذين يتبرؤن من الصحابة، ويسبُّونهم، وينتقصونهم[٥].

---

(١) «طبقات الحنابلة»؛ محمد بن محمد بن الحسين ابن الفراء، المعروف بـ(ابن أبي يعلى)، (١/ ٣٣).

(٢) «اقتضاء الصراط المستقيم»، (٢/ ٢٨٢).

(٣) «فتح الباري»، (١١/ ٢٧٨).

(٤) «إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النَّبي»؛ محمد بن علي الشوكاني – (١ / ٩) –بتصرف يسير–.

(٥) انظر: «مقالات الإسلاميين»، (ص ٦٥)، «الفَرق بين الفِرَق»، (ص٢٥).

المطلب الثَّاني: سببُ تسمِيتهم بالرَّافضة:

اصطلح عُلماءُ العقيدة، وعُلماءُ الفِرق على إطلاق اسم الرَّافضة على فِرقِ الشِّيعة –خاصة غلاتهم–، ولهذه التسمية جذور، نقفُ –بحول الله– في هذا المَبحث عليها:

فقد ظهر وشاع نعتهم بالرافضة عندما قام زَيدُ بن على بن الحُسين بن علي بن أبي طالب ﷺ بدعوته؛ فحين خَرَجَ على هشامِ بنِ عبدالملك –أحد خلفاء بني أمية–، امتحنه أصحابه –وكان منهم أولئك الغلاة الذين اندسوا منذ زمن علي ﷺ، وحصَلَ الخلاف بينَ شيعة علي، خاصَّة في الإمامة، خَرَج زيد على هشام، وتبعه أقوامٌ على خُروجه، وخرجَ معه آخرون، وجاؤوا إليه يسألونه عن موقفه مِن الشَّيخين أبي بكر وعُمر ﷺ، وطلبوا منه التَّبرُّؤ منهما؛ فرفض ذلك وأبى وترضَّى عنهما –وهذا خيرُ دليل على حُبِّ آل البيت للشيخين، والصحابة– فرفضوا إمامته؛ فقال: رفضتموني؟! فسموا رافضة لرفضهم إمامة زيد بن علي، وصار شعارهم من البداية لعن وسب الشيخين، فصارت هذه الكلمة علمًا عليه، وهذا أصحّ ما قيل في سبب التسمية، وسنُدلِّلُ على ذلك فيما يلي، أما الذين أيدوا زيد بن علي بن الحسين فقد سموا زيدية[1].

ومِمَّا يَحسُن التَّنبيه له: أنَّ فِرقة (الحوثية) في اليمن ليست زيديَّة كما يتوهم البعض –جهلاً–!؛ بل هي جاروديَّة الأصول، وخلطت بأخرة مع العقائدِ الجاروديَّة، العقائدَ الاثنى عَشْرِيَّة، على الطَّريقة الخُمينيّة[2].

أولاً: عند عُلماء أهل السُّنَّة:

١. قالَ محمدُ بن جرير الطَّبري رحمه الله (ت: ٣١٠هـ) في حادثة مَقتل زَيدِ بنِ عَلِيِّ بنِ الحُسَينِ بنِ عَليِّ بنِ أَبِي طَالِبٍ سنة (١٢٢هـ) أنَّ الشيعة زعمت:

«أنَّ أبا جعفر محمد بن عليّ أخا زيد بن عليّ هو الإمام، وكان قد هلك يومئذ –وكان ابنه جعفر بن محمد حيًّا– فقالوا: جعفر إمامنا اليوم بعدَ أبيه؛ وهو أحق بالأمر بعد أبيه، ولا نتبع زيد بن علي فليس بإمام! فسمَّاهم زيد الرافضة، فهم اليوم يزعمون أن الذي سماهم الرافضة المغيرة حيث فارقوه...»[3].

---

(١) انظر: (ص٥٠).

(٢) لمزيدِ تفصيل، يُنظر: «براءة الزيدية مِن الحُوثية»؛ أ.د. ناصر القفاري، مجلة البيان، العدد: (٣٣٧).

(٣) تاريخ الطبري «تاريخ الأمم والملوك»، محمد بن جرير الطبري، (٤/ ٢٠٤).

٢. قال أبو الحَسَنِ الأَشعريُّ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٣٢٤هـ):

«إنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر»[1]. وقال –أيضًا–: «فيقال إنهم سموا الرافضة لقول زيد لهم: رفضتموني»[2].

٣. قال ابنُ كثيرٍ رَحِمَهُ اللهُ (ت: ٧٧٤هـ) في حادثة مَقتل زَيدِ بنِ عَلِيّ:

«...فلمَّا علمتِ الشيعةُ ذلكَ اجتمعُوا عندَ زَيدِ بنِ عليٍّ، فقالوا لهُ: مَا قَولُكَ يَرحمُكَ اللهُ، في أبي بكرٍ وعُمرَ؟ فقالَ: غفرَ اللهُ لهُما؛ مَا سمِعتُ أَحدًا مِن أهلِ بَيتِي يَتبرأُ مِنهُما، وأنا لا أقولُ فيهمَا إلَّا خَيرًا. قَالُوا: فَلِمَ تطلُبُ إِذًا بدمِ أهلِ البَيتِ؟ فقالَ: إنَّا كُنَّا أحقَّ النَّاسِ بهذا الأمرِ؛ ولكِنَّ القَومَ استَأثَرُوا عَلَينَا بهِ ودفَعُونَـا عَنـهُ، ولَـم يَبلُـغْ ذلـكَ عنْـدنَا بهِـمْ كُفـرًا، قَـدْ وَلُـوا فَعـدَلُوا، وعَمِلُـوا بالكتَـابِ والسُّـنةِ. قَالُوا: فَلِمَ تُقاتلُ هؤلاءِ إِذًا؟ قالَ: إنَّ هؤلاءِ لَيسُوا كأُولئكَ، إنَّ هؤلاءِ ظَلَمُوا النـاسَ، وظَلَمُـوا أنفُسَـهمْ، وإنِّي أَدْعُو إلى كتابِ اللهِ وسُنَّةِ نبيِّهِ ﷺ، وإحياءِ السُّنَنِ وإمَاتةِ البدعِ، فَإِنْ تَسمعُوا يكُنْ خيرًا لكـمْ وَلِـي، وإنْ تَأبَوْا فلَسْتُ عليكم بوكِيلٍ. فرَفَضُوا وانصرَفُوا عنهُ، ونقَضُوا بيعتَهُ وتركُوهُ؛ فَلِهـذا سُـمُّوا الرَّافضـةَ مِن يومئذٍ»[3].

ثانيًا: عند عُلماءِ الشِّيعة:

قال مرجعهم الميرزا محمد باقر الموسوي الخوانساري:

«فالروافض هم أولئك الذين رفضوا من أهل الكوفة صحبة زيد بن علي رضي الله عنه حين منعهم من الطعن في الخلفاء الراشدين الذين سبقوا عليـاً رضي الله عنه جميعـاً وتبرأوا منه حيث لم يتبرأ منهم»[4].

قال الباحث: ومما تقدم يتبين أن سبب تسميتهم بالرافضة؛ أنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي حين نهاهم عن الطعن في الصحابة، وذلك لما عرفوا أنه يتولى الشيخين، ولا يبرأ منهما رفضوه، فاستعمل هذا اللقب في كل مَن غَلا في هذا المذهب، وأجاز الطعن في الصحابة، وقد أُطلق عليهم هذا الاسم سنة اثنتين وعشرين ومائة هجرية.

---

(١) «مقالات الإسلاميين»، (ص ١٦).

(٢) المرجع السابق، (ص ٦٥).

(٣) «البداية والنهاية»، إسماعيل بن عمر بن كثير القُرشي الدِّمشقي، (١٣/ ١٠٦-١٠٧).

(٤) «روضات الجنات في أحوال العُلماء والسادات»؛ ميرزا محمد الباقر، (١/ ٣٢٤).

المطلب الثالث: أبرز عقائد الرَّافضة:

إنَّ النَّاظر في عقائد الرافضة؛ يجد أنَّها مزيج من العقائد الباطلة والديانات المُحرَّفة والروايات المكذوبة؛ بل مَن دقَّق النظر يجد أنَّها أخذت أسوأ ما فيها لتجعله دينًا لها، وصدقَ مَن قال فيهم: بذرةٌ يهودية، بأيدٍ نصرانية، بأرضٍ مجوسية[1]، وقال محمد بن سعيد الأصبهاني: سمعت شريكًا يقول: «أحمل العلم عن كلِّ مَن لقيت إلا الرَّافضة، فإنهم: يَضَعُونَ الحَدِيثَ، ويَتَّخِذُونَهُ دينًا»[2].

قال الشَّعبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «لو كانت الشِّيعةُ مِن الطير، لكانوا رَخَمًا[3]»[4]. وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أحذركم الأهواء المضلة وشرّها الرافضة، وذلك أن منهم يهودًا يغمصون الإسلام ليتجاوز بضلالتهم كما يغمص طويس بن شاول ملك اليهود والنصرانية ليتجاوز ضلالتهم. ثم قال: لم يدخلوا في الإسلام رغبة عنه ولا رهبة من الله -عز وجل-؛ ولكن مقتًا لأهل الإسلام وبغيًا عليهم، قد حَرَّقهم علي بن أبي طالب بالنار رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ونفاهم في البدان، منهم: عبدالله بن زائدة سبأ نفاه إلى إسباط، وعبدالله بن يسار نفاه إلى حازه، وأبو الكروس، وآية ذلك أن محنة الرافضة محنة اليهود..»[5].

ولا غروَ فمؤسسهم يهودي (ابن سبأ)، حتَّى علماؤهم بعضهم مَن أصله يهودي أو نصراني!.

---

(١) مع شهرتها، ومطابقتها لحالهم؛ إلا أني لم أقف عليها!.

(٢) قال الباحث: وشريك هو شريك بن عبد الله النخعي، القاضي، قاضي الكوفة، من أقران الثوري، وأبي حنيفة، وهو من الشيعة الأوائل! انظر: «سير أعلام النبلاء»؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (٨/ ٢٠٠- ٢١٦)، و«تقريب التهذيب»؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ص ٢٦٦). يقول عنه شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا كانت الشيعة المتقدمون الذين صحبوا عليًّا أو كانوا في ذلك الزمان لم يتنازعوا في تفضيل أبي بكر وعمر وإنما كان نزاعهم في تفضيل علي وعثمان وهذا مما يعترف به علماء الشيعة الأكابر من الأوائل والأواخر، حتى ذكر مثل ذلك أبو القاسم البلخي، قال: سأَلَ سائلٌ شريك بن عبد الله ابن أبي نمر فقال له أيهما أفضل أبو بكر أو علي؟ فقال له: أبو بكر فقال له السائل أتقول هذا وأنت من الشيعة؟ فقال: نعم؛ إنما الشيعي من قال مثل هذا، والله لقد رَقَى علي هذا الأعواد، فقال: ألا إن خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، أفكنا نرد قوله؟ أكُنَّا نكذبه؟ والله ما كان كذابًا». «منهاج السنة النبوية»، (١/ ٤) -وترجمتُ لبيان معنى التَّشيع الأول!-.

(٣) الرَّخَمَةُ: طائر يأكل العذرة، وهو من الخبائث وليس من الصيد ولهذا لا يَجِب على المُحْرِم الفدية بقتله؛ لأنه لا يؤكل والجمع: رَخَمٌ. «المصباح المنير في غريب الشرح الكبير»، (١/ ٢٢٤).

(٤) «السُّنَّة والرَّد على الجهمية»، لعبدالله ابن الإمام أحمد بن حنبل، (٢/ ١٧١).

(٥) «السُّنة»، أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي، الشَّهير بـ(الخلَّال)، (٣/ ٤٩٧- ٤٩٨).

قال شيخُ الإسلامُ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس في شيوخ الرافضة إمام في شيء من علوم الإسلام؛ لا علم الحديث، ولا الفقه، ولا التفسير، ولا القرآن، بل شيوخ الرافضة إما جاهل وإما زنديق، كشيوخ أهل الكتاب»[1].

وفي هذا المطلب -لأهميته، وتشعُّبه- نُسلط الضَّوء على أبرز معتقداتهم الباطلة؛ دون حصرها إذ لو أردنا حصرها وتفصيلها؛ لطال بنا المَقام وخرجنا عن المقصود! ولستُ مُفتريًا على القوم؛ بل أورد ما يُدلل على عقائدهم مِن أصول كتبهم، ومراجع أئمتهم، ومن هذه العقائد الباطلة ما يلي:

أولاً: طعنهم في رب العِزَّة -تبارك وتعالى- وزعمهم البداء على الله ونسبتهم الجهل إليه.

والبداء قول غاية في القبح، وفيه نسبة الجهل إلى الله ببعض الأمر، وأنه يظهر له اليوم ما كان عنه بالأمس خافيًا! -تعالى الله عمَّا يقولون علوًا كبيرًا-.

والبداء لغة: نشأة الرأي الجديد، قال الفراء: بدا لي بداء أي: ظهر لي رأي آخر، وقال الجوهري: بدا له في الأمر بداء أي: نشأ له فيه رأي[2].

وهذا بعد أن لم يكن! وهذا المعنى هو المراد عند الرافضة الإمامية[3].

ولستُ أسيح بقلمي في أمَّاتِ كُتُبهم تدليلاً خشية الإطالة، وأكتفي ببعض ما نقله شيخُهم محمد ابن يعقوب الكُلَيْني (ت: ٣٢٩ هـ)[4]- الملقب بثقة الإسلام- في «أصول الكافي»[5]، إذ زعم عن جعفر الصادق رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «ما عُبِدَ الله بشيء مثل البداء!»[6].

---

(١) «منهاج السنة النبوية»، (٧/ ٢٠٥-٢٠٦)

(٢) «الصحاح»، (٦/ ٢٢٧٨)، و«لسان العرب» (١٤/ ٦٦).

(٣) انظر هذا المعنى في: «مجمع البحرين» للطريحي، (١/ ٤٥).

(٤) انظر ترجمته: «رجال النجاشي»؛ لأحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي، رقم الترجمة (١٠٢٦).

(٥) **قال الباحث**: كتاب: «الكافي» عندهم ثمانية أجزاء، أول اثنين هما الأصول، ثم أربعة في الفروع، واثنان هما روضة روضة الكافي! وهو أشرف كتبهم على الإطلاق بلا منازع، وانظر ما نقله محققه (علي أكبر الغفاري) في مقدمته من الغلو!.

قال مرجعهم عبد الحسين شرف الدين: «أحسن ما جمع منها الكتب الأربعة، التي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأول إلى هذا الزمان وهي: الكافي،... وهي متواترة ومضامينها مقطوع بصحتها، والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأتقنها». المراجعات؛ عبدالحسين شرف الدين الموسوي، (ص٣٧٠)، مراجعة رقم (١١٠).

(٦) «أصول الكافي»، كتاب التوحيد، باب البداء: (١/ ١٤٦).

وكان شيوخ الشِّيعة يُمَنُّون أتباعهم بأنَّ الأمرَ سيعود إليهم، والدَّولة ستكون لهم، حتى إنَّهم نسبوا ذلكَ إلى بعض أئمتهم مُقَيِّدًا بسبعين سَنَةٍ، فلمَّا مضت السَّبعون ولم يتحقَّق شيء من تلك الوعود؛ اشتكى الأتباع من ذلك، فحاول مؤسِّسو المذهب الخُروج من هذا المأزق بقولهم: قد بدا لله -سبحانه- ما اقتضى تغيير هذا الوعد![1].

والعجيب أنَّهم يقولون بعصمة الأئمة من البشر -كما سيأتي-، ولا يُنزهون الله عن الخطأ!، «فكثير من شيوخ الرافضة من يصف الله تعالى بالنقائص كفزارة بن أعين وأمثاله، يقولون يجوز البداء عليه، وأنه يحكم بالشيء ثم يتبين له مالم يكن علمه؛ فينتقض حكمه لما ظهره له من خطئه، فإذا قال مثل هؤلاء بأن الأنبياء والأئمة لا يجوز أن يخفى عليهم عاقبة فعلهم فقد نزهوا البشر عن الخطأ مع تجويزهم الخطأ على الله»[2].

ثانيًا: طعنهم في النبي ﷺ[3]:

١- فمن ذلك نسبة الجُبن إليه، كما نقل ذلك نعمة الله الجزائري (ت ١١١٢هـ)[4]: «روى الصدوق طاب ثراه عن النبي -صلى الله عليه وآله- قال: أعطيت ثلاثًا وعلي مشاركي فيها، وأعطي علي ثلاثاً ولم أشاركه فيها، فقيل يا رسول الله: وما الثلاث التي شاركك فيها علي عليه السلام؟ قال: لواء الحمد لي وعلي حامله، والكوثر لي وعلي ساقيه، والجنة و النار لي وعلي قسيمهما، وأما الثلاث التي أعطي علي ولم أشاركه فيها!، فإنه أعطي شجاعة ولم أعط مثله! وأعطي فاطمة الزهراء ولم أعط مثلها، وأعطي ولديه الحسن و الحسين ولم أعط مثلهما»[5].

٢- ومن ذلك أنهم نسبوا له ﷺ ما يلزم منه الدياثة! -حاشاه- فقد زعم المجلسي أن عليًّا رضي الله عنه قال: "سافرت مع رسول الله ﷺ وليس له خادم غيري، وكان معه لحاف وليس له غيره، ومعه عائشة،

---

(١) انظر: «تفسير العياشي»، (٢/ ٢١٨)، «الغيبة» للطُّوسي، (ص٢٦٣)، «بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار»؛ محمد باقر المجلسي، (٤/ ٢١٤).

(٢) «منهاج السنة النبوية»، (٢/ ٢٣٤- ٢٣٥) -بنوع اختصار-.

(٣) ولعلي أبسط فيه القول أكثر من سالفه، لا لشيء إلا لأن الله تعالى لا تضره أذية أحد، وليس هذا في حق رسوله ﷺ؛ فوجب الوقوف على شيء من ذلك!

(٤) انظر ترجمته: «أعيان الشيعة» محسن الأمين، (١٠/ ٢٢٦-٢٢٧)، «الأعلام» خير الدين الزِّركلي (٨/ ٣٩).

(٥) «الأنوار النعمانية في معرفة النشأة الإنسانية»؛ نعمة الله بن عبد الله الموسوي الجزائري، (١/ ١٧).

وكان رسول الله ينام بيني وبين عائشة ليس علينا ثلاثتنا لحاف غيره، فإذا قام إلي الصلاة -صلاة الليل- يحط بيده اللحاف من وسطه بيني وبين عائشة حتى يمس اللحاف الفراش الذي تحتنا"[1].

٣- ومن ذلك طعنهم في عفته ﷺ، نقل الصدوق «عن الرضا عليه السلام في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ.. ﴾ [الأحزاب:٣٧] قال الرضا مفسرًا هذه الآية: إن رسول الله ﷺ قصد دار زيد بن حارثة في أمر أراده، فرأى امرأته زينب تغتسل، فقال لها: سبحان الذي خلقك!»[2].

وكفى بهذا للعاقل تبصرةً أكان يرضاه لرسول الله ﷺ؛ بل لمن هو دونه؟!

ثالثًا: قولهم بتحريف القرآن الكريم[3]:

لا ريب أنَّ الأُمة قاطبة -بتعدد فرقها واختلافِ مشاربها- مِن لدن النبي ﷺ إلى يومنا هذا مُجْمِعَة على أنَّ القرآن الذي بين أيدينا محفوظ بحفظ الله، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا مِن خلفه ﴿..تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾[فصلت: ٤٢].

غير أنَّ الرافضة خالفت نصوص الوحيين وإجماع الأُمة -وليست أول مُخالفتها-، وقالت بتحريف القرآن، وأنَّ الذي بينَ أيدينا غير الذي نزلَ به الوحيُ الأمين من عندِ ربِّ العالمين، وزعموا أنَّ هناك مصحف فاطمة، وبه سورة الولاية!، وأنَّ أهل السُّنَّة أخفوا ذلك!.

وليزدادنَّ عجبكَ إن علمتَ أنَّ أحد أحبارهم، وهو المحدِّث الشيعي حسين النوري الطبرسي الطوسي (ت ١٣٢٠هـ)[4] أشهرُ تآليفه: «**فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب**»! الذي عقدَ فيه أبوابًا جمع فيها أكثر من ألفي رواية مكذوبة تقول بتحريف القرآن! وحصول الزيادة والنقصان!

وأورد هنا نقولاً عن ثلاثة من أركان المذهب قائلين بالتحريف، ولا أزيد على ذلك بل لا أطيل ذيوله خوفًا على شرف المقام!:

---

(١) «بحار الأنوار»، (٤٠/ ٢).

(٢) «عيون أخبار الرضا»؛ محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، (ص١١٣).

(٣) لولا أن الغرض من التمهيد هو إعطاء فكرة مجملة للقارئ يتسلح بها لفهم الكتاب لكنت بسطت القول في هذا الباب؛ لأهميته، وانتشار القول به!.

(٤) انظر ترجمته في: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»؛ آغا بزرگ الطهراني، (١٦/ ٢٣١).

- **ذكر علامتهم محمد بن يعقوب الكُلَيْني**: عن جابر الجعفي، قال: «سمعت أبا جعفر عليه السلام - يعني الإمام الباقر- يقول: ما ادَّعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذَّاب!، وما جمعه وحفظه كما أنزل إلا علي بن أبي طالب، والصحابة من بعده»[1].

- **وذكر** «عن ابن بصير، عن أبي عبد الله -جعفر الصادق- عليه السلام قال: إن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام وما يدريك ما مصحف فاطمة عليها السلام! قال: قلت: وما مصحف فاطمة عليها السلام؟ قال: مصحف فاطمة فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد: قال: قلت هذا والله أعلم»[2].

- **وقال مرجعهم محمد بن باقر المجلسي** (ت ١١١١هـ)[3]، في «بحار أنواره» زاعمًا أنَّ القرآن اعتراهُ التغيير والتحريف والتبديل كما زعم على أئمة أهل البيت عليهم السلام، ومِن ذلك:

١. بوب بابًا بعنوان : «باب التحريف في الآيات التي هي خلاف ما أنزل الله»[4] .

٢. إيراده تحت باب: «ما جاء في كيفية جمع القرآن وما يدلّ على تغييره» سبعة وأربعين وجهًا من أوجه تحريف القرآن![5].

٣. إيراده تحت باب «تأليف القرآن، وأنه على غير ما أنزل الله عز وجل» عشرينَ مثالاً كأدلة قاطعة على ذلك![6].

- **ويرى المجلسي أنَّ أخبار التَّحريف مُتواترة لا سبيل إلى إنكارها، فيقول في معرض شرحه** لحديث هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد صلى الله عليه وسلم سبعة عشر ألف آية»: «ولا يخفى أنَّ هذا الخبر وكثير من الأخبار الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندي أنَّ الأخبار في هذا الباب متواترة معنى، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد

---

(١) «الكافي في الأصول والفروع»، (١/ ٢٢٨)، طبعة سنة ١٣٨١هـ.

(٢) «أصول الكافي»، كتاب الحجة، (١/ ٢٩٥).

(٣) انظر ترجمته في: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة».

(٤) «بحار الأنوار»، (٨٩/ ٦٦).

(٥) المرجع السابق، (٨٩/ ٤٠ـ ٦٠).

(٦) المرجع السابق، (٨٩/ ٦٦ـ ٧٧).

عن الأخبار رأسًا؛ بل ظني أنَّ الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة فكيف يثبتونها بالخبر؟»[1]

أي كيف يثبتون الإمامة بالخبر ولا يثبتون التحريف به وقد اتفقت جميعها في التواتر؟!

- **وقال نعمة الله الجزائري (ت ١١١٢هـ):**

«إن الصحابة قاموا بتغيير القرآن وتحريف كلماته وحذف ما فيه من مدائح آل الرسول، وفضائح المنافقين، وإظهار مساوئهم»[2].

رابعًا: تكفيرهم وطعنهم في الصحابة:

إنَّ من أصول مَذهب الرافضة -الذين شرقت نفُوسهم بنور الإسلام- السَّب والطعن في صحابة النبي ﷺ، ولم تقف شقاوتهم عند هذا الحد؛ بل تعدَّى إلى تكفيرهم ﷺ، والنَّبيُّ ﷺ يقول: **«مَنْ قالَ لأخيه: يا كافرُ! فقدْ باءَ بها أحدُهُما»**[3].

قال الذهبيُّ رحمه الله (ت: ٧٤٨هـ): «مَن قالَ لأبي بكر رضي الله عنه ودونه: يا كافر! فقد باء القائل بالكفر هنا قطعـًا؛ لأنَّ الله -تعالى- قدْ رَضِيَ عن السابقين الأولين... ومَن سبَّ هؤلاء فقد بارزَ الله -تعالى- بالمحاربة؛ بل مَن سَبَّ المسلمين وآذاهم وازدراهم فقد قدمنا -في الكبيرة الخمسين- أنَّ ذلك من الكبائر؛ فما الظن بمن سَبَّ أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ؟!»[4].

فهم في ذلك مَارقون من الدين، مُتبعونَ سبيل الزَّائغين، وطريق المُلحدين، ﴿..فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ وَلِلْكَٰفِرِينَ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۝٩٠﴾ [البقرة:٩٠].

وقد رصدتْ لنا أصول مراجعهم، وكتُبهم المُعتمدة مِن ذلكَ ما يَقْرَع الأسماع، من كبير تجنّيهم على جيل القُدوة، ورميهم بالعظائم. وهنا أذكر لهم نصـًا في تكفير جملة الصحابة، ثم أذكر شواهد لطعونهم في آحادهم - بل خيرتهم - كأبي بكر، وعمر، وعائشة أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق رضي الله عنهم.

---

(١) «مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول»، (١٢/ ٥٢٥).

(٢) «الأنوار النعمانية»، (١/ ٩٧).

(٣) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم (٥٧٥٢)، ومسلم في «صحيحه»، برقم (٦٠).

(٤) «الكبائر»؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (ص ٤١٦).

أما تكفيرهم لعموم الصحابة، فقد ذكرَ الكُلَيْني في (الكافي) عن جعفر عليه السلام قال: «كان الناس أهل رِدَّةٍ بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة! فقلتُ: مَن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي»[1].

وورد في كتاب «جواهر البحار»[2] نقلاً عن الكشي[3]: «قال الإمام الباقر عليه السلام: ارتدَّ الناس إلا ثلاثة نفر: سلمان، وأبو ذر، والمقداد، قلت: فعمَّار؟ قال: قد كان حاص حيصة، ثم رجع ..».

وجاء في كتاب «اختيار معرفة الرجال»، عن الإمام الباقر، عن أبيه، عن جدّه عليّ بن أبي طالب، قال: «ضاقت الأرض بسبعة، بهم ترزقون، وبهم تنصرون، وبهم تمطرون، منهم: سلمان الفارسي، والمقداد، وأبو ذرّ، وعمّار، وحذيفة»[4].

وأما تكفيرهم للشيخين فحدث عنه ولا حرج، فهما عندهم الجبت والطاغوت!، وهما الفحشاء والمنكر! ومما جاء به القوم في تكفيرهما ما يلي:

-روى أبو الصلاح الحلبي بسنده، عن أبي علي الخراساني، عن مولى لعلي بن الحسين عليه السلام قال: كنت مع علي بن الحسين عليه السلام في بعض خلواته؛ فقلت إنَّ لي عليك حقًّا، ألا تخبرني عن الرجلين، عن أبي بكر وعمر؟ فقال: «كافران، كافر من أحبَّهما!»[5].

-وروى الكليني بسنده، عن سدير الصيرفي، عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، قال: «إن الشيخين فارقا الدنيا ولم يتوبا، ولم يتذكَّرا ما صنعا بأمير المؤمنين عليه السلام ، فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»[6].

---

(١) انظر: «كتاب سليم بن قيس»، (ص٧٤-٧٥) ولعلَّه أول مَن ذكر هذه الأُكذوبة، «الكافي»، (٢/ ٢٤٤)، «رجال الكشي»، (ص٦، وما بعدها)، «تفسير العياشي»، (١/ ١٩٩)، « البرهان في تفسير القرآن»؛ هاشم البحراني، (١/ ٣١٩)، «تفسير نور الثقلين»؛ عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، (١/ ٣٩٦)، «الاختصاص»؛ للمفيد، (ص٤-٥)، «بحار الأنوار»، (٢٢/ ٣٤٥ وما بعدها).

(٢) كتاب الإمامة، الباب الرابع، (٢٨/ ٢٣٩).

(٣) «رجال الكشي»، (ص١١).

(٤) «اختيار معرفة الرجال»؛ محمد بن الحسن بن علي الطوسي، (١/ ٣٢ – ٣٣).

(٥) «تقريب المعارف»؛ أبو الصلاح تقيّ بن نجم الحلبي، (ص٢٤٤).

(٦) «الكافي»، (٨/ ٢٤٦).

-وزعم أيضـًا عن الإمام موسى بن جعفر الكاظم ﷺ، لمّا سُئل عن أبي بكر وعمر أنه قال: «هما الكافران عليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، والله ما دخل قلب أحد منهما شيء من الإيمان، كانا خدَّاعين مرتابين منافقين حتى توفتهما ملائكة العذاب إلى محل الخزي في دار المقام»(١).

خامسًا: طعنهم في أم المؤمنين عائشة ﵂(٢)، ورميها بالفاحشة وخيانة رسول الله ﷺ -حاشاها-، ونجمل طعنهم فيها في خطوط رئيسة كما يلي:

١- ادعاؤهم كفرها، وزعمهم أنها مِن أهل النار:

فقد أورد العياشي بسنده إلى جعفر الصادق -وحاشاه- قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَـٰثًا ..﴾ [النحل:٩٢]: «التي نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثًا: عائشة، هي نكثت إيمانها»(٣).

وهذه الرِّواية مِن كذباتهم التي بَلَغَت الآفاق، فالمرأة التي نقضت غزلها= امرأة خرقاء منْ أهل الجاهلية تُسمَّى (ريطة)، كانت تغزل هي وجوارٍ لها من الغداةِ إلى الظهر، ثم تأمرهن فينقضن ما غَزَلْنَ! كما أجمعَ المُفسرُّون(٤).

وزعم الرافضة أيضًا أن لعائشة ﵂ بابًا من أبواب النار تدخل منه!.

فقد أورد العياشي -أيضًا- بسنده إلى جعفر الصادق أنه قال في تفسير قوله تعالى حكاية عن النار: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَٰبٍ﴾ [الحجر:٤٤]: «يؤتى بجهنم لها سبعة أبواب..والباب السادس لعسكر(٥).. إلخ»(٦).

---

(١) «الكافي»، (٨/ ١٢٥).

(٢) قال الباحث: وقد أفردت القول في ذلك لكبر ما جاءوا به من الفرية في حقها، ولاشتهار الخوض في عرضها من كل عوير وكسير! وقد شابهوا في ذلك اليهود في طعنهم في مريم ﵍، -كما سيمُرُّ معنا في النَّصِّ المُحقق- فانظر واعتبر!

(٣) «تفسير العياشي»، (٢/ ٢٦٩)، وانظر: «البرهان»؛ للبحراني، (٢/ ٣٨٣)، «بحار الأنوار»، (٧/ ٤٥٤).

(٤) انظر: «تفسير ابن كثير»، (٤/ ٥٩٩)، «فتح القدير»؛ للشوكاني (٣/ ١٩٠).

(٥) ووجه الكناية عن اسمها بعسكر، كونها كانت تركب جَملًا -في موقعة الجمل- يقال له عسكر. ذكر ذلك علامتهم علامتهم المجلسي، في «بحار أنواره»، (٤/ ٣٧٨).

(٦) «تفسير العياشي»، (٢/ ٢٦٩) وما بعدها.

٢- ومن ذلك رميها بفاحشة الزنا – عياذاً بالله– :

فمن تحريفهم للكَلِم عن مواضعه أنَّهم قالوا: في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ ۖ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَـٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ ﴿١٠﴾﴾ [التحريم:١٠] مَثَلٌ ضربه الله لعائشة وحفصة!.

قال القمي في تفسير هذه الآية: «والله ما عنى بقوله: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ إلا الفاحشة وليقيمن الحد على عائشة فيما أتت في طريق البصرة وكان طلحة يحبها، فلما أرادت أن تخرج إلى البصرة قال لها فلان: لا يحل لك أن تخرجي من غير محرم، فزوّجت نفسها من طلحة»[1].

ويقول الشِّيعي رجب البرسي: «إنَّ عائشة جمعت أربعين دينارًا من خيانة وفرقتها على مبغضي علي»[2].

وقال الطبرسي: «إنَّ عائشة زينت يومـاً جارية كانت عندها، وقالت: لعلنا نصطاد شاباً من شباب قريش بأن يكون مشغوفًا بها»[3].

وهذا طعنٌ في النَّبي ﷺ؛ الذي لقيَ الله وهو في حِجْرها، وهو عنها راض، وبهذا القدر مِن نقولهم أكتفي؛ وإلا فقيء القوم أكثر من أن يسعه سفر، بل ينوء به الجِفر الجامع!.

سادسًا: **القول بعصمة الأئمة الاثني عشر**، وأنَّ علمهم علمٌ لدني أزلي، وأن طاعتهم واجبة وجوب طاعة الله ورسوله! ومن ذلك:

١- نقل الكليني في الكافي: «قال الإمام جعفر الصادق: نحن خُزَّان علم الله، نحن تراجمة أمر الله، نحن قوم معصومون، أمر الله تعالى بطاعتنا ونهى عن معصيتنا، ونحن حجة الله البالغة على من دون السماء وفوق الأرض»[4].

٢- ونقل كذلك في (باب ما نص الله عزَّ وجلَّ ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحداً فواحد): «عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ ۗ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ

(١) «تفسير القمي»، (٢/ ٣٧٧)، وانظر: «تفسير القرآن الكريم»؛ عبدالله شبر، (ص ٣٣٨) الذي أوردها بتمامها.

(٢) «مشارق أنوار اليقين»؛ لرجب البرسي، (ص ٨٦).

(٣) «الاحتجاج»؛ أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (ص ٨٢).

(٤) «أصول الكافي»، كتاب الحجة، (ص١١٧).

بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ..﴾[الأحزاب: ٦] فيمن نزلت؟ فقال نزلت في الأمرة، إن هذه جرت في ولد الحسين ﷺ ومن بعده فنحن أولى بالأمر وبرسول الله ﷺ من المؤمنين والمهاجرين والأنصار، قلت: فولد جعفر لهم فيها نصيب؟ فقال: لا، قال فقلت: فلولد عباس فيها نصيب؟ قال: لا، فعددت عليه بطون بني عبدالمطلب، كل ذلك يقول: لا، ونسيت ولد الحسن ﷺ، فدخلت بعد ذلك عليه فقلت: هل لولد الحسن فيها نصيب؟ قال: لا، والله يا عبدالرحيم ما لمحمدي فيها نصيب غيرنا»[1].

٣- وفي فرض الطاعة لهم نقل الكليني عن أبي الصباح قال: «أشهد أني سمعت أبا عبدالله -جعفر الصادق- ﷺ يقول: أشهد أن عليًا إمام فرض الله طاعته، وأن الحسن إمام فرض الله طاعته، وأن الحسين إمام فرض الله طاعته، وأن علي بن الحسين إمام فرض الله طاعته، وأن محمد بن علي إمام فرض الله طاعته»[2].

٤- يقول المجلسي: «وقد اتفقوا على عصمة الأئمة ﷺ مِن الذُّنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً ولا عمدًا ولا نسيانًا، ولا لخطأ في التأويل، ولا للإسْهَا مِن الله سبحانه»[3].

٥- قول إمامهم الخُميني: «إن مِن ضرورات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلُغُه مَلَكٌ مُقرَّبٌ، ولا نبيٌّ مُرسلٌ»[4].

وضرورات المذهب -عندهم-: المعلوم مِن دينهم بالضرورة!

سابعًا: تكفيرهم لعُموم المسلمين:

لقدْ استحقَّ الخوارجُ -بتكفيرهم للمُسلمين- ألقابًا فظيعة، وأوصافًا شنيعة؛ والمُتأمِّل في السُّنَّة النَّبوية يجدُ أنَّهم وُصفوا بـ: «**كِلاب أهلِ النَّار**»[5]، و«**يمرقونَ مِن الدِّين كما يمْرُقُ السَّهْمُ مِن الرَّمِيَّةِ**»[6]،

---

(١) «أصول الكافي»، (ص ١٧٧).

(٢) المرجع السابق، (ص ١٠٩).

(٣) «بحار الأنوار»، (٢٥/ ٢١١).

(٤) «الحكومة الإسلامية»، مصطفى الخميني الموسوي، (ص ٥٢).

(٥) رواه ابنُ ماجه في «سننه»، برقم: (١٧٦)، والحاكم في «مستدركه»، برقم: (٢٦٥٤)، والطبرانيُّ في «الكبير» في مواضع، منها برقم (٨٠٣٦)، وحسَّنه الألباني في تخريجه لـ«المشكاة»، برقم: (٣٥٥٤).

(٦) متفق عليه؛ رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٣٤٤)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (١٠٦٨) -واللفظ له-.

وغير ذلك كثير[1]؛ فكيفَ بالرَّوافض الذين جمعوا إلى جانب طعنهم في القُرآن والسُّنَّة، وطعنهم في الصحابة، وأمهات المؤمنين، وغير ذلك من الشَّنائع؛ التَّكفير لكُلِّ مَن عاداهم من المُسلمين، حتى أضحى ذلك عقيدةً راسخة يتديَّنون بها، وأصلاً مِن أصول مذهبهم يُعقد عليه لواء الولاء والبراء، ومِن خُبثهم لا يظهرونه في كتبهم السياسية! وهو محفوظ في بطون أُمَّاتِ كتبهم، فأهل السُّنة عندهم أنجس من اليهود!، بل أنجس من الكلب!.

وقدْ نصَّت عليه –صراحةً– مروياتهم، وصرَّحت به أقوال علمائهم؛ ومن ذلك أورد روايات ونصوصاً يحصل بها المراد بغير إسبال![2]:

١. تكفيرهم لجاحدي الإمامة ومنكري ما أوجب الله تعالى للأئمة من فرض الطاعة:

قال المفيد[3] –رئيس مذهب الإمامية في وقته– «واتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار»[4].

٢. ومنع المفيد الشيعة الإمامية من تغسيل أموات سائر المسلمين من غير الشيعة، وإن صلي عليه مضطرًا أن يلعنه بدل أن يدعو له! ، فقال: «ولا يجوز لأحد من أهل الإيمان أن يغسل مخالفا للحق في الولاية ، ولا يصلي عليه إلا أن تدعوه ضرورة إلى ذلك من جهة التقية ، فيغسله تغسيل أهل الخلاف ، ولا يترك معه جريدة ، وإذا صلى عليه لعنه في صلاته ولم يدع له»[5].

٣. قال شيخ طائفتهم محمد بن الحسن الطوسي معلِّقًا على كلام المفيد السابق وموضحًا وجه ذلك: «**فالوجه فيه أن المخالف لأهل الحق كافر** فيجب أن يكون حكمه حكم الكفار إلا ما خرج بالدليل ، وإذا كان غسل الكافر لا يجوز ، فيجب أن يكون غسل المخالف أيضًا غير جايز ، وأما الصلاة عليه فيكون على حد ما كان يصلي النبي –صلى الله عليه وآله – والأئمة عليهم السلام على المنافقين،

---

(١) لمزيد بيان عن هذه الفِرقة يُنظر: «الخوارج أوَّل الفرق في تاريخ الإسلام»؛ أ. د. ناصر بن عبدالكريم العقل.

(٢) انظر: «الفكر التكفيري عند الشيعة حقيقة أم افتراء؟»؛ لعبدالملك بن عبدالرحمن الشافعي، تقديم أ.د. محمد بن عبدالمنعم البري. و«الشيعة الاثنا عشرية وتكفيرهم لعموم المسلمين»؛ لعبد الله بن محمد السلفي، تقديم عبدالعزيز الراجحي.

(٣) سيأتي الحديث عن ترجمته (ص ١٣٦).

(٤) «أوائل المقالات»؛ محمد بن محمد بن النعمان الشَّهير بـ(المفيد)، (ص ٤٤).

(٥) «المقنعة»؛ محمد بن محمد بن النعمان الشَّهير بـ(المفيد)، (ص ٨٥).

وسنبين فيما بعد كيفية الصلاة على المخالفين إن شاء الله تعالى والذي يدل على أن غسل الكافر لا يجوز إجماع الأمة ؛ لأنه لا خلاف بينهم في أن ذلك محظور في الشريعة»[1].

٤. أفتى مرجعهم ورئيس مذهبهم في وقته جعفر كاشف الغطاء بترك جُثَثِ المسلمين طعاماً للكلاب أو بإلقائها في دورات المياه مع القاذورات، فقال في كتابه: «ولا تجهيز – وجوباً ولا ندباً – لغير المؤمن ، مسلماً كان أو لا ، وبطون الكلاب ومواضع الخلاء أحقُّ به»[2].

٥. ومما انفردت به الإمامية: القول بأن الزكاة لا تجزئ إلا إذا انصرفت إلى إمامي، ولا تسقط عن الذمة بدفعها إلى مخالف، والحجة في ذلك مضافًا إلى الإجماع «**أن الدليل قد دل على أن خلاف الإمامية في أصولهم كفر وجار مجرى الردة**، ولا خلاف بين المسلمين في أن المرتد لا تخرج إليه الزكاة»[3].

٦. قال علامتهم ابن المُطَهِّر الحِلِّي: «ولا يكفي الإسلام؛ بل لا بد من اعتبار الإيمان ، فلا يعطى غير الإمامي ، ذهب إليه علماؤنا أجمع ، خلافًا للجمهور كافة ، واقتصروا على اسم الإسلام. لنا: **أن الإمامة من أركان الدين وأصوله ، وقد علم ثبوتها من النبي –صلى الله عليه وآله– ضرورة، فالجاحد بها لا يكون مصدقًا للرسول ﷺ في جميع ما جاء به ، فيكون كافراً**، فلا يستحق الزكاة، ولأن الزكاة معونة وإرفاق ، فلا يعطى غير المؤمن؛ لأنه محادد لله ولرسوله، والمعونة والارفاق موادَّه، فلا يجوز فعلها مع غير المؤمن»[4].

وبمثل هذه النُّقول عن أصول كتب الشيعة، ومراجعهم لا يبقى مجال للشَّكِّ أنَّ عقيدتهم تقوم على تكفير سائر المُسلمين ممَّن يُخالفهم، ومِن هنا نعرف أبرز أسباب العَداء لأهل السُّنَّة، أنَّه نابع مِن عقيدة التكفير.

---

(١) «تهذيب الأحكام»؛ محمد بن الحسن الطوسي، (١/ ٣٣٥).

(٢) «كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء»؛ جعفر كاشف الغطاء، (٢/ ٢٥٥).

(٣) «الانتصار»؛ الشريف المرتضى، (ص ٢١٧).

(٤) «منتهى المطلب»؛ ابن المطهر الحلي ، (١/ ٥٢٢) .

ثامنًا: القول بالتقية[1]:

أولاً: تعريف التَّقيَّة لُغةً:

التقية بفتح التاء وتشديدها، وكسر القاف، وفتح الياء وتشديدها تطلق في اللغة على عدة معانٍ، منها: الخوف، والحذر، والكتمان.

قال ابن منظور رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَدْ توَقَّيْتُ، واتَّقَيْتُ الشَّيْءَ، وتَقَيْتُه أَتَّقِيه، وأَتَّقِيه تُقَىً وتَقِيَّةً، وتِقاءً: حَذِرْتُه»[2].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «التقية والتقاة بمعنى، يريد أنهم يتقون بعضهم بعضـاً، ويظهرون الصلح والاتفاق، وباطنهم بخلاف ذلك»[3].

ثانيًا: تعريف التَّقيَّة مِن مصادر الشِّيعة:

١-قال شيخُهم المُفيد (ت ٤١٣هـ)[4] في تعريف التَّقيَّة: «التقية كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا»[5].

٢-وعرفها أحد علمائهم المعاصرين بقوله: «التقية.. أن تقول أو تفعل غير ما تعتقد لتدفع الضرر عن نفسك أو مالك أو لتحتفظ بكرامتك»[6].

قال د. ناصر القفَّاري -مُعلقًا على تعريف المفيد-: وهذا التعريف للتَّقيَّة لا ينطبق على حالات التقية عندهم، وهم يقولون بالتقية في غير مجال الضرورة والحاجة الشرعية، إنَّ التقية التي هي في الإسلام رخصة عند الضرورة العارضة، وليست من أصول الدين المُتبعة -هي عند الشيعة من أُسس

---

(١) وما أورده في هذا الباب من نقول عن الشيعة فهو نقل عن كتاب: «التقية في الفكر الاسلامي»، (ص ٧٠- ٧٧).

(٢) «لسان العرب»، (١٥/ ٤٠٢).

(٣) المرجع السابق، (١٥/ ٤٠٤).

(٤) سيأتي الحديث عن ترجمته في (ص ١٣٦).

(٥) «شرح عقائد الصدوق»؛ للمفيد، (ص ٢٦١)، (ملحق بكتاب أوائل المقالات).

(٦) «الشيعة في الميزان»؛ محمد جواد مغنية، (ص ٤٨).

عقائدها وركائز إيمانها؛ بل غالوا في قيمتها حتى قالوا -في حديث لهم عن أبي عبد الله جعفر الصادق-: «تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له»[1].

فهي عندهم أصلاً مِن أصول دينهم، وهي عين النفاق؛ إذ يظهرون الموافقة للمخالف -ولو كان محقًا- مع إبطان مخالفته، أمّا أهل السُّنَّة فالتقية عندهم المداراة -دون المداهنة- عند الحاجة إلى المداراة، والنطق بما لا يعتقده الشخص إذا خاف المسلم على نفسه، وقلبه مطمئن بالإيمان[2].

ثالثًا: تعريف التَّقِيَّة مِن مصادر أهل السُّنَّة:

التَّقِيَّة -عند بعض الفرق الإسلامية-: إخفاء الحق ومصانعة الناس في غير دولتهم تحرزًا من التلف[4].

ويقول شيخُ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «الرَّافضَة هم أجهلُ الطَّوائفِ، وأكذَبُها وأبعَدُها عنْ معرفةِ المنقُولِ والمعقُولِ، وهُمْ يجعلُونَ التَّقِيَّةَ مِن أُصُولِ دينِهِمْ، ويَكْذِبُونَ على أهلِ البَيتِ كَذِبًا لَا يُحصيهِ إلَّا اللهُ؛ حَتَّى رووا عن جَعفَرٍ الصَّادقِ أنهُ قالَ: «التَّقِيَّةُ دِينِي، ودِينُ آبَائِي». **والتَّقِيَّةُ هِيَ شِعَارُ النِّفَاقِ؛ فإنَّ حَقِيقتَهَا عِندَهُمْ أنْ يقولُوا بألسِنَتِهِمْ ما ليسَ في قُلُوبِهِمْ وهذا حَقِيقَةُ النِّفَاقِ**»[5].

ومما يُثبت التَّقِيَّة من كلام القوم - من باب: من فمك أدينك - ما يلي:

١- عن أبي عمر الأعجمي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «يا أبا عمر، إن تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له»[6].

٢- عن معمر بن خلاد، عن أبي الحسن عليه السلام، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: «التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له»[7].

---

(١) «الكافي»، (٢/ ٢١٧).

(٢) «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة»، (١/ ٣٣٠، ٣٣١) -بتصرُّف يسير-.

(٣) لمزيد بيان في الفرق بين أهل السنة والشيعة في مسألة التقية، ينظر: «مشروعية التقية بين الاعتدال والانحلال»؛ لشيخنا أ.د. جابر السميري، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد (١).

(٤) «المعجم الوسيط»؛ إبراهيم مصطفى، وآخرون، (٢/ ١٠٥٢).

(٥) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (١٣/ ٢٦٣).

(٦) «أصول الكافي»، (٢/ ٢١٧)، باب التقية.

(٧) المرجع السابق، (٢/ ٢١٩).

٣- عن عبد الله بن أبي يعفور، عن الإمام الصادق عليه السلام قال: «اتقوا على دينكم فاحجبوه بالتقية، فإنه لا إيمان لمن لا تقية له»[(١)].

تاسعًا: عقيدتهم في المسجد الأقصى:

لا تغرن أحدًا دندنات القوم حول المسجد الأقصى مهما علت، فالقوم لا يقيمون له وزنًا، ولا يرفعون به رأسًا، بل المسجد الأقصى عندهم مسجد في السماء غير الذي في أرض فلسطين، وكربلاء خير منه ومن الكعبة!، وسأورد هنا بعضًا من هذه الروايات والنقول، عسى أن يتم بها المراد:

١- يقول الشيعة إن المسجد الأقصى مسجد في السماء غير الذي بفلسطين!.

- جاء عند المجلسي: «عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن المساجد التي لها الفضل فقال: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، قلت: والمسجد الأقصى جعلت فداك؟ قال: ذاك في السماء، إليه أسرى برسول الله ﷺ، فقلت: إن الناس يقولون إنه بيت المقدس! فقال: مسجد الكوفة أفضل منه!»[(٢)].

- ومن هذا ما ذكره أحد أحبارهم المعاصرين جعفر العاملي[(٣)]، حيث قال: «حين دخل عمر بيت المقدس لم يكن هناك مسجد أصلاً، فضلاً عن أن يسمى أقصى»[(٤)].

٢- مسجد الكوفة خير من المسجد الأقصى:

بالإضافة لما أسلفنا من رواية المجلسي، أنقل هنا نقلاً من العجب والجرأة بمكان، فقد روى الشيخ الصدوق في الخصال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد رسول الله ﷺ، ومسجد الكوفة»[(١)]!

---

(١) «أصول الكافي»، (٢/ ٢١٨)، باب التقية.

(٢) «بحار الأنوار»، (٢٢/ ٩٠)، «تفسير الصافي»، (٣/ ١٦٦).

(٣) هو: جعفر مرتضى بن مصطفى مرتضى الحسيني العاملي، ولد سنة (١٣٦٤هـ) الموافق (١٩٤٥م). في بلدة دير قانون رأس العين، ثم عاش قضاء بنت جبيل بلُبنان، تعلَّم على يد والده، ثم توجه إلى النجف (١٣٨٢هـ)، ثمَّ انتقل للحوزة العلمية في قُم سنة (١٣٨٨هـ)، وأسس فيها بعض المدارس الدينية. عاد إلى جبل عامل سنة (١٩٩٣م). وأسس (حوزة الإمام علي بن أبي طالب)، له مؤلفات كثيرة، منها كتابه المعروف: «الصحيح من سيرة النبي الأعظم». ينظر ترجمته في موقعه على الشبكة: http://www.al-ameli.com/edara/index.php.

(٤) «الصحيح من سيرة النبي الأعظم»؛ جعفر مرتضى العاملي، (٣/ ١٣٧)، وكتابه هذا نال عليه جائزة إيران للكتاب الأول سنة (١٩٩٢م)، وكرَّمه الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بنفسه!، وعلى هذا فليكن التكريم وإلا فلا!!.

فأسقطوا ذِكر المسجد الأقصى، وحرَّفوا الحديث باستبدالهم مسجد الكُوفة! والكلام في هذا يطول ويرخي الذيول، فكربلاء خيرٌ منه، والنجف خيرٌ منه! وتحرير قبة سامراء أولى وأهم من تحريره[1]!

ولا عجب -والله- أن نرى ونسمع هذه الترهات (العقائد!!) من أمثال هذه الأفواه! وكل إناء بالذي فيه ينضح! «وهذا حال أهل البدع المخالِفَة للكتاب والسُّنة؛ فإنهم إن يتبعون إلا الظن وما تهوى الأنفس، ففيهم جهل وظلم، لا سيما الرافضة! فإنهم أعظم ذوي الأهواء جهلاً وظُلمًا، يُعادون خيار أولياء الله -تعالى- من بعد النبيين، من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه، ويوالون الكُفَّار والمُنَافقينَ مِن اليهودِ والنصارى والمشركين وأصناف الملحدين؛ كالنصيرية والإسماعيلية وغيرهم من الضالين...وتجدهم يعاونون المشركين وأهل الكتاب على المسلمين أهل القرآن كما قد جربه الناس منهم غير مرة في مثل إعانتهم للمشركين من الترك وغيرهم على أهل الإسلام بخراسان والعراق والجزيرة والشام وغير ذلك، وإعانتهم للنصارى على المسلمين بالشام ومصر وغير ذلك في وقائع متعددة من أعظمها الحوادث التي كانت في الإسلام في المائة الرابعة والسابعة، فإنه لما قدم كفار الترك إلى بلاد الإسلام وقتل من المسلمين ما لا يحصى عدده إلا رب الأنام، كانوا من أعظم الناس عداوة للمسلمين ومعاونة للكافرين وهكذا معاونتهم لليهود أمر شهير حتى جعلهم الناس لهم كالحمير»[3].

* * * *

(١) «كامل الزيارات»، (ص١٣٧).

(٢) للاستزادة يُنظر كتاب: «الشيعة والمسجد الأقصى» لطارق أحمد حجازي، وما في هذا المبحث مستفاد منه.

(٣) «منهاج السنة النبوية»، (١/ ٨).

المبحث السَّابع: موقف أهل السنة من الرافضة:

مما لا شك فيه أنَّ فرقة الشيعة الاثنا عشرية (الرافضة) من أكثر الفرق التي أخذت حيِّزًا كبيرًا مِن ردود علماء الإسلام -رحمهم الله- على الفِرقِ المبطلة، ذلكَ أنَّ «الرافضة؛ هم أكذبُ طوائف أهلِ الأهواء، **وأعظمهم شِركًا**. فلا يوجد في أهل الأهواء أكذب منهم، ولا أبعد عن التوحيدِ، حتى إنهم يخربون مساجد الله التي يُذكر فيها اسمه؛ فيعطلونها عن الجُمُعاتِ والجماعات، ويُعمرون المشاهدَ التي أُقيمت على القبورِ، التي نهى اللهُ ورسولهُ عن اتخاذها... وهي أمةٌ مخذولةٌ، ليس لها عقلٌ صحيحٌ !ولا نقل صريحٌ!، ولا دينٌ مقبولٌ! ولا دُنيا منصورةٌ!»[1]. فنقضَ العُلماء أقوالها، وكشفوا عن أصول مُعتقدها الفاسد، ومنهجها الكاسد في الاستدلال.

وإن اختلفت كلمةُ بعض العُلماء في إخراجِ جُملتِهم عن مِلَّة الإسلام، فلم يختلفوا قطُّ في أنَّ مجموعهم واقعون في الضَّلال، غارقون في أوديةِ الباطل والانحلال، لا يرجونَ فيما ذهبوا له للَّهِ وقارًا، وابتغوا بالباطل الذي نطقوا به عِوجًا على هدى الإسلامِ العظيم.

«وبغضِّ الطَّرف عن اختلاف العُلماء في الحُكم عليهم، وعمَّا يُوردُه أصحابُ كُلِّ رأيٍ من أدلة؛ فإنَّ الواقع يدل على أن الحُكمَ على الشيعة أو غيرهم من الفرق بحكم واحد يحتاج إلى تفصيل، فالشيعة ليسوا جميعًا على ما أوردوا في غير دعوى التشيع، فمنهم الغلاة الخارجون عن الملة بدون شك، ومنهم من يصدق عليهم أنهم مبتدعون متفاوتون في بدعتهم.

ثم إن التثبت في تكفير المعين أمر لا بد منه، إذ ليس كل من انتسب إلى طائفة خارجة عن مذهب السلف قيل بكفره، ومعلوم أنه ليس كل من وقع في الكفر وقع الكفر عليه، وليس معنى هذا أننا لا نطلق على الطائفة الخارجة عن الحق ألفاظ التبديع والتضليل والكفر والخروج عن الجماعة، خاصة من وجدنا نصًّا فيهم؛ ولكن المقام هنا مقام التفصيل!

وعلى هذا فالحكم العام على الشيعة أنهم ضُلَّالٌ، فُسَّاقٌ، خارجونَ عن الحقِّ، وهالكونَ مَعَ الفِرَقِ التي أخبرت عنها الأحاديث حكمًا لا غبار عليه، لما مر معنا من عقائدهم.

---

(١) «اقتضاء الصراط المُستقيم»؛ شيخ الإسلام ابن تيمية، (٢/ ٢٨١-٢٨٢)، (٢/ ٣٥٢-٣٥٣) -بنوع اختصار-.

وأما كبارهم وعلماؤهم ومن اعتقد عقائدهم الكفرية، من القول بتحريف القرآن، وتكفير الصحابة وغيرها عالماً بحكمها فهو كافر!

وأما من لم يعتقد ذلك، وكانت له اعتقادات أخرى لا تخرجه من الدين، أو قال مقالة الكفر أو فعل فعلته جاهلاً أو متأولاً، فتقام عليه الحجة ثم يحكم عليه بعد ذلك حسب قبوله الحق أو ردّه له»[1].

قال الباحثُ: هذا الكلامُ والتفصيل إنْ صحَّ نَظَرًا؛ فإنَّ هناكَ ثَمَّ ملحظًا مهمًّا، وتفريقًا دقيقًا، فالواقع –اليوم– يشهد أنَّ جُلّ –إن لم نَقُلْ: كُلّ– الطَّوائف والمذاهب المُنتمية للشيعة، لا تتديَّن بالتَّشيُّع الأوَّل –وهو تقديم عليٍّ على عثمان رضي الله عنهما–[2]؛ بل يدينون بتكفيرِ الصَّحابة ولعنهم، وتكفير أهلِ السُّنَّة قاطبة الذين يُسمونهم النَّواصب –تارةً–، والوهَّابية –أُخرى–؛ لذا؛ فإنَّهم لا يرقُبون بحربهم المجوسية–التي أوقدوا نارها في (الأحواز)، و(العِراقِ)، و(سُوريَّة)، و(اليمن)، و(لُبنان)، ويُحاولونَ في (البَحرين)، وغيرها مِن أقطار الإسلام– في مُؤمنٍ إلًّا ولا ذِمَّة، يَحرقونهم أحياءً، ويحزُّونَ رؤوسهم أشتاتًا، ويغتصبونَ نساءهم جهارًا نهارًا، ويُحرِّقون مساجدهم، وفي ذلكم بلاءٌ عظيم.

حتَّى مَن كانوا إلى عهدٍ قريبٍ زيديَّة –وهي أقرب الطَّوائف إلى السُّنَّة وليست منها!– أضحوا اليوم رافضة اثنا عشريَّة– يَتبَعُون لولاية الفقيهِ في قُمّ وطهران، وتعجُّ مجالسهم بسبِّ أمهاتِ المُؤمنين، وتكفير الصَّحابة المَيامين، ومَا أنْ أعلنَ رأسُ حَرْبَتِهم الحُوثيُّ الحَربَ على سُنَّة اليمن، حتى أمعنوا فيها قتلاً وتقتيلاً، وإجرامًا، ودمارًا سُنَّةَ مَن سلفهم مِن المَجوس، والرَّافضة، فليُتنبَّه لهذا.

وقد حكم النَّبيُّ ﷺ، بشرك الشيعة الإمامية حُكمًا عامًّا؛ بل أمر ﷺ، بقتلهم وأوصى بذلك علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال: كنت عند النبي ﷺ، وعنده علي رضي الله عنه، فقال النبي ﷺ: **«يا علي سيكون في أمتي قوم ينتحلون حبنا أهلَ البيت، لهم نبز يسمون الرافضة فاقتلوهم فإنهم مشركون»**[3].

(١) انظر: «فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها»، د.غالب عواجي، (١/ ٤٦٢) –ملخصًا–.

(٢) انظر: (ص٥٤).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» برقم: (١٢٩٩٨)، وحسَّن إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد»، برقم: (١٦٤٣٤)، وقال الألبانيُّ: الإسناد ضعيف جدًا. «السلسلة الضعيفة»، (١٣/ ٥٧٠).

وقد حكم غير واحد من أهل العلم بكفرهم مطلقًا، وذهب آخرون إلى التفصيل، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما تكفيرهم وتخليدهم، ففيه أيضًا للعلماء قولان مشهوران، وهما روايتان عن أحمد، والقولان في الخوارج والمارقين من الحرورية والرافضة ونحوهم، والصحيح أن هذه الأقوال التي يقولونها التي يعلم أنها مخالفة لما جاء به الرسول كفر، وكذلك أفعالهم التي هي من جنس أفعال الكفار بالمسلمين هي كفر أيضًا، وقد ذكرت دلائل ذلك في غير هذا الموضع؛ لكن تكفير الواحد المعين منهم والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه، فإنا نطلق القول بنصوص الوعد والوعيد والتكفير والتفسيق، ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام حتى يقوم فيه المقتضى الذي لا معارض له، وقد بسطت هذه القاعدة في «قاعدة التكفير» ولهذا لم يحكم النبي ﷺ بكفر الذي قال: «**إذا أنا مِتُّ فأحرقوني ثم ذروني في اليَمِّ، فوالله لئن قدر الله علي ليعذبني عذابًا لا يعذبه أحدًا من العالمين**»[1] مع شكه في قدرة الله وإعادته، ولهذا لا يكفر العلماء من استحل شيئًا من المحرمات لقرب عهده بالإسلام أو لنشأته ببادية بعيدة، فإن حكم الكفر لا يكون إلا بعد بلوغ الرسالة، وكثير من هؤلاء قد لا يكون قد بلغته النصوص المخالفة لما يراه ولا يعلم أن الرسول بعث بذلك، فيطلق أن هذا القول كفر، ويكفر متى قامت عليه الحجة التي يكفر تاركها دون غيره.. »[2].

وسأوردُ جُملةً مِن أقوالِ أئمة الإسلام وأهل العِلم قديمًا وحديثًا في الحُكم عليهم:

١- قال طلحة بن مصرف (ت: ١١٢هـ) رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«الرافضة لا تنكح نساؤهم ولا تؤكل ذبائحهم؛ لأنهم أهل ردة»[3].

٢- قول سفيان الثَّوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت: ١٦١هـ):

– عن محمَّد بن يُوسف الفريابي قال: سمعت سفيان ورجل يسأله عن من يشتم أبا بكر؟ فقال: «كافر بالله العظيم. قال: نصلي عليه؟ قال: «لا، ولا كرامة»[4].

(١) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٤٨١)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٧٥٦).

(٢) «مجموع الفتاوى»؛ ابن تيمية، (٢٨/ ٥٠٠-٥٠١).

(٣) «الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة»؛ عبيد الله بن محمد بن بَطة العكبري، (ص١٦١). وطلحة بن مصرّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ الذي نُقلت عنه –آنفًا– هو صاحب المَقولة الشَّهيرة: « لولا أني على وضوء لأخبرتك ببعض ما تقول الشيعة!». «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة»، (٧/ ١٢٦٩)

(٤)«سير أعلام النبلاء»، (٧/ ٢٥٣).

- عن عبد العزيز بن أبان: سمعت الثوري يقول: «من قدم على أبي بكر وعمر أحدًا، فقد أزرى على اثني عشر ألفًا مِن أصحاب رسول الله ﷺ توفي رسول الله وهو عنهم راض»[1].

٣- قول الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٧٩هـ):

روى الخلالُ بسنده عن مالك أنه قال: «الذي يشتم أصحاب النبي ﷺ ليس لهم سهم، أو قال: نصيب في الإسلام»[2].

٤- قال الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٢٥٦هـ):

«ما أبالي صليت خلف الجهمي والرافضي، أم صليتُ خلف اليهود والنصارى! ولا يُسلم عليهم ولا يُعادُون -أي لا يُزارون في مرضهم-، ولا يُناكحون، ولا يُشْهَدُون -أي لا تُشهد جنائزهم-، ولا تُؤكل ذبائحهم»[3].

٥- قال ابنُ حَزمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ٤٥٦هـ):

«فَإِن الروافض لَيْسُوا من الْمُسلمين إِنَّمَا هِيَ فرق حدث أولهَا بعد موت النَّبِي ﷺ خمْس وَعشْرين سنة وَكَانَ مبدؤها إِجَابَة من خذله الله تَعَالَى لدَعْوَة من كَاد الْإِسْلَام، وَهِي طَائِفَة تجْرِي مجْرى الْيَهُود وَالنَّصَارَى فِي الْكَذِب وَالْكفْر وَهِي طوائف أشدهم غلواً يَقُولُونَ بإلهية عَليّ بن أبي طَالب والآلهية جمَاعَة مَعَه وأقلهم غلواً يَقُولُونَ إِن الشَّمْس ردَّتْ على عَليّ بن أبي طَالب مرَّتَيْنِ فقوم هَذَا أقل مَرَاتِبهمْ فِي الْكَذِب أيستشنع مِنْهُم كذب يأْتونَ بِهِ وكل من يزجره عَن الْكَذِب ديانَة أَو نزاهة نفس أمكنه أَن يكذب مَا شَاءَ وكل دَعْوَى بِلَا برهَان فَلَيْسَ يسْتَدلّ بهَا عَاقل سَوَاء كَانَت لَهُ أَو عَلَيْهِ وَنحن إِن شَاءَ الله تَعَالَى نأتي بالبرهان الْوَاضِح الفاضح لكذب الروافض فِيمَا افتعلوه من ذَلِك»[4].

٦- **ويقول القاضي عِيَاض رَحِمَهُ اللَّهُ:** «وكذلك نقطع بتكفير غلاة الرافضة في قولهم إنَّ الأئمة أفضل من الأنبياء»[5].

٧- قالَ ابنُ كثيرٍ (ت: ٧٧٤هـ) رَحِمَهُ اللَّهُ عند تفسيره للآية (٢٩) مِن سُورة الفتح:

---

(١) المرجع السَّابق، (٧/ ٢٥٤).

(٢) «السُّنة» للخلال، (١/ ٤٩٣)، وأخرجه ابن بطة في «الإبانة الصغرى»، (ص١٦٢).

(٣) «خلق أفعال العباد» محمد بن إسماعيل البُخاري، (ص١٢٥).

(٤) «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، (٢/ ٦٥).

(٥) «الشِّفا بالتعريف بحقوق المُصطفى» عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، (٢/ ٢٩٠).

«..وأعظمها وأفضلها أصحابُ رسول الله ﷺ، وقد نوه الله بذكرهم في الكتب المنزلة والأخبار المتداولة؛ ولهذا قال هاهنا: ﴿ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾[الفتح: ٢٩]... فكذلك أصحاب محمد ﷺ آزروه وأيدوه ونصروه فهم معه كالشطء مع الزرع، ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩]. ومن هذه الآية انتزع الإمام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ -في رواية عنه- تكفير الروافض الذين يبغضون الصحابة، قال: لأنهم يغيظونهم، ومن غاظ الصحابة فهو كافر لهذه الآية. ووافقه طائفة من العلماء على ذلك. والأحاديث في فضائل الصحابة والنهي عن التعرض لهم بمساءة كثيرة، ويكفيهم ثناء الله عليهم، ورضاه عنهم»[1].

قال القرطبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ مُعلِّقًا على ما قاله الإمام مَالك: «لقد أحسن مالك في مقالته، وأصاب في تأويله ، فمن نقص واحدًا منهم أو طعن عليه في روايته فقدْ رَدَّ على الله ربِّ العالمينَ، وأبطل شرائع المسلمينَ»[2].

٨- **قال الذَّهبيُّ** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمن طَعَن فيهم، أو سَبَّهُم فقد خرج من الدِّين! و مَرَقَ مِن مِلَّةِ المُسلمين!؛ لأنَّ الطعنَ لا يكون إلا عن اعتقادِ مساويهم، وإضمارِ الحقد فيهم، وإنكار ما ذكره الله تعالى في كتابه من ثنائه عليهم، وما لرسول الله ﷺ مِن ثنائه عليهم، وفضائلهم، ومناقبهم، وحبهم، ولأنهم أرضى الوسائل من المأثور والوسائط مِن المنقول، والطعن في الوسائط طعنٌ في الأصل والازدراء بالناقل ازدراء بالمنقول، هذا ظاهرٌ لمن تدبره، وسَلِمَ من النفاق، ومن الزندقة، والإلحاد في عقيدته»[3].

٩- **قال محمود شُكري الألوسي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: ١٣٤٢ هـ) في ردِّه على الرَّافضي الذي طعنَ في عرضِ الصَّحابي الجليل معاوية بن أبي سُفيان** رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا:

«أتظنُّ يا لعين! يا حَطَب سجين؛ أنَّ كل النَّاس كالرَّوافض؛ أولاد مُتعة وزنى! ومنشؤهم مِن الفواحشِ والخَنَا؟ كلَّا ما شارككم في ذلك أحد، ولا ضاهاكم فيما هنالك إلا مَن كفرَ وجَحَد!»[4].

---

(١) «تفسير ابن كثير»، (٧/ ٣٦٢).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن»، (١٦/ ٢٩٧).

(٣) «الكبائر»، (ص ٢٥٠).

(٤) «صبُّ العذاب على مَن سبَّ الأصحاب»، (ص٤٠٤).

١٠- قال عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ): «وأفيدكم بأن الشيعة فرقٌ كثيرة، وكل فرقة لديها أنواع من البدع، وأخطرُها فرقة الرافضة الخمينية الاثنا عشرية؛ لكثرة الدُعاة إليها، ولما فيها من الشرك الأكبر، كالاستغاثة بأهل البيت، واعتقاد أنهم يعلمون الغيب، ولا سيما الأئمة الاثنا عشر حسبَ زعمهم، ولكونهم يكفرون ويسبون غالب الصحابة، كأبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نسأل السلامة مما هم عليه من الباطل»(١).

وأما تكفير المُعينين منهم، فأمر معروف إذا توفرت شروط التكفير فيه وانتفت عنه موانعه، وأضرب على ذلك مثالين:

الأول: ما جاء في بيان مؤتمر رابطة العالم الإسلامي الثالث، ما نصه: «لقد تبين للمشاركين في المؤتمر، أن الخميني داعيةُ ضلال(٢)، جَرَّ على المسلمين من المصائب والفتن، ما مزق الشمل، وأن منهجه **خارجٌ على الإسلام وتعاليمه**، ويشكل خطورة على أمة الإسلام؛ لذا فإنهم يطلبون الحكام والمنظمات، والشعوب الإسلامية، بمقاطعته على مختلف المستويات، والتصدي لتحركاته على الساحة الإسلامية»(٣).

الثاني: قال محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١٤٢٠هـ)، مجيباً على سؤالٍ وُجه إليه(٤)، عن حُكمه في الخميني، ما نصه: «فقد وقفت على الأقوال الخمسة التي نقلتموها عن كتب المسمى بـ(روح الله الخميني) راغبين مني بيانَ حكمي فيها، وفي قائلها، فأقول، وبالله تعالى وحده أستعين:

إنَّ كل قول من تلك الأقوال الخمسة كفر بواح، وشرك صراح؛ لمخالفته للقرآن الكريم، والسنة المطهرة، وإجماع الأمة، وما هو معلوم من الدين بالضرورة؛ ولذلك فكل من قال بها، مُعتقدًا، ولو ببعض ما فيها، فهو مشرك كافر، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم»(٥).

---

(١) «مجموع فتاوى ومقالات عبد العزيز بن باز»، ٤/ ٤٣٩.

(٢) ولمعرفة عقيدته وأقواله، يُنظر: «عقيدة الخميني -دراسة تحليلة نقدية-»؛ للباحث محمد يَحيى سكيك، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

(٣) البيان صَدَرَ في ربيع الأول، لعام (١٤٠٨هـ).

(٤) والسَّائل هو الدكتور بشار عواد معروف؛ الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي الشعبي- آنذاك-.

(٥) صورة الفتوى منشورة على موقع الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ: (http://www.alalbany.net/5355).

وبعدُ؛ فهذا حُكم أئمة الإسلام، الحُفَّاظ الأعلام في الرَّافضة، ومَن اعتقد عقيدتهم الفاسدة، وانتحل آراءهم الكاسدة، التي فاقت في السُّوء الأديان والمِلل، وبزَّت في الضلال الفِرقَ والنِّحل.

فيا لثبور أعداء الصَّحابة، وأُمهات المُؤمنين، ويا ويل الطاعنين في كتاب رب العالمين، وسُنَّة الهادي الأمين.

* * * *

الفصل الثاني: ترجمة المُصنِّف

ويشتمل على تمهيد، وأحد عشر مبحثًا:



ترجمة محمد حياة السِّندي رَحِمَهُ اللهُ[1]

وابْنُ حَيَاةِ العَارِف السِّنْدي ❖ ❖ وهو المحدِّث الفَتِي السُّنِّي[2]

تمهيدٌ:

لا شكَّ أن السِّند –وهي من بلاد باكستان الآن– مِن البلاد السعيدة التي هبَّت عليها نفحةُ الإسلام في أواخر القرن الأول من الهجرة؛ فقرَّت به أعينُ أهلها، ونبغَ فيها نوابغُ مِن العُلماء الأعلام، وأُدباء وشعراء الإسلام؛ شاركوا في خِدْمَةِ الدِّين والعلم بنصيبٍ وافرٍ، فكان لهم مؤلفات نافعة، وآثار طيبةٌ، في مختلفِ العلوم الإسلامية، مِن تفسيرٍ، وحديثٍ، وعقيدةٍ، وسيرةٍ، وفقهٍ، وأصولٍ، وأَدَبٍ، وتاريخٍ، وغيرها من علوم الشريعة والعربية.

---

(١) انظر مصادر ترجمته:

- «سُبحة المرجان في آثار هندستان»؛ غلام علي آزاد البلكرامي، (ص ١٧٧) –وما بعدها–.
- «سلك الدُّرر في أعيان القرن الثاني عشر»؛ محمد خليل بن علي المرادي، (٤/ ٣٤).
- «السحاب المركوم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم» الشهير بـ«أبجد العلوم»؛ صدِّيق حسن خان القِنَّوجي، (٣/ ١٦٩).
- «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين»؛ إسماعيل باشا الباباني البغدادي، (٢/ ٣٢٧).
- «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام» المُسمَّى: «نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر»؛ عبدالحي بن فخر الدين الحَسَني، (٦/ ٨١٥).
- «الرِّسالة المُستطرفة لبيان مشهور كتب السُّنة المُشَرَّفة»؛ محمد بن جعفر الكَتَّاني، (ص١٣٦).
- «فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمُسلسلات»؛ عبدالحي بن عبدالكبير الكَتاني (١/ ٢٦٤).
- «حِلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر»؛ عبدالرزاق بن حسن البيطار، (٢/ ١٧٤).
- «الأعلام»؛ خير الدِّين بن محمود الزِّرِكْلي، (٦/ ٣٤٤).
- «الإمام المحدث الفقيه الشيخ محمد حياة السندي مسند الحجاز ورئيس علماء المدينة المنورة في عصره»؛ لأخي عبدالباقي ابن شيخنا محمد إدريس السِّندي –الذي جاد عليَّ بنسخته بخط يديه–.
- «سطور من حياة محدِّث المدينة الإمام محمد حياة السِّندي»؛ أ. د. عبدالغفور بن عبدالقيوم السِّندي.
- مقدمة تحقيق د. محمد ضياء الرَّحمن الأعظمي لكتاب: «فتح الغَفُور في وضعِ الأيدي على الصُّدور»، (ص٨-٢٢).

(٢) «سلك الدرر»، (١/ ١٧٧).

ومِن أبرز مَن ظهر فيها مِن أهلِ العلمِ القُدامى: الإمامُ أبو مِعْشَر نَجِيحُ بنُ عبدالرحمن السِّندي، ثم المدني، صاحبُ كتاب «المَغَازي» والإمام فيها، المُتوفى سنة (١٧٠هـ)[1]، ومِن المُحدِّثينَ الذين أخرجَ أصحابُ السنن الأربعة حديثَهم في كُتُبِهم المعروفة، كالمُحدِّثِ النبيلِ الحافظِ خَلَف بن سالم السِّندي، البغدادي، المُتوفى سنة (٢٣١هـ)[2]، وقدْ أخرجَ حديثَه النَّسائيّ في كتابه: «السُّنن».

وامتدَّت مآثرُ هؤلاء الأسلاف السِّنديين في أعقابهم إلى القرنِ الثاني عشر، ففيه سَطَعَ نجمُهم، ونبغَ علماؤهم، وكَثُرَ مُتعلموهم كثرةً بالغةً، وكان فيها آلاف مِن الطلبة والمُحصّلين، ومئاتٌ من العُلماءِ والمُعلِّمينَ[3].

وبَرَزَ مِن جمهورِ علمائِها جمهرةٌ مِن رجالها عُرِفوا بالعلم، والتحقيق، والفقه، والحديث، في مختلفِ الأصقاعِ شَرْقًا وغربًا، عُجْمًا وعُرْبًا.

وكانَ مِن أبرزِهم الإمام المُحدِّث الفقيه الشيخ أبو الحسن السِّندي الكبير، نور الدين محمد بن عبدالهادي، صاحبُ الحواشي الشهيرة على كُتب الحديث الستة، ومُسند الإمام أحمد[4]، الذي نبغَ به تلميذُه مُؤلف هذه الرِّسالة «الركضة» الشيخ العلامة، محدِّث المدينة النبوية محمد حياة السِّندي - رحمه الله وبلَّلَ بالنَّدى مثواهُ -[5].



(١) انظر ترجمته: (سير أعلام النبلاء)، (٧/ ٤٣٥).

(٢) انظر ترجمته: (سير أعلام النبلاء)، (١١/ ١٤٨).

(٣) انظر: نزهة النواظر، (٦/ ٣٠١) وما بعدها.

(٤) انظر ترجمته: سلك الدرر، (٤/ ٣٤)، فهرس الفهارس، (١/ ٣٥٦).

(٥) هذه المُقدمة اقتبسها الباحث -مع إضافات منه- مِن مقدمة عبدالفتاح أبو غُدَّة على كتاب: «درهم الصرة في وضع اليدين تحت السُّرة»؛ لمحمد هاشم التتوي السندي، (ص١٠-١١).

المبحث الأوَّل: اسمُه، وكُنيتُه، ونسبُه:

- اسمُه، وكُنيتُه:

هو العلامةُ الشَّهير، والمُحدِّث الكبير، والمُسنِدُ النِّحرير أبو البقاء[1] محمد حياة بن إبراهيم (الشَّهير بـ مُلا فلاريه) السِّنديُّ أصلاً ومولدًا، المَدَنِيُّ إقامةً ووفاةً، الحَنَفِيُّ مَذهبًا، الأثريُّ اعتقادًا ومَشربًا.

- نسبُه:

يرجع نَسَبه إلى قبيلةٍ سنديَّةٍ عُرفت بقبيلة (جاجر)، يُقال: إنَّها هاجرت مِن (راجبوتانه) أحد أقاليم الهِند، وما قِيلَ: إنَّ أُصول الشيخ ترجع إلى العباسيين؛ فليسَ له مُستند، ولا دليل[2].

يقولُ تلميذُه العلامة الأديب غلام علي آزاد البلكرامي (ت١٢٠٠هـ): «سألتُ الشيخَ يومًا عن أصله ونسبه؛ فكتبَ لي عن رقعة قرطاس ما نصُّه: والدُ الفقير محمد حياة السندي المدني اسمه: **ملا فلاريه**[3] من قبيلة (جاجر) الساكن في أطراف (عادل بور)، والسيد موسى القادري الساكن في (كوته) يعرفه»[4].

المبحث الثاني: مولده، ونشأته العلمية:

- مولدُه:

وُلِدَ المُترجم له في بيت العلم والعلماء، في قرية صغيرة قريبة من مدينة (عادل بور) من محافظة (كهرتكي) من مضافات (سَكَّر)، ولم أقف في مصادر ترجمته على تحديد تاريخ ولادته[5].

---

(١) لم تذكر مصادر ترجمته كُنيته، ولم تُشر إليها، خلا ما وجدتُه في: «حِلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر»؛ عبدالرزاق بن حسن البيطار، (٢/ ١٧٤).

(٢) «محمد حياة السندي مُسنِد الحجاز ورئيس المحدثين بالمدينة المنورة في عصره»، (ص٧).

(٣) تباينت المصادر في ذِكر اسم أبيه، فتلميذُه البلكرامي ينقلُ عنه: أن اسم والده (ملا فلاريه) والمرادي واللَّكنوي وباقي المصادر: (إبراهيم)، ولعلَّ إبراهيم اسمُه بالعربية، و(ملا فلاريه) لقبه بالسندية، والله أعلم، وانظر لمزيدِ تفصيل: المرجع السابق، (ص٨ -١٠).

(٤) «سبحة المرجان»، (ص ١٧٧).

(٥) ويُرجِّح د. عبدالقيوم السندي أنَّه وُلد في حدود سنة (١٠٨٠هـ). انظر: «سطور من حياة محدِّث المدينة محمد حياة السِّندي»، (ص٦).

- **نشأتُه العِلميَّة:**

المصادر التي بينَ أيدينا شحيحةٌ بأخبارِ أُسرته وتفاصيل نشأته العلمية، إلا أنه يمكننا القول بأنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ نشأ في مسقط رأسه وترعرع فيه، وتربى في حِجر والده الذي كان من علماء وقته، فلقبُ (مُلا) الذي يُطلقُ على أهل العِلم، والمعهود في طلب العلم البَدء بتعلم القرآن الكريم، ومبادئ اللغة العربية، والعلوم الدينية على مشايخ منطقته كما هو السائد في تِلك الحقبة.

ثم خرج منها طلبًا للعلم إلى بعض مراكزه من المدارس الدينية داخل إقليم السند، حتى وصل إلى عاصمة البلاد -في تلك الأيام- مدينة (تَتَّه) فبدأ ينكبّ على طلب العلم، والأخذ على علمائها ومشايخها(١).

قال الباحثُ: المُتأمل يجد أنَّ العلامةَ المُؤرخ خليل المُرادي أخطأ في تسمية المدينة، فقال: (تستر)، وذلك في كتابه: «سلك الدرر»، كما أخطأ في أن المُترجم سافر إليها، على الرُّغم أنه ابن المدينة نفسها، وفيها كانت ولادته! وكانت هي قاعدة لبلاد السند، ولا توجد فيها مدينة باسم (تستر)، وتبعه في ذلك غيره من المترجمين للإمام السندي(٢).

المبحث الثالث: هجرتُه في طلب العلم:

من تَمَثَّل سِيَرَ سلفنا الصالحين، ونظر في حياة أئمتنا المُصلحين، وسَبَر طريقة مَن بعدهم من التابعين؛ عَلِمَ أنَّ الرحلة في طلب العلم سُنَّةٌ مَضوا عليها، وسِمَة اتصفوا بها، وما بَرَز مِنهم مَن بَرز إلا بالرِّحلة.

يقول ابنُ خَلدُون رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ الرحلة في طلب العلوم، ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم والسبب في ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما يتحلون به من المذاهب والفضائل: تارة علمًا وتعليمًا وإلقاءً، وتارة محاكاة وتلقينًا بالمباشرة؛ إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكامًا وأقوى رسوخًا، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها. فلقاء أهل العلوم، وتعدد المشايخ، يفيده تمييز الاصطلاحات، بما يراه من اختلاف طرقهم فيها، فيجرد العلم عنها ويعلم أنها أنحاء تعليم وطرق توصيل. وتنهض قواه إلى الرسوخ والاستحكام في

(١) «سطور من حياة محدِّث المدينة محمد حياة السِّندي»، (ص٦).

(٢) انظر: «موجز ترجمة الإمام أبي الحسن السندي الكبير»، د. عبدالقيوم السندي، (ص١-٢).

الملكات. ويصحح معارفه ويميزها عن سواها مع تقوية ملكته بالمباشرة والتلقين وكثرتهما من المشيخة عند تعددهم وتنوعهم فالرحلة لا بد منها في طلب العلم، لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال»(١).

ومَن يُدقِّقُ النظر في أحوالهم ووسائل تنقلهم يُدركُ كبير المُعاناة التي كابدوها، وكثرة المشاق التي كانوا يلاقونها، ولم يمنعْهم ذلك عن هجرة الأوطان والخِلّان؛ للحوق بركب العُلماء.

وصاحبُنا المُترجَم رَحَلَ في شبابه إلى الحجاز استجابةً لنداء العِلم، ورغبةً في التحصيل على أكابر المُحدِّثين والعُلماء، «فمشى على الرأس عِوَضَ القدمين، وسارع إلى تحصيل السعادة في الحرمين -زادهما الله مهابةً وكرامةً- وتشرَّف بمناسك البيت الحرام، وتوطَّن مدينة النبي ﷺ، وركز قدمه في مَقام التَّبتُّل، وما ادَّخرَ مِن أسباب المَعاش سوى التَّوكل، وتشمَّرَ لتحصيل العُلوم، وفضَّ الخِتَام عن رحيقٍ مختوم، وتتلمذ على العلامة الفهَّامة مولانا الشيخ أبي الحسن السندي نزيل المدينة السكينة -نور الله ضريحه-»(٢) وتعلم على كثير من علماء الحرمين الشريفين، ثمَّ انتهى به المُقام في طيبة الطيبة، ولم يزل مُتعلمًا، وعالمًا باذلاً إلى أن اخترمتْه مَنِيّته، ولقيَ ربَّه -سبحانه وتعالى- بعد حياةٍ حافلةٍ بالعلم والتعليم، والدعوة إلى الله، والمُنافحة عن سُنَّة رسول الله ﷺ.

المبحث الرابع: شيوخه:

ابتدأ بكبار عُلماء بلده، وأجلّةِ مشايخ قُطْرِه -ولم ترصد كُتبُ التراجم مزيدَ تفصيل عن هذه الحقبة- ثمَّ لمَّا حطَّ رَحله في أرض الحجاز حجَّ البيت الحرام، وأخذ عن عُلماء مكة الأعلام، ثمَّ يمَّمَ وجههُ صوبَ المدينة النبوية وتوطنَ فيها وكانتَ أهمّ محطات حياته العلمية تحملاً وأداءً، وفي هذا المبحث نُسلطُ الضوءَ على أهمِّ شيُوخه:

١ - والدُه الشيخ المُلا إبراهيم (فلاريه) العادلفوري السندي رَحِمَهُ اللهُ: تربى في حجره، وأسهمت هذه التربية الحسنة في تكوين شخصية المُترجم وجنوحه نحو العلمِ والتحصيل.

---

(١) «مقدمة ابن خلدون»، (١/ ٣٤٨) -ملخصًا-.

(٢) «سبحة المرجان»، (ص ١٧٧-١٧٨).

٢- محدّث الحجاز، المُسنِد أبو البقاء وأبو الأسرار حسن بن علي العُجيمي، المكي رحمه الله (ت١١١٣هـ) الإمام الشهير بشيخ الشيوخ؛ كان لا يخلي أوقاته من قراءة الحديث وسماعه، تصدر للتدريس بالمسجد الحرام، وَوُلِّي إمامة المقام الحنفي وخطابة المسجد الحرام زمناً(١).

٣-الشيخ العلامة المُحدِّث أحمد بن محمد بن أحمد النَّخْلي، المكي رحمه الله (ت ١١٣٠هـ) لازم التدريس بالمسجد الحرام، وانتفع به الناس، وولِّي إمامة المقام الشافعي بالمسجد الحرام زمنًا، وكان يُقَدّم للصلاة على جنائز العلماء تقديرًا له(٢).

٤-الشيخ العلامة، مُسند الحِجاز عبدالله بن سالم بن محمَّد البصري، المكي رحمه الله (ت١١٣٤هـ) قال الزَّبيدي: الإمام المُحدِّثُ حافظُ البلاد الحِجازيَّة ا.هـ. صنَّف: «الإمداد بمعرفة علوم الإسناد» طُبع بتحقيق العربي الدائز الفرياطي، و«ضياء الساري شرح صحيح البُخاري» لم يُتمه، قال عنه الوجيه الأهدل: إنَّ شرحه على الصَّحيح عزَّ أن يلقى له مِثال(٣)، وغيرها، انتفع به الكثيرون ممَّن ورد الحِجاز، ومِنهم المُترجم له، وقد أجاز له بمروياته. **وقد ساق السنديُّ أسانيده لكتب السنة عن شيخه في رسالة خاصة**، وذكَرَ فيها روايته لصحيح البخاري، وصحيح مُسلم، وسنن أبي داود، والجامع الكبير للترمذي، والسنن الصغير للنسائي، وسنن ابن ماجه، ومسند الدارمي، وسنن الدارقطني، ومسند الإمام أبي حنيفة للحارثي، وموطأ الإمام مالك، ومسند الإمام الشافعي، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند الطيالسي، ومعجم الصغير للطبراني، ونوادر الأصول للحكيم الترمذي، وسنن البيهقي ودلائل النبوة له، وشرح معاني الآثار للطحاوي، والأربعين للنووي، والمصابيح للبغوي، والجامع الكبير والصغير للسيوطي، وختمها بروايته للحديث المسلسل عن شيخه البصري(٤). تُوفي يوم الاثنين، رابع رجب من السَّنة المذكورة(٥).

---

(١) ترجمته في: «فهرس الفهارس»، (٢/ ٨١٠).

(٢) المرجع السابق، (٢/ ٢٥١).

(٣) المرجع السابق، (١/ ١٩٧).

(٤) وعندي نسختان من الرسالة، الأولى مصورة من مكتبة الملك عبدالعزيز العامة، والثانية من مركز جمعة الماجد، انظر الملاحق: (٢)، (٣) في نهاية الرِّسالة.

(٥) انظر: «تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار»؛ عبدالرحمن بن حسن الجبرتي، (١/ ١٣٢)، «أبجد العلوم» (٣/ ١٧٧)، «فهرس الفهارس» (١/ ١٩٣-١٩٩)، وانظر «سبحة المرجان»، (ص ١٧٨).

قال الشيخ محمد حياة : «فقد أجازني بصحيح البخاري الشيخ عبدالله بن سالم المكي حدثني محمد بن علاء الدين البابلي المصري..»[1] ثُمَّ ساق الإسناد المُتصل إلى باقي الكُتب المذكورة.

قالَ الباحثُ: وهؤلاء الشيوخ الثلاثة: (النخلي، والبصري، والعجيمي) ينتهي إليهم غالب أسانيد من بعدهم من العلماء في الحجاز واليمن ومصر والشام وغيرها من البلدان.

٥- العلامة المُحقِّق أبو الحسن محمد بن عبدالهادي السِّندي، المدني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٣٨) المُدرِّسُ بالمسجد النبوي، وشارح مسند الإمام أحمد، ومُحشي الأمَّات السِّت، نزيل المدينة المنورة، لم تكن علاقة الشيخ محمد حياة بشيخه أبي الحسن تلمذة عابرة، بل كانت علاقة صُحبة ومُلازمة واقتداء، حتى أنه جلس مجلسه بعد وفاته أربعاً وعشرين سنة، فليسَ بغريب أن يُعدّ عُمدة شُيُوخِه(٢).

قالَ الباحثُ: يشتبه على كثيرين الشيخ محمد حياة، بشيخه أبي الحسن، وكذا تلميذه أبي الحسن (الصغير) بشيخه أبي الحسن (الكبير)، والأخير هو صاحبُ الحواشي المشهورة على كُتُب السُّنَّة.

٦- الشيخ العلامة أبو الطاهر محمد بن إبراهيم بن حَسَن الشَّافعي الكُردي الكُوْرَاني، المَدني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١١٤٥هـ)، الإمام العالم العلامة النحرير الفَهَّامة المُسنِد الثقة، صنَّف: «اختصار شرح شواهد الرَّضِي للبغدادي»، تُوفي بالمدينة النبوية من السنة المذكورة، ودفن بالبقيع[3].

وقد خرَّج لنفسه مشيخة، ذكر فيها أعيان العلماء الذين سمع منهم، وأجازوا له في مختلف كتب الحديث وغيره.

قالَ الباحثُ: أما ما ذكرتْهُ بعض كتب التراجم وقلَّدها بعض المعاصرين مِن تلمذةِ الشيخ محمد حياة على علاّمة الهند الشيخ ولي الله الدهلوي، وملازمته لمحمّد معين بن محمَّد أمين التتوي السندي؛ فلا دليلَ عليه ولا مُستند مِن كُتُب أصول التراجم، والله أعلم[1].

---

(١) «ثبت مرويات الشيخ محمد حياة السندي»، مخطوطة، (ق ١).

(٢) ترجمته في: «سلك الدرر»، (٢/ ١٠٤)، وكتبَ الأستاذ الدكتور عبدالقيوم السندي رسالةً نال بها الدكتوراه من جامعة أُم القُرى بعُنوان: «الإمام أبو الحسن السندي (الكبير) حياته، وآثاره».

(٣) انظر: «سلك الدرر»، (٢/ ٧٩)، «معجم المؤلفين»؛ عمر رضا كَحَّالة، (٢/ ٨).

المبحث الخامس: تدريسه في المسجد النبوي:

كانَ العلامة السِّندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ رحلةَ الطَّالبينَ، وغايةَ المُستجيزينَ، لا سيما بعد توليه التدريس والإسماع في المسجد النَّبوي خَلَفًا لشيخه أبي الحسن السندي؛ وظلَّ على السُّنَّة مُدة أربع وعشرين سنَّة[1]؛ مما أتاح لجملةٍ وافرة من أهل العلم وطُلّابه التَّلمذ على يديْه، والأخذَ عنه، والاتصال بسنده.

قال تلميذه البلكرامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وشد حزامه على درس الحديث المحمدي، وأفنى عمره في خدمة الكلام المصطفوي، وكان يعظ الناس قبل صلاة الصبح بالمسجد المعلى، ويقتحم عليه جم غفير من أهل السعادة في ذلك الوقت المصطفى[3].

ويُخبرنا العلامة محمد عابد السندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[4] عن شيخه العلامة صالح الفلاني عن الشيخ محمد سعيد سفر (تلميذ الشيخ محمد حياة) عن قصة ترشيح المُترجم للتدريس في المسجد النبوي:

«لما قَرُب وقت رحيل الشيخ أبي الحسن التف حوله تلامذته واستشاروه في استخلاف أحد تلامذته على مسند درسه، فأمرهم بملازمة الشيخ محمد حياة، وأمرهم بالحضور في حلقة درسه بالحرم الشريف، فتعجبوا من ذلك واستكرهوا الأمر إلا أنهم سكتوا جميعًا، فلما خرجوا من مجلس الشيخ بدءوا يتكلمون في الشيخ محمد حياة، ويعدون معايبه، وبعد وفاة الشيخ أبي الحسن اجتمعوا حول الشيخ وتظاهروا برضاهم للحضور في حلقته، وأرادوا إظهار عجزه، فلبى الشيخ طلبهم -عملاً بأمر شيخه- وبدأ درسه بشرح تفسير البيضاوي، فلما فرغ الطالب من قراءة العبارة -على طريقة المتقدمين في التدريس- بدأ الشيخ بشرح الكتاب وبيان تفسير القرآن الكريم، فأتى بشرح عجيب وتحقيق بديع مع فصاحة الكلام وروعة البيان -وقد أطلق الله لسانه وحل عقدته- فتحيرت عقول

---

(١) لعلَّ أول مَن ذكر تلمذة المُصنف على محمد معين التتوي هو المرادي، كما في كتابه: «سلك الدرر»، (٤/ ٣٤)، وتبعه عبدالحي الحسني في كتابه: «نزهة النواظر»، (٦/ ٨١٥)، حيث قال: قرأ العلم على محمد معين التتوي!، ومِن المُعاصرين د. عبدالمجيد جمعة طه، في مقدمة تحقيقه لكتاب المُصنِّف: «رسالة في حكم إعفاء اللحى»، (ص٢٠)، والنَّاظر في تراجم تلامذة المُصنف لشيخهم، مثل: غلام علي آزاد البلكرامي في كتابه: «سبحة المرجان» (ص١٨٧)، -وهو أسبق من ترجم له-، يجد أنهم لم يذكروا الشيخيْن ضمن شيوخه! ولعل اللَّبس حصل بسبب معاصرتهم له.

(٢) انظر: (سلك الدرر)، (٤/ ٣٤).

(٣) انظر: «سبحة المرجان»، (ص ١٧٨).

(٤) انظر ترجمته الموسعة: «الإمام المُحدِّث الفقيه محمد عابد السندي الأنصاري رئيس علماء المدينة المنورة في عصره»؛ د. سائد بن محمد يَحيى بكداش.

الطلبة واندهشوا مما سمعوا ما لم يكن يخطر على بالهم، وفي نهاية الدرس التفوا حول شيخهم الجديد فاعترفوا بفضله عليهم، ولازموا درسه»[1].

المبحث السادس: تلاميذه، والآخذون عنه:

أشادَ المُترجمونَ للعلامة السِّندي بعُلوِّ كعبه، وكبير قدره؛ مما حدا بطلبة العلم أن يقصدوه، وبالرحلة يُفردوه، ومِن علمه الرَّوي ينهلوا، ومِن عذب نمير فقهه يرتووا «فانتفع به خلق كثير من العرب والعجم، وارتوى بمنهله عطاش هيم من أصحاب الهمم، وأقبل عليه قُطَّان الحرمين، ومصر، والشام، والروم، والهند بالاعتقاد والانقياد، فتح الله عليه بمواهب سنية، وعاش عيشة مرضية»[2] وقد تخرجَ به ما لا يكاد يُحصى من التلاميذ، ومما يُتطرف به أن المُترجَم «رُزِقَ السَّعد في تلاميذه؛ فقد نَجَب به ثلاثةٌ مِن أصحابه كُلُّهم اسمه (محمد): محمَّد بن عبدالوهاب -عالمُ نجد-، ومحمَّد بن إسماعيل الصَّنعاني -عالم صنعاء-[3]، ومحمد بن أحمد السَّفاريني -عالمُ الشام-»[4]، وسنذكر في هذا المَبحث أبرز تلاميذه[5]:

١- العلامة الفقيه السيد علي بن إبراهيم بن جمعة العبسي سبط الكيلاني الشهير بـ(العَطَّار) الحنفي، الحلبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١١٧١هـ)، أخذ عن علماء المدينة الحديث وغيره، وأخذ عن الشيخ محمد حياه السندي[6].

٢- العلامة عبد الرحمن بن جعفر الشافعي، الدِّمشقي الشهير بـ(الكردي) رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٧٢)[7].

(ت١١٧٢)[7].

---

(١) انظر القصة: جزء تراجم مشايخ الشيخ محمد عابد (مخطوطة)، (ق ١٦)، بواسطة مقدمة أ.د. عبدالقيوم السِّندي على كتاب: «الجنة في عقائد أهل السنة»؛ للعلامة محمد حياة السِّندي، (ص١٤).

(٢) «سبحة المرجان»، (ص ١٧٨).

(٣) لم أقف في مصادر ترجمة المُصنِّف على ذكرٍ لتلمذة الصَّنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ عليه!.

(٤) من كلمات الشيخ صالح بن عبدالله العصيمي في التعليق على رسالة المُصنِّف: «فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور» -شريط مسموع-.

(٥) رتبتُهم حسب سِنيِّ الوفاة.

(٦) انظر: «سلك الدرر»، (٢/ ٥).

(٧) انظر: المرجع السابق، (١/ ٣٥٣-٣٥٤).

٣- مُحدِّثُ حَلَب عبدالكريم بن أحمد بن علوان المعروف بـ(الشراباتي)، الشافعي، الحلبي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١١٧٨)[1].

٤- الشَّيخ النَّبيل محمد زين العابدين بن عبدالله بن عبد الكريم المدني الحنفي الشهير بـ(الخليفتي العباسي) رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٨٢)، ولد بالمدينة المنورة، ونشأ بها وطلب العلم فقرأ على أبيه في عدة فنون وأخذ عن الشيخ محمد حياه السندي[2].

٥- الشيخ العالم عبدالمحسن بن محمد بن أسعد الأسكداري المدني الحنفي رَحِمَهُ اللَّهُ (١١٨٣هـ). ولد بالمدينة ونشأ بها وطلب العلم فأخذ عن الشيخ محمد حياه السندي[3].

٦- الشيخ علي بن عبدالرحمن الإسلامبولي، الحنف الشهير بـ(الدفترداري) رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١١٨٣)، قَدِمَ المدينة وجاور بها وطلب العلم فقرأ على الشيخ محمد حياة السندي[4].

٧- مفتي الحَنَفِيَّة في بلاد الشَّام علي بن محمد بن مراد بن علي المعروف بـ(المُرادي)، البُخاري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٨٤) أخذ عن الشيخ محمد حياة السندي، صنَّفَ: «الروض الرائض في عدم صحة نكاح أهل السنة للروافض»[5].

٨- المُحدِّث أبو الحسن (الصغير) محمد بن صادق السِّندي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت:١١٨٧) له «ثَبَت كبير» و«شرح النخبة» في أصول الحديث[6].

---

(١) انظر: المرجع السابق، (١/ ٤١٥-٤١٦).

(٢) انظر: المرجع السابق (٢/ ١٠١).

(٣) انظر: المرجع السابق، (١/ ٤٦٠).

(٤) انظر: المرجع السابق، (٢/ ١٦).

(٥) انظر: المرجع السابق، (٢/ ١٨-٢٣).

قال الباحث: كتابه الروض الرائض؛ طُبِعَ طبعتان: في دار ابن عباس، مصر، عام (٢٠١٠م)، دراسة وتحقيق د. عبدالله عبدالقادر الطويل، ود. عبد الناصر قاسم تعتاع، وفي مكتبة الإمام البخاري، مصر، تحقيق وتعليق عبد العزيز بن صالح المحمود، وفي تأليفه دلالة على اهتمام الشَّيخ محمد حياة وتلاميذه بالرَّدِّ على هذه الفِرقة الضَّالة.

(٦) انظر: «الأعلام»، (٦/ ١٦٠) ورأيت أنَّ العلامة الأهدل ينسب هذا الشرح لأبي الحسن السندي (الكبير). كما في «النفس اليماني»، (ص١٨٦).

٩- الإمام محمد بن أحمد بن سالم السَّفَّاريني، الحنبلي (ت:١١٨٨)، قال رَحِمَهُ اللَّهُ في كلامه عن شُيُوخه: «ومِن مشايخي: الشَّيخ محمَّد حياة السِّندي؛ فقد أخذتُ عنه الحديث المُسلسل بالأوليَّة، وقرأتُ عليه أوَّل الكُتُب السِّتَّة، وغيرها»[1].

١٠- الشيخ الفقيه أحمد بن الحسن بن سعيد بركات الصَّنعَاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت١١٩٦هـ)، لمَّا حجَّ أخذ عن الشيخ محمد حياة[2].

١١- مفتي زَبيد العلامة أبو المحاسن سُليمان بن يَحيى بن عُمر مقبول الأهدل رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١١٩٧هـ) نجل العلامة اليَماني الكبير يَحيى الأهدل، مِن كتبه: «وشي حبر السَّمَر في شيء مِن أحوال السَّفر» وهي رحلته التي استجازَ فيها من عُلماء الحرمين وغيرهم، وكان ممن لقي منهم الشيخ محمد حياة[3].

١٢- الشيخ العالم عبدالكريم بن عبدالرحيم بن إسماعيل الطاغستاني -المولد والشهرة- رَحِمَهُ اللَّهُ (ت: ١١٩٨هـ) نزيل دمشق الشافعي -أجاز له-[4].

١٣- العلامة علي بن صادق بن محمد بن إبراهيم الحنفي الطاغستاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١١٩٩هـ) مدرس الحديث بها تحت قبة النسر، رحل إلى الحجاز وجاور هناك مدة وأخذ بالمدينة عن الشيخ محمد حياة[5].

١٤- العلامةُ المُسنِد القاضي أحمد بن محمَّد بن عبدالهادي قاطن رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١١٩٩هـ) مِن وُجهاءِ عصره، وأعيان عُلماء صنعاء وقُضاتها، له مشيخة جليلة، واشتغال بالأسانيد، وجمع أسانيده

---

(١) «ثَبَت الإمام السَّفَّاريني الحنبلي، وإجازَاتُهُ لطائفةٍ من أعيانِ عُلماءِ عَصْرِهِ»؛ تحقيق وتعليق شيخُنا محمَّد بن ناصر العَجْمي، (ص١٩٣).

(٢) انظر: «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»؛ محمد بن علي الشوكاني، (٢/ ٣٨٨).

(٣) انظر: المرجع السابق، (١/ ٢٢٦)، و«النَّفَس اليماني والرُّوح الرُّوحاني في إجازة القضاة من بني الشوكاني»؛ للعلامة عبدالرحمن بن سليمان الأهدل (٣٤-٤٥).

(٤) انظر: «سلك الدرر»، (١/ ٤١٧).

(٥) انظر: المرجع السابق، (٢/ ١٥).

في كتاب سمّاه: «قُرّة العُيُون في أسانيد الفُنون»[1]، وله مُصنفات عديدة، ورسائل مفيدة، منها: «نفحات الغوالي في الأحاديث العوالي»، و«تحفة الإخوان بسند سيد ولد عدنان -منظومة في سند صحيح الإمام البخاري-» وفي اللغة: «نزهة الطرف في أحكام الجار والمجرور والظَّرف»، وفي التراجم: «إتحاف الأحباب بدمية القصر الناعتة لمحاسن بعض أهل العصر»، وغيرها[2].

١٥- الشيخ العالم علي بن محمد بن علي الزهري الشرواني الحنفي المدني رحمه الله (١٢٠٠هـ)، رئيس علماء الحنفية بالمدينة، ولد بالمدينة نشأ بها، أخذ عن جملة من العلماء كالشيخ محمد حياه السندي ولازمه إلى أن توفي[3].

١٦- العلامة الأديب غلام علي آزاد الواسطي، البلكرامي رحمه الله (ت١٢٠٠هـ)، مِن كُبراء شعراء الهند، يُلقَّب بـ(حسَّان الهِند) يقول عن نفسه: «وقرأت أيام إقامتها صحيح البخاري على شيخي ومولاي محمد حياة السندي المدني وأخذت عنه إجازة الصحاح الستة وسائر مقروءاته، واقتطفت ثمارًا أيانع من غصون بركاته»[4].

١٧-الإمام المُجدِّد محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي التَّميمي رحمه الله (ت ١٢٠٦هـ)، تردد على علماء مكة المشرفة، والمدينة المنورة وأقام بها مدة يقرأ فيها على العالم الشهير محمد حياة السندي المدني، صاحب الحاشية المشهورة على صحيح الإمام البخاري![5].

قالَ الباحثُ: وَهِمَ صاحب «مشاهير علماء نجد» في نسبة حاشية صحيح البخاري لمحمد حياة، والصواب أنها لشيخه أبي الحَسَن السندي الكبير.

١٨- المُحدِّث المُسْنِد عبدالقادر بن أحمد بن عبدالقادر الكوكباني رحمه الله (ت ١٢٠٧هـ)[6].

---

(١) قال إبراهيم بن عبدالله بن إسماعيل الصنعاني -عن ثَبَت قاطن-: «مِن أجلِّ المؤلفات في هذا الباب؛ فإنه لا يكاد يشذ عنه كتاب في كُلِّ فنٍّ إلا وقد ذكر إسناده إلى مُصنفه». «نفحات العنبر في تراجم أعيان وفضلاء اليمن في القرن الثاني»، (١/ ٤٢٧).

(٢) انظر: «نفحات العنبر»، (١/ ٤٢٣-٤٣٤)، «النفس اليماني» (٢٠٣-٢١٢).

(٣) انظر: «سلك الدرر»، (٢/ ٢٤).

(٤) انظر: «سبحة المرجان»، ص٣٠٢ -بتصرُّف يسير-.

(٥) انظر: «مشاهير علماء نجد وغيرهم»، عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، (١/ ٩-١٠).

(٦) ترجمته في: «حلية البَشَر»، (١/ ٤٠٦- ٤٠٧).

١٩- مفتي بعلبك العلامة هبة الله بن محمد بن يحيى بن عبدالبعلي، الدِّمشقي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٢٢٤هـ) الشهير بالتاجي[١].

٢٠- العلامة المُجتهد عبدالقادر بن أحمد بن عبدالقادر الحسني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٢٠٧هـ) فخر اليمن، صَحِبَ العلامة محمد حياة زمانًا واستفاد منه، له مِن المُصنَّفات ما يزيد على الأربعين، منها: «حاشية القسطلَّاني»، «حاشية الجلالين»، وفي اللغة «شرح نظم فصيح ثعلب» وغيرها[٢].

٢١- الشيخ المُسنِد أمر الله بن عبدالخالق بن الزين المزجاجي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٢١٥هـ) أجازه الشيخ محمد حياة بثبت شيخه أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي، الموسوم بـ«الوجازة في الإجازة لكتب الحديث مع ذكر بعض الأحاديث الممتازة» وكذلك أجاز والده الشيخ عبدالخالق[٣].

المبحث السابع: علمه، وعمله، وأخلاقه، وورعه:

كان رَحِمَهُ اللَّهُ مِن العلماء العاملين، والمُصلحين المُربين، عظُمت شمائُله، واشتهرت فضائلُه، فكانَ يعيشُ في غيرِ زمانه، مُنقطعًا على العلمِ والعِبادة، حتّى عُدَّ مِن أعيانِ أوانه، ومِن عاجل بُشراه، ثناء مَن خبره وشرُف بلُقياه، ومِن ذلك:

١- قال العلامة المؤرخ محمد خليل بن علي المُرادي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٢٠٦هـ): «كان ورعًا متجرِّدًا منعزلاً عن الخلق إلاَّ في وقت قراءة الدروس، مثابرًا على أداء الجماعات في الصف الأوّل من المسجد النبوي»[٤].

٢- قال تلميذُه العلامة عبدالقادر بن أحمد بن عبدالقادر الحسني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٢٠٧هـ) عن شيخه: «العلامة الوليُّ محمد حياة السندي، صحبته زمنًا طويلاً، ما سمعتُه يتكلم بمباح»[٥].

٣- قال تلميذُه المؤرخ غلام علي آزاد البلكرامي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قَرَنَ العلم بالعمل، وَزَانَ الحسن بالحلل»[٦].

---

(١) انظر: المرجع السابق، (٢/ ١٧٩-١٨٠).

(٢) ترجمته في «النفس اليماني» (١٨٥-١٩٥).

(٣) انظر: المرجع السابق، (٥٨-٦٦).

(٤) (سلك الدرر)، (٢/ ٨٤).

(٥) النفس اليماني، ص١٩٠ -بتصرُّف يسير جدًا-.

(٦) «سبحة المرجان»، (ص ١٧٧).

المبحث الثامن: نبذه للتقليد، واهتمامه بالعقيدة:

أولاً: نبذُه للتقليد:

رُغمَ أن المُترجم رَحِمَهُ اللَّهُ نشأ في بيئة مَذهبية على مذهب الأحناف، تميلُ في أغلب أحيانها للتَّعصب للمذهبي، حتى إنها قدْ تترك الدليل نَصرًا للمذهب؛ إلا أنَّه كانَ مِن العُلماء المُتمسكين بالدليل، لا يحيدُ عنه إلى اجتهادات العُلماء، وأقوال الرِّجال، ولا أدلَّ على ذلك رسالته الشَّهيرة الموسومة بـ«تُحفة الأنَام بالعَمَلِ بحديثِ النَّبيِّ عليه الصَّلاةُ والسَّلام»[1]، ومِن غُرَرِ أقواله فيها:

«إنْ كان الرجل متبعًا لأبي حنيفة، أو مالك، أو الشافعي، أو أحمد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَرَأى في بعض المسائل أنَّ مذهب غيره أقوى منه فاتَّبَعَهُ كان أحسَنَ في ذلك، ولم يقدح في دينه ولا في عدالته بلا نزاع؛ بل هذا أولى بالحقّ وأحبّ إلى الله ورسوله ﷺ فمن يتعصب لواحدٍ مُعيَّن غيرَ الرسول ﷺ ويرى أنَّ قوله هو الصواب الذي يجب اتّباعه دون الأئمة الآخرين فهو ضالّ جاهل؛ بل قد يكونُ كافرًا يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتل فإنَّه متى اعتقد أن يجب على الناس اتِّباع واحد بعينه مِن هؤلاء الأئمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين دون الأئمة الآخرين فقد جعله بمنزلة النبي ﷺ وذلك كُفر! بل غاية ما يُقال أنَّه يسوغ أو يجب على العامّي أن يُقلِّد واحدًا مِن الأئمة من غير تعيين زيدٍ ولا عمرو...»[2].

وبذا كان رَحِمَهُ اللَّهُ من المناوئين للتعصُّب للمذاهب الفقهية على حِساب الدَّليل والأثر، فعُرفَ عنه دعوته للتمسّك بالحديث والعمل به وإن خالف المَذهب المَتبوع، وعن ذلك يقول العلامة صالح بن محمد الفُلّاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٢١٨هـ): (قال شيخ مشائخنا محمد حياة السندي: «اللأزم على كل مسلم أن يجتهد في معرفة معاني القرآن، وتتبّع الأحاديث، وفهم معانيها، وإخراج الأحكام منها، فإن لم يقدر فعليه أن يقلّد العلماء من غير التزام بمذهب؛ لأنَّه يشبه اتِّخاذه نبيًّا! وينبغي له أن يأخذ بالأحوط من كلِّ مذهب، ويجوز له الأخذ بالرُّخص عند الضَّرورة، أمَّا بدونها فالأحسن التَّرْك.

---

(١) سيأتي الحديث عنه وعن طبعاته في (المبحث العاشر: مصنفاته).

(٢) «تُحفة الأنَام»، (ص٣٠-٣١).

وأمَّا ما أحدثه أهل زماننا من التزام مذاهب مخصوصة، لا يرى ولا يجوِّز كلٌّ منهم الانتقال من مذهب إلى مذهب = فجهل وبدعة وتعسُّف، وقد رأيناهم يتركون الأحاديث الصِّحاح غير المنسوخة، ويتعلَّقون بمذاهبهم من غيرِ سَنَدٍ، إنا لله وإنا إليه راجعون»ا.هـ[1].

وقدْ عُرف عنه التَّركيزُ على لزوم الأثر، واتِّباع الدَّليل والخبر، بل أخذَ ذلك حيِّزًا كبيرًا مِن دعوته، إذ هو السَّبيلُ إلى السَّعادة والخيْر، كما أنَّ الحِرمان كُلَّ الحِرْمان هو ترك العمل بالحديث النبوي، وينقل الفُلَّاني -أيضًا- عن المُترجَم قولَه: «لو تتبع الإنسان من النُّقول؛ لوجدَ أكثر ما ذُكرَ، ودلائلِ العَمَل على الخير أكثرَ مِن أن تُذكر، وأشْهَر مِن أنْ تُشهر؛ ولكن لَبَّسَ إبليس على كثيرٍ مِن البَشَر = فَحَسَّنَ لهم الأخذ بالرَّأي لا الأثَر! وأوهَمَهُم أنَّ هذا الأولى والأَخْيَر! فجعلهم بسبب ذلك مَحرومين عن العمل بحديث خير البشر ﷺ، وهذه البلية من البلايا الكُبَر»[2].

وقدْ قرَّرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّ مِن أهم أسباب تسليط الأعداء على بلاد الإسلام كثرة التَّفرّق والتعصّب، حيثُ قالَ:

«ومِن جُملة تسليط الله الفِرنج على بعض بلاد العَرَب، والتَّتَر على بعض بلاد الشَّرق كثرة التَّعصُّب والتَّفرُّق والفِتَن بينهم في المَذاهب وغيرها. وكل ذلك من اتِّباع الظَّن وما تهوى الأنفُس ولقد جاءهم مِن ربِّهم الهُدى»[3].

وممّا سجلَّه له التَّاريخ في المُنافحة عن السُّنة، والذَّب عنها، والوقوف في وجه تيّار التَّعصب ولو كان أربابُه مِن بني قومه أنَّه أَلَّف رسالة سمَّاها: «**الدُّرَّة في إظهار غشِّ نقد الصرَّة**»؛ انتصر فيها إلى أنَّ وضع اليدين على الصدر هي السُّنَّة في الصلاة، اتباعًا للأحاديث الواردة في ذلك، وإنْ كانت تخالف ما عليه الحنفية، وردَّ بها على رسالة: «**درهم الصرَّة في وضع الأيدي تحت السرَّة**» لبلديّه الشيخ محمَّد هاشم بن عبد الغفور السندي الحنفي.

ولمَّا بلغتْ «**الدُّرَّة**» الشيخ محمَّد هاشم، ردَّ عليها في رسالتين إحداهما: «**ترصيع الدرَّة في درهم الصرَّة**»، والثانية: «**معيار النقَّاد في تمييز المغشوش من الجياد**».

---

(١) «إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار»؛ صالح بن محمد بن نوح العمري، الشهير بـ(الفلاني) (ص ١٩٢).

(٢) المرجع السابق، (ص١٩٣).

(٣) «تحفة الأنام»، (ص٣١).

ولم يَزل الشيخ في مُنافحته عن السُّنَّة، وردّه على مُخالفتها، فكتبَ ردًّا ثانيًا سمَّاها: «**فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور**».

وقدْ وَرِثَ هذه الطريقة السَّنية تلاميذه مِن بعده، فهذا العلامةُ الكَتَّاني يقول في مَعرض حديثه عن تلميذ المؤلف، الشيخ أبي الحسن السندي الصَّغير مُنوهًا باتباعه، وحرصه على الحق على ما علّمه عليه شيخه محمد حياة:

«وتَرْجَمَهُ الفُلَّاني في ثَبَتِه الكبير قائلاً: كان إمامًا عالمًا بالسنة وآثارها عاملاً بها مجتهدًا، لا عصبية فيه، قد يعمل بخلافِ مذهبه فيما ظهر له فيه الحقّ على خلاف مذهب إمامه؛ كشيخه محمد حياة السندي»ا.هـ[1].

ويمكننا القول -في خلاصةِ هذا المطلب- أنَّ الشّيخ محمّد حياة -على الرُّغم مِن نُشوئه في بيئة طغت عليها المَذهبيَّة- إلا أنَّ اتباعه للسُّنَّة، وتمسُّكه بالعلم سَمَا به إلى أن ينفكّ عن أغلال بيئته، وجمودِ بعض أهل زمانه، ظهر ذلك جليًّا في مُصنَّفاته، ومدرستِه مِن بعده، التي بَرزَ منها أعلام في الاتباع، والدعوة إلى التَّمسك بالدليل، بعيدًا عن التقليد والجمود.

ثانيًا: اهتمامه بالعقيدة:

على الرغم مِن أنَّ الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ نشأ في بيئة يغلُب عليها المذهب الماتريدي[2] في العقيدة، والتَّعصب للمذهب الحنفي في الفقه -كما أسلفنا-، ولا شك أنَّ لهذه الحقبة تأثيرًا في تكوين

(١) «فهرس الفهارس والأثبات»، (١/ ١٤٩).

(٢) الماتريدية: فرقة كلامية (بدعية)، تُنسب إلى مؤسسها أبي منصور الماتريدي، قامت على استخدام البراهين العقلية والكلامية في محاججة خصومها من المعتزلة والجهمية، وغيرهم؛ لإثبات حقائق الدين والعقيدة الإسلامية. ومرَّت بأربع مراحل رئيسة من نشأتها إلى يومنا، وأشهر شخصيات هذه المراحل: أبو منصور الماتريدي (٣٣٣هـ)، وأبو القاسم إسحاق بن محمد السمرقندي (٣٤٢هـ)، أبو اليسر محمد بن محمد البزدوي (٤٩٣هـ)، وأبو المعين ميمون بن محمد النسفي (٥٠٨هـ)، ومحمد زاهد الكوثري الجركسي الحنفي (١٣٧١هـ)، من منهجها إثبات العقائد باستقلال العقل، والنقل تابع له!، وقولهم أنَّ القرآن ليس كلام الله على الحقيقة، وإنما هو كلامه النفسي!، وأنَّ الإيمان هو التصديق بالقلب فقط، وغير ذلك من العقائد الضالة، واشتهروا بالطعن في أئمة الإسلام، وجعلهم مجسمة ومشبهة، وجعل كتب أئمة السلف ككتب: التوحيد، الإبانة، الشريعة، والصفات، والعلو، وغيرها، كتب وثنيةٍ وتجسيمٍ وتشبيهٍ، كما يظهر فيها أيضاً شدة الدعوة إلى البدع الشركية والتصوف من تعظيم القبور والمقبورين تحت ستار التوسل.

شخصيته العلمية في البداية، وكما قيل: «الناس أبناء زمانهم»؛ إلا أنَّ العِلم، واتباع السُّنَّة، ولزوم طريقة العُلماء سَمَا به عن هذه الدُّروب، لا سميا ملازمته لشيخه أبي الحسن السِّندي الكبير، قاده إلى اطِّراح طُرق أهل البِدَع الرَّدية، واتباع منهجِ أهل السنة وطريقتهم المرضيَّة، وظهرَ ذلكَ جليًّا في: تصانيفه الرائقة، ودعوته لنبذ الشِّركيات، ونهيه أشدّ النَّهي عن قصد الأضرحة، التي فشتَ في زمانه، وردّه -كما أسلفنا- على أرباب التقليد والداعينَ له.

أولاً: تصانيفه في مجال الاعتقاد:

مَن سَبَرَ مؤلفات ورسائل و أجوبة الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، يجد أنَّه لم يكن بمنأى عن أحداث عصره، وقوارع دهره؛ بل كان يكتب ويُؤلِّف ويردّ بحسب ما يستجد في زمانه من بدع وضلالات فينقضها وينقدها، وسنورد ما كتبه في الرَّدِّ على القبوريين، والرَّافضة، وأهل الكلام والفلسفة؛ فيُخاطب كُلّ بما يفهم، ويعقل؛ فيفحمهم، وهذا منه -لعمر الله- مِن الجهادِ في سبيل الله، وإقامة شعيرة الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر.

١. دعوته للتوحيد، ومحاربته للشرك، ويتمثل هذا بجلاء فيما كتبَه: «**رسالة في إبطال الضرائح**» التي ندَّد فيها بعُبَّاد الأضرحة، وقاصديها بالعبادة مِن دون الله تبارك وتعالى، ورائده في ذلك قول الله -جل وعلا-: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَهُمْ عَن دُعَآئِهِمْ غَٰفِلُونَ ﴿٥﴾ ﴾ [الأحقاف: ٥]، وقوله ﷺ: «**لَعْنَةُ اللهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ**» تقول عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا: «**يُحَذِّرُ مَا صَنَعُوا**»[1].

٢. رسالتُه الرَّائقة: «**الجُنَّة في عقيدةِ أهلِ السُّنَّة**»، التي كتبها في بيان المُعتقد الصحيح، وقرَّبها ما أمكنه لناشئة المسلمين بعبارات واضحة، مُحافظًا فيها على منهج السلف الصالح، بعيدًا عن شقْشقة المُتكلمين، وفذلكة الفلاسفة المُضلين.

٣. ردوده على الفرق المُخالفة في العقيدة، وأبرزهم الرَّافضة، ومنها رسالتُنا التي بين أيْدينا: «**ركضة في ظهر الرَّفضة**»؛ التي أبانَ فيها عن قبائح الرَّافضة، ومُشابهتهم لليهود والنّصارى، وضلالهم في الطعن في الصحابة، وعائشة أم المؤمنين رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا، وغير ذلك من قبائحهم.

انظر: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة»؛ إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف د. مانع بن حماد الجهني، (١/ ٩٥) -وما بعدها-.

(١) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٤٣٥)، (٤٣٦)، ومُسلم في «صحيحه»، برقم: (٥٣١).

٤. وفي ذات الموضوع كتبَ رسالة موجزة في الرَّد على بلديِّه المُتشيع محمد معين التتوي ورسالته: «قرة العين في البكاء على الحسين»[١] الذي وافق الرَّافضة في إقامة المآتم والبدع والمُنكرات في يوم موت الحُسين ﷺ، فكتب الشيخ: «ردّ قرة العين في البكاء على الحسين»[٢].

٥. وفي مقابل الرَّد على الرَّافضة، كتب في فضائل الصحابيِّ الجليل معاوية ﷺ: «**رسالة في فضائل مُعاوية**»[٣].

ثانيًا: دعوتُه لنبذ الشِّركيات، ونهيه أشدّ النَّهي عن قصد الأضرحة:

اشتهرَ بذلك، حتى صارَ علامةً عليه، ومِمَّا يُدلك على ذلك في حِرصه على التوحيد والعقيدة، -ما وردَ في ترجمةِ تلميذه الإمام محمد بن عبدالوهاب- مما قاله ابن بشر:

«وحكي أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب وقف يومًا عند الحجرة النبوية عند أناس يدعون ويستغيثون عند حجرة النبي ﷺ فرآه **محمد حياة** -أي: السندي- فأتى إليه فقال الشيخ ما تقول في هؤلاء؟ قال: ﴿إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٌ مَّا هُمْ فِيهِ وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[الأعراف: ١٣٩]»[٤].

يقول الشيخ د. صالح العبود مُعلقًا على هذا الموقف: «هذا هو الشيخ محمد حياة السندي ومنهاجه السلفي، والذى صار الشيخ محمد بن عبدالوهاب من تلامذته الخواص ومكث عنده زمنًا طويلاً[١]، وأخذ عنه علمًا نبويًا نافعًا في المدينة المنورة، على ساكنها أفضل الصلاة والسلام»[٢].

---

(١) يمتلك الباحث نسخة خطية منها.

(٢) كَتَبَ الشيخ العلامة محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي التتوي السندي ﷺ (ت ١١٧٤هـ) -في الرَّدِّ على محمد معين التتوي (ت:١١٦١هـ)- كتابًا سمَّاه: «**الحجة القوية في الرَّدِّ على مَن قدح في الحافظ ابن تيمية**»، بعدما بَلَغَ الشيخ محمد هاشم طعن محمد معين في شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ، واعتراضه على ما جاء في كتابه: «منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية»، وحكمه عليه في مواضع عديدة بـ: القبح! والشناعة! وعدم الصحة! والمُجازفة! ..الخ، بل وصفه شيخ الإسلام بأنه: خارجي، عدو لأهل البيت، ملعون، شقي!! وما إلى ذلك من الأوصاف القبيحة التي حملته عليها عداوته لأهل الحق من أهل السنة محبي الصحابة ﷺ؛ وحبه العميق لمذهب الروافض أعداء الصحابة، فرد عليه العلامة الحارثي في تلك الأقاويل، موضحًا كلام شيخ الإسلام، بكلام موجز جميل يترشح منه حبه للصحابة، ولأهل السنة والجماعة، وتعظيمه وإجلاله لشيخ الإسلام ابن تيمية باعتباره عَلَمًا من أعلام الأمة الإسلامية. انظر: «الحجة القوية»، مقدمة المحقق أ.د. عبدالقيوم السندي، (ص ٧) -وما بعدها-.

(٣) يمتلك الباحث نسخة خطية منها.

(٤) «عنوان المجد في تاريخ نجد»؛ عثمان بن عبدالله بن بشر النجدي، (١/ ٣).

قَالَ الباحثُ: ويمثل هذا يتضح جليًّا موقف العلامة السِّندي من هذه البدع والمُخالفات.

وعن حقبة تلمذة ابن عبدالوهاب على شيخه السندي يقول العلامة أحمد بن حجر آل بوطامي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٤٢٣هـ):

«ثم وصل الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن سيف حبل الشيخ محمد، بحبل المحدث الشيخ محمد حياة السندي، وعرَّفه به وبما هو عليه من عقيدة صافية، وبما تجيش به نفسه من مقت الأعمال الشائعة في كل مكان من البدع، والشرك الأكبر والأصغر، وأنه إنما خرج من نجد للرحلة في طلب العلم، وسعياً إلى الاستزادة من السلاح الديني القوي، الذي يعينه على ما هو مصمم عليه من القيام بالدعوة والجهاد في سبيل الله»[٣].

قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ (١٢٩٢هـ) في بيان أثر تلمذة الشيخ ابن عبدالوهاب على شيخه السِّندي: «وكان له أكبر الأثر في توجيهه إلى إخلاص توحيد عبادة الله، والتخلص من رق التقليد الأعمى، والاشتغال بالكتاب والسنة»[٤].

ومِن عظيمِ وصاياه، التي افتتحها بوصيته بالعقيدة:

«ينبغي للإنسان أن يتعلم أوّلاً ما يُصحح به اعتقاده، ثم يتعلم ما يَقْدِرُ به على تحصيل ما يحبُّه الله -تعالى- من الأعمال والأحوال، واجتناب ما يكرهه من الأفعال، ثم يجتهد في إتيان المأمورات، وترك المنهيات خالصًا لوجه ربِّ المخلوقات، ويبالغ في التوبة والاستغفار من جميع الخطيئات، ويرى نفسه أحقر الموجودات، ويعلم أنَّ مولاه مُطَّلِعٌ عليه في جميع الحالات، ويذكر الموتَ، وما يلاقي عنده من السَّكَرَات، والقبرَ وما فيه من الصعوبات، وليتزوَّدْ له أحسن الحسنات، ويذكر النُّشور من القبور، وما يُلاقي بعده من الأهوال المنكرات، ولا يَنْسى الحسابَ، وإعطاء الكتاب، ورُجحان الحسنات والسيئات، ولا يغفل عن النار التي فيها أشد العقوبات، وليتخذ جُنَّةً من أعمال الخير تقيه

---

(١) انظر: «محمد بن عبدالوهاب مصلح مظلوم ومُفترى عليه»؛ مسعود النَّدْوي، (ص ٤١).

(٢) «عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي»؛ أ.د. صالح بن عبدالله العبود، (ص٤٤-٤٥)- بنوع اختصار-.

(٣) «الشيخ محمد بن عبد الوهاب عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية وثناء العلماء عليه»؛ أحمد بن حجر آل بوطامي، (ص١٦-١٧).

(٤) «مصباح الظلام»، (ص١٣٩).

حرَّها وشرَّها بفضل خالق المصنوعات، وليتشوق إلى الجَنَّة التي فيها ما تشتهيه الأنفس وتلذ الأعين، وفيهـا فليتنـافس المتنافسـون، ولمثلهـا فليعمـل العـاملون، وإليهـا فليشـتاق المشـتاقون. اللهم نَجِّنا من نقمتك، وأدخلنا جنتك برحمتك، وَصَلِّ وسَلِّم على أشرفِ خلقك.

كتبه محمد حياة السندي المدني -عفى الله عنه تعالى-[1]».

ولا شكَّ أنَّ دعوته مَعَ إخوانه المُصلحين استفاد منها القاصي والدَّاني؛ بل أحدثت «حركة الانطلاق الفكري بالهند، وجهود الشاه ولي الله الدهلوي رَحِمَهُ اللهُ وفي غيرها من نشاطات إسلامية والجامعة السلفية في بنارس بالهند التي أنشئت في سنة (١٣٨٣ هـ)، تحت إشراف جمعية أهل الحديث الهندية.

وهذه كلها وإن لم تكن قد أخذت عن الشيخ محمد بن عبدالوهاب عقيدته السلفية مباشرة فهي تلتقي معه في عقيدة السلف الصالح على الأغلب، وهذا ما تحرص على أن تؤكده كتاباتهم ففي كتاب بعنوان حركة الانطلاق الفكري بالهند وجهود الشاه ولي الله الدهلوي، تأليف محمد إسماعيل السلفي وتعريب مقتدي حسن الأعظمي يقولون: إنهم هم الذين أخذوا علم الحديث من الهند، أو استفادوا من العلامة حياة السندي والحافظ الشوكاني في الحديث، فكأن علماء الدعوة النجدية أيضا قد أخذوا السلفية من الهند أو اليمن والحجاز»[2].

* * * *

(١) وهذه الوصية توجد ضمن مجموع مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس، يتضمن رسالة للمُصنِّف في الرَّد على القائلين بوحدة الوجود، وغير ذلك، جاد بمصورتها عليَّ الشيخ عادل العوضي، تُنظر في الملاحق، ملحق رقم: (١).

(٢) نقلا عن مجلة الجامعة السلفية (صوت الجامعة) السنة السادسة العدد الأول شعبان ١٣٩٤هـ. (ص ٧٧-٧٨)، بواسطة: عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية - (١٥/ ٦٤) -بتصرُّف يسير-.

المبحث التاسع: مصنفاته.

توفي المُترجَم رَحِمَهُ اللَّهُ تاركًا آثارًا عديدة، ومصنَّفات مفيدة، أثْرَت المكتبةَ الإسلاميَّة، منها:

١- شرح «**الترغيب والترهيب**»؛ للحافظ المنذري

قال العَلَّامة محمد بن جعفر الكتَّاني: « «الترغيب والترهيب» للحافظ أبي محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي المنذري، وهو في مجلدين متوسطين، له شرحٌ للشيخ محمد حياة بن إبراهيم السندي وهو في مجلدين ضخمين»[1].

٢- «**تُحفةُ المحبِّين شرح الأربعين**»؛ شرح فيه الأربعين النووية؛ للإمام النووي رَحِمَهُ اللَّهُ.

طُبع مُؤخَّرًا مُحققًا على نُسختيْن خطيَّتينِ مَدنيَّتَن، بتحقيق وتعليق الدكتور محمَّد الدَّاه بن أحمد الأمسمي الشَّنقيطي، عن دار الحضارة للنشر والتَّوزيع - الرِّياض، الطَّبعةُ الأُولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م[2].

٣- «**فتحُ الغَفُور في وضعِ الأيدي على الصُّدور**»؛ يعد هذا الكتاب رداً على أحد الفقهاء في مسألة وضع الأيدي في الصلاة وأنها تكون على الصدور وذكر الأدلة على أن الأيدي توضع على الصدر في الصلاة لا تحت السرة

قالَ الباحثُ: وقفتُ على نسخة قديمةٍ جدًّا ترجمها المولوي عبدالحميد الأتاوي، اعتنى بها محمد أبي القاسم البنارسي، طُبعت في مطبعة سعيد المطابع، بنارس - الهِند (١٣٣٣هـ)، وعندي نسختها كاملة.

٤- «**شرح الأربعين**» شرح فيه الأربعين ؛ للمُلا علي القاري رَحِمَهُ اللَّهُ.

٥- «**مختصر الزواجر**» اختصر فيه «الزواجر عن اقتراف الكبائر» للشيخ ابن حجر الهيتمي.

٦- «**إرشاد النقَّاد إلى تيسير الاجتهاد**».

٧- «**تُحفةُ الأنامِ في العملِ بحديثِ النَّبيِّ عليهِ الصَّلاة والسَّلام**»؛ سَبَقَ إلى طبعه الشَّيخ محمود حسن بجنوري، عن المكتبة السلفية بدلهي، ثمَّ حقَّقه الشَّيخ محمَّد عطاء الله حنيف الفيوجاني، ثم طُبعت بتحقيق الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد، الطبعة الأولى، مكتبة المعلا، (١٤٠٦هـ=

---

(١) «الرسالة المستطرفة» محققة ومعها والتعليقات المستطرفة، (١٠ / ١٥-١٦) -بتصرُّف-.

(٢) وقدْ وَهِمَ المُحقق في اسم المُصنِّف فقال (ص٦): «الإمام محمَّد بن حياة بن إبراهيم السِّندي»، واسم المُصنِّف كما لا يخفى مُركَّبًا (محمَّد حياة)، فتأمَّل!.

١٩٨٥م). وطُبعت الطبعة الثانية عن دار غراس، الكويت ثمّ طُبع بعدها بتحقيق وتعليق أ.د. أبي علي طه بوسريح، عن دار ابنٍ حزم -بيروت، الطَّبعة الأُولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م[١].

وهي رسالة لطيفة تعرض فيها المُصنف لمسألة مهمة وهي العمل بحديث النبي ﷺ بالنسبة للعامي، وموقف الأئمة الفقهاء في ذلك، وقد استقصى أقوال فقهاء الأحناف، وساق نبذة من أقوال غيرهم من الأعلام، فهي رسالة مفيدة لمن أراد الله أن يبصره بحقيقة العمل بالسنة.

٨- «**شرح الحِكَم العطائية**»، طبع بتحقيق نزار حمَّادي، الطبعة الأولى، (١٤٣١هـ=٢٠١٠م)، دار مكتبة المعارف - بيروت.

٩- «**شرح مقدمة في العقائد**»، طبع بتحقيق نزار حمَّادي.

١٠- «**الجُنَّة في عقائد أهل السنَّة**»، طُبع بتحقيق أ. د. عبدالقيُّوم بن عبد الغفَّار السِّندي، عن مكتبة الأسدي، بمكة.

١١- «**الإيقافُ على سَبَبِ الاختِلاف**»؛ طُبعت هذه الرسالة بتحقيق الأخ الكبير الشَّيخ مشعل بن باني الجبرين عن دار ابن حزم، وهي رسالة مفيدة، ودرّة علمية نفيسة، ضمنها مصنفها أسباب الخلاف بين الأئمة الأعلام، وبيان الأعذار لهم في مخالفة ما صح من الأحاديث والآثار.

١٢- «**رسالة في إبطال الضرائح**».

١٣- «**الأحاديث المُسلسلة**».

١٤- «**رسالة في النهي عن عشق المرد والنِّسوان**».

١٥- «**رسالةٌ في حُكْمِ إعفاءِ اللِّحى**»؛ حقّقها وعلّق عليها الدكتور أبو عبدالرَّحمن عبدالمجيد بن جمعة، راجعها وقدّم لها الدكتور أبو عبدالمعز محمد بن علي فركوس، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ)، مكتبة الحافظ الذهبي، ودار الفضيلة، الجزائر العاصمة.

١٦- «**رسالة في كراهية الاختضاب بالسواد**».

١٧- «**درَّة في إظهار غشِّ نقد الصرَّة**»؛ كتب الشَّيخ المُحدِّث محمد هاشم بن عبدالغفور السِّندي، الحنفي (ت١١٧٤هـ) في مَحِل وضع اليدين في الصَّلاة حال القِيام: «**دِرهم الصُّرَّة في وضع**

---

(١) قال أ.د. بوسريح -سدَّده الله- (ص٧) في ترجمته للمُصنِّف في مُقدِّمة الرِّسالة المذكورة: «تلاميذه: لم أجد فيما لديّ مِن المَصادر ذِكرًا لمن أخذ عنه مِن العُلماء!!»، قالَ الباحثُ: أوردتُ في ترجمته ما نافَ عن عشرين عالمًا مِن أبرزِ تلامذة المُصنِّف، منهم الإمام، والمُحدِّث، والفقيه -رحم الله الجميع-.

الأيدي تحت السُّرَّة»، فردَّ عليه مُصنِّفُنا العلامة محمد حياة في رسالتين: إحداهما لم يُسمّها، والأخرى رسالته هذه: «درَّة في إظهار غشِّ نقد الصرَّة»، ولا يبعد أن تكون الأخرى رسالته: «فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور»؛ فإنَّه ذكر كتاب الشيخ محمد هاشم ونقل منه[1]. ورسالة «الدُّرة»، والرَّد عليها «دِرهم الصُّرة» وما تبعَ ذلك من ردود الشيخ محمد هاشم: «ترصيع الدُّرَّة على دِرهم الصُّرَّة»، و«مِعيار النُّقَّاد في تمييز المغشوش عن الجِياد» جميعُها طُبعت في مجموع واحد سنة (١٤١٤هـ)، طبعته إدارة القرآن والعُلوم الإسلامية، كراتشي، باعتناء نعيم أشرف نور أحمد.

١٨- «فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور».

سبق الحديث عنه، طُبع بتحقيق فضيلة الشيخ د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، وطبعَ ثلاث طبعات، عن دار الغُرباء الأثرية، المدينة النَّبويَّة.

١٩- «شرح الحِكَم الحدَّادية»؛ لعبدالله باعلوي الحدَّاد الحضرمي، طُبع باعتناء نزار حمَّادي، الطبعة الأولى، (١٤٣٤هـ= ٢٠١٣م)، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت.

٢٠- «فتح الودود في التكلّم في مسألة العينية ووحدة الوجود»

صوَّر الباحث نُسختها الخطيَّة من دار الكتب المصرية أثناء زيارتِه لها، وحصلَ على نسخةٍ أُخرى، وشَرَع في تحقيقها، ثمَّ آثر بها الشيخ محمد عُزير شمس في زيارته له بمكة، عام (١٤٣٤هـ).

٢١- «الركضة في ظهر الرفضة» -وهو كتابنا الذي بين يديك-.

٢٢- «الردّ على كتاب الحُجَّة الجليَّة في الردَّ على من قطع بالأفضلية» لمحمد معين التتوي.

٢٣- «مختصر مسلسلات السخاوي»، يعمل على تحقيقه أخي الشيخ هاني بن سالم الحارثي -كما أخبرني-[2].

٢٤- «رسالة في فضائل معاوية»؛ ويمتلك الباحث نسخة خطية منها!.

٢٥- رسالة «آداب المعلمين» تحدث فيها عما يجب على المعلم من إخلاص نية، وعدم إرادة الدنيا، واعتناء بالطلبة، وشكرهم، غيره من الآداب، حققها على نسختين خطيتين أخي الشيخ حسن بن داود بوقليل الجزائري، ولم تنشر بعدُ[3]!

---

(١) انظر مقدمة تحقيق د. الأعظمي لرسالة: «فتح الغفور»، (ص٤).

(٢) رسالة أرسلها لي على الهاتف الجوال، بتاريخ٢٢/ ٤/ ١٤٣٦هـ، وفق: ١١/ ٢/ ٢٠١٥م.

(٣) أخبرني برسالة أرسلها لي عبر (الفيس بوك) بتاريخ١٢/ ٩/ ١٤٣٦هـ، وفق: ٢٩/ ٦/ ٢٠١٥م.

وغيرها كثير، حتَّى قال المرادي رَحِمَهُ اللَّهُ بعدما ذكر بعض مصنَّفاته: «وله رسائل أُخَرُ لطيفة، وتحقيقات عجيبة منيفة»(١).

* * * *

(١) سلك الدرر، (٤/ ٣٤).

المبحث العاشر: مكانته، وثناء العلماء عليه:

لقد أثنى على الشيخ السندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ كلّ من ترجم لسيرته، وأشاد بعلمه، وعُلوِّ كعبه، حتى عدَّه العلامة صديق حسن خان رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ١٣٠٧هـ) من المجددين، حيث قال: «والمجدد للدِّين لا بد أن يكون عالمًا بالعلوم الدينية الظاهرة والباطنة، ناصرًا للسُّنة، قامعًا للبدعة، والمراد برأس المائة أولها من الهجرة فيأتي الله من الخَلَفِ بِعِوضٍ مِن السَّلَف إما واحدًا ومتعددًا في مكان واحد، أو أمكنة متعددة كما وقع في رأس هذه المائة الحاضرة وقبلها بقليل زمان في الهند والعرب وغيرها من البلدان وهم أمثال: الشاه ولي الله المحدث الدهلوي، والمولى محمد إسماعيل الشهيد، والشيخ محمد فاخر الإله آبادي **والشيخ محمد حياة السندي المدني**»[1] وفي هذا المبحث نذكرُ طَرَفًا مِن ذلك:

١. وصفه العلامة المؤرخ محمد أسعد بن هاشم الحُسيني الطَّيار الشَّهير بـ(العبجي) رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ١١٧٤هـ) بـ« الهمام»[2].

٢. قال تلميذُه المؤرِّخ الأديب غلام علي آزاد الواسطي البلكرامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مولانا الشيخ محمد حيات السندي المدني؛ مِن العُلماءِ الرَّبانيين، والعُظماءِ المُحدِّثينَ»[3].

٣. قال العلامة المؤرخ محمد خليل بن علي المُرادي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ١٢٠٦هـ): العلامة الشهير الإمام الشيخ محمد حياه السندي[4] المحدِّث الفهَّامة، حامل لواء السنّة سيّد الإنس والجِنَّة[5].

٤. وقال المؤرخ الشهير عثمان بن عبدالله بن بِشر النجدي الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ١٢٩٠هـ): «كانت له اليد الطُولى في معرفة الحديث وأهله، وصنف مصنفًا سماه: «**تحفة الأنام في العمل بحديث النبي عليه أفضل الصلاة والسلام**»، وله مصنفات غيرها، رأيت له مصنفا عجيبًا، شرحًا على الأربعين النووية، سماه: تحفة المحبين في شرح الأربعين»[6].

---

(١) انظر: «الحطة في ذكر الصحاح الستة»؛ صدِّيق حسن خان القنوجي، (ص١٥٣).

(٢) «الأعيان الخِيار في أسلاف الرجال»؛ محمد أسعد بن هاشم الحُسيني الطَّيار، (ص ٣٣).

(٣) «سبحة المرجان»، (ص١٧٧).

(٤) «سلك الدرر»، (١ / ٣٥٤).

(٥) المرجع السابق، (٤/ ٣٤).

(٦) «عنوان المجد»، (١/ ٦٤).

٥. وقال العلامة عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ رحمه الله (ت ١٢٩٣هـ) وهو يتحدث عن شيوخ جده الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله: «وأجازهُ الكثير منهم؛ ومِن أعلامهم محدث الحرمين الشيخ محمد حياة السندي، وكان له أكبر الأثر في توجيهه إلى إخلاص توحيد عبادة الله، والتخلص من رق التقليد الأعمى، والاشتغال بالكتاب والسُّنة»[١].

٦. وقال العلامة صدِّيق بن حسن خان القَنُّوجِي رحمه الله: «كان من العلماء الربّانيين، وعظماء المحدّثين»[٢]. وقال في موضع آخر: «الحافظ المسند»[٣].

٧. وقال مؤرّخ الهند العلاّمة عبدالحي بن فخر الدين الحسني رحمه الله (ت ١٣٤١هـ): «الشيخ الإمام الكبير المحدّث محمّد حياة بن إبراهيم السندي المدني أحد العلماء المشهورين»[٤].

٨. قال العلامة المؤرخ محمَّد بن جَعفر الكتَّاني رحمه الله (ت ١٣٤٥هـ): «حامل لواء السنة بالمدينة المنورة»[٥].

٩. قال العلامة مسعود عالم النَّدْوي رحمه الله (ت ١٣٧٣هـ): «كانَ مِن أساتذةِ الحديثِ المُعتمدين في المَدينة»[٦].

١٠. وحلّاه العلامة عبد الحي الكَتاني رحمه الله (ت ١٣٨٢هـ) بـ: «محدّث الحجاز»[٧].

١١. ووصفه العلامة عبدالرَّحمن الأهدل رحمه الله (ت ١٢٥٠هـ) بـ«الشيخ العلامة المُسند الحافظ»[٨].

١٢. وقال عنه الشيخ د. محمد ضياء الرَّحمن الأعظمي: «إمامٌ مِن أئمة المُسلمين، العلامة الشيخ محمَّد حياة السندي –رحْمةُ الله عليه–»[٩].

---

(١) «مصباح الظلام في الرد على من كَذَبَ على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام»؛ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ، (ص٢٥٥).

(٢) «أبجد العلوم»، (٣/ ١٦٩).

(٣) المرجع السابق، (٣/ ١٨٨).

(٤) «الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام»، (٦/ ٨١٥).

(٥) «الرسالة المستطرفة محققة ومعها والتعليقات المستظرفة»، (١٠/ ١٦).

(٦) «محمد بن عبدالوهاب، مصلح مظلوم»؛ مسعود النَّدْوي، (ص٤١).

(٧) «فهرس الفهارس»، (٣٥٦/ ١).

(٨) «النَّفَس اليماني»، في موضعين: (ص ٣٨)، (ص ١٨٦).

• المبحث الحادي عشر: وفاته:

بعدَ حياةٍ حافلة بالعِلم والتعليم، والإقراء والإسماع لحديثِ رسول الله في مسجد رسول الله ﷺ، والتأليفِ والتصنيف في مختلف العلوم والفنون، رحلَ مُحدِّث المدينة، وحامل لواء السُّنَّة فيها، فوافاه الأَجل ليلة آخر أربعاء، السادس والعشرين، من شهر صفر، سنة ثلاث وستين ومائة وألف (١١٦٣هـ)، ودفن بالبقيع بجوار الصحابة الأخيار ﷺ.

فرحمهُ اللهُ رحمةً واسعةً، وجزاه عن الإسلامِ والمُسلمين خيرَ الجزاء، وأحسنَ العطاء.

* * * *

(١) مقدمة تحقيقه لرسالة: «فتح الغفور»، -بتصرُّف يسير جدًا-، (ص٣).

الفصل الثالث:

دراسةُ الكِتاب

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأوَّل: تحقيق عُنوانه، وإثبات نسبته لمؤلفه.
- المبحثُ الثاني: منهج المؤلف في كتابه.
- المبحثُ الثالث: الأحداث التاريخية زمن المؤلف وانعكاسها على كتابه.
- المبحثُ الرابع: نُسخ المخطوط.
- المبحثُ الخامس: صور المخطوط.



المبحث الأوَّل:

تحقيقُ عُنوانه، وإثبات نسبته لمؤلفه

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عنوان الكتاب.

المطلب الثاني: نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

المطلب الأول: عنوان الكتاب

اسمُ الكِتابِ الذي بينَ أيدينا: «رَكْضَةٌ فِي ظَهْرِ الرَّفَضَة»، ويَدُلُّ على ذلك:

١. أنَّ ذا الاسم مُثبتٌ ومكتوبٌ على خاتمة النُّسخة الأصلية (أ)، والتي كُتبت في حياة المُؤلِّف، في أوائل شهر رجب، من سنة (١١٥٨هـ)، وكاتبُها تلميذُه المَعروف بأبي الحَسَن السِّنديِّ (الصغير)، واسمه الذي ذيّل المخطوط به هو: **جمال الدِّين محمد ابن الشيخ عبدالواسع** والتي كتبها في المدينة النبوية ومسجدها، في الروضة الشريفة.

حيثُ قال: « تمَّت الرسالة الشَّريفة المُسمَّاة بـ«ركضة في ظهرِ الرَّفَضَة»، للعالم العلامة، والنّحرير الفهَّامة، منبع العلوم... حاوي المَكارِم العَمَليَّة شيخنا ومولانا الشيخ محمَّد حياة السِّندي».

فائدةٌ: قال د. سائد بكداش في كتابه الحافل **«محمد عابد السندي الأنصاري رئيس علماء المدينة المنورة في عصره» (ص١٠)**:

«وجدتُ في آخرِ «حَصْر الشَّارد» للشيخ محمد عابد، من نسخته التي هي بخطه، وقد وضع فائدةً على غلافِها الأخير، كتبَ فيها بخطِّه ما يلي: «فائدة: الشيخ أبو الحسن السندي الصغير تلميذ الشيخ محمد حياة السِّندي اسمه: الشيخ محمد ابن الشيخ جمال الدين ابن الشيخ عبدالواسع؛ فليُحفظ» ا.هـ.

قالَ الباحثُ: قد ذكرت كُتُبُ التَّراجم -كما مرَّ معنا في مبحث: تلاميذ محمد حياة- أنَّ اسم أبي الحسن: محمد بن صادق[1]، وذهبَ آخرون أن اسمه: محمد صادق[2]، والتوفيقُ بين هذا وما وردَ أعلاه، أنَّ أبا الحسن يكون اسمه مُركَّبًا (محمد صادق) كاسم شيخه (محمد حياة) وكعادة أهل بلده في التسمية بالأسماء المُركبة، والله أعلم.

٢. كذا باقي النُّسخ الخطيَّة.

٣. ذكر صاحب كتاب «إيضاح المكنون»، (١/ ٥٨٢) كتاب: «الركضة في ظهر الرفضة»، ناسبًا إياه للشيخ السندي.

---

(١) انظر: «الأعلام»، للزركلي، (٦/ ١٦٠)، «فهرس الفهارس»، (١/ ١٤٩).

(٢) انظر: «نزهة رياض الإجازة المستطابة بذكر مناقب المشايخ أهل الرواية والإصابة»؛ عبدالخالق بن علي بن الزين المِزجاجي، (ص٢٦٠).

٤. رسالة الركضة -بهذا الاسم- ذكرها الشيخ السَّيد عبدالرحيم المفتي اللاجبوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: «الفتاوى الرحيمية»، (ص ٨٦)[1].



(١) انظر: «الإمام محمد حياة السندي مسند الحجاز»، (ص٢١٦).

المطلب الثاني: نسبةُ الكتاب إلى مؤلِّفه

لا ريبَ عندي في صحَّة نسبة كتاب: «ركضة في ظهر الرَّفضة» إلى مؤلفه العلامة محمد حياة السندي رَحِمَهُ اللهُ، ويدُلُّ على ذلك أدلة وشواهد تُؤكد صحّة هذه النِّسبة، وهي كما يلي:

١. وجود اسم المؤلف على صفحة غلاف الكتاب، حيثُ جاءَ في الصفحة الأُولى من نسخة (ب): (هذه رسالة مُسمَّاة بـ«**ركضة في ظهر الرَّفضة**» للمسكين محمد حياة السندي –ولادةً– المَدني –إقامةً–، هداهُ مولاهُ إلى ما فيه رضاه. آمين) ا.هـ

٢. وجاءَ أيضًا في حرد المتن في نهاية الكتاب من النسخة (أ): (تمَّت الرسالة الشَّريفة المُسمَّاة بـ«**ركضة في ظهرِ الرَّفضة**» للعالم العلامة، والنّحرير الفهَّامة، منبع العلوم المنقول، مجمع المعارف المعقول، جامع الفضائل العلمية، حاوي المكارم العملية شيخنا ومولانا الشيخ محمَّد حياة السَّندي ولادة، والمدني إقامة –نفعنا الله ولجميع المسلمين– بآثار علومه، ونورنا بأنوار معارفه ويقينه...).

٣. أنَّ المخطوط لم يُعزَ إلى غيرِ الإمام السّندي، إذ مِن خلالِ بحثي لم أرَ مَن نسبَ هذا العنوان إلى غيرِ مؤلفه، أو نفى هذا الكتاب عنه، ولم أجد مَن شكَّكَ في صحة هذه النسبة إليه، وعليه فيبقى إثبات الكتاب: «**ركضة في ظهر الرَّفضة**» لمؤلفه العلامة محمد حياة السندي رَحِمَهُ اللهُ أمرًا لا شكَّ فيه!.

٤. أنَّ عددًا ممن ترجم للسندي رَحِمَهُ اللهُ أشار إلى نسبة هذا الكتاب إليه، كإسماعيل باشا بن محمد سليم البابابي في كتابه الشهير: «**إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**»[1].

٥. ذكره الشيخ السَّيد عبدالرحيم المفتي اللاجبوري في كتابه: «**الفتاوى الرحيمية**»، ص٨٦[2].

٦. الكتاب مختصر من «**النواقض**»؛ لمحمد البرزنجي، وهو شيخُ شيخ المُصنِّف (أبي الحسن السِّندي الكبير).

٧. أنَّ الأسلوب هو نفسه أسلوب العلامة السندي في رسائله، حتّى استخدامه لفظة (الرَّفضة) التي أكثر منها في الكتاب، قد استخدمها في رسالة أخرى له بعنوان: «**رد قُرة العين في البكاء على الحُسين**» –ويمتلك الباحث مصورتها الخطية– وكذا استشهاده بكلام الشيخ السمهودي في كتابه هذا وفي غيره.

---

(١) «إيضاح المكنون»، (١/ ٥٨٢).

(٢) انظر: «الإمام محمد حياة السندي مسند الحجاز»؛ عبدالباقي السندي، (ص٢١٦).

٨. عُرِفَ السندي بكلامه في الروافض وجهره بذلك، وله: «**رد قُرة العين في البكاء على الحُسين**» -كتبه في الرد على بَلَدِّيِهِ محمد معين بن محمد أمين التتوي السندي الحنفي (ت١١٦١هـ)- ، وكتب في «**فضائل معاوية** ﷺ» ويمتلك الباحث نُسخة خطية عنها.

* * * *

المبحثُ الثاني:

منهج المؤلف في كتابه

مِن خلال دراستي وتحقيقي للكتاب؛ اجتهدتُ في وصفِ منهج العلامة السندي وطريقته فيه، ويمكن إجمالُ ذلك مِن خلالِ ما يلي:

١. استدلاله بالنُّصوص مِن القرآن والسُّنة على ما ذكرهُ مِن مسائل، ويختلفُ هذا الاستدلال قِلَّة وكثرةً من مَطلبٍ إلى آخر.

٢. قسَّمَ كتابه إلى مَطالب، جاعلاً كل موضوع مستقلاً في مطلب -غالبًا-!.

٣. استدلاله على قبائح الرَّافضة من كتبهم، ومِن أقوال أئمتهم، بإيجاز واختصار!

٤. لم يقتصر على نقل الأسانيد؛ بل استعمل نقد المتون، وهذا أقوى في الرد في مناقشة الرافضة، مثال ذلك (ص١٣٨-١٣٩) في الرد على نقل المُفيد ابن المُعلم.

٥. ردَّ على شبههم بنصوص الوحيين، وأحيانًا كان يستدلّ بأقوال العُلماء، وردّه في الغالب يكون مقتضبًا ولكن وافيًا.

٦. لأنَّ المُصنف من المُحدّثين تجده مُهتمًا بعزو الأحاديث والتطويل في ذلك أحيانًا، فيقول -مثلاً-: روى عبدُالرزاق، وأحمدُ، وعبدُ بن حميد، والبُخاري، وابنُ جرير، وابنُ المُنذر، وابنُ أبي حاتم، وابنُ مردويه، والبيهقيُّ في شعب الإيمان عن عائشة... ويذكر مُختصرًا أحيانًا.

٧. من منهجه أنه يحكم -أحيانًا- على السّند بعدَ إيراده تخريجَ الحديث.

٨. يقتصر على أحكام المتقدمين في التَّصحيح والتَّضعيف؛ فإن لم يجد يجتهد بنفسه في الحكم في بعض المواضع.

٩. وضع علامة انتهى: (ا.هـ) بعد إيراده الحديث، مثل: "من كنت مولاهُ"ا.هـ وهذا في الغالب.

١٠. المُصنف أوردَ بعض الأحاديث بالمعنى، أو تصرَّف فيها.

١١. استخدام لازم القول (دلالة الإلزام) في مناقشة القوم، وإبطالِ قبائحهم، وكُلّ ذلك من جملةِ كلامهم وأدلتهم.

١٢. أعْرض عن ذِكرِ بعض الأدلة لشُهرتها، أو رَوْمًا للاختصار، مثالُ ذلك قوله: «وفي ذلك تكذيبٌ لنصوصٍ واردةٍ في خلافة الخلفاء الراشدين، وخلافة قريش».

١٣. استدلَّ على بُطلان مُعتقدهم بأقوالهم، مِثالُ ذلك: (قالَ في التَّجريدِ: «الإمام لطف»).

١٤. أهملَ التفصيلَ في مواطنِ الرد عليهم تحتاج إلى تفصيل، مِثال ذلك: عدم تعليقه على زيادتهم في الأذان: أن عليًّا وليّ الله، ولعلَّ عُذر المؤلف في ذلك قصدَ الاختصار، وعدم الإطالة.

١٥. مِن براعته في نقض مذهبهم استدلاله بأحاديثِ أئمتهم، وأقوال الخليفة علي ﷺ الذي ينسبونَ أنفسهم إليهم، مثال ذلك: الرد على نكاح المُتعة.

١٦. كان يُورد عبارة: قال بعضُ السَّادة، وربما قصد فيهم بعض الفقهاء الأحناف.

١٧. كان يُعمل قلمَ التحرير في الرد أكثرَ مِن التقرير، وهذا يدُلُّ على نباهته، واجتهاده.

أحيانًا يكتفي بدحض الشُّبهة بإيراد الآية أو الآيتين.

١٨. أوردَ في كتابه في غير موضعٍ لفظة (الكُفر)، كأن يقول: «..ومَن اعتقد ما يُخالف كتاب الله؛ فقد كفر»، ومثل: «ومَن نسبَ جمهور أصحابه ﷺ إلى الفِسق والظُّلم، وجعلَ اجتماعهم على الباطل؛ فقد ازدرأ بالنَّبي ﷺ، وازدراؤه كُفر».

وقوله: «يلزم مِن هذا تكفير الصحابة حتى علي، حيث رضوا بذلك..».

وهو في أحكامه هذه مُصيب في الغالب؛ فإنكار أو ترك ما هو معلومٌ بالدين بالضرورة كُفر؛ لكنه في بعض المواطن، يُطلق هذا الحكم بأخذه بلازم القول!.

وليس هذا موطن ذكر اختلاف العُلماء في هذه المسألة؛ لكن حسبي أن أنقل ما قاله شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ: «ولو كان لازم المذهب مذهبًا للزم تكفير كل من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات إنه مجاز ليس بحقيقة، فإن لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه حقيقة»[1].

قال الباحث: ولعل هذا مما يُؤخذ على مُصنفنا في بعض المواطن اليسيرة، ومع ذا فهو مِن العُلماء المُجتهدين، فقوله رَحِمَهُ اللهُ بين الأجر والأجرين.

❊❊❊❊

(١) «مجموع الفتاوى»، (٢٠/ ٢١٧).

المبحث الثالث: الأحداث التاريخية زمن المؤلف وانعكاسها على كتابه

لا نكاد نُبالغ إن قلنا: إنَّ قيام الدولة الصفوية في إيران ما بين سنة (٩٠٧هـ) إلى (١١٤٨هـ) شكَّل كارثة لإيران والعالم الإسلامي معًا، إذ ظلت إيران قرابة تسعة قرون تتبع مذهب أهل السنة والجماعة، فكانت الصبغة السُّنية واضحة في جميع ألوان النشاط البشري لأهلها، وهو ما مكَّن هذا القُطر من المساهمة في بناء صرح الحضارة الإسلامية بواسطة علمائها وعُلماء ما حولها، أمثال: سيبويه، والبخاري، ومسلم، وغيرهم -رحم الله الجميع-.

لكن بقيام الدولة الصفوية في إيران؛ تغيَّر مسار النشاط البشري فيها تغيُّرًا جذريًّا في جميع مجالات الحياة: العقدية، والفكرية، والفنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، ووُجِّه الإيرانيون إلى وجهة مغايرة تتسم بالعداء الصارم لكل ما له صلة بأهل السُّنَّة.

فقد كان قيام هذه الدولة مقترنًا بالقضاء على مذهب أهل السنة في إيران، كما تزامن مع ارتكاب مذابح ومظالم بحقهم، والتضييق عليهم في أغلب عهود الحكم الصفوي.

كما أن التعصب المذهبي أوقع الصفويين في محذور عقدي؛ وهو التحالف مع الدول النصرانية في أوربا؛ أملاً في إضعاف الدولة العثمانية السنية التي كانت تقود الجهاد ضد الصليبيين؛ رافعةً راية الإسلام، فاتحةً القسطنطينية، غازيةً في أوربا، مما أضعف الفتوحات الإسلامية في هذه الجهة وأعاقها[1].

ومن الحوادث التي سجَّلتها كُتُبهم، أنَّ الإماميَّة ودولتهم الصفوية صاروا يُعلنون بعقائدهم -بعد تمكُّنهم-؛ فصار سبّ الشيخين- على سبيل التَّمثيل- تصريحًا دونما مُواربة؛ فقد صرح شيخ الدولة الصفوية علي بن عبد العالي الكركي[2] -الملقب بالمحقق الثاني- بسبِّ الشيخين؛ أبي بكر، وعمر ﭬ، كما ينقله علامتهم علي أصغر بن محمد شفيع البروجردي(١٣١٣هـ)[3] قائلاً: «وكان لا

---

(١) انظر: مقالة «الدولة الصفوية في إيران.. التاريخ والمنهاج»؛ د. محمد أمحزون، (/http://islamstory.com/ar).

(٢) ستأتي ترجمته: (ص ١٣٨).

(٣) ترجمته، في مقدمة كتابه: «طرائف المقال في معرفة طبقات الرِّجال»، (١/ ٨).

يركب ولا يمضي إلى موضع إلا والشُبّان يمشون في ركابهم جاهرًا بلعن الشيخينَ ومن على طريقتهما»[1] انتهى.

وثمَّة تنبيه مهم ها هنا، وهو أنَّ الكركي كان يسبُّ الشيخين، ومَن على طريقتهما!، أي: كل من سار على طريقتهما إلى يوم الدين!؛ ليطول بذلك كل المسلمين من أهل السنة في مشارق الأرض ومغاربها، وفي كل العصور حتى تقوم الساعة، وهو أولى وأحق باللّعن، عامله الله بعدله.

ولما اعترض عليه بعض علماء الإمامية بأن المجاهرة بسبِّ الشيخين مخالفٌ لأخبار التقية، ردَّ عليهم البروجردي بأنه كان في حال التمكين والغلبة، فلا تشمله أحكام التقية التي تكون مع الضعف والخوف، فقال: «إن فعل الشيخ من ترك التقية والمجاهرة بالسبِّ لعله كان واجبًا! أو مندوبًا في زمانه، والتقية لازمة مع الخوف!، وهو غير منظور في حقه، مع كمال السلطنة والاستيلاء، خصوصًا مع إطاعة سلطان الزمان له بلا شبهة»[2]. وهذه هي حقيقة بمذهب بوضوح وجلاء.

وممَّا يدل على حقدهم على أئمة المُسلمين، ما نقله لنا مُحدِّثُهم نعمة الله الجزائري، الذي مثَّل وثيقة خطيرة لكشف الحقد الصفوي الفارسي، وذلك من خلال موقف الشاه عباس، وجده إسماعيل تُجاه قبر الإمام أبي حنيفة النعمان[3] رَحِمَهُ اللَّهُ، فيقول:

«إنَّ السلطان الأعظم شاه عباس الأول لمَّا فتح بغداد أمر بأن يُجعل قبر أبي حنيفة كُنَيِّفًا. وقد أوقف وقفًا شرعيًا بغلتين! وأمر بربطهما على رأس السوق حتى أنَّ كل من يريد الغائط يركبهما ويمضي إلى قبر أبي حنيفة لقضاء الحاجة!. وقدْ طلب خادم قبره يومًا فقال له: ما تخدم في هذا القبر، وأبو حنيفة الآن في أسفل الجحيم؟ فقال: أنَّ في هذا القبر كلبًا أسودَ دفنه جدك الشاه إسماعيل لما فتح بغداد قبلك فأخرج عظام أبي حنيفة وجعل موضعها كلبًا أسودَ فأنا أخدم ذلك الكلب! ..»، ثم أكد الجزائري وقوع الاعتداء الآثم على قبر أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ فقال: «وكان صادقًا في مقالته؛ لأن المرحوم شاه إسماعيل فعل مثل هذا!»[4]

(١) «طرائف المقال في معرفة طبقات الرِّجال»، (٢/ ٤١٦-٤١٧).

(٢) المرجع السابق، (٢/ ٤١٦-٤١٧).

(٣) ومصنف هذه الرسالة العلامة السِّندي من أعيان المذهب الحنفي، فتأمَّل.

(٤) «الأنوار النعمانية»، (٢/ ٣٢٤).

وفي هذه الحِقب الزَّمنية، وأحداثها التاريخية نهدَ جمعٌ مِن العُلماءِ الأعلام؛ لبيان ما انطوت عليه عقيدة الرافضة ودينهم، خاصة في ظلِّ دولة صفوية ترعاهم، وتنشر عقيدتهم!

فقام العلامة معين الدين أشرف، الشهير بـ(ميرزا مخدوم) الحسني الشريف رَحِمَهُ اللهُ (ت٩٩٥هـ)(١) مُجاهدًا بقلمه، فكتب كتابه: «**النَّواقض لظهور الرَّوافض**».

يقول **محمد خير بن رمضان يوسف** –**حفظه الله**– في مَعرِض كلامه عن أهمية كتاب العلامة ميرزا مخدوم –الذي هو أصل مادة كتابيْ البرزنجي وتلميذه السِّندي كما سيأتي–:

«تأتي أهمية هذا الكتاب من كون مؤلفه عايش تحول الفرس من السنة إلى الشيعة، وقد كانت له جهود واضحة في الدفاع عن السنة وأهلها، والقيام بمناظرة كثير من علماء الرافضة، وقد اعترف له مؤرخوهم بذلك.

كما أنه كان داعياً إلى مذهب السُّنة في تلك البلاد، وقد تكللت جهوده بالنجاح؛ حين استطاع إقناع ابن سلطان العَجَم ببطلان مذهب أبيه، وقد تولى هذا الابن الحُكم بعد موت أبيه، فكان مِن أول أعماله أن قرَّب المؤلف وعلماءَ السنة من بلاطه، كما أنه قتل عدداً كبيراً من الرافضة، ومَنَعَ سبَّ الشيخين، إلاَّ أن شيوخ الرافضة لم يعجبهم ذلك؛ فقتلوه، وسجنوا المؤلف بدعوى أنه من أهل السنة، إلاَّ أنه استطاع الهروب من السجن متَّجهاً إلى الدولة العثمانية؛ التي ولي فيها قضاءَ مكة، وألَّف في تلك المدة هذا الكتاب، الذي يعد مرجعًا تاريخياً لعصر غامض؛ حُوِّل فيه كثير من بلاد السنة في فارس إلى بلاد شيعية، وذلك بواسطة سلاطين الدولة الصفوية، الذين ألزموا الناس باعتناق المذهب الشيعي.

ولقد صوَّر المؤلف– بواقع الخبير المعايش– أحوال أهل السنة في فارس، كما أنه فضح الروافض، وبيَّن معتقداتهم الفاسدة، مع ذكر الأدلة على ذلك من كتبهم»(٢).

ثـمَّ جاء العلامة السَّيِّد محمد بن عبدالرسول(١) بن عبدالسيد الحسني البَرَزَنْجِي رَحِمَهُ اللهُ (١١٠٣هـ)(٢)، وصنَّفَ كتابه: «**النواقض للروافض**»، بعد اختصاره لكتاب ميرزا مخدوم سابق الذِّكر.

---

(١) انظر ترجمته: «هدية العارفين»، (٢/ ٨٣)، ومما ذُكِرَ في ترجمته: أنَّه سافر من تضييق الشيعة إلى القسطنطينية، ليؤول حالُه مُدرسًا في الحرم المكيِّ!.

(٢) مِن مقالٍ له بعُنوان: كتب قيِّمة.. إسلاميَّة بيِّنة (٥)، شبكة الألوكة، http://www.alukah.net/culture/0/969/ .

ولا زالت الحاجة تشتدّ لتجلية خطر عقيدة الرَّوافض، وبيان قبائح مذهبهم؛ فقام مُصنفنا العلامة محمد حياة السِّندي رَحِمَهُ اللَّهُ، وكتب رسالته -التي بصدد تحقيقها- : «ركضة في ظهر الرَّفضة» التي لخَّصها مِن كتاب العلامة البَرَزَنْجِي، حيث قال في المقدمة: «...فهذا مختصرٌ جُلُّه مِنَ «**النَّواقض**» للسَّيِّد محمد البَرَزَنْجِي».

وهذا مِن أعظمِ الدَّلائل على جهود عُلماء ذلك العصرِ في التَّصدِّي للمدِّ الصفوي، وكشف حقيقة مُعتقد الرَّافضة.

قال الباحثُ:

١- كتاب: «**النواقض للروافض**»؛ للعلامة السَّيِّد محمد بن عبدالرسول بن عبدالسيد البرزنجي؛ حَقَّقَهُ الباحث محمد هداية نور وحيد بن شكري، بإشراف الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد، بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، سنة (١٤١٣هـ).

٢- كتاب: «**النَّواقض لظهور الرَّوافض**» للعلامة معين الدين أشرف، الشهير بـ(ميرزا مخدوم) الحسني الشريف؛ حقَّقه الأخوان أحمد وأنس ابني سعيد بن مسفر القحطاني، في رسالتي (ماجستير) بإشراف د. عبدالشكور بن محمد أمان العروسي، بجامعة أم القُرى، سنة (١٤٢١هـ).

* * * *

---

(١) **قال الباحث:** حكى ابنُ حزمٍ رَحِمَهُ اللَّهُ في «مراتب الإجماع»: تحريم كل اسم مُعبَّد لغير الله!، وقد فصَّل القول وأجاد فيه د. بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: «مُعجم المناهي اللفظية»، (ص٣٧٤-٣٨٦)؛ فليُنظر.

(٢) ستأتي ترجمته في أوَّل النَّص المُحقق.

المبحثُ الرابع
نُسخ المخطوط

وفيه مطلبان:

المطلب الأوَّل: وصف النُّسخ الخطيَّة.

المطلب الثاني: نقد المطبوع.

المطلب الأوَّل:

وصف النُّسخ الخطيَّة

اعتمدتُ في تحقيقي لهذا الكتاب على ثلاثِ نسخ خطية توفرت حين الشُّروع في التحقيق:

النُّسخةُ الأولى:

هي نُسخةٌ مِن محفوظات مكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض (ضمن مجموع)، محفوظة برقم: (٣٩٠٩/ ٥).

وهي نسخةٌ مُتقنةٌ، كاملةٌ، معتنى بها، تداولتها أيدي طلبة العلم بالنظر والتعليق(١)، وفيها بعضُ الهوامش. وفيها تعقيبة، خطُّها نستعليق، تَسُرُّ النَّاظر، وتُبهجُ الخاطر، كُتبت بالمداد الأسود، وجُعلتْ فواصل الفقرات بلونٍ مُغاير (الأحمر).

تتألفُ هذه النُّسخة من (١٣) لوحة، ضمن مجموع: (١٣٢ب - ١٤٥)، بمقاس: ½٢٠×½١٤سم، مسطرتها: ٢١س. وفي كُلِّ لوحة وجهان.

وحالتُها جيدة، جُلِّدَت بالورق المُقَوَّى، وله لسان، والأحرف والكعب غُلفت بالجلد.

بدايتُها: الحمدُ للَّهِ الذي جَعَلَنَا مِن أهلِ السُّنَّة، والصَّلاةُ والسَّلامُ على عبدِهِ الذي أكملَ علينا به المِنَّةِ..

وتنتهي:.. منحنا الله وإياكم ذلك، وجعلنا من الفائزين برسول الله -صلى الله عليه وسلم- [وآله] وأصحابه أجمعين، آمين.

وهذه النُّسخة كُتبت في حياة المُصنِّف، سنة (١١٥٨هـ)، بخط تلميذه جمال الدين محمد بن الشيخ عبدالواسع، المعروف بأبي الحسن السندي (الصغير)(٢)، وعلى طُرَّة الغلاف الخارجي بعض الفوائد بالخطِّ الفارسي. جعلتُ هذه النُّسخة الأصل، ورمزتُ لها بـ(أ).

جادَ بمصورتها أخونا الأستاذ الفاضل إبراهيم بن عبدالعزيز اليَحيَى.

---

(١) مِن أدلة ذلك: الزيادات على الهوامش، مثل: قال ابنُ الجوزي: موضوع؛ آفته: أبو عمرو؛ متروك.

(٢) في الحديث على إثبات ذلك، انظر: (ص ١١٠).

النُّسخةُ الثَّانية:

هي نسخة مِن معهد المخطوطات العربية بـ(باكو)، أذربيجان (ضمن مجموع)، ومِن مصورات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بـ(دُبي)، ذات الرَّقْم التسلسلي: (١٠٠٨١١). ورقمها بمركز الماجد: (٥٧٦).

وهي نسخة كاملةٌ مُقابلةٌ، كُتبت بخطٍ أقرب إلى خط الشكستة، خلا بعض الصفحات بالنستعليق، خطُّها سيء!، فيها تعقيبة، تتألف هذه النُّسخة من (١٢) لوحة، مسطرتها (١٩ س)، ضمن مجموع: (١٧٩-١٩٠).

بدايتُها: الحمدُ للَّهِ الذي جَعَلَنَا مِن أهلِ السُّنَّة، والصَّلاةُ والسَّلامُ على عبدِهِ الذي أكملَ علينا به المِنَّةِ....

وتنتهي:.. منحنا الله وإياكم ذلك، وجعلنا من الفائزين برسول الله ﷺ [وآله] وأصحابه أجمعين، آمين.

وهذه النُّسخة كُتبت بخطِّ الناسخ مُصطفى بيك حاجي مُراد، سنة (١٢٦٤هـ)، مِن منهجيَّة ناسخها: وضع خط تحت الآيات، واختصار بعض الجُمَل الدُّعائية -أحيانًا-، كـ(صلى الله عليه وسلم) إلى (صلعم)، و(رضي الله عنه) إلى (رضه).

ومما يُميِّزُ هذه النُّسخة: أنَّها تحملُ في هوامشها أسماء مطالب المخطوط، وبين أسطرها تفسير بعض الكلمات الغريبة، مثل ما جاء في لوحة (١/أ) كلمة: (ازدراء)، وكتبَ فوقها: تحقير. ورمزتُ لهذه النُّسخة بـ(ب).

جادَ بمصورتها أخي الحبيب الشيخ عادل العوضي، بواسطة مركز جمعة الماجد.

النُّسخةُ الثالثة:

وهي نُسخةٌ مِن مكتبةٍ خاصَّةٍ بالهِند، (ضمن مجموع)، وهي نسخة ناقصةٌ الآخر بقدر صفحة، وهي مصححة، فيها تعقيبة.

خطُّها نسخي مُعتاد، لم أقف على اسم ناسخها، ويُقَدَّر تاريخ نسخها: (ق١٢هـ).

تتألف هذه النُّسخة من (١٩) لوحة، مسطرتها: (٢١ س)، في كُل لوحة وجهان، خلا الأخيرة.

كتبت بمداد أسود وبعض العبارات عليها خط تنبيه أحمر، ويفصل بين مطالب المخطوط بلونٍ أحمر، في حواشيها خروم الأرضة التي لم تؤثر على سلامة النص، عليها تملك مطموسٌ، وتملُّك آخرٌ

مؤرخ سنة (١٢٠١هـ)، ثم تملك ثالثٌ باسم محمد بن محمد صالح بن عبد الباقي بن أحمد بن أحمد بن محمد المدني الشعاب الحنفي سنة (١٢٠٨هـ).

بدايتُها: اعائلحمدُ للَّهِ الذي جَعَلَنَا مِن أهلِ السُّنَّة، والصَّلاةُ والسَّلامُ على عبدِهِ الذي أكملَ علينا به المِنَّةِ....

نهايتُها:... وملبوسهم الاقتصاد، ومشيهم التواضع، نجعوا لله بطاعته، وخضعوا إليه بعبادَتِه، مَضَوا غَاضِّينَ أبصارهم عَمَّا حَرَّم.

رمزتُ لهذه النُّسخة بـ(ج). وجادَ بمصورتها الأستاذ الفاضل إبراهيم بن عبدالعزيز اليَحيَى.

ومِن الجدير ذكره أنَّ نسخة (أ)، و(ب) مُتشابهتان إلى حدٍّ كبير.



المطلب الثاني:
نقد المطبوع

اشتهر بين الباحثين وطُلاب العلم، والمُعتنين كتاب حمل اسم: «رسالةٌ في الرَّدِّ على الرَّافِضَةِ» منسوبًا للشيخ المُجدد محمَّد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦هـ)، ونشرَ غيرَ مرَّة على أنه له، دونما أن يُشكِّك أحدٌ في نسبته إليه! رُغم أنَّه لم يُذكر ضمن كُتب الشيخ؛ فلم يذكرْه الشيخ عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم ضمن مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب، كما في «الدرر السنية في الأجوبة النجدية»، (١٦/ ٣٣٧-٣٣٨).

ولعل أول من نسبها للشيخ محمد بن عبد الوهاب د. ناصر بن سعد الرشيد حيثُ أخرجَ الرسالة بتحقيقه قبل ما يَقرُب عن أربعة عقود، وتحديدًا سنة (١٣٩٨هـ)، ونشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بمكة، ونشرت ضمن ملحقات مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبدالوهاب، وطبعت ثانية سنة (١٤٠٠هـ) بدار المأمون للتراث.

وعلى نَشرته اعتمد من جمع مؤلَّفات الشَّيخ، وكلُّ من طبع الكتاب بعده، أو حقَّقه تابعه في ذلك!

ولا شكَّ أن مِن المُتعارف عليه في منهجية التحقيق أن ينقاش المحقق مسائل ذات علاقة بالكتاب، أو مؤلفه تجعل القارئ على علم ودراية ومعرفة بالكتاب ومؤلفه، ومِن ضمن تلكم المسائل: صحة العنوان، وصحة نسبته لمؤلفه[1].

فالمحقق د. الرشيد نشر تحقيقه سنة (١٤٠٠هـ)، فلم أجد تحقيق صحة العنوان، وصحة النسبة للمؤلف!؛ لذا أرى أن تحقيق الكتاب غير علمي؛ فالأخطاء المنهجية كثيرة في تحقيقه، بدءًا

---

(١) يقول العلامة عبد السلام هارون رحمه الله: «الكتاب المُحَقَّق؛ هو الذي صَحَّ عنوانه، واسم مؤلفه، ونسبة الكتاب إليه، وكان متنه أقرب ما يكون إلى الصورة التي تركها مؤلفه، وعلى ذلك؛ فإن الجهود التي تُبذل في كل مخطوط يجب أن تتناول البحث في الزوايا التالية:

١- تحقيق عنوان الكتاب .

٢- تحقيق اسم المؤلف.

٣- تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه.

٤- تحقيق متن الكتاب حتى يظهر بقدر الإمكان مقاربًا لنص مؤلفه». «تحقيق النصوص»، (ص٤٢).

بالعُنوان، ثمَّ نسبة الكتاب لغير مؤلفه، وكان بوسعه أن يخرج من الخلاف، ويكتب فوق اسم المصنف (المنسوب له)؛ ولم يقف -عفا الله عنه- عند هذا الحد بل تصرف في النص، مِثال ذلك:

قال في الحاشية الأولى من الصفحة الأولى: (في الأصل: فهذا مختصر جل من النواقض وهو من كلام الناسخ!!)

وهو خطأ فادح إذ الكلام للمُؤلف، وليسَ للناسخ!

وقد ذكر د. الرشيد في مقدمة تحقيقه أنَّه اعتمد على مخطوطٍ جلبه من العراق من مكتبة الأوقاف ببغداد، وأنه عمل عليه وحققه!

قالَ الباحثُ: أخبرني الأستاذ إبراهيم بن عبدالعزيز اليَحيى أنَّه فتش في فهرس أوقاف بغداد فوجد أكثر من رسالة بعنوان «رسالة في الرد على الرافضة» الأولى: لعبد الله بن أحمد الربتكي الموصلي (ت١١٥٩هـ)، والثانية: لأبي الثناء الألوسي (ت١٢٧٠هـ). وأنه لم يجد بحسب الفهارس الرسالة المشار إليها منسوبة للشيخ محمد.

وفي جمادى الآخر، سنة (١٤٣٤هـ) نشر الأستاذ إبراهيم اليحيى -حفظه الله- رئيس قسم المخطوطات بمكتبة الملك عبد العزيز العامة بالرياض في الشَّبكة العنكبوتية نسخةً مخطوطةً من مكتبة عبد العزيز العامة بالرياض، وعليها عنوان: «ركضة في ظهر الرفضة» لمؤلِّفها محمَّد حياة السِّندي رحمه الله، شيخ الشيخ محمَّد بن عبدالوهاب رحمه الله، كما أثبته الناسخ، وقد كتب هذه النُّسخة في حياة المصنف (أعني: السندي)، والناسخ مِن خواص تلاميذه -كما تقدم-، وهو الشيخ أبي الحسن السندي (الصغير)، ونسخته تكاد تكون خالية من الأخطاء!

ولمَّا وُفقتُ -بفضل الله- لاختيار هذه الرِّسالة، ونسختُها وطابقتُها على النسخ الخطية، تبيَّنَ لي ثلاثة أمور تقدح ولا شك في المطبوع، وكل واحدة منها على حِدَة سبب داعٍ لإعادة نشر الكتاب على الأسس الصحيحة:

١. تَحَرُّفُ اسم الكتاب مِن: «ركضة في ظهر الرفضة» -كما تقدم بيانه-، إلى: «رسالة في الرد على الرافضة»!.

٢. نسبةُ الكتاب لغير مؤلفه، فمؤلفه محمد حياة السندي، ونُسِبَ لتلميذِه محمد بن عبدالوهاب.

٣ تحرُّفٌ في متن الكتاب!، بل تغييرٌ في النَّصِّ!، وتبديلٌ للأسماء!، وقد ذكرتُ ذلك في الحواشي، ومِن أمثلته:

أ. جاء في النُّسخ الخطية: فهذا مختصرٌ جُلُّه مِنَ «النَّواقض» للسَّيِّد محمد البَرزَنْجِيّ، وتحرَّف في المطبوع إلى: «فهذا مختصر مفيد للشيخ محمد بن عبدالوهاب!»؛ وهو تصرُّفٌ كبير من المُحقق، حيثُ أثبتَ في الحاشية هذه العبارة: «في الأصل: فهذا مختصر جلٌّ من النواقض، وهو من كلام الناسخ!» وهذا غير سليم؛ لأنّ العبارة المذكورة من المؤلف كما في النسخ الثلاث.

ب. جاء في النسخ الخطية: مِن مُوجباتِ الإيمان، وفي المطبوع زيادة : من موجبات الإيمان بالله.

ت. جاء في النسخ الخطية: (إنّ اللَّهَ يعلمُ بُغضَ أصحابي لعليّ)، وفي المطبوع: إن الله بغض أصحابي لعلي!

ث. جاء في النسخ الخطية: (ومَن لم يستحل ذلك فقد تَفَسَّق)، وتحرّف في المطبوع إلى: (ومَن يستحل ذلك فقد تَفَسَّق!).

ج. جاء في النسخ الخطية: (ودعوى علمه بكونه نصًّا على خلافته)، وفي المطبوع: ودعوى علمه يكون نصًّا على خلافته.

ح. جاء في النسخ الخطية: (وازدراؤهُ كُفرٌ)، وفي المطبوع: (وازدراؤهُ كُفره).

خ. جاء في النسخة الخطية: (ما أَخْنَعَ صنيعَ قومٍ يعتقدونَ في جمهورِ أصحابِ النبيِّ ﷺ الفسقَ)، وفي المطبوع: ما أَخْنَعَ صنيعَ قومٍ يعتقدونَ في جمهورِ النبيِّ ﷺ الفسقَ.

د. جاء في النسخ الخطية: (رواه أحمد، والتِّرمذي وحسَّنَه، وابنُ ماجه) وفي المطبوع: (رواه أحمد، والتِّرمذي، وحسَّنَه ابنُ ماجه).

ذ. جاء في النسخ الخطية: (عن حذيفة رضي الله عنه)، وفي المطبوع إلى (عن حذيفة رضي الله عنهما).

ر. جاء في النسخ الخطية: ثُمَّ قَالَ لِعُثْمَانَ: «ضَعْ حَجَرَكَ إِلَى جَنْبِ حَجَرِ عُمَرَ»، وفي المطبوع سقطت هذه العبارة بأكملها!.

ز. جاء في النسخ الخطية: (وهذا التقديم من أقوى أمارات حَقِيَّة خلافة الصديق)، وفي المطبوع (وهذا التقديم من أقوى أمارات حقيقة خلافة الصديق).

س. جاء في النسخ الخطية: (ومن اعتقد ما يخالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ المُتواترة فقد كفر) وفي المطبوع: (ومن اعتقد ما يخالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ فقد كفر).

ش. في النسخ الخطية: (الحَجَّاج قتلهم) تحرَّفَ في المطبوع إلى: (الجاج مَثَّلهم)!!

ص. في النسخ الخطية: (سموا إحداهما سورة النورين وأخرى سورة الولاة) وفي المطبوع: (سموا إحداهما سورة النورين وأخرى سورة الولاء) إلى عند (ص ١٦).

ض. جاء في النسخ الخطية: «قال العلامة السيد الشريف نور الدين علي السمهودي رحمه الله: اعلم -وفقني الله وإياك- أنَّ ما أصيب به الحسين رضي الله عنه من الشهادة في يوم عاشوراء إنما كان كرامة من الله عز وجل» وتحرَّف في المطبوع: «قال الشيخ ابن تيمية الحنبلي الحراني اعلم -وفقني الله وإياك- أنَّ ما أصيب به الحسين رضي الله عنه من الشهادة في يوم عاشوراء انما كان كرامة من الله عز وجل».

ط. جاء في النسخ الخطية: «قال الحافظ جمال الدين محمد بن يوسف -عقب نحو ذكر ذلك-: وهذا كما زين لقوم آخرين معارضة هؤلاء في فعلهم فاتخذوا هذا اليوم عيدًا وأخذوا في إظهار الفرح والسرور»، وجاء في المطبوع: « قال الشيخ -ويعني به ابن تيمية- وهذا كما زين لقوم آخرين معارضة هؤلاء في فعلهم فاتخذوا هذا اليوم عيدًا وأخذوا في إظهار الفرح والسرور».

ظ. جاء في النسخ الخطية: «قال السيد السمهودي» وتحرَّف في المطبوع إلى: «قال الشيخ!».

وأثناء عملي في التحقيق وقفتُ على طبعة حديثة قلَّد صاحبها د. الرشيد، في نسبة الكتاب لغير مؤلفه، وتحريف العنوان، والمتن، وقد سار المحقق على نفس الأخطاء، مع زيادة في التخريج، وهي طبعة دار الآثار بصنعاء، بتحقيق الشيخ أبي بكر عبد الرزاق بن صالح النهمي، سنة (١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، وتقريظ الشيوخ محمد بن عبدالوهاب الوصابي، وعبدالعزيز بن يحيى البرعي، ومحمد بن عبدالله الإمام، ويحيى بن علي الحجوري، وعبدالله عثمان الذماري.

وما قلناه في طبعه د. الرشيد نقوله في هذه الطبعة سواءً بسواء!.

قال الباحثُ: وليست هذه الرسالة بأوَّل الرَّسائل التي تُنسب للإمام محمد بن عبدالوهاب خطأً!.

فقد جاء في كتاب: «**الرِّسالة الغَزْنوية**»، للشيخين عبدالواحد وعبدالرحيم ابني الشيخ عبدالله الغزنوي -رحمهم الله-، دراسة وتحقيق عبد الله بن حمد العسكر ما مُلخَّصُه: أنَّ الرسالة المشهورة: «**نصيحة المسلمين بأحاديث خاتم المرسلين**» التي نُسبَت عُقودًا للإمام محمد

ابن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ)، هي للإمام محمد بن عبدالله الخطيب التبريزي -رحمهما الله- (ت ٧٣٧هـ)، وتحديدًا من كتابه: «مشكاة المصابيح».

وقد نُشرت وطبعت مرارًا منسوبة للشيخ ابن عبد الوهاب، ويبدو أنَّ سبب ذلك عائدٌ لكون هذه النَّصيحة وُجدت بخط الشيخ ابن عبدالوهاب، أو مُلحقةً مع بعض رسائله؛ فاعتقد مَن وجدها بأنها له! وممن نسبها للشيخ محمد بن عبدالوهاب أحد ناشريها، وهو العلامة محب الدين الخطيب صاحب المكتبة السلفية بمصر، والعلامة الزِّرِكْلي في «أعلامه»، (٦/ ٢٥٧)، والعلامة عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ في «مشاهير علماء نجد»، (ص ٣٢)، والقاضي محمد عثمان في «روضة الناظرين عن مآثر علماء نجد وحوادث السنين»، (٢/ ١٨٤)، وأ.د. عبد الله بن محمد بن أحمد الطريقي في «معجم مصنفات الحنابلة» (٦/ ٣١)، و د. أحمد بن محمد الضبيب في «آثار الشيخ محمد ابن عبدالوهاب»، وغيرهم ممن نقل عنهم، أو عمن قبلهم[1].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) انظر: «الرِّسالة الغَزْنوية في أسماءِ بعضِ الكتب العربية والرسائل النَّجْدية التي طُبعت في البلاد الهندية إلى عام (١٣١٤هـ)»، (ص ٤٨)، حاشية رقم (٣)، بتصرُّف.

المبحث الخامس

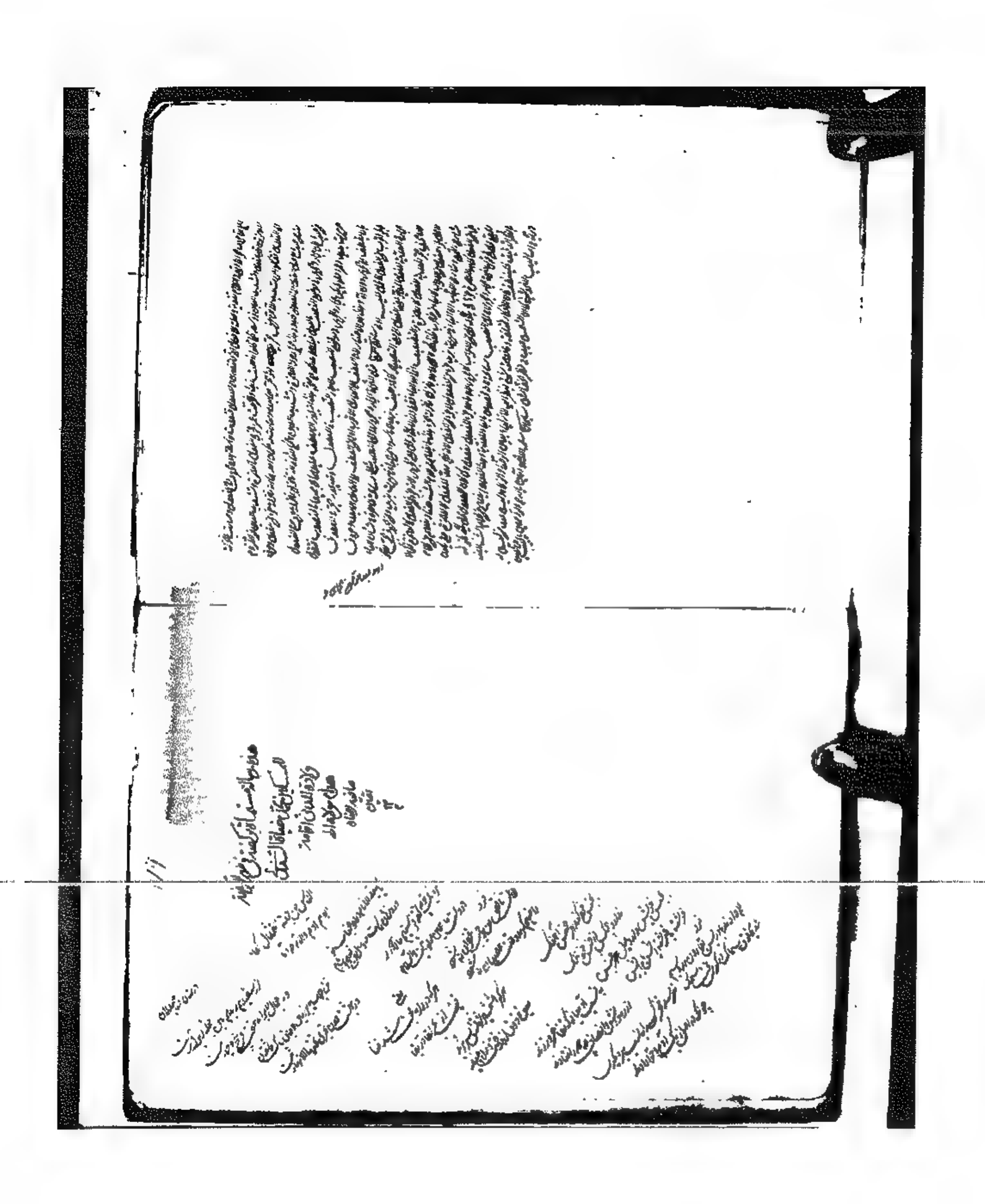
نماذج من مصورة النسخ الخطية



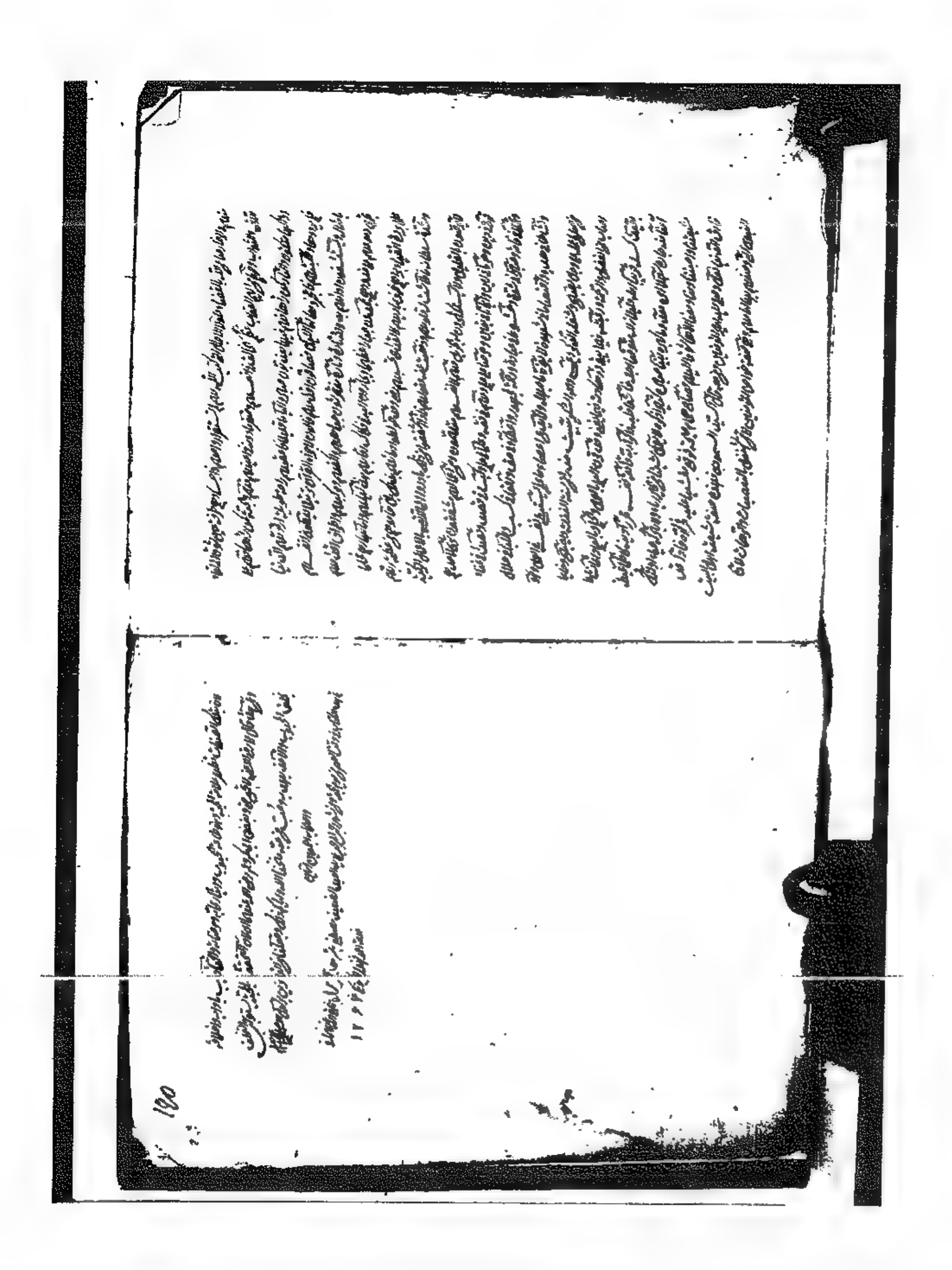
الصفحة الأولى من النسخة (أ)



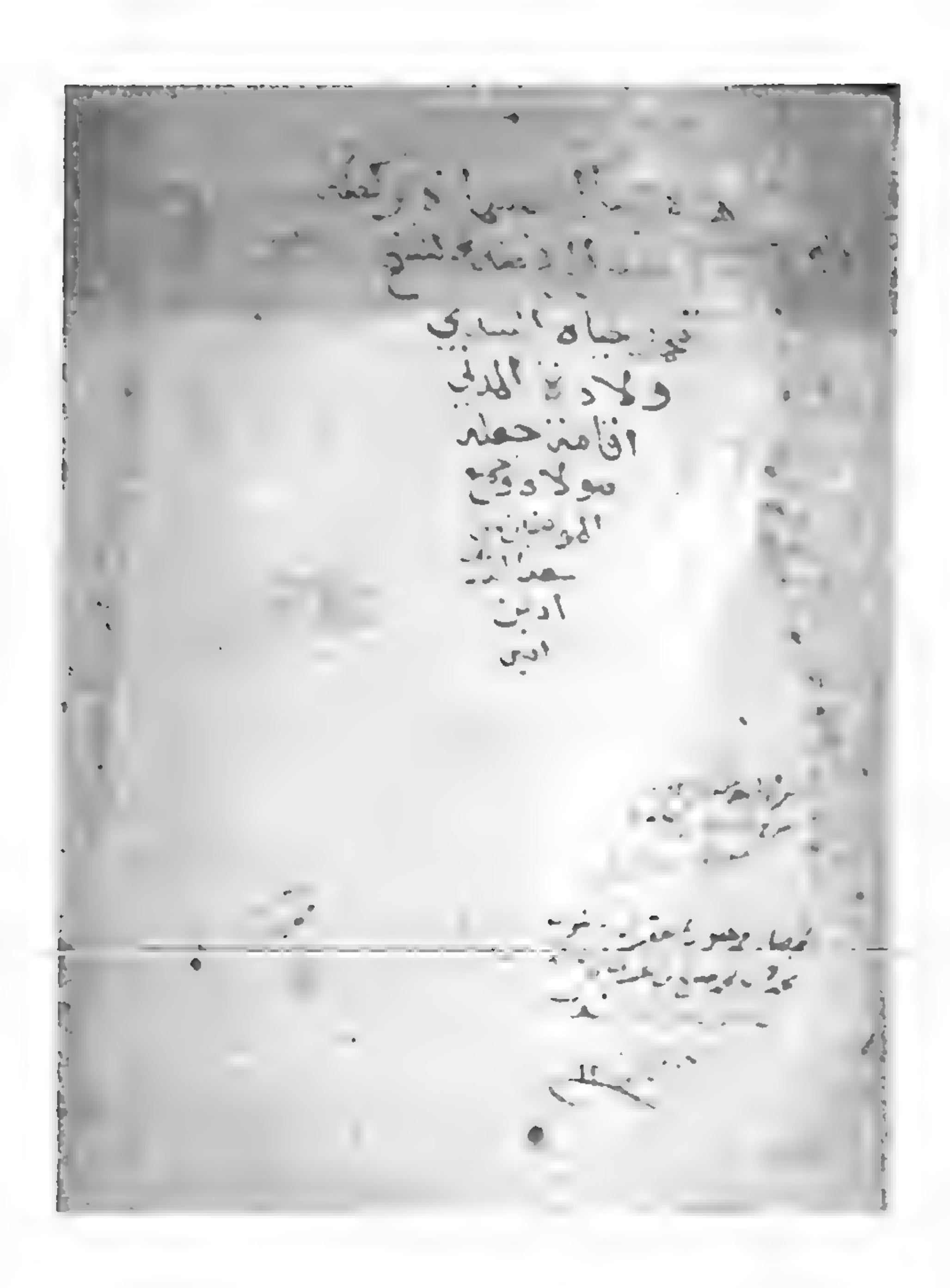
الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)



الصفحة الأولى من النسخة (ب)



الصفحة الأخيرة من النُّسخة (بـ)



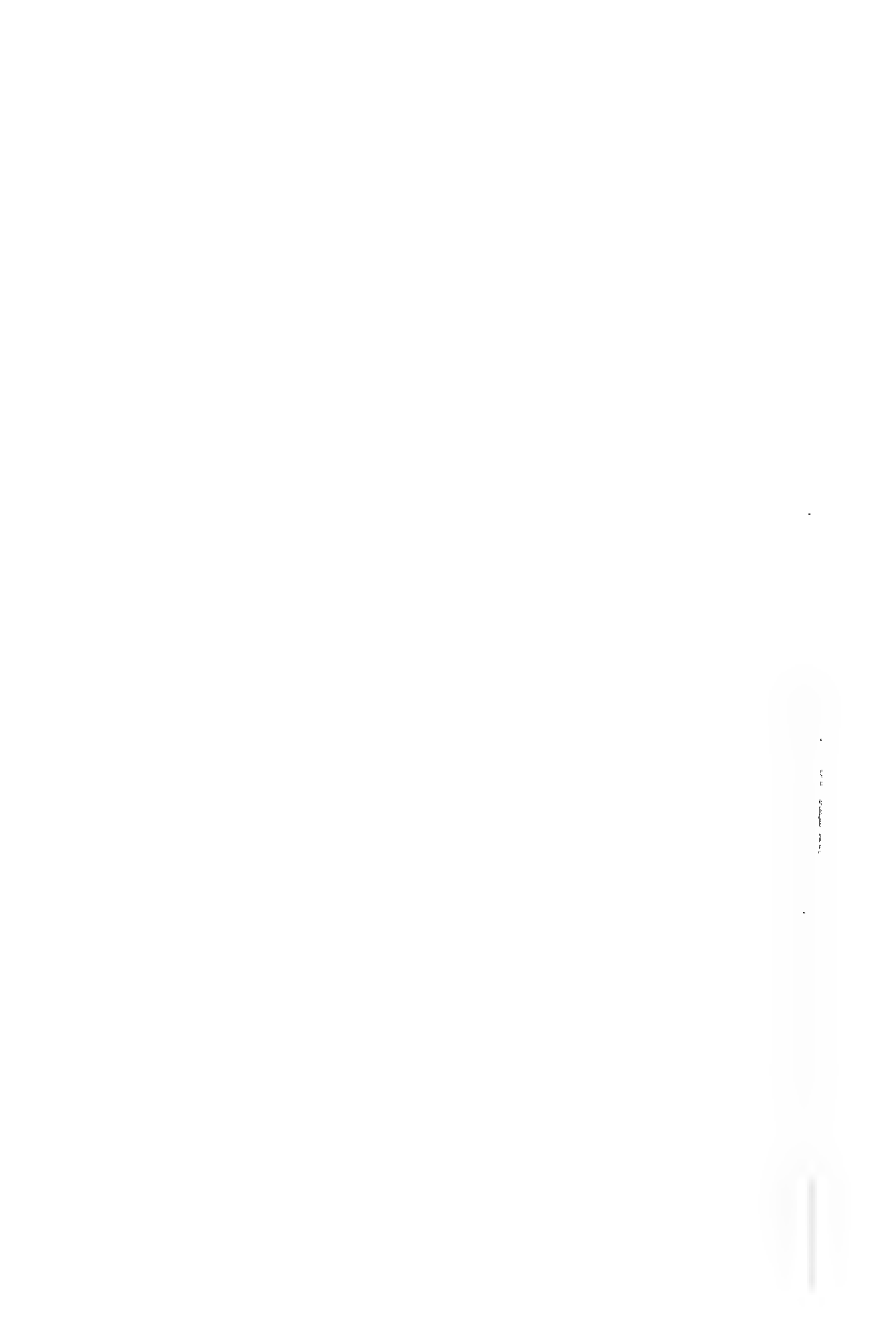
الصفحة الأولى من النُسخة (ج)

الصفحة الأخيرة من النُسخة (م)

القسم الثَّاني:

تحقيق الكتاب

(رَكْضَةٌ فِي ظَهْرِ الرَّفَضَةِ)



ربِّ يسِّر

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

وبه نستعين، وبه أتَّقِي، وعليه اعتمادي

الحمدُ للَّـهِ الذي جَعَلَنَا مِن أهلِ السُّنَّة، والصَّلاةُ والسَّلامُ على عبدِهِ الذي أكملَ علينا به المِنَّةِ، وعلى آلِهِ وأصحابه الذين حُبُّهم واتباعُ آثارِهم أَقْوَى جُنَّة، أمَّا بعدُ:

فهذا مختصرٌ (جُلُّه مِنَ «النَّواقض» للسَّيِّد محمد البَرَزَنْجِيِّ[1])[2] -تغمَّده اللهُ بالرَّحمة والرِّضوان- في بيان[3] بعض قبائح الرَّفَضَة[4] الذين رفضوا سُنَّةَ حبيب الرَّحمن، واتبعوا في غالب أُمورِهم خُطواتِ

---

(١) هو: شيخُ شيخِ المُصنف، المحقق النحرير: محمد بن عبدالرسول بن عبدالسيد بن قلندر الحسني، البرزنجي الأصل والمولد، ثمَّ المدني، من فقهاء الشافعية وله علم بالتفسير والأدب، ولد بشهرزور سنة (١٠٤٠هـ)؛ قرأ القرآن على والده وبه تخرج في بقية العلوم، وقرأ في بلاده على الملا محمد شريف الكوراني، ولازم خاتمة المحققين إبراهيم بن حسن الكوراني، وانتفع بصحبته، وأخذ عن عبدالباقي الحنبلي لَمَّا نزل دمشق، وبمصر عن محمد البابلي، ورحل إلى كثير من البلاد: همذان، وبغداد، وماردين، وحلب، وقسطنطينية وأخذ عن أعلامها، ولما نزل الحرمين أخذ عن الوافدين إليهما كالشيخ إسحق الزبيدي، وعبدالملك السِّجلماسي، ثم توطن المدينة وتصدر للتدريس، صنَّف تصانيفَ عجيبة، وكان مُكثرًا، منها: «أنهار السلسبيل لرياض أنوار التنزيل» في شرح تفسير البيضاوي، و«الإشاعة في أشراط الساعة»، و«النواقض للروافض»، مختصر «النواقض على النواقض» لميرزا مخدوم، و«القول السديد والنمط الجديد في وجوب رسم الإمام والتجويد»، وغيرها، وكان من أفراد العالم علماً وعملاً، توفي بالمدينة سنة (١١٠٣هـ). انظر: «سلك الدرر»، (٤/ ٦٥)، «الأعلام» (٦/ ٢٠٤)، «هدية العارفين»، (٢/ ١٠٦).

(٢) تحرَّف في المطبوع إلى: «فهذا مختصر مفيد للشيخ محمد بن عبدالوهاب!»؛ وهو تصرُّفٌ من المُحقق -عفا الله عنه-، حيثُ أَثبَتَ في الحاشية هذه العبارة: «في الأصل: فهذا مختصر جلٌّ من النواقض، وهو من كلام الناسخ!» وهذا غير سليم؛ لأنَّ العبارة المذكورة من المؤلف كما في النسخ الثلاث.

(٣) (بيان): ساقطة في (المطبوع).

(٤) في (المطبوع): (الرافضة)، وفي النُّسخ الخطيَّة: (الرَّفَضَة) وقد استعملها المُصنِّف في جُلِّ كتابه.

الشَّيطان؛ فَضَلُّوا وأَضَلُّوا عن كثيرٍ مِن مُوجباتِ الإيمان[1]، وَسَعَوْا في البلاد بالفسادِ والطُّغيان؛ يتولون أهل النِّيران، ويُعادُونَ أصحاب الجِنان. نسألُ اللهَ العفو[2] عن الافتتان.

* * * *

(١) جاء في (المطبوع): (موجبات الإيمان بالله).

(٢) وقع في نسخة (ب): (نسأل العفو).

مَطْلَبٌ:

الوَصِيَّةُ بالخِلافَةِ

* **مِن قبائِحِهِم: أنَّ مُفيدَهُم ابْنَ المُعلِّم[1] قال في كتابه: «روضة الواعظين»[2]:**

«إنَّ اللَّـهَ أنزل جبريل[3] على النبيِّ ﷺ بعدَ تَوَجُّهِه إلى المدينةِ، في الطريق في حَجَّةِ الوداع، فقال: يا محمَّد، إنَّ الله[4] يُقرِئُكَ السلام، ويقول لك: انْصُب عليًّا للإمامة! ونبِّهْ أُمَّتَك على خلافته!.

فقال النبيُّ ﷺ: يا أخي جبريل[5]، إنَّ اللَّـهَ يَعْلَمُ[6] بُغْضَ أصحابي لعليٍّ!، إنّي أخاف منهم أن يجتمعوا[7] على إضراري فاستَعْفِ[8] لي ربي![9] فصعدَ جبريلُ، وعَرَضَ جوابَه على اللَّه، فأنزل اللَّـهُ —

---

(١) هو عالم الرافضة أبو عبدالله ابن المعلم؛ محمد بن محمد بن النعمان، الملقب بـ(الشيخ المفيد)، صاحب التصانيف البِدْعِيَّة الكثيرة (مائتا مصنف)، طعن فيها على السلف! وكان ذا صولة عظيمة في دولة عضد الدولة، شيعته ثمانون ألفًا! وهو ممن يعتقد بتحريف القرآن! يقول في كتابه «أوائل المقالات»، (ص٩١): «إنَّ الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ، باختلاف القرآن! وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان!»، مات سنة (٤١٣هـ). انظر: «**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**»؛ محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، (٤/ ٢٦، و٣٠)، و«**الشيعة وتحريف القرآن**»؛ محمد مال الله الخالدي.

(٢) **قال الباحث**: وَهِمَ المُصنفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في نسبته: «روضة الواعظين» للمفيد؛ والصَّواب أنَّه لأبي علي محمد بن الحسن ابن علي بن أحمد الفَتَّال النيسابوري الفارسي، أخذَ عن أبيه الحسن بن علي، وعلي بن الحسين المعروف بـ(السيّد المرتضى)، وغيرهما، تتلمذَ عليه: محمَّد بن علي بن شهر آشوب المازندراني، وعلي بن الحسن النيسابوري، صنَّف: «روضة الواعظين وبصيرة المتّعظين»، و«التنوير في معالم التفسير» من الكتب المعتبرة عند الشيعة. قتله أبو المحاسن عبد الرزّاق –حاكم نيسابور– سنة (٥٠٨هـ). ودفن في نيسابور بإيران. انظر ترجمته: «طبقات أعلام الشيعة»؛ آغا بزرك الطهراني، (١/ ٢٤٢) «معجم المؤلفين»، (٩/ ٢٠٠).

(٣) في (ب): (جبرائل).

(٤) في (المطبوع): (إن الله تعالى).

(٥) في (ب): (جبرئيل).

(٦) (يعلم): سقطت في (المطبوع).

(٧) في (ب): (تجمعوا).

(٨) الاسْتِعفاءُ: أن تطلب إلى مَن يكلِّفك أمرًا أن يُعفِيَك منه. «معجم مقاييس اللغة»؛ أحمد بن فارس بن زكريا، الشهير الشهير بـ(ابن فارس)، (٤/ ٥٧).

(٩) في (ب): (فاستعف ربي).

تعالى– مرَّة أُخرى، وقال للنَّبيِّ[1] ﷺ مثلَ ما قال أوَّلاً؛ فاستعفى النَّبيُّ ﷺ كما في المرة الأُولى، ثمَّ صعدَ جبريلُ، فكرر جوابَ النَّبيِّ ﷺ، فأَمره اللَّـهُ تعالى[2] بتكرير نزوله[3] –مُعاتبًا له مُشدِّدًا عليه– بقوله: بقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ...﴾ [المائدة: ٦٧].

فجمعَ أصحابَه وقال: «يا أيها الناس، إنَّ عليًّا أميرُ المؤمنين، وخليفةُ ربِّ العالمين، ليس لأحد أن يكون خليفة بعدي سواه!، مَن كنت مولاه فعَلِيٌّ مولاه، اللهم وَالِ مَن والاه، وعادِ مَن عاداه»[4]. انتهى.

فانظر –يا[5]أيها المؤمن– إلى حديث هؤلاء الكَذَبَة الذي يدلُّ على اختلاقه[6]:

– ركاكةُ ألفاظه[7]،

– وبُطلان أغراضه،

– ولا يصحُّ منه إلا «مَن كُنْتُ مَوْلاهُ[8]»[9] ا.هـ.

– ومَنِ اعتقد منهم صحة هذا فقد هَلَكَ!؛ إذ فيه اتِّهام المعصوم –قطعًا– مِنَ المخالفة بعدم امتثال أمر ربِّه ابتداءً وهو نقص، ونقص الأنبياء عليهم السلام كُفرٌ[10].

---

(١) وقع في (ب)، و(المطبوع): (وقال النبي).

(٢) في (المطبوع): (فأمره الله).

(٣) وقع في (ج): (فكرر جواب النبي ﷺ بتكرار نزوله).

(٤) «روضة الواعظين»؛ علي محمد بن الحسن بن علي الفتّال، (١/ ٨٩).

(٥) في الأصل (أ): (فانظر أيها المؤمن).

(٦) وقع في (ب): (اختلافه)، وفي (ج): (اختلافهم).

(٧) وقع في (ب): (ألفاظ).

(٨) (مولاه) سقطت من: (ب)، و(ج).

(٩) والحديث بتمامه: عن زَيْدِ بْنِ أَرْقَم قال: نَزَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِوَادٍ يُقَالُ لَهُ: وَادِي خُمٍّ فَأَمَرَ بِالصَّلَاةِ فَصَلَّاهَا بِهَجِيرٍ، قَالَ: فَخَطَبَنَا، وَظُلِّلَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ بِثَوْبٍ عَلَى شَجَرَةِ سَمُرَةٍ مِنَ الشَّمْسِ، فَقَالَ: «أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ، أَوَ أَلَسْتُمْ تَشْهَدُونَ، أَنِّي أَوْلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «فَمَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ، فَإِنَّ عَلِيًّا مَوْلَاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَالَاهُ وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ». رواهُ التِّرمذي في «سُنَنِه»، برقم: (٣٧١٣)، وأحمدُ في «مُسنده»، برقم: (١٩٣٢٥) –واللفظ له–، وصححه الألبانيُّ في «صحيح الجامع»، برقم: (٦٥٢٣).

(١٠) نقل القاضي عِياض رحمه الله الإجماعَ على كُفرِ مَن انتقصَ الأنبياء عليهم السلام، فقال: «مَن أضاف إلى نبينا ﷺ تعمد الكَذِب فِيمَا بلغه وأخبر بِهِ، أَو شكّ فِي صدقه، أَو سَبَّه، أَو قَالَ: إِنَّه لَم يبلغ، أَو استخف بِهِ أَو بأحد مِن الأَنبِيَاء أَو أزرى عَلَيْهِم، أَو آذاهم أَو قتل نَبِيًّا أَو حاربه فَهُو كافر بِإِجماع». «الشفا»، (٢/ ٢٨٤).

- وأنَّ الله اختار لصحبته مَن يُبغض أَجَلَّ أهل[1] بيتِهِ، وفي ذلك ازدراءٌ[2] بالنَّبيِّ ﷺ، ومُخالفة لما لما مدح الله به ورسوله[3] أصحابه، من أَجَلِّ المدح قال الله تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ...﴾ الآية [الفتح: ٢٩].

- واعتقاد ما يُخالف كتاب الله والحديث المتواتر كُفرٌ. وأنه ﷺ خاف إضرار الناس!، وقد قال الله تعالى له[4]: ﴿..وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ..﴾ [المائدة: ٦٧] قبلَ ذلك كما هو معلومٌ -بديهةً-.

- واعتقاد عدم توكله على رَبِّه! فيما وعده نقصٌ!، ونقصُه كُفرٌ، وأنَّ فيه كَذِبًا على اللَّـهِ تعالى[5] ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا ..﴾ [الأنعام: ٢١]، وكذبًا[6] على رسول الله ﷺ، ومَن استحلَّ ذلك فقد كَفَرَ، ومَن لم[7] يستحل ذلك فقد تَفَسَّق.

- وليسَ في قوله: «مَن كُنْتُ مَولاهُ»!.هـ. أنَّ[8] النَّصَّ على خلافته متصلةً، ولو كان نصًّا لادَّعاها عليٌّ -رضي الله عنه-؛ لأنه أعلم بالمُراد، ودعوى ادعائها[9] باطلٌ -ضرورة-، ودعوى علمه بكونه[10] نصًّا على خلافته، وتركُ ادِّعائها[11] تَقِيَّةً أبطلُ مِن أن يُبطل!.

ما أقبح مِلَّةَ قومٍ يرمون إمامَهم بالجُبنِ والخَوَر والضَّعفِ في الدِّين، مَعَ أنه مِن أشجعِ النَّاس وأقواهم[12].

(١) (أهل): غير موجودة في الأصل (أ).

(٢) كتب الناسخ في نسخة (ب) فوق كلمة (ازدراء): (تحقير)؛ مُفسرًا لها. وقدْ جاء في «مُختار الصِّحاح»، (ص٢٨٠): ازْدَرَاهُ أي: حَقَّرَه.

(٣) وقع في نسخة (ج)، و(المطبوع): (لما مدح الله به رسوله وأصحابه).

(٤) (له) زيادة من: (ب).

(٥) كلمة (تعالى) غير موجود في: (ب)، و(ج).

(٦) وقع في (ج): (كذا).

(٧) وقع في (المطبوع): (ومن يستحل!!).

(٨) (أنَّ) زيادة من: (ب)، والمطبوع.

(٩) في (ب)، و(ج): (ادعاها).

(١٠) في (المطبوع): (يكون).

(١١) في (ب): (ادعاها).

(١٢) وردَ في شجاعة علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه أحاديثٌ كثيرة، وأخبارٌ وفيرة، بل صُنِّفَ في ذلك المُصنَّفات، وأُلِّفَ المُؤلَّفات، مِن ذلك ما كتبه محمد بن محمد ابن الجَزَري رحمه الله: «مناقب الأسد الغالب مُمَزِّق الكتائب ومُظهر العجائب ليث بن غالب أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب»، وقدْ طُبعَ غيرَ مرَّة. ونذكرُ من الأحاديث ما رواهُ سَلَمَةُ

ﷺ -عن يوم خيبر- قال: ... ثُمَّ أَرْسَلَنِي -رسول اللهِ ﷺ- إِلَى عَلِيٍّ وَهُوَ أَرْمَدُ، فَقَالَ: «لَأُعْطِيَنَّ الرَّايَةَ رَجُلًا يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ» -أَوْ «يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ»-، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَلِيًّا، فَجِئْتُ بِهِ أَقُودُهُ وَهُوَ أَرْمَدُ، حَتَّى أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ اللهِ ﷺ، فَبَسَقَ فِي عَيْنَيْهِ فَبَرَأَ وَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، وَخَرَجَ مَرْحَبٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمَتْ خَيْبَرُ أَنِّي مَرْحَبُ

شَاكِي السِّلَاحِ بَطَلٌ مُجَرَّبُ

إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهَّبُ.

فَقَالَ عَلِيٌّ:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ

كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيهِ الْمَنْظَرَهْ

أُوفِيهِمُ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ

قَالَ: فَضَرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ فَقَتَلَهُ. رواهُ مُسلمٌ في «صحيحه»، برقم: (١٨٠٧) -بطوله-.

مَطْلَبٌ:

إِنْكَارُ حَقِيقَةِ[1] خِلَافَةِ الخُلَفَاءِ رضي الله عنهم

* ومنها: إنكارُهم صِحَّةَ خلافةِ الصِّدِّيق رضي الله عنه[2]:

وإنكارها يستلزم تفسيق مَن بَايَعَهُ!، واعْتَقَدَ خلافته -حقًّا-! وقد بايعه الصَّحابةُ رضي الله عنهم حتَّى أهلَ البيتِ؛ كعليّ رضي الله عنه، وقد اعتقدَهَا -حقًّا- جمهور الأُمة[3]، واعتقادُ تفسيقهم يُخالفُ قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ..﴾ [آل عمران:١١٠]؛ إذ أيُّ خيرٍ مِن أُمَّة يُخالف أصحاب نَبِيِّها[4] إياه، ويظلمون أهل بيته بغصبِ أَجَلِّ المناصب، ويؤذونه بإيذائهم، ويعتقد جمهورها الباطلَ حقًّا؟! سبحانك هذا افتراءٌ عظيم.

ومَن اعتقدَ ما يُخالفُ كتابَ اللَّهِ؛ فقد كفر[5]!.

---

(١) (حقيقة): غير موجودة في (المطبوع).

(٢) انظر: «بحار الأنوار»؛ للمجلسي، (١٠٢/ ١٤١).«كتاب الأربعين»؛ محمد طاهر القمي الشيرازي، (٢/ ١٢١-١٢٢)، و«الوجيز في الإمامة والولاية»؛ أحمد حسين يعقوب، (٥/ ١). ولخَّص مرجعهم الشِّيعي محمد باقر الصَّدر أقوال سَلفه، فوصف خلافة الصديق رضي الله عنه بأنها خلافة لم تباركها السماء، ولا رضي بها المسلمون!، فقال: «ومعنى هذا أن الحاكمين زفوا إلى المسلمين خلافة لم تباركها السماء ولا رضي بها المسلمون» -ويقصد بها خلافة الصديق-. وزعمَ أنَّ خلافته ليس لها لون شرعي، فقال: «والنقطة الأولى التي نؤاخذ الصديق عليها هي وقوفه موقف الحاكم في المسألة مع أن خلافته لم تكتسب لونًا شرعيًّا». انظر: «فدك في التأريخ»؛ محمد باقر الصدر، (ص١٣٨)، (ص١٨٦).

(٣) قال مالك بن أنس رحمه الله: «ما أدركتُ أحدًا مِمَّن اقتدي به يَشُكُّ في تقديم أبي بكر وعمر رضي الله عنهما». «مُسند الموطأ»؛ عبدالرحمن بن عبدالله الجوهري، (ص ١١٠). ويقول ابن كثير رحمه الله: «ومَن ظَنَّ بالصحابة رضي الله عنهم ذلك -أي كتمان الوصية لعلي بالخلافة- فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطؤ على معاندة رسول الله ﷺ ومضادته في حكمه ونصه، ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ربقة الإسلام، وكفر بإجماع الأئمة الأعلام، وكان إراقة دمه أحل من إراقة المدام...». «البداية والنهاية»، (٥/ ٢٥٢).

(٤) في (ب): (بيتها).

(٥) أطلق المُصنِّف رحمه الله لفظة الكُفر في كتابه في غير موضع، وأحيانًا يكونُ ذلك الإطلاق على الفعل، وأحيانً أخرى على لازمه!، ولولا الخروج عن المقصود لأطلنا النَّفَس في بيان هذه الجُزئيَّة، وكلامه هنا ليس بدعًا من القول فقدْ سبقه بعض أهل العِلم في إطلاق الكُفر على مُنكر خلافة الصديق رضي الله عنه؛ فقدْ جاء في «البحر الرائق شرح كنز الدَّقائق»؛ لزين الدين ابن نُجيم الحَنَفيِّ رحمه الله، (١/ ٣٧٠): «وَالرَّافِضِيُّ إنْ فَضَّلَ عَلِيًّا على غَيْرِهِ فَهُوَ مُبْتَدِعٌ، وَإِنْ أَنْكَرَ خِلَافَةَ الصِّدِّيقِ فَهُوَ كَافِرٌ!».

والأحاديث الواردة في صحة خلافة الصديق، وإجماع(١) الصحابة، وجُمهور الأُمة على الحقِّ؛ أكثرُ مِن أن تُحصر، ومَن نسبَ جمهور أصحابه ﷺ إلى الفِسقِ والظُّلمِ، وجَعَل(٢) اجتماعهم على الباطل؛ فقد اردرأَ(٣) بالنبي ﷺ، وازدراؤهُ كُفرٌ(٤).

ما أَخْنَعَ(٥) صنيعَ قومٍ يعتقدونَ في جمهورِ أصحابِ(٦) النبيِّ ﷺ الفسقَ، والعِصيانَ، والطُّغيان! مَع أنَّ بَديهةَ العَقْلِ تَدُلُّ على أنَّ اللَّـهَ تعالى لا يختارُ لصحبةِ صفيِّه ونُصرة دينه إلا الأصفياء مِن خلقه(٧).

والنقل المُتواتر يُؤَيِّدُ ذلك، فلو كان في هؤلاء القوم خيرٌ لما تكلموا في صَحْبِ(٨) النَّبي ﷺ وأنصارِ دينه إلا بخير؛ لكنَّ اللَّـهَ أشقاهم؛ فَخَذَلَهُم بالتَّكلُّمِ في أنصارِ الدِّين. كُلٌّ مُيسَّرٌ لما خُلقَ.

عن عليٍّ رضي الله عنه قال: دخلنا على رسول الله ﷺ فقُلْنَا: يَا رَسُولَ(٩) اللَّـهِ، اسْتَخْلِفْ عَلَيْنَا، قَالَ(١٠): «إِنْ يَعْلَمِ اللهُ فِيكُمْ خَيْرًا يُوَلِّ عَلَيْكُمْ خَيْرَكُمْ». فقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: فَعَلِمَ اللهُ فِينَا خَيْرًا؛ فَوَلَّى عَلَيْنَا خيرنا أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه. رواهُ الدَّارَقُطنيُّ(١١).

وهذه(١) أقوى حُجَّة على مَن يدعي موالاة(٢) علي رضي الله عنه.

---

(١) في (المطبوع): (وبإجماع).

(٢) (جعلَ): زيادة من (ب)، و(المطبوع).

(٣) وقع في (المطبوع): (ازدرى).

(٤) وقع في (المطبوع): (كُفره)!، وسبق الحديث عن كُفر مَن انتقص النَّبي ﷺ، (ص١٣٧).

(٥) وقع في (المطبوع): (ما أشنع).

(٦) (أصحاب): سقطت من (المطبوع)!.

(٧) وما أجمل الأثر عَن ابنِ مسعودٍ رضي الله عنه قَالَ: «إِنَّ اللهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَوَجَدَ قَلْبَ مُحَمَّدٍ ﷺ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ فَاصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ فَابْتَعَثَهُ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ بَعْدَ قَلْبِ مُحَمَّدٍ فَوَجَدَ قُلُوبَ أَصْحَابِهِ خَيْرَ قُلُوبِ الْعِبَادِ؛ فَجَعَلَهُمْ وُزَرَاءَ نَبِيِّهِ يُقَاتِلُونَ عَلَى دِينِهِ، فَمَا رَأَى الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ حَسَنٌ، وَمَا رَأَوْا سَيِّئًا فَهُوَ عِنْدَ اللهِ سَيِّئٌ». سبق تخريجه، (ص٣٣).

(٨) في (ج): (صحبة).

(٩) في (ب): (يرسول)!.

(١٠) في الأصل (أ): (فقال).

(١١) لم أقف عليه عندَ الدَّارقطني! غيرَ أنَّ الحاكم رواهُ في «مُستدركه» برقْم (٤٦٩٨)، بلفظ: «خياركم» بدلَ «خيركم»، وهو ضعيف، في سنده موسى بن مطير كَذَّبَهُ: يَحيى بن مَعين، وقال النسائي وجماعة: متروك. انظر: «ظلال الجنَّة في تخريج السُّنَّة»؛ للألباني، (٢/ ٣١٧).

وعن جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ[3]: أَتَتِ امْرَأَةٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ فَأَمَرَهَا أَنْ تَرْجِعَ إِلَيْهِ. فَقَالَتْ[4]: أَرَأَيْتَ إِنْ جِئْتُ وَلَمْ أَجِدْكَ -كَأَنَّهَا تَقُولُ المَوْتَ-؟ قَالَ ﷺ: «إِنْ لَمْ تَجِدِينِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ» رواهُ البُخاريُّ ومُسلمٌ[5].

وعن ابن عبَّاسٍ رضي الله عنهما قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تَسْأَلُه شَيْئًا، فقال لها[6]: «تَعُـودِين»؟ فقالت: يا رسول الله إنْ عدتُ فلم أجدكَ -تُعَرِّض بالموت-؟

فقال: «إنْ جِئْتِ فلم تجديني؛ فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه؛ فإِنَّهُ الخليفةَ بعدي» رواهُ ابنُ عساكر[7].

وعن ابنِ عُمرَ رضي الله عنهما قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «يَكُونُ خَلْفِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً: أَبُـو بَكْـرٍ، لا يَلْبَثُ إلا قَلِيلاً..» رواهُ البغويُّ بسندٍ حَسَنٍ[8].

وعَن حُذَيْفَةَ رضي الله عنه قالَ: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ»[9] رواه أحمد، والتِّرمذي وحسَّنَه، وابنُ ماجه[1]، والحاكم وصحَّحه، ورواهُ الطَّبراني عن أبي الدرداء، والحاكم عن ابن مسعود رضي الله عنه.

---

(١) في (المطبوع): (وهذا).

(٢) لعل المُصنِّف قصدَ (خلافة) بدل (موالاة).

(٣) (قال): سقطت من (ج).

(٤) في الأصل (أ): (قالت).

(٥) رواه البخاري في «صحيحه»، برقْم: (٣٦٥٩) -واللَّفظ له-، ومُسلم في «صحيحه»، برقم (٢٣٨٦). قال ابنُ حجرٍ رحمه الله في «فتح الباري»، (١٣/ ٣٣٣): «ودلالته لها على أبي بكر مطابقٌ لذلك العموم وقول بعضهم هذا يدل على أنَّ أبا بكر هو الخليفة بعدَ النبي ﷺ صحيح، لكن بطريق الإشارة لا التصريح، ولا يعارض جزم عمر بأن النبي ﷺ لم يستخلف؛ لأن مراده نفي النص على ذلك صريحًا، والله أعلم. قال الكرماني: مناسبة هذا الحديث للترجمة أنه يستدل به على خلافة أبي بكر رضي الله عنه..».

(٦) (لها): غير موجودة في (ب)، و(ج)، و(المطبوع).

(٧) أخرجه أبو القاسم الأصبهاني في «الحجة في بيان المحجة»، برقم: (٣١٣)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»، (٦٣٣١)، قال الألبانيُّ: منكر، انظر: «السلسلة الضَّعيفة»، (٥٥٦١). قالَ الباحثُ: وقد وردَ الحديث أعلاه بأسانيد -كما هو مُخرّج في الصَّحيحين- بنصه؛ خلا: «فإنَّه الخليفة بعدي» وهي داعي النكارة، وفي الصَّحيح غُنية عن غيره!.

(٨) رواه الطبراني في «معجمه الكبير»، برقْم: (١٢)، و(١٤٢)، والبغويُّ في «معجم الصحابة»، برقْم: (١٣٨٩)، مِن حديث عبدالله بن عمرو، لا كما أورد المُصنف: عن ابن عمر رضي الله عنهما، وضعف إسناده الألباني في الضعيفة، (١٤/ ١٣٠).

(٩) رواهُ التِّرمذيُّ في «سُننه» برقْم: (٣٦٦٢)، وأحمدُ في «مُسنِدِه» برقْم: (٢٣٦٣٤)، وصحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» برقْم: (١١٤٢).

وعن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنِّي لا أَدْرِي مَا قَدْرُ بَقَائِي فِيكُمْ؛ فَاقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَتَمَسَّكُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَمَا حَدَّثَكُم ابْنُ مَسْعُودٍ فَصَدِّقُوهُ» رواهُ أحمد، وغيره[1].

وَعَنْ أَنسٍ قالَ: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ[3] بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ ابْنِ مَسْعُودٍ» رواهُ ابنُ عَدِيّ[4].

وَعَنْهُ[5]: بَعَثَنِي بَنُو المُصْطَلِقِ[6] إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، أَنْ أَسْأَله: إِلَى مَنْ نَدْفَعُ صَدَقَاتِنَا بَعْدَكَ؟ [قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ؟][7]، فَقَالَ: «إِلَى أَبِي بَكْرٍ..» رواهُ الحاكِمُ، وصحَّحه[8].

وَعَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ [لِي][9] رَسُولُ اللهِ ﷺ -في مرضه الذي ماتَ فيه-: «ادْعِي لِي أَبَاكِ وَأَخَاكِ؛ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ[10]، وَيَقُولَ قَائِلٌ: أَنَا أَوْلَى! وَيَأْبَى اللَّهُ وَالمُؤْمِنُونَ إِلاَّ أَبَا بَكْرٍ» رواهُ مُسلمٌ، وأحمدُ[11].

---

(١) وقع في (المطبوع): (حسَّنه ابن ماجه)!.

(٢) رواهُ التِّرمذيُّ في «سُننه» برقْم: (٤١٦٩)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ، وأحمدُ في «مُسنده» برقْم: (٢٣٣٢٤)، وصحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» برقْم: (٢٥١١).

(٣) (مِن): غير موجودة في (ب)، و(ج).

(٤) رواهُ التِّرمذيُّ في «سُننه» برقْم: (٣٨٠٥)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ غريبٌ، والحاكم في «مُستدركِه» بِرقْم: (٤٤٥٦)، وابنُ عَدي في «الكامل»، برقم: (٤٢٤)، وصحَّحه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» برقْم: (١١٤٤).

(٥) (وعنْه): ساقطة من (ج).

(٦) تحرَّف في (ب) إلى: (بنو المطلق)!.

(٧) زيادة من «المستدرك».

(٨) رواهُ الحاكم في «مُستدركِه» بِرقْم: (٤٤٦٠) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذَّهبيُّ في «التَّلخيص»، (٣/ ٨٢)، وقال الألبانيُّ: رجاله ثقات، غير نصر بن منصور المروزي! «السِّلسلة الضعيفة»، تحت رقم: (٦١٩١)، والرواية -بتمامها- عن أنسٍ رضي الله عنه: بَعَثَنِي بَنُو المُصْطَلِقِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالُوا: سَلْ لَنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ إِلَى مَنْ نَدْفَعُ صَدَقَاتِنَا بَعْدَكَ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «إِلَى أَبِي بَكْرٍ»؛ فَأَتَيْتُهُمْ فَأَخْبَرْتُهُمْ، فَقَالُوا: ارْجِعْ إِلَيْهِ فَسَلْهُ، فَإِنْ حَدَثَ بِأَبِي بَكْرٍ حَدَثٌ فَإِلَى مَنْ؟ فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «إِلَى عُمَرَ»، فَأَتَيْتُهُمْ فَأَخْبَرْتُهُمْ، فَقَالُوا: ارْجِعْ إِلَيْهِ فَسَلْهُ، فَإِنْ حَدَثَ بِعُمَرَ حَدَثٌ، فَإِلَى مَنْ؟ فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «إِلَى عُثْمَانَ»، فَأَتَيْتُهُمْ فَأَخْبَرْتُهُمْ، فَقَالُوا: ارْجِعْ إِلَيْهِ فَسَلْهُ، فَإِنْ حَدَثَ بِعُثْمَانَ حَدَثٌ فَإِلَى مَنْ؟ فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ: «إِنْ حَدَثَ بِعُثْمَانَ حَدَثٌ فَتَبًّا لَكُمُ الدَّهْرَ تَبًّا».

(٩) زيادة من «صحيح مسلم».

(١٠) كذا في الحديث، وفي الأصل (أ): (متمني).

(١١) رواهُ مُسلمٌ في «صحيحه»، برقْم: (٢٣٨٧)، وأحمدُ في «مُسنده»، برقم: (٢٤٧٥١)، و(٢٥١١٣).

وهذا الحديث يُخْرِج مَن يَأْبي خِلافة الصِّدِّيق عن المؤمنين.

وعن[1] عَلِيّ رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «سألتُ اللهَ تعالى[2] أن يقدِّمَكَ ثلاثًا فأبى اللهُ إلا تقديمَ أبي بكرٍ» وفي رواية -زيادة-: «ولكنّي خاتم الأنبياء وأنتَ خاتم الخُلَفاء» رواه الدّارقطني، والخطيب، وابن عساكر[3].

وَعَنْ سَفِينَةَ قَالَ: لمَّا بَنَى رَسُولُ اللهِ ﷺ المَسْجِدَ وَضَعَ فِي البِنَاءِ حَجَرًا، وَقَالَ لأَبِي بَكْرٍ: «ضَعْ حَجَرَكَ إِلَى جَنْبِ حَجَرِي»، ثُمَّ قَالَ لِعُمَرَ: «ضَعْ حَجَرَكَ إِلَى جَنْبِ حَجَرِ أَبِي بَكْرٍ»، ثُمَّ قَالَ لِعُثْمَانَ: «ضَعْ حَجَرَكَ إِلَى جَنْبِ حَجَرِ عُمَرَ[4]»، ثُمَّ قَالَ: «هَؤُلاءِ الْخُلَفَاءُ مِنْ[5] بَعْدِي» رواه ابنُ حبان، قال أبو زرعة: «إسناده قوي لا بأس به»، والحاكم وصححه، والبيهقي[6].

ورُوِيَ[7] في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسَرَّ ٱلنَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَٰجِهِۦ..﴾ [التحريم: ٣] الإخبار بخلافة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

قيل: يُشير إلى خلافة الصِّدِّيق رضي الله عنه قوله تعالى[8]: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ..﴾ [البقرة: ٢١٧] الآية؛ لأنه هو الذي جاهد أهلَ الرِّدة.

وقوله: ﴿قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ ٱلْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُو۟لِى بَأْسٍ شَدِيدٍ..﴾ [الفتح: ١٦] الآية؛ لأنه هو الذي بَاشَرَ قتال بني حنيفة[1] الذين[2] كانوا من أشد الناس حين ارتدوا.

---

(١) في (ب)، و(المطبوع): (عن) بدون واو.

(٢) (تعالى): غير موجودة في (المطبوع).

(٣) أخرجه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»، برقم: (٥٩٢١)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»، (٤٥/ ٣٢٢)، وذكرهُ وذكرهُ ابن الجوزيّ في كتابه: «العلل المتناهية»، (١/ ١٨٩)، وقال: هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ؛ علي، ويحيى مجهولان.

(٤) (ثُمَّ قَالَ لِعُثْمَانَ: ضَعْ حَجَرَكَ إِلَى جَنْبِ حَجَرِ عُمَرَ): سقطت من (المطبوع)!.

(٥) (مِنْ): غير موجودة في (ب)، و(ج)، و(المطبوع).

(٦) رواه الحاكمُ في مستدركه، برقم: (٤٢٨٤) وقال: حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرِّجاه، ووافقه الذَّهبي، ورواه ابنُ أبي عاصم في «السنة»، برقم: (١١٥٧)، والبيهقي في «الدلائل»، (٢/ ٥٥٣)، وضعفه الألباني في «ظلال الجنة»، برقم: (١١٥٧). قال الباحث: لم أقف على حُكم أبي زُرعة رحمه الله، وفي سنده حشْرَج بن نباتة؛ قال عنه النَّسائي في كتابه «الضعفاء والمتروكين»، (١/ ١٧٠): ليس بالقوي. قال العقيلي: لم يُتابع عليه؛ لأنَّ عمر وعليًّا قالا: لم يستخلف النبي عليه السلام. «الضعفاء الكبير»، (٢/ ٣٥٦).

(٧) في (ب)، و(ج)، و(المطبوع): (روي) -بدون واو-.

(٨) (تعالى): زيادة من (ب)، و(المطبوع).

وقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ﴾ [النور: ٥٥] الآية، وقد مُكِّن الإسلامُ بأبي بكر وعمر فكانا خليفتين حقين لوجوب[٣] صدق وعد الله –تعالى–.

وما صَحَّ من قوله ﷺ: **«الخِلافَةُ بَعْدِي ثَلاثُونَ سَنَةً[٤]..»**[٥] وفي بعض الروايات: **«خلافة [و]رحمة»**[٦]، وفي بعضها: **«خِلافَةُ النُّبُوَّة»**[٧].

وما صَحَّ من أَمْرِه ﷺ أبا بكر في مرض موته بإمامة الناس[٨]؛ وهذا التقديم من أقوى أمارات حَقِيَّة[٩] خلافة الصديق، وبه استدل أجلاء الصحابة كعمر وأبي[١٠] عبيدة وعلي –رضي الله عنهم أجمعين–[١١] فهذه وما تشاكِلُها[١٢] تُسَوِّدُ وجوهَ الرَّفَضَة الفَسَقَة المُنكرينَ خلافةَ الصديق رضي الله عنه.

---

(١) الحَنَفِي: هذه النسبة إلى بني حنيفة، وهم: قوم أكثرهم نزلوا اليمامة، وكانوا قد تبعوا مسيلمة الكذاب المتنبي! ثم أسلموا زمن أبي بكر رضي الله عنه وقَتْلِ مسيلمة. «الأنساب» للسمعاني، (٢/ ٢٨٠)، ثمَّ قال السَّمعاني رحمه الله كلامًا مُهمًّا في الباب: «وأما محمد بن الحنفية، ابن أمير المؤمنين على بن أبي طالب رضي الله عنه نُسِبَ إلى أُمِّه واسمها خولة، وسُميت الحنفية، وغلب عليها؛ لأنها كانت من سَبْي بني حنيفة أعطاها إياه الصديق أبو بكر رضي الله عنه، وبهذا يستدل أهل السُّنة على الشيعة أن خولة كانت من سبي بني حنيفة، وقسمها أبو بكر رضي الله عنه ولو لم يكن إمامًا لما صَحَّ قسمته وتصرفه في خمس الغنيمة، وعلي رضي الله عنه أخذ خولة وأعتقها وتزوج بها». انظر: «المرجع السابق»، (٢/ ٢٨١) –بنوع اختصار–.

(٢) في (ج): (الذي).

(٣) في الأصل (أ)، و(المطبوع): (لوجود).

(٤) (سنة): سقطت من (المطبوع).

(٥) رواهُ الترمذيُّ في «سننه»، برقم: (٢٢٢٦) وقال: حديث حسن، وأبو داودَ في «سننه» برقْم: (٤٦٤٨)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» برقْم: (٦٩٤٣)، والخَلَّالُ في «السُّنَّة»، برقْم: (٦٤٧) –واللفظُ لهما–. وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٣٣٤١).

(٦) أخرجه ابنُ أبي عاصم في «السُّنة» بسنده عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وأَبِي عُبَيْدَةَ رضي الله عنهما قَالا: سَمِعْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: **«إِنَّ هَذَا الأَمْرَ بَدَأَ رَحْمَةً وَنُبُوَّةً، ثُمَّ خِلافَةً وَرَحْمَةً»**، وصحَّحه الألبانيُّ في «ظلال الجنة»، برقم: (١١٣٠).

(٧) رواه أبو داودَ في «سُنَنِه» برقم (٤٦٤٨) بسنده، عَنْ سَفِينَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«خِلافَةُ النُّبُوَّةِ ثَلاثُونَ سَنَةً، ثُمَّ يُؤْتِي اللهُ الْمُلْكَ –أَوْ مُلْكَهُ– مَنْ يَشَاءُ»**. وصححه الألبانيُّ في «صحيح الجامع»، برقم: (٣٢٥٧).

(٨) رواهُ البُخاريُّ في مواضع من «صحيحه»، منها برقْم: (٦٧٨)، باب: أهل العلم والفضل أحقّ بالإمامة؛ ولترجمة الباب دلالة واضحة على مكانة أبي بكر رضي الله عنه وأحقيته بالخلافة والإمامة، ومُسلم في «صحيحه»، برقْم: (٤١٨).

(٩) وقع في (ج)، و(المطبوع): (حقيقة).

(١٠) في الأصل (أ): (كعمر أبي عبيدة)!.

(١١) رواهُ البُخاريُّ في «صحيحه»، منها برقْم: (٣٦٦٨).

(١٢) وقع في الأصل (أ): (وما تشاء كُلّها).

مَطْلَبٌ:

دَعْوَاهُمْ ارْتِدَادُ الصَّحَابَةِ ﷺ(١)

* **ومنها:** أنه روى الكشِّي(٢) منهم -وهو عندهم أعرفهم بحال الرِّجال وأوثقهم في رجاله وغيره- وغيره- عن الإمام جعفر الصادق ﷺ -وحاشاه من ذلك- أنه قال لما مات النبيُّ ﷺ: «ارتدتِ(٣) الصحابة كُلُّهم إلا أربعة: المقداد، وحذيفة، وسلمان، وأبو ذر. فقيل له: كيف حال عمار بن ياسر؟ قال(٤): حاصَ حَيْصَةً ثُمَّ رَجَع!»(٥).

هذا العموم المؤكد يقتضي ارتداد علي، وأهل البيت وهم لا يقولون بذلك، وهذا هدم لأساس الدين؛ لأنَّ أساسه القرآن والحديث(٦)، فإذا فُرِضَ ارتداد مَن أخذ مِنَ النبيِّ ﷺ إلا النفر الذين لا يبلغ خبرهم التواتر، وقع الشك في القرآن والأحاديث، نعوذ بالله من اعتقاد يوجب هدم(٧) الدِّين. وقد اتخذ الملاحدة كلام هؤلاء الرَّفَضة(٨) حجة لهم فقالوا: كيف يقول الله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ..﴾ [آل

---

(١) أوردَ الكُليني بسنده لأبي جعفر ﷺ: جعلت فداك ما أقلنا لو اجتمعنا على شاة ما أفنيناها؟ فقال: ألا أحدثك بأعجب من ذلك ، المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا -وأشار بيده- ثلاثة قال حمران: فقلت: جعلت فداك ما حال عمار؟ قال: رحم الله عمارًا أبا اليقظان بايع وقتل شهيدًا، فقلت: في نفسي ما شيء أفضل من الشهادة فنظر إلي فقال: لعلك ترى أنه مثل الثلاثة أيهات أيهات. «الكافي»، (٢/ ٢٤٤)

(٢) فقيه الإماميَّة أبو عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز، الكشِّي؛ نسبةً إلى (كش) القريبة من سمرقند. اهتم بعلم الرجال وصار ذا معرفة بالأخبار والأحاديث ورواتها، فصنَّف كتابه الشهير: «معرفة أخبار الرجال» الذي عُرِفَ بـ«رجال الكشي». من جُملة شيُوخه: محمد بن مسعود العياشي، صاحب: «تفسير العياشي»، توفي في داره بسمرقند، سنة (٣٤٠هـ)، وقيل (٣٥٠ هـ). انظر: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، (١٥/ ١٧٣)، «طبقات أعلام الشيعة» (١/ ٢٩٥)، «الأعلام»، (٦/ ٣١١).

(٣) في (المطبوع): (ارتد).

(٤) (قال): ساقطة في (ب).

(٥) سبق عزوه إلى مصادرهم، (ص٦٣) من الدراسة.

(٦) (وهذا هدم لأساس الدين؛ لأنَّ أساسه القرآن والحديث): ساقطة في (ج)!.

(٧) في (ب): (بهدم).

(٨) في (المطبوع): (الرافضة).

عمران:١١٠]، وقد ارتدوا بعد وفاة نبيِّهم إلا نحو خمسة أو ستة أنفس منهم؛ لامتناعهم من تقديم أبي بكر على علي وهو الموصى به(١).

فانظر إلى كلام هذا الملحد تجده عين كلام الرَّفَضة(٢)، فهؤلاء أشد ضررًا على الدين من اليهود والنصارى.

وفي هذه الهَفْوَة الفساد من وجوه:

- فإنها توجب إبطال الدين، والشك فيه.

- وتجوِّز(٣) كتمان ما عُورِض به القرآن، وتجوِّز(٤) تغيير القرآن.

- وتخالف قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح:١٨]، وقوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩]، وقوله فيمن آمن قبل الفتح وبعده: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥]، وقوله في حق المهاجرين والأنصار ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحجرات: ١٥]، ﴿وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وقوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]، وقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وغير ذلك من الآياتِ والأحاديثِ الناصَّةِ على أفضليةِ الصحابة واستقامتهم على الدين؛ ومَن اعتقدَ ما يخالف كتابَ الله، وسنَّة رسول الله ﷺ المُتواترة(٥)؛ فقد كفر.

ما أشنعَ مذهب قوم يعتقدون ارتدادَ مَن اختاره الله لصحبة رسوله ونصرة دينه!.

* * * *

---

(١) في (ب): (المو به).

(٢) في (المطبوع): (الرافضة).

(٣) في (ب): (تجويز)، وفي (ج): (ويجوز).

(٤) في (ب): (تجويز).

(٥) (المتواترة): ساقطة من (المطبوع).

مَطْلَبٌ:
دَعْوَاهُمْ نَقْصُ القُرْآنِ[1]

* ومنها: ما ذكروه في كتبهم الحديثية والكلامية أنَّ عثمان ﷺ نَقَصَ مِن القرآن، فإنه كان في سورة ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ بعد قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح:٤] «وعليًّا صهرك»[2] فأسقطها بحسد اشتراك الصهرية[3].

قالوا: وكانت سورة الأحزاب مقدار سورة الأنعام، فأسقط عثمانُ منها ما كان في فضل ذوي القُربى، قيل: أظهروا في هذه الأزمنة سورتين يزعمون أنهما[4] من القرآن الذي أخفاه عثمان[5]، كل سورة سورة مقدار جزء، وألحقوهما[6] بآخر المصحف، سموا إحداهما سورة النورين وأخرى سورة الولاة[7]؛ يلزم من هذا تكفير الصحابة حتى علي حيث رضوا بذلك!، فهي كالتي قبلها في المفاسد،

---

(١) فصَّلتُ القول في عقيدتهم في القرآن، وادِّعائهم تحريفه ونقصه: (ص٦١) فلتُراجع، وكلّ ذلك من أصول مراجعهم.

(٢) انظر: «بحار الأنوار»، (٢٤/ ٣٩٩)، «تفسير البرهان»، (٤/ ٤٧١)، «فصل الخطاب»، (ص٢١)، (ص٣٢٣).

(٣) قالَ الباحثُ: زواجُ علي من فاطمة ﷺ كان في السنة الثانية من الهجرة بعدَ وقعة بدر، وأورد ابنُ كثير في «البداية والنهاية» ما نقله البيهقي من كتاب «المعرفة»؛ لأبي عبد الله بن منده أنَّ عليًّا تزوج فاطمة بعد سنةٍ من الهجرة، وابْتَنَى بها بعد ذلك بسنةٍ أخرى. ثمَّ علق قائلاً: فعلى هذا يكون دخوله بها في أوائل السنة الثالثة من الهجرة فظاهر سياق حديث الشارفين يقتضي أن ذلك عقب وقعة بدر بيسير فيكون ذلك كما ذكرناه في أواخر السنة الثانية». «البداية والنهاية»، (٣/ ٤١٩). وهذه الفِرية على الخليفة عثمان ﷺ مِن جهلِ الروافض في الافتراء!؛ فالسورة مكيَّة، وزواج عليّ بفاطمة ﷺ كانَ في المدينة، ولكن لا عجب فدينهم الكَذِب!.

(٤) في (ج): (أنها).

(٥) قال ابنُ عَقيلة المكي الحنفي ﷺ: «عُدَّةُ المصاحف التي كتبها سيِّدنا عثمان ﷺ، وأرسلَ بها إلى الآفاق خمسة». «الزيادات والإحسان في علوم القرآن»، (٢/ ٢٧).

(٦) في (ج): (ألحقوها).

(٧) في (المطبوع): (الولاء).

قالَ الباحثُ: سورة الولاية أو الولاة مشهورة عند الرافضة، أوردها شيخهم الطُّبرسيُّ في تسويده: «فصل الخطاب»، (ص١٨٠-١٨١)، ونقلها علامتهم الميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي في كتابه: «منهاج البراعة شرح نهج البلاغة»، (٢/ ٢١٦-٢١٧)، فقال: ومنها سورة الولاية: (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ. يا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا آمِنُوا بِالنَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ اللذَيْنِ بَعَثْناهُما يَهْدِيانِكُمْ إِلى صِراطٍ مُسْتَقيمٍ نَبِيٌّ وَوَلِيٌّ بَعْضُهُما مِنْ بَعْضٍ، وَأَنَا الْعَليمُ الْخَبيرُ، إِنَّ الَّذينَ يُوفُونَ بِعَهْدِ اللهِ لَهُمْ

وتكذيب قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩].

ومَن اعتقدَ عدم[1] حفظه مِن[2] الإسقاط، واعتقد ما ليس منه أنه منه، فقد كفر[3].

ويلزم من هذا رَفْعُ الوُثُوقِ بالقرآنِ كُلِّه!، وهو يُودي إلى هدمِ الدِّين، ويلزمُهم عدم الاستدلال به والتعبد بتلاوته؛ لاحتمال التبدل[4].

ما أخبثَ قولَ قومٍ[5] يهدم دينهم!.

روى البخاريُّ أنَّه قال ابنُ عباسٍ ومحمدُ بْنُ الحَنَفِيَّة[6]: «مَا تَرَكَ -رسولُ اللهِ ﷺ- إِلَّا مَا بَيْنَ الدَّفَّتَيْنِ»[7].

جَنّاتُ النَّعيم، فَالَّذينَ إذا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آياتُنا كانُوا بِآياتِنا مُكَذِّبينَ، إِنَّ لَهُمْ في جَهَنَّمَ مَقامٌ عَظيمٌ، نُودِيَ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيمَةِ أَيْنَ الضّالُّونَ الْمُكَذِّبُونَ لِلمُرْسَلينَ، ما خَلَفَهُمُ الْمُرْسَلينَ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَما كانَ ا للهُ لِيُنْظِرَهُمْ إِلى أَجَلٍ قَريبٍ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَعَلِيٌّ مِنَ الشّاهِدينَ). فإن لم يكن هذا تحريفًا للكَلِم عن مواضعه، وإلحادًا في آيات الله، فماذا يكون؟!

(١) في (المطبوع): (عدم صحة حفظه).

(٢) في الأصل (أ)، و(ج): (عن)، والمُثبت من (ب)، و(المطبوع).

(٣) انظر: مقدمة الدراسة عن عقيدة الرافضة في تحريف القرآن الكريم، (ص٦٠).

(٤) نقل الإجماع ابنُ حجرٍ قائلاً: «أجمع السلف على أنَّ الذي بين الدفتين كلام الله» «فتح الباري»، (١٣/ ٤٩٣).

(٥) (قوم): ساقطة من (ب).

(٦) في (ب): (ابن حنفيَّة).

(٧) رواه البُخاريُّ في «صحيحه»، برقم: (٥٠١٩). قال ابنُ حَجَرٍ رَحِمَهُ اللهُ: (الدفتين) أي: حافتي المصحف. «فتح الباري» (١/ ١١٧). وقال -في شرحه للحديث أعلاه-: «أي: ما في المصحف وليس المراد أنه ترك القرآن مجموعًا بين الدفتين؛ لأن ذلك يخالف ما تقدم من جمع أبي بكر ثم عثمان، وهذه الترجمة للرَّد على مَن زعم أن كثيرًا من القرآن ذهبَ لذهابِ حملته، وهو شيءٌ اختلقه الرَّوافض؛ لتصحيح دعواهم أنَّ التنصيص على إمامة علي واستحقاقه الخلافة عند موت النبي ﷺ كان ثابتًا في القرآن. وأنَّ الصحابة كتموه! وهي دعوى باطلة؛ لأنهم لم يكتموا، مثل: «**أنتَ عندي بمنزلة هارون من موسى**» وغيرها من الظواهر التي قد يتمسك بها من يدَّعي إمامته كما لم يكتُموا ما يعارض ذلك أو يخصص عمومه أو يقيد مطلقه، وقد تلطف المصنف في الاستدلال على الرافضة بما أخرجه عن أحد أئمتهم الذين يدعون إمامته وهو محمد بن الحنفية وهو ابن علي بن أبي طالب فلو كان هناك شيء ما يتعلق بأبيه لكان هو أحق الناس بالاطلاع عليه وكذلك ابن عباس؛ فإنه ابن عم علي وأشد الناس له لزومًا واطلاعًا على حاله» اهـ «المرجع السابق»، (٩/ ٦٥).

مَطْلَبٌ:

السَّبُّ[1]

* ومنها: إيجابُهم سَبَّ الصحابة لا سيما الخلفاء الثلاثة[2] -نعوذُ بالله-، رَوَوْا في كتبهم المعتبرة عندهم عن رجلٍ من أتباع هشام الأحول، أنه قال: كنت يومًا عند أبي عبد الله جعفر بن محمد، فجاء[3] رجلٌ خيَّاطٌ من شيعته، وبيده قميصان، فقال: يا ابنَ رسول الله، خِطْتُ أحدهما وبكل غَرْزَةِ إبرةٍ وَحَّدْتُ اللهَ الأكبرَ[4]، وخِطْتُ الآخرَ وبكلِّ غَرْزَةِ إبرةٍ لَعَنْتُ[5] الأبعد[6] أبا بكرٍ وعمرَ -رضي الله عنهما-، ثم نذرتُ لك ما أحببتَه[7] منهما، فما تحبه خذه، وما لا تحبه رُدَّه. فقال الصادق: أحب ما تم بلعن أبي بكر وعمر، وأردُّ[8] وأردُّ[9] إليك الذي خِيطَ بذكرِ الله الأكبر».[10]

فانظر إلى هؤلاء الكَذَبَة الفَسَقَة ماذا ينسبون إلى أهل البيت من القبائح؟! حاشاهم.

قال الله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ..﴾ [البقرة: ١٤٣] فإذا لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ وسطًا فمن يكون[11] غيرهم؟.

---

(١) قال شيخهم المجلسي -بعد روايات أوردها-: «الأخبار الدَّالة على كُفر أبي بكر وعمر وأضرابهما، وثواب لعنهم والبراءة منهم، وما يتضمن بدعهم، أكثر من أن يُذكر في هذا المجلد أو في مجلدات شَتَّى، وفيما أوردناه كفاية لمن أراد الله هدايته إلى الصراط المستقيم». «بحار الأنوار»، (٣٠ / ٣٩٩). ومَن كانت هذه طريقته فهو أحرى بهدايتهم إلى صراط الجحيم!، وكما قال الله: ﴿قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨].

(٢) انظر: «بحار الأنوار»، (٤/ ٣٨٥)، و«أصول الكافي»، (١/ ٤٣٤).

(٣) في (ب)، و(المطبوع): (فجاءه).

(٤) في (ج): (وحدتُ: اللهُ أكبر).

(٥) في الأصل (أ)، و(المطبوع): (لعن).

(٦) تحرَّفَ في (المطبوع): (إلا بعد أبي بكر وعمر)!.

(٧) في (المطبوع): (ما أحببته لك منهما).

(٨) في (المطبوع): (وازدُد).

(٩) في (ج): (بذكر: اللهُ أكبر).

(١٠) لم أقف عليها !.

(١١) في (ج): (فمن يكن).

وقال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ..﴾ [آل عمران: ١١٠]. فإذا لم يكن أصحابه من خيرهم فمن يكون سواهم؟.

وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

ومَن سَبَّ(١) مَن رضي الله عنه فقد حارب اللهَ ورسولَهُ.

وقال: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. وكيف يُسبُّ مَن رضي عنه مولاه واصطفاه؟.

وقال: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ ۚ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا ۖ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ﴾ [الفتح: ٢٩]، كيف يجوزُ سَبُّ مَن يمدحُه ربه؟.

وقال تعالى: ﴿..لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ ۚ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، ومَن وعده سيدُه الجنة كيف يُسبّ؟.

وقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨]، وقال في الأنصار: ﴿..فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر: ٩].

والقرآنُ مشحونٌ في(٢) مدح الصحابة ﷺ؛ فَمَنْ سَبَّهُم فقد خالفَ ما أمرَ(٣) اللهُ به(٤) مِن إكرامهم، إكرامهم، ومَن اعتقدَ السُّوءَ فيهم؛ كُلِّهم أو جمهورهم فقد كذَّب الله -تعالى- فيما أخبرَ مِن كمالهم وفضائلهم، ومكذبُه كافرٌ.

قال رسول الله ﷺ: «النُّجومُ أَمَنَةٌ للسَّماءِ(٥)، فإذَا ذَهَبتِ النُّجومُ أتى السَّماءَ مَا تُوعَد(٦)، وأنَا أَمَنَةٌ(٧) أَمَنَةٌ(٧) لأَصْحَابِي، فإذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي ما يُوعدونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لأُمَّتِي فإذا ذهبَتْ(١) أصحَابي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ» رواه مسلم(٢).

---

(١) (سبَّ): ساقطة من الأصل: (أ).

(٢) في الأصل (أ)، و(ج)، و(المطبوع): (من)، وما أثبتُه من (ب).

(٣) في (ج): (فقد خالف الله ما أمر).

(٤) (به): ساقطة من (ب)، و(ج)، و(المطبوع).

(٥) في (المطبوع): (السماء).

(٦) في (ج): (ما توعدون).

(٧) في (ب): (وأنا أمنة أصحابي).

وقد صَحَّ عنه ﷺ أنه قَالَ[3]: «خَيْرُ النَّاسِ[4] قَرْنِي»[5]، وقال ﷺ: «خيرُ[6] أُمَّتِي أَوَّلُهَا وآخِرُهَا، وَفِي وَسِطِهَا الكَدَرُ» رواه الحاكم، والترمذي[7].

وقد صَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّ اللهَ يَفتحُ على النَّاسِ ببركةِ الصَّحابةِ[8].

وعن أبي سعيدٍ، قال رسولُ اللهِ ﷺ: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا[9] نَصِيفَهُ[10]» رواه مسلم وغيره[11].

وعن عمرَ رضي الله عنه يقول: «لا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحمَّدٍ ﷺ فَلَمَقَامُ أَحَدِهِمْ سَاعةً خَيْرٌ مِنْ عَمَلِ أَحَدِكُمْ عُمْرَهُ» رواه ابن ماجه[12].

وقد صَحَّ عنه ﷺ أنَّه[13] قال: «لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أَهْلِ بَدْرٍ؟ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، قَدْ وَجَبَتْ لَكُمُ الجَنَّةُ، أَوْ: قَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»[1].

---

(١) في (المطبوع): (ذهب).

(٢) سبق تخريجه، (ص٣٥).

(٣) (أنه قال): من الأصل (أ) فقط.

(٤) في (المطبوع): (أمتي).

(٥) سبق تخريجه، (ص١٧).

(٦) (خير): غير موجودة في (ب).

(٧) رواه الحكيم الترمذي في «نوادر الأصول في أحاديث الرسول» (٢/ ٩٢)، وضعفه الألبانيُّ في «السلسلة الضعيفة»، برقم: (٣٥٧٢).

(٨) يشير المُصنِّف إلى الحديث المُتفق على صحته، الذي رواه أبو سعيد الخُدْري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي على الناسِ زمانٌ، فيغزو فِئَامٌ منَ الناسِ، فيقولونَ: فيكم مَنْ صاحَبَ رسولَ اللهِ ﷺ؟ فيقولونَ: نَعَمْ، فَيُفْتَحُ لَهُمْ، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى الناسِ زمانٌ، فيغْزُو فِئَامٌ من الناسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فيكم مَنْ صاحَبَ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ؟ فيقولونَ: نعم، فيُفْتَحُ لهم، ثُمَّ يَأْتِي عَلَى الناسِ زمانٌ، فيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ الناسِ، فَيُقَالُ: هَلْ فيكم مَنْ صاحَبَ مَنْ صاحَبَ أصحابَ رسولِ اللهِ ﷺ؟ فيقولونَ: نعَمْ، فَيُفْتَحُ لهم» رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٣٦٤٩)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٥٣٢).

(٩) في (المطبوع): (أو).

(١٠) في (ب): (ولا نصفه).

(١١) سبق تخريجه، (ص٣٨).

(١٢) رواه ابنُ ماجه في «سننه»، برقم: (١٦٢)، وابنُ أبي شيبة في «مُصنفه»، برقم: (٣٣٠٨٢)، وحسنه الألبانيُّ في «صحيح ابن ماجه»، برقم: (١٥٨).

(١٣) (أنه): غير موجودة في (ب).

وقد صَحَّ عنه ﷺ أنَّه قال: «**لا يدخلُ النَّارَ مَنْ حَضَرَ الحُدَيبيةَ إنْ شَاءَ اللهُ تَعَالى**»(١)(٢).

وقد رُوِيَ عنه بطُرقٍ -إسنادُ بعضِها رجالُه(٣) رجالُ الصحيحِ، غير واحد، وهو ثقة- قال: «**لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي، لَعَنَ اللهُ مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي**»(٤).

وقد رُوِيَ بأسانيدَ بعضها حسن؛ عن ابن عباسٍ(٥) قال: كنت عند النبي ﷺ وعنده عليّ رضي الله عنه فقال النبي ﷺ: «**يَا عَلِيُّ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ يَنْتَحِلُونَ حُبَّ أَهْلِ الْبَيْتِ لَهُمْ نَبَزٌ**(٦) **يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ قَاتِلُوهُمْ، فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ**»(٧).

وقدْ تواترَ عن النبيِّ ﷺ ما يَدُلُّ على كمال الصحابة؛ خصوصًا الخلفاء الراشدين، فإنَّ ما ذُكر في مدحِ كُلِّ واحدٍ مشهورٌ؛ بل متواترٌ؛ لأنَّ نَقَلَةَ ذلك أقوامٌ يستحيل تواطؤهم على الكذب، ويُفيد مجموع أخبارهم العلمَ اليقينيَّ بكمال الصحابة، وفضل الخلفاء.

فإذا عرفتَ أنَّ آياتِ القرآنِ مُتكاثرةٌ(٨) في فضلهم، والأحاديث المتواترة بمجموعِها نَاصَّةٌ على كمالِهم، فَمَن اعتقدَ فِسْقَهم أو فِسْقَ جمهورِهم(١)، أو ارتدادَهم(٢)، أو ارتدادَ معظمِهم عن الدِّين، أو

---

(١) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم (٣٩٨٣)، ومُسلم في «صحيحه»، برقم (٢٤٩٤).

(٢) رواهُ مُسلمٌ في «صحيحه»، برقم: (٢٤٩٥)، ولفظه: عنْ جابرٍ رضي الله عنه أنَّ عَبْدًا لحَاطِبٍ جاء رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَشْكو حَاطِبًا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ، فقالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**كذبتَ، لا يدخلها، إِنَّهُ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ**». ورواه ابنُ ماجه في «سُننه» برقم: (٤٢٨١)، ولفظه: عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**إِنِّي لأَرْجُو أَلاَّ يَدْخُلَ النَّارَ أَحَدٌ، إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا، وَالْحُدَيْبِيَةَ**»، قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَلَيْسَ قَدْ قَالَ اللهُ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا﴾ [مريم: ٧١]، قَالَ: «**أَلَمْ تَسْمَعِيهِ يَقُولُ**: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾[مريم: ٧٢]».

(٣) في (المطبوع): (رجال الصحيح).

(٤) رواه الطبراني في «الأوسط»، برقم: (٤٧٧١).

(٥) في الأصل (أ)، و(ب): (عن عباس)، والمُثبت من (ج) و(المطبوع)، وكذا في المصادر الحديثية.

(٦) (نبز): ساقطة من (ب). والنَّبَزُ: اللَّقب، وكأنه يَكْثُر فيما كان ذَمًّا. انظر: «النهاية في غريب الحديث»، (٥/ ١٧).

(٧) رواه الطبراني في «الكبير»، برقم: (١٢٩٩٨) -واللفظ له-، وأبو يَعلى في «مُسنده»، برقم: (٢٥٨٦)، وذكره ابنُ الجوزيُّ في «العلل المُتناهية في الأحاديث الواهية»، (١/ ١٦٦)، وقال: هذا لا يصحُّ!. وقال الألبانيُّ: إسنادُه ضعيفٌ جدًّا، «السلسلة الضعيفة»، (١٣/ ٥٦٩)، وأحسن منه حالاً حديث علي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**سيأتي بعدي قوم لهم نبز يقال لهم: الرافضة، فإذا لقيتموهم؛ فاقتلوهم؛ فإنهم مشركون**». قلت: يا رسول الله! ما العلامة فيهم؟ قال: «**يقرظونك بما ليس فيك، ويطعنون على أصحابي ويشتمونهم**». رواه ابن أبي عاصم في «السُّنة»، برقم: (٨١٥). وقال الألبانيُّ: وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات، غير التغلبي! «السلسلة الضعيفة»، (١٣/ ٥٦٩) -بنوع اختصار-.

(٨) في (المطبوع): (تكاثرت).

اعتقدَ حَقِّيَّةَ سَبِّهم أو إباحته، أو سَبَّهم مع اعتقادِ حَقِّيَّةَ سبِّهم أو حِلِّيته؛ فقد كَذَّبَ[٣] الله -تعالى- ورسوله فيما أخبر من فضائِلهم وكمالاتهم المستلزِمَة لبراءتهم عما يوجبُ الفسق، والارتدادَ، وحَقِّيَّةَ[٤] السبِّ أو إباحتَه، ومَنْ كذَّبهما فيما ثبتَ قطعًا صدورُه عنهما فقد كَفَر.

والجهلُ بالمتواتر القاطع ليس بعذرٍ![٥]، وتأويلُه وصرفُه من غير[٦] دليلٍ معتبرٍ غير مفيد؛ كَمَنْ أنكر فرضيةَ الصلوات الخمس جهلاً لفرضيتها؛ فإنه لا يُعذرُ بهذا الجهل!؛ بل يصيرُ كافرًا[٧]، وكذا لو أَوَّلَهَا على غير المعنى الذي نعرفه فقد كفر؛ لأنَّ العلمَ الحاصلَ من نصوص القرآنِ والأحاديثِ الدَّالَّةِ على فضلِهم قطعيٌّ.

ومَن خَصَّ بعضهم بالسَّبِّ؛ فإنْ كان ممن تواترَ النقل في فضلِه وكمالِه؛ كالخلفاء، فإنِ اعتقد حَقِّيَّة[٨] سَبِّه أو إباحته[٩] فقد كفر!؛ لتكذيبه ما ثبت قطعًا عن رسوله ﷺ؛ ومكذبه كافرٌ.

وإنْ سَبَّه من غيرِ اعتقاد حقية[١٠] سَبِّه أو إباحته فقد تَفَسَّق؛ لأنَّ سِبَابَ المسلم فسوق؛ وقد حكم بعضٌ فيمن سَبَّ الشيخين بالكفرِ مُطلقًا[١١]، والله أعلم.

---

(١) في (المطبوع): (مجموعهم).

(٢) (أو ارْتدادهم): ساقطة من (ب).

(٣) في (المطبوع): (فقد كفر بالله -تعالى- ورسوله).

(٤) في (ج): (حقيقة).

(٥) جعل المُصنِّف ضابطين لعدم العذر بالجهل: أنْ يكون مُتواترًا، وقطاعًا، وهو ما يُعبِّرُ عنه عُلماء أُصول الفقه: المعلوم مِن الدِّين بالضرورة. والتفصيل في مسألة الجهل والعذر به على قسمين: «الأول: جهل من نشأ بين المسلمين فهذا لا يعذر في عبادة غير الله من: الأصنام والأموات؛ لإعراضه عن السؤال وغفلته عن دينه، كما قال الله: ﴿وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّآ أُنذِرُوا مُعۡرِضُونَ﴾[الأحقاف: ٣]، والثاني: من يُعذر بالجهل، كالذي نشأ في بلاد بعيدة عن الإسلام، وكأهل الفَتْرة؛ فهؤلاء معذورون بجهلهم، وأمرهم إلى الله عز وجل، والصحيح أنهم يمتحنون يوم القيامة، فيؤمرون، فإن أجابوا دخلوا الجنة، وإن عصوا دخلوا النار، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾[الإسراء: ١٥]، ولأحاديث صحيحة وردت في ذلك...». انظر: «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة»؛ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز؛ بإشراف د. محمد بن سعد الشويعر، (٤/ ٢٦-٢٧) -مختصرًا-. ولمزيد تفصيل ينظر كتاب: «الجهل بمسائل الاعتقاد» د. عبد الرزاق معاش.

(٦) في (ج): (غيره).

(٧) في (المطبوع): (فإنه بهذا الجهل يصير كافرًا).

(٨) في (ج): (حقيقة).

(٩) في (ج): (أو أباحه).

وإنْ كان ممن لم(٣) يتواتر النقلُ في فضلِه وكمالِه فالظاهرُ أن سَابَّهُ(٤) فاسقٌ، إلا أنْ يسبه من حيث صحبته لرسولِ الله ﷺ؛ فإن ذلك كفر.

وغالبُ هؤلاء الرَّفَضَة الذين يَسبون الصحابة لا سيما الخلفاء؛ يعتقدون حقية(٥) سبهم أو إباحته، بل وجوبه!(٦)؛ لأنهم يتقربون بذلك إلى الله تعالى، ويرون ذلك من أَجَلِّ أمور دينهم كما نُقل عنهم.

ما أضلَّ عقول قوم يتقربون إلى الله تعالى بما يُوجب لهم خُسرانَ الدِّين! واللَّهُ الحافظ.

هذا؛ وإني لا أعتقدُ كُفْرَ مَن كان عند الله مسلمًا؛ بل أعتقدُ مَن كان عنده مُسلمًا مُسلمًا(٧)، ولا إسلام من كان عنده كافرًا؛ بل أعتقدُ مَن كان عنده كافرًا كافرًا(٨)، وما صَحَّ عن العلماء من أنه لا يُكَفَّر أهلُ القبلة؛ فمحمولٌ على مَنْ لم يكن بدعته مُكَفِّرة؛ لأنَّهم اتفقت كلمتهم على تكفيرِ مَن كانت بدعتُه مُكَفِّرَةً(٩)، ولا شكَّ أنَّ تكذيبَ رسولِ اللَّهِ ﷺ فيما ثبتَ عنه قطعًا كفرٌ، والجهلُ في مثل ذلك ليس بعذرٍ، والله أعلم.

---

(١) في (ج): (حقيقة).

(٢) سُئِلَ الإمام أحمد رحمه الله عمن يشتم أبا بكر وعمر وعائشة رضي الله عنهم، فقال: «ما أراه على الإسلام» وسئل عمن يشتم عثمان، فقال: «هذه زندقة». «السُّنَّة»؛ للخلال، (٣/ ٤٩٣).

قال ابنُ نُجيم رحمه الله: قد صَرَّحَ فِي الْخُلَاصَةِ وَالْبَزَّازِيَّةِ بِأَنَّ الرَّافِضِيَّ إذَا سَبَّ الشَّيْخَيْنِ وَطَعَنَ فِيهِمَا كَفَرَ، وَإِنْ فَضَّلَ عَلِيًّا عَلَيْهِمَا فَمُبْتَدِعٌ، وفي الْجَوْهَرَةِ من سَبَّ الشَّيْخَيْنِ أو طَعَنَ فِيهِمَا كَفَرَ، وَيَجِبُ قَتْلُهُ، ثُمَّ إنْ رَجَعَ وَتَابَ وَجَدَّدَ الْإِسْلَامَ هل تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ أَمْ لَا؟ قال الصَّدْرُ الشَّهِيدُ: لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ وَإِسْلَامُهُ وَنَقْتُلُهُ، وَبِهِ أَخَذَ الْفَقِيهُ أبو اللَّيْثِ السَّمَرْقَنْدِيُّ، وأبو نَصْرٍ الدَّبُوسِيُّ، وهو الْمُخْتَارُ لِلْفَتْوَى اهـ وَحَيْثُ لَا تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ عُلِمَ أَنَّ سَبَّ الشَّيْخَيْنِ كَسَبِّ النبي فَلَا يُفِيدُ الْإِنْكَارُ مع الْبَيِّنَةِ؛ لِأَنَّا نَجْعَلُ إنْكَارَ الرِّدَّةِ تَوْبَةً إنْ كانت مَقْبُولَةً كما لَا يَخْفَى. «البحر الرائق»، (٥/ ١٣٦) -بنوع اختصار-.

قال السُّبكيُّ رحمه الله: «..إن سب الجميع -أي الصحابة- لا شك أنه كفر، وهكذا إذا سب واحدًا من الصحابةِ حيث هو صحابي؛ لأن ذلك استخفاف بحق الصحبة ففيه تعرض إلى النبي ﷺ فلا شك في كفرِ السَّاب.. ولا شك أنه لو أبغض واحداً منهما -أي الشيخين أبي بكر وعمر- لأجل صحبته فهو كفر، بل من دونهما في الصحبة، إذا أبغضه لصحبته كان كافراً قطعاً». «فتاوى السبكي»؛ علي بن عبدالكافي السبكي، (٢/ ٥٧٥).

(٣) (لم): ساقطة من (ب).

(٤) في (ب): (سبابه).

(٥) في (ج): (حقيقة).

(٦) (بل وجوبه): ساقطة من (ج).

(٧) (مسلمًا): غير موجودة في (المطبوع).

(٨) (كافرًا) الثانية: ساقطة من (ج).

(٩) في (ب): (تكفره).

مَطْلَبٌ:

التَّقِيَّةُ[1]

* ومنها: إيجابهم التَّقِيَّةَ[2]، ورَوَوْا[3] عنِ الصادقِ ﷺ: «التَّقيةُ ديني ودين آبائي»[4]، حاشاه عن ذلك!.

وفَسَّر بعضهم قوله تعالى: ﴿... إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾﴾ [الحجرات: ١٣]: أكثركم تَقِيَّة وأشدكم خوفًا مِنَ الناسِ[5]، وقدْ قال ﷺ: «مَنْ فَسَّرَ القُرآنَ بِرَأْيِهِ فَقَدْ كَفَرَ»[6].

ونَقَلَ علماؤهم عن أحدِ ثقاتهم أنه قال: «إنَّ جعفر الصادق ﷺ نامَ ليلة عندنا في خلوته الخاصة، ولم يكن عنده إلا مَن لم نشكَّ في تشيعه، فقام للتهجد، فتوضأ ماسحًا أُذنيه، غَاسِلاً رِجْلَيْه، وصلى سَاجدًا على اللِّبَد[7] عاقدًا يَدَيْهِ، فَكُنَّا نقول: لعلَّ الحق ذلك، حتى سمعنا صيحةً، فرأينا رَجُلاً ألقى بنفسه[8] على قدميه يقبلهما، ويبكي، ويعتذر. فَسُئِلَ عن حالهِ، فقال: كان الخليفةُ وأركانُ دولته يَشُكُّونَ فيك، وأنا كنتُ مِن جملتهم، فتعهدت بالفحص عن مذهبك، وقد انتهزتُ الفرصة مُدةً مديدة، حتى ظَفِرت هذه الليلة بَأنْ دخلتُ الدارَ واختفيتُ[9]، ولم يَطَّلع عَلَيَّ أحد، فالحمد لله الذي أَذْهَب عني ذلك[10]، وَحَسَّنَ اعتقادي بابنِ[11] بنتِ رسول الله ﷺ، ولم يُبْقني على سوء ظَنِّي.

---

(١) انظر في بيان تعريف التقية، ومكانتها عندهم: (ص ٦٩).

(٢) في (ج): (إجابهم).

(٣) في (ج): (ورُوِيَ).

(٤) «الكافي»؛ للكليني (٢/ ٢١٩) باب التقية.

(٥) «المحاسن»؛ أحمد بن محمد البرقي، (ص٢٥٨). باب التقية.

(٦) لم أقف على هذه الرواية، والحديث الوارد لفظُه: «مَنْ فَسَّرَ القُرآنَ بِرَأْيِهِ فليتبوأ مَقْعَدَهُ مِن النَّار». رواهُ الترمذي في «سُننه»، برقم (٢٩٥٠)، وقال: حديثٌ حسنٌ، وضعفه الألبانيُّ في «ضعيف الجامع الصغير»، برقم: (٥٧٣٧)، وضعفه أحمد شاكر، في تحقيقه على المسند، حديث (٢٠٦٩)؛ وشعيب الأرناؤوط في تحقيقه على المُسند، حديث (٢٠٦٩)؛ لضعف عبدالأعلى بن عامر الثَّعلبي!

(٧) اللِّبَد: الصوف، «معجم مقاييس اللغة»، (٣/ ١٢٦).

(٨) في (ج): (ألقى نفْسَه).

(٩) في (ب): (واختفت).

(١٠) في (المطبوع): (ذلك عني).

(١١) في (ج) والمطبوع: (يا ابن).

قال الرَّاوي[1]: فَعَلِمْنَا أَنَّ اللهَ[2] لا يُخفي عنِ[3] المعصوم شيئًا، وعَلِمْنَا أَنَّ هذه إنَّما[4] كانت تقيَّةً منه». انتهى.

(والمفهوم مِن كلامهم أَنَّ معنى التَّقِيَّة عندهم: كتمان الحق!، أو ترك اللازم!، أو ارتكاب المنهي!، خوفًا من الناس، والله أعلم)[5]. فانظر إلى جهل هؤلاء الكَذَبَةِ!.

وبنوا على هذه التَّقِيَّة المشؤومة كَتْمَ عَلَيٍّ نَصَّ خلافته، ومبايعتَه[6] الخلفاءَ الثلاثة، وعدم تخليصه حقَّ فاطمة مِن إرثها، على زعمهم وعدم[7] التَّعرُّض[8] لعمر حين اغتصب بنته من فاطمة ﵄، ﵄، وغير ذلك. قالوا: فعل ذلك تقية؛ قَبَّحَهُمُ اللهُ -تعالى-.

وقد وردت نصوصٌ كثيرةٌ[9] عن عليٍّ وأهلِ بيته دالةٌ على براءتِهم عنها، وإنما افتراها عليهم الرَّفَضَةُ؛ لترويجِ مذهبِهمُ الباطل، وهذا يقتضي عدمَ الوثوقِ بأقوالِ أئمةِ أهلِ البيتِ وأفعالِهم[10]؛ لاحتمالِ أنهم قالوها أو فعلوها تَقِيَّةً.

وإن أرادوا بقوله: «ودين آبائي» النَّبيَّ ﷺ ومَنْ بعدَه، فقد جَوَّزُوا عليه عدمَ تبليغ ما أمرَه[11] اللهُ -تعالى- تبليغَه؛ خوفًا مِنَ الناس، ومخالفةَ أمرِ اللهِ في أفعالِه وأقوالِه خوفًا منهم، ويلزمُ مِن هذا عدمُ الوثوقِ بنبوّته، حاشاه عن ذلك.

ومَن جَوَّزَ عليه ذلك فقد نقصَه[12]، ونقصُ الأنبياءِ ﵈ كفرٌ، ما أشنعَ قولَ قومٍ يلزمُ منه[13] نقصُ أئمتِهم المُبَرَّئين عن ذلك.

---

(١) في (المطبوع): (قال الشيخ).

(٢) في الأصل (أ): (فعلمنا أن لا يخفى على المعصوم شيئًا) وفي باقي النُّسخ ما أثبتُّ.

(٣) في (ج): (على).

(٤) (إنما): ساقطة من (المطبوع).

(٥) ما بين القوسين كله ساقط من (ب).

(٦) في (المطبوع): (مبايعة).

(٧) في الأصل (أ): (وعلى زعمهم عدم التعريض) وما أثبته من (ب)، و(ج).

(٨) في الأصل (أ): (التعريض).

(٩) (كثيرة): زيادة من (ب)، (ج)، و(المطبوع).

(١٠) في (ب): وأقوالهم.

(١١) في (ج): ما أمرَ.

(١٢) في الأصل (أ): (نصه).

(١٣) في (ج): فيه.

مَطْلَبُ:

سَبُّهُمْ لِعَائِشَةَ الْمُبَرَّأَةِ رضي الله عنها

* ومنها: نسبتُهم الصِّدِّيقةَ الطَّيِّبةَ المُبَرَّأة عما يقولون فيها إلى الفاحشة(١)، وقد شاعَ في هذه الأزمنةِ بينهم ذلك كما نُقِلَ عنهم.

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١١) لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنْفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُبِينٌ (١٢) لَوْلَا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ (١٣) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٤) إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ (١٥) وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ (١٦) يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (١٧) وَيُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (١٨) إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ (١٩) وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ (٢٠) * يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَى مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (٢١)﴾ [النور: ١١ - ٢١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ لُعِنُوا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٢٣) يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٢٤) يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ (٢٥) الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ (٢٦)﴾ [النور: ٢٣ - ٢٦](٢).

---

(١) انظر في ثبوت هذه البائقة على القوم: «الكافي» للكليني، (٢/ ٤٠٢)، «تفسير نور الثقلين» للحويزي، (٥/ ٣٧٥)، (٥/ ٣٧٥)، «تفسير عبدالله شبر»، (ص٣٣٨)، «تفسير البرهان» للبحراني، (٤/ ٨٥٣)، «بحار الأنوار» للمجلسي، (٢٢/ ٢٤٠-٢٤١). وسؤالنا: هل يمكن أن يُقال بعد ذلك أنَّ الرافضة مسلمون، وهم يلغون في عِرض حبيبة رسول ﷺ، ويُكذبون القرآن العظيم؟.

(٢) ساق اللالكائي رحمه الله بسنده: أنَّ الحسن بن زيد -الداعي بطبرستان-، كان بحضرته رجل ذَكَرَ عائشة بذكرٍ قبيح من الفاحشة!، فقال: يا غلام اضرب عنقه، فقال له العلويون: هذا رجل من شيعتنا، فقال: مَعَاذ الله، هذا رجل طعن على النبي ﷺ، فإن كانت عائشة رضي الله عنها خبيثة فالنبي خبيث!، فهو كافر فاضربوا عنقه، فضربوا عنقه. «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنة»، (٧/ ١٢٦٩) -بنوع اختصار-. وقال ابنُ كثير رحمه الله في تفسيره لهذه الآية: «هذا وعيد من الله تعالى للذين يرمون المحصنات الغافلات...فأمهات المؤمنين أولى بالدخول في هذا من كلِّ مُحصنة، ولا سيما التي كانت سبب النزول،

وقدْ رَوَى عبدُالرزاق، وأحمد، وعبدُ بنُ حُمَيْدٍ، والبخاريُّ، وابنُ جَرِيرٍ، وابنُ المنذر، وابنُ أبي حاتم، وابن مَرْدُويَه، والبيهقيُّ في: «شُعَب الإيمان» عن عائشةَ رضي الله عنها: أَنَّها هي المبرَّأة المُرادة مِن هذه الآيات[1].

وَرَوَى سعيدُ بن منصور، وأحمدُ، والبخاريُّ، وابنُ المنذر، وابن مَرْدُويَه عن أُمِّ رُومَان رضي الله عنها ما يَدُلُّ على أَنَّ عائشة رضي الله عنها هي المبرأة المقصودة بهذه الآيات[2].

وَرَوَى البَزَّارُ، وابنُ مَرْدُويَه بسندٍ حَسَنٍ عن أبي هريرة ما يوافق ما تقدم[3].

وَرَوَى ابنُ مَرْدُويَه، والطبراني عن ابن عباسٍ رضي الله عنهما مثلما سبق[4].

وَرَوَى الطبرانيُّ، وابنُ مَرْدُويَه عن ابن عمر رضي الله عنهما ما يطابق السابق[5].

وَرَوَى ابنُ مَرْدُويَه، والطبرانيُّ عن أبي اليَسَر الأنصاري[6] ما يوافق ما تقدم[7].

وَرَوَى ابنُ أبي[8] حاتم، والطبراني عن سعيدِ بن جُبَيْر ما يوافق ما تقدم[9].

وَرَوَى الطبرانيُّ عن الحَكَم بن عُتَيْبَة مثل ذلك[10].

وهي عائشة بنت الصديق رضي الله عنهما، وقد أجمع العلماء -رحمهم الله- قاطبة على أن مَن سَبَّها بعد هذا، ورَمَاها بما رَمَاهَا به بعد هذا الذي ذُكر في الآية فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن». «تفسير ابن كثير»، (٦/ ٣١-٣٢).

(١) رواه البُخاري في «صحيحه» -في مواضع نافت على العشرين ما بين مُطوَّل ومُختصر-، منها برقم: (٢٦٦١)، وأحمدُ في «مُسنده»، برقم: (٢٤٣٢١)، وعبدُ بن حُميدٍ في «مسنده»، برقم: (١٥٢٠)، والبيهقيُّ في «شعب الإيمان» برقم: (٦٦٢٨). وأخرجه عبدالرزاق في «تفسيره» (٢/ ٤٢٧)، (٢٠٠٦)، وابنُ أبي حاتم في «تفسيره»، (٨/ ٢٥٣٩)، (١٤٢٠٦)، والطَّبريُّ في «تفسيره - جامع البيان»، (١٧/ ٢٠٦).

(٢) رواه البُخاريُّ في «صحيحه»، برقم: (٤١٤٣)، وأحمدُ في «مسنده» برقم،(٢٧٠٧٠)، و(٢٧٠٧١).

(٣) رواه البزّار في «مُسنده»، برقم: (٨٠١١).

(٤) رواهُ الطبراني في «الكبير»، (١٦٢)، و(١٦٨).

(٥) رواهُ الطبراني في «الكبير»، (١٦٤).

(٦) تحرَّف في المطبوع إلى: (أبي إيَّاس)، وفي النُّسخ الخطيَّة: (أبي اليَسَر) وهو الصواب، وهو: كعب بن عمرو بن عباد السَّلمي -بالفتح- الأنصاري، أبو اليَسَر -بفتح التحتانية والمهملة-؛ صحابي، بدري، جليل، مات بالمدينة سنة خمس وخمسين، وقد زاد على المائة. انظر: «تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال»؛ يوسف بن الزكي عبدالرحمن بن يوسف المِزِّي، (٣٤/ ٤١٢). «تقريب التهذيب»، (ص ٤٦١).

(٧) رواهُ الطبراني في «الكبير»، (١٦٣).

(٨) (أبي) سقطت من الأصل: (أ)

(٩) رواهُ الطبراني في «الكبير»، (١٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»، (٨/ ٢٥٤٣)، (١٤٢٠٧).

وَرُوِيَ عن عبدِالله بن الزبير ما يوافقه[١].

ورُوِيَ عن عُروة بن الزُّبير، وسعيد بن المسيب، وعلقمة بن وَقَّاص، وعبيدالله[٣] بن عبدالله بن عتبة[٤] بن مسعود، وعَمْرَة بنت عبدالرحمن، وعبدالله بن أبي بكر بن حزم، و[أبي][٥] سَلَمة بن عبدالرحمن بن عوف، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، والأَسْوَد بن يزيد، وعَبَّاد بن عبدالله بن الزُّبير، ومِقْسَمٍ مولى ابن عباس، وغيرِهم مثله[٦] عن عائشة رضي الله عنها[٧].

وكونها هي المبرأة المرادة مِنَ الآياتِ مَشهورٌ[٨] بل متواترٌ.

فإذا عرفتَ هذا؛ فاعْلَم أنه مَن قَذَفَهَا بالفاحشة مع اعتقاده[٩] أنها زوجة رسول الله ﷺ وأنها بَقِيَت في عصمته بعد هذه الفاحشة، فقد جاء بِكَذِبٍ ظاهرٍ!، واكتسبَ الإثم!، واستحقَّ العذاب!، وظَنَّ بالمؤمنين سُوءًا، وهو كاذبٌ، وأتَى بأمرٍ ظَنَّه هينًا، وهو عند اللّٰهِ عظيم، واتَّهَمَ أهل البيتِ النبوي بالسُّوءِ، ومِن هذا الاتهام يلزم نَقصُ النبي ﷺ، ومَنْ نَقَصَه فكأنما نَقَصَ الله، ومَن نَقَصَ الله ورسولَه فقد كَفَرَ!، وهو بفعله هذا خارجٌ عن أهل الإيمان ومتبعٌ لخطوات الشيطان، وملعونٌ في الدنيا والآخرة، ومُكَذِّبٌ الله[١٠] -تعالى- في قولِهِ: ﴿وَالطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ ..﴾[النور: ٢٦] الآية. ومَن كَذَّبَ اللهَ فقد كَفَرَ!.

ومَنْ قَذَفَهَا مع زعمِهِ أنها لم تكن زوجتَه أو لم تبقَ في عصمتِهِ بعد هذه الفاحشة، فإن قلنا: إنه ثَبَتَ قَطعًا أنها هي المرادة بهذه الآيات[١١] وهو الظاهر، يلزمُه مِن قذفها ما تقدم مِنَ القبائح[١٢].

---

(١) رواهُ الطبراني في «الكبير»، (٢٥١).

(٢) رواهُ البُخاريُّ في «صحيحه»، عَقِب حديث عائشة -الطويل- في حادثة الإفك، برقْم: (٢٦٦١)

(٣) في (ج): (عبدالله).

(٤) في (ب): (عبيد الله بن عُتبة)، بإسقاط (عبدالله) !.

(٥) (أبو): سقطت من النُّسخ!، وأثبتُّها من معجم الطبراني في الكبير، برقْمٍ: (١٤٧).

(٦) (مثله): سقطت من (ج).

(٧) رواه البُخاريُّ في «صحيحه»، في مواضع كثيرة، منها: (٢٦٣٧)، ومُسلمٌ في «صحيحه»، برقْم: (٢٧٧٠)، وغيرهما.

(٨) في (ج): (مشهورة).

(٩) في الأصل (أ): مع اعتقاد. (واعتقاده) من: (ب)، و(ج).

(١٠) في (ب): (مُكذبٌ لله).

(١١) (الآيات): ساقطة من (ب).

(١٢) قال القاضي أبو يعلى رحمه الله: مَن قذفَ عائشةَ بما برأها الله منه كفر بلا خلاف، و قدْ حكى الإجماع على هذا غير واحد، وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم؛ فَرُوِيَ عن مالكٍ: .. مَن سَبَّ عائشة قتل، قيل له: لِمَ؟ قال: مَن رَمَاها

والحاصلُ؛ أنَّ قذفها كيفَ مَا كان يُوجب تكذيب الله -تعالى- في إخبارِهِ عن تبرئتِها عما يقول القاذف فيها، وقد قال بعض المحققين من السادة: «وأما قَذْفُهَا -الآن- فهو كفرٌ وارتداد، ولا يُكتفى فيه بالجلد[1]؛ لأنه تكذيبٌ لسبع عشرة[2] آية من كتاب الله كما مَرَّ، فيُقْتَل رِدَّةً.

وإنما اكتفى رسول الله[3] ﷺ بجلدهم، أي: مَن قذفها[4] في زمنه -مرة أو مرتين-؛ لأنَّ القرآن ما كان أُنزِلَ في أمرِها، فلم يُكَذِّبُوا القرآنَ، وأما الآن فهو تكذيبٌ للقرآنِ، أَمَا تتَأَمَّل[5] في قوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ..﴾[النور: ١٧] الآية، ومكذبُ القرآن كافرٌ؛ فليسَ له إلا السَّيف وضرب العُنُق». انتهى.

ولا يخالف هذا قوله: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمْرَأَتَ نُوحٍ وَٱمْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَٰلِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا..﴾ [التحريم: ١٠] الآية؛ لأنه رَوَى عبدُالرَّزَّاق، والفِرْيَابي، وسعيد بن منصور، وعبدُ بن حُميد، وابنُ أبي الدُّنيا في: «**الصَّمْت**»، وابنُ جرير، وابنُ المنذر، وابنُ أبي حاتم، والحاكم وصَحَّحَه من طُرُقٍ، عن[6] ابنِ عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿فَخَانَتَاهُمَا﴾ قال: «مَا زَنَتَا[7]!، أَمَّا خيانة امرأة نوح؛ فكانت تقول للناس: إنه مجنون!، وأَمَّا خِيانة امرأة لوط؛ فكانت تَدُلُّ على الضيف!، فتلك خيانتهما»[8].

فَقدْ خالفَ القرآن؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يَعِظُكُمُ ٱللَّهُ أَن تَعُودُواْ لِمِثْلِهِۦٓ أَبَدًا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٧]. «الصارم المسلول على شاتم الرسول»، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، (ص ٥٦٨).

قال الخرشي رحمه الله: «فإن من رمى عائشة بما برأها الله منه بأن قال: زنت، أو أنكر صحبة أبي بكر، أو إسلام العشرة، أو إسلام جميع الصحابة، أو كفر الأربعة، أو واحدًا منهم كفر». «شرح مختصر خليل»، (٨/ ٧٤).

(١) في (ب): الجلد.

(٢) في (ب): (لسبع عشر).

(٣) (رسول الله): زيادة من الأصل (أ).

(٤) تحرَّفَ في (المطبوع) إلى: (تحذفها)!.

(٥) في (المطبوع): (أما تتأمل).

(٦) (عن) ساقطة في: (المطبوع).

(٧) (ما زنتا): ساقطة في (المطبوع).

(٨) رواهُ الحاكمُ في «مُستدركه»، برقم: (٣٨٣٣)، وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسناد ولم يُخرِّجاه، ووافقه الذَّهبيُّ، وابنُ أبي الدُّنيا في «الصمت»، برقم: (٢٦٩)، والطَّبريُّ في «تفسيره»، برقم: (١٨٢٢٧)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»، برقم: (١٨٩٢٧)، وقال أبو إسحاق الحُويني في تحقيقه لـ «الصَّمت»: رجاله ثقات.

وَرَوى ابنُ عساكر عن أشرس[1]، يرفعه إلى النبي ﷺ أنه قال: «مَا بَغَت امرَأَةُ نَبِيٍّ قَطُّ»[2].

وَرَوَى ابنُ جَرِيرٍ[3] عن مُجَاهِدٍ: «لا ينبغي لامرأةٍ كانت تحتَ نَبِيٍّ أن تَفْجُر»[4].

وَمَن يقذف الطَّاهرة الطيبة، أُمَّ المؤمنين، زوجة رسول رَبِّ العالمين في الدنيا والآخرة كما صح ذلك عنه[5]؛ فهو مِن حِزْبِ عبدالله بن أُبَيِّ بن سلول رَأسِ[6] المنافقين، ولسانُ حالِ رسولِ الله ﷺ يقول: يقول: يا معشر المسلمين؛ من يعذرني فيمن آذاني في أهلي[7].

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْـَٔاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ۝٥٧ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ۝٥٨﴾ [الأحزاب: ٥٧ – ٥٨].

فأين أنصار دينه ليقولوا: نحن نعذرك يا رسول الله؟ فيقومون بسيوفهم إلى هؤلاء[8] الأشقياء الذين يُكَذِّبُونَ اللهَ ورسولَه، ويؤذونهما والمؤمنين؛ فيُبِيدُوهم[9]، ويَتَقَرَّبُوا[10] بذلك إلى رسول الله ﷺ[11] ويستوجبوا بذلك شفاعته.

اللهُمَّ إنَّا نبرأُ إليكَ مِن قولةِ هؤلاء المَطرُودين.

---

(١) في الأصل (أ)، و(ب)، و(ج): (أثرم)!، والصواب: (أشرس)، و هو: أشرس بن أبي الأشرس؛ روى عن معاوية بن قرة، روى عنه الثوري سمعت أبي يقول: أشرس بن أبي الأشرس جليس وهب بن منبه. «الجرح والتعديل»؛ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرَّازي، (٢/ ٣٢٢).

(٢) رواهُ ابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»، (٥٠/ ٣١٨)، برقم: (١٠٦٩)، ولم يصح مرفوعًا، وصحَّ موقوفًا عن ابن عبَّاس عبَّاس ﷺ، انظر: «تفسير الطبري»، (١٥/ ٣٤٣).

(٣) في النُّسخ الخطية: (ابن جُريج)!، وفي (المطبوع): (ابن جرير)، وهو الصواب. انظر: تفسيره، (١٥/ ٣٤٤).

(٤) أورد الطَّبريُّ في تفسيره، (١٥/ ٣٤٤) عن بعض العُلماء: ما فجرت امرَأة نبيِّ قطّ.

قال بعض العلماء: ما فجرت امرَأة نبيِّ قط.

(٥) يشير المُصنِّف رَحِمَهُ اللهُ إلى الحديث الذي رواه البُخاريُّ في «صحيحه»، برقم: (٣٧٧٢) بسنده إلى أَبِي وَائِلٍ قَالَ: لَمَّا بَعَثَ عَلِيٌّ عَمَّارًا وَالْحَسَنَ إِلَى الْكُوفَةِ لِيَسْتَنْفِرَهُمْ، خَطَبَ عَمَّارٌ فَقَالَ: إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ... .

(٦) في (ب): (رئيس).

(٧) يُشير المُصنِّف إلى حديث النَّبي ﷺ: «مَنْ يَعْذُرُنِي مِنْ رَجُلٍ بَلَغَنِي أَذَاهُ فِي أَهْلِي، فَوَاللهِ مَا عَلِمْتُ عَلَى أَهْلِي إِلَّا خَيْرًا...». رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٢٦٦١) –واللفظ له–، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٧٧٠).

(٨) في (ب): لهؤلاء.

(٩) في (ب): فيبدؤهم.

(١٠) في (المطبوع): فيبدونهم، ويتقربون.

(١١) لعلَّ المُصنِّف مِن غيرته رَحِمَهُ اللهُ لم يضبط العبارة، والأصل أنَّ القُربة حقٌّ محضٌ لله تعالى، لا تُصرف لغيره.

مَطْلَبٌ:
تَكْفِيرُ مَن حَارَبَ عَلِيًّا ﷺ

* ومنها: تكفيرُهم مَن حَارَبَ عليًّا ﷺ[1] مُرادُهم بذلكَ: عائشةَ، وطلحةَ، والزُّبَيْر، وأصحابَهم، وأصحابَهم، ومعاويةَ وأصحابَه![2].

وقد تواترَ منه ﷺ ما يَدُلُّ على إيمان هؤلاء[3]، وكونِ بعضهم مُبَشَّرًا بالجنة[4]، وفي تكفيرِهم تكذيبٌ لذلك!؛ فإنْ لم يَصيرُوا كَفَرَةً بهذا التكذيب!؛ فَلا شَكَّ أَنَّهُم يَصيرُون فَسَقَةً، وذلك يكفي في خسارَتِهم في تجارتِهم.

---

(١) انظر تفصيل ذلك في: «بحار الأنوار» للمجلسي، (٣٣/ ٣١٩)، وعقد شيخ الطائفة الطوسي في كتابه «الاقتصاد» فصلاً: (في أحكام البغاة على أمير المؤمنين ﷺ) قال تحته: «ظاهر مذهب الإمامية أن الخارج على أمير المؤمنين ﷺ والمقاتل له كافر!؛ بدليل إجماع الفرقة المحقة على ذلك، وإجماعهم حجة لكون المعصوم الذي لا يجوز عليه الخطأ داخلاً فيهم، وأنَّ المحاربين له كانوا منكرين لإمامته ودافعين لها، ودفع الإمامة عندهم وجحدها كدفع النبوة وجحدها سواء!». «الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد»؛ محمد بن الحسن الطوسي، (ص٢٢٦).

(٢) قال مرجعهم –المعاصر– الخميني في كتابه «الطهارة»: «وأما سائر الطوائف من النصاب بل الخوارج فلا دليل على على نجاستهم وإن كانوا أشد عذاباً من الكفار، فلو خرج سلطان على أمير المؤمنين (ع) لا بعنوان التدين؛ بل المحاربة في الملك أو غرض آخر كعائشة وزبير وطلحة ومعاوية وأشباههم أو نصب أحد عداوة له أو لأحد من الأئمة (ع) لا بعنوان التدين، بل لعداوة قريش أو بني هاشم أو العرب أو لأجل كونه قاتل ولده أو أبيه أو غير ذلك لا يوجب ظاهرًا شيء منها نجاسة ظاهرية. **وإن كانوا أخبث من الكلاب والخنازير لعدم دليل من إجماع أو أخبار عليه**».
«كتاب الطهارة»؛ آية الله! الخميني، (٣/ ٤٥٧).

(٣) وردَ في فضلِ معاوية ﷺ خال المؤمنين، وكاتب الوحي الأمين خيرًا كثيرًا، مِن ذلكم:

١. عن العِرباض بن سارية ﷺ قال: سمعتُ رسول ﷺ يقول: «**اللهمَّ عَلِّم معاويةَ الكِتابَ، والحِسابَ، وَقِهِ العذابَ**». رواه أحمد في «مُسنده»، برقم: (١٧٢٠٢)، وصححه –بشواهده– الألبانيُّ في «السلسلة الصحيحة»، برقم: (٣٢٢٧).

٢. أنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَى له ﷺ قائلاً: «**اللهمَ اجعلهُ هاديًا مهديًّا، واهدِهِ، واهدِ بِهِ**». رواه الترمذي في «سُننه»، برقم: (٣٨٤٢)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»، برقم: (١٩٦٩).

٣. عن أم حَرَام الأنصارية ﷺ أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «**أَوَّل جيشٍ من أُمّتي يغزونَ البحرَ؛ قدْ أوجبوا**». رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٢٩٢٤). قال الحافظ ابنُ حجر: «قال المهلّب: في هذا الحديث منقبة لمعاوية؛ لأنه أوّلَ مَن غزَا البحر» ا.هـ. «فتح الباري»، (٦/ ١٢٧).

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى» (٤/ ٢٨٨): «إن معاوية ثبت بالتواتر أنه أمّره النبي ﷺ كما أمّر غيره، وجاهد معه، وكان أميناً عنده يكتب له الوحي، وما اتّهمه النبي ﷺ في كتابة الوحي، وولاّه عمر بن الخطاب الذي كان أخبر الناس بالرجال، وقد ضرب الله الحق على لسانه وقلبه، ولم يتّهمه في ولايته».اهـ.

* هذا ما بعض ما وردَ في فضله، أمّا حُبُّ معاوية ﷺ وإجلاله لآل بيت النَّبيِّ ﷺ فقد أخرج ابنُ كثيرٍ بسندٍ صحيحٍ، أنَّ معاويةَ ﷺ، كان إذا لقيَ الحسن بن علي ﷺ قال: مرحباً بابنِ رسول الله وأهلاً، و يأمر له بثلاثمائة ألف، و يلقى ابن الزبير ﷺ فيقول: مرحباً بابن عمة رسول الله وابن حواريه، ويأمر له بمئة ألف. «البداية والنهاية»، (٨/ ١٣٧).

(١) يشير المُصنِّف رَحِمَهُ اللَّهُ إلى حديثِ النَّبيِّ ﷺ: «أبو بكر في الجنة، وعمر في الجنة، وعثمان في الجنة، وعلي في الجنة، وطلحة في الجنة، والزبير في الجنة، وعبدالرحمن بن عوف في الجنة، وسعد في الجنة، وسعيد في الجنة، وأبو عبيدة بن الجراح في الجنة». رواه التِّرمذيُّ في «سُننه»، برقْم: (٣٧٤٧)، وصححه الألبانيُّ في «صحيح الجامع»، برقْم: (٥٠).

مَطْلَبٌ:

إِهَانَتُهُمْ(1) بِأَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ ﭫ

* ومنها: إهانتهم(2) بأسماء الصحابة، ولا سيما العَشَرَة، وقد تواترَ عنه(3) ﷺ ما يَدُلُّ على وُجوبِ تعظيمهم، وإكرامهم، وقد أَرشدَ اللهُ -تعالى- إلى ذلك في مواضعَ مِن كتابه(4)، ويلزم من إهانةِ هؤلاء إيَّاهم استحقاقهم(5) لذلك عندهم!.

ومَن اعتقدَ فيهم(6) ما يوجب إهانتهم فقد كَذَّبَ رسول الله ﷺ فيما أخبرَ مِن وجوبِ إكرامهم وتعظيمهم؛ ومَن كَذَّبَهُ فيما ثَبَتَ عنه قطعًا فقد كَفَر!.

ومِنَ العَجَب(7)؛ أنهم يَتَجَنَّبُونَ التَّسمية بأسماء الأصحاب(8)، ويُسَمُّونَ بأسماء الكِلَاب!، فما(9) أبعدهم عن الصَّواب! وأشبههم بأهل الضَّلالِ والعِقَاب!.

* * * *

---

(1) في (المطبوع): (استهانتهم).

(2) في (المطبوع): (استهانتهم).

(3) في (ب)، (ج): (منه).

(4) ذكرتُ طَرَفًا مِن ذلك، (ص٣٣) من الدراسة.

(5) في الأصل (أ): (استحقاق).

(6) في (المطبوع): (منهم).

(7) في (المطبوع): (عجب).

(8) لم أقف على ذلك في مراجعهم في حدود بحثي!، ولكن جاء في موقع (مركز الأبحاث العقائدية) وهو مركز إمامي، الجواب عن سؤالٍ وُجه إليهم: لماذا لا تُسمي الشيعة بأسماء أبي بكر وعمر وعثمان؟

الجواب: أن كثيرًا من الشيعة سموا بهذه الأسماء اقتداءً بأمير المؤمنين ﵇، لا بعمر بن الخطاب وأبي بكر وعثمان بن عفان!. ومِن جُملة أصحاب الأئمة ﵈ الثقات: أبو بكر الحضرمي، وعمر بن أذينة، وعمر بن أبي شعبة الحلبي، وعمر بن أبي زياد، وعمر بن أبان الكلبي، وعمر بن يزيد بياع السابري، وعثمان بن سعيد العمري.

رابط/ http://www.aqaed.com/faq/112/.

(9) في الأصل (أ): (فيما).

مَطْلَبٌ:

دَعْوَاهُمْ[1] انْحِصَارُ الخِلَافَةِ بِاثْنَي عَشَر

* ومنها: دعواهم انحصار الخلافة في اثني عشر[2]؛ وأنهم[3] كُلّهم بالنصِّ والإيصاء ممَّن قبله[4]، وهذه دعوى بلا دليل، مشتملة على كَذِبٍ؛ فبطلانها أظهر مِن أن يُبيَّن!.

ويتوسلون بها إلى بُطلانِ خلافة مَن سِوَاهُم[5]، وفي ذلك تكذيبٌ لنصوصٍ واردةٍ في خلافة الخلفاء الراشدين، وخلافة قريش[6].

* * *

---

(١) (دعواهم): ساقطة من (المطبوع).

(٢) ذهبت الإمامية إلى أن الله تعالى أردف الرسالة بعد موت الرسول بالإمامة فنصب أولياء معصومين؛ ليأمن الناس من غلطهم وخطئهم؛ فينقادون إلى أوامرهم لئلا يُخلي اللهُ العالمَ من لطفه ورحمته، وأنه لما بعث الله محمدًا ﷺ قام بنقل الرسالة، ونص على أن الخليفة بعده علي بن أبي طالب ﷺ ثم من بعده علي ولده الحسن الزكي، ثم على ولده الحسين الشهيد، ثم على علي بن الحسين زين العابدين، ثم على محمد بن علي الباقر، ثم على جعفر بن محمد الصادق، ثم على موسى بن جعفر الكاظم، ثم على علي بن موسى الرضا، ثم على محمد بن علي الجواد، ثم على بن محمد الهادي، ثم على الحسن بن علي العسكري، ثم على الخلف الحجة محمد بن الحسن -عليهم الصلاة والسلام- وأن النبي ﷺ لم يمت إلا عن وصية بالإمامة!. انظر: «منهاج الكرامة في الإمامة»؛ الحسن بن يوسف ابن المُطَّهِر الحِلِّي، (ص ٣١-٣٢).

(٣) في (المطبوع): (فإنهم).

(٤) تحرَّف في (المطبوع) إلى: (الإبصار عمن قبله!).

(٥) انظر: «أصول الكافي»؛ للكُليني، (١/ ٤٣٤).

(٦) أما دليلُ خلافة الخلفاء الراشدين، قولُه ﷺ: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ»، سبق تخريجُه، (ص٣١).

وأمَّا خلافة القُرشيين؛ فقدْ روى جَابِر بْن سَمُرَةَ، قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِي عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: «إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ لَا يَنْقَضِي حَتَّى يَمْضِيَ فِيهِم اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً»، قَالَ: ثُمَّ تَكَلَّمَ بِكَلَامٍ خَفِيَ عَلَيَّ، قَالَ: فَقُلْتُ لِأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: «كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ» رواهُ البُخاريُّ في «صحيحه»، برقم: (٧٢٢٢)، ومُسلمٌ في «صحيحه»، برقم: (١٨٢١) -واللفظ له-.

مَطْلَبٌ:
العِصْمَةُ

* ومنها: إيجابهم العصمة للأئمة(١) الاثني عشر(٢) بناءً على أنَّ العصمة عندهم شرط في الإمامة!؛ وبُطلان هذا أَظهر!، ويلزمُ مِن اعتقادِهم هذا مشاركة الأئمة الاثنيْ عشر الأنبياءَ عليهم السلام في وَصفِ العِصمة!.

فإنْ قُلنا: إنها مخصوصة بهم لا توجد في غيرهم، أو: لا تلزم(٣) لغيرهم؛ فإثباتُها(٤) للأئمةِ جُرْمٌ جَسيمٌ، قالَ في التَّجريدِ(٥): «الإمام لطف، فيجب نصبه على الله –تعالى– تحصيلاً للغرض!»(٦).

قال شارحه: «اختلفوا في أنَّ الإمام هل يجب أن يكون معصومًا أم لا؟ فذهبت الإمامية، والإسماعيلية(٧) إلى وجوبه، والباقون بخلافه»(٨).

ثم قال في المتن: «وامتناع التسلسل يُوجِبُ عصمة الإمام... إلى آخر ما ذكر»(٩).

---

(١) (للأئمة): ساقطة من (المطبوع).

(٢) نقلتُ أقوال أحبارهم –المُتقدمين والمتأخرين– في قولهم بعصمة الأئمة، (ص ٦٥)، وما بعدها. وإمعانًا في إثبات ضلالهم في هذا الباب أنقل عن علامتهم المُظَفَّر قوله: «عقيدتنا في عصمة الإمام: ونعتقد أن الإمام كالنبي، يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن!، من سنِّ الطفولة إلى الموت، عمدًا وسهوًا. كما يجب أن يكونَ معصومًا من السهوِ والخطأ والنسيان». «عقائد الإمامية»، محمد رضا المظفر، (ص٦٧).

(٣) في (ج): (أولى)!.

(٤) في (ج): (فإثباته).

(٥) يُسمى: «تجريد الاعتقاد» أو«تجريد الكلام في تحرير عقائد الإسلام»؛ مِن أبرز الكُتُب الكلامية عند الشيعة الإماميَّة، الإماميَّة، ومؤلفه علامة الشيعة نصير الدين الطُّوسي (ت ٥٩٧هـ)، ويُعد من أشهر كتبهم الاعتقاديَّة، وقدْ توارد على شرحه غير واحدٍ من علمائهم. قال عنه آغا بزرگ الطهراني: «هو أجل كتاب في تحرير عقائد الإمامية». «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، (٣/ ٣٥٢). وممَّن شرحه ابن المُطَّهر الحِلِّي –وستأتي ترجمته– في كتاب أسماه: «كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد» طُبع في مجلد، وهو مِن منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت.

(٦) التجريد مع شرحه كشف المُراد، (ص٣٣٨).

(٧) سبق الحديث عن فِرقة الإماميَّة، والإسماعيليَّة، (ص٥١)، (ص٥٢).

(٨) انظر: «كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد»؛ الحسن بن يُوسف بن علي ابن المُطَّهر الحِلِّي، (ص٣٤٠).

(٩) التجريد مع شرحه، (ص٣٤٠).

والظاهرُ أَنَّ إيجابَ العصمة لأئمتهم مِن أكذابهم وافترائهم، لم يَرِد به دليلٌ مِن الكتابِ ولا مِنَ السُّنة، ولا مِن الإجماع، ولا مِن القياس الصَّحيح، ولا مِنَ العقلِ السليم، ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠].

* * * *

مَطْلَبٌ:

فَضْلُ عَلِيٍّ رضي الله عنه

ومنها: أنه قال ابن المُطَّهر الحِلِّي[1]: «اجتمعت الإماميَّةُ على أنَّ عليًّا -بعدَ نَبِيِّنَا- أفضل من الأنبياءِ غير أولي العزم!، وفي تفضيله عليهم خلاف!، قال: وأنا مِن المتوقِّفين في ذلك، وكذلك الأئمة من آلِهِ»[2].

وقال الطُّوسيُّ[3] في «تجريده»: «وعَلِيٌّ أفضل الصحابة!؛ لكثرةِ جهادِهِ ... إلى أنْ قال: وظهورُ المعجزات عنه، واختصَاصُه بالقرابة، والأُخوة، ووجوب المحبة والنُّصرة، ومساواة الأنبياء». انتهى.

---

(١) هو علامة الشِّيعة الإمامية ومصنفهم، جمال الدِّين أبو منصور الحسن بن يُوسف بن علي ابن المُطَّهر الحِلِّي، وُلد سنة (٦٤٨هـ)، وهَلَكَ سنة (٧٢٦هـ)، والحِلِّي: نسبة إلى الحِلَّة في العِراق مولده ووفاته فيها، مِن كتبه: «تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية»، و«منهاج الكرامة في الإمامة»، الذي ردَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيميَّة في كتابه: «منهاج السُّنة النبوية»، وردّ عليه العلامة اللُّغَوي مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي في كتابه: «القَضَّاب المُشْتَهِر على رِقاب ابن المُطَّهر». انظر: «لسان الميزان»؛ أحمد بن حجر العسقلاني (٢/ ٣١٧)، الأعلام»، (٢/ ٢٢٧-٢٢٨).

(٢) قال شيخهم المفيد تحت باب (القول في المفاضلة بين الأئمة والأنبياء): «قد قطع قوم من أهل الإمامة بفضل الأئمة الأئمة (ع) من آل محمد ﷺ على سائر من تقدم من الرسل والأنبياء سوى نبينا محمد ﷺ وأوجب فريق منهم الفضل على جميع الرسل والأنبياء سوى أولي العزم!». «أوائل المقالات»؛ الشيخ المفيد محمد بن محمد ابن المُعلم، (ص٨٨)

(٣) تحرَّف في (المطبوع) إلى: (الطومسي!)؛ وهو علامة الشِّيعة أبو جعفر، نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، فيلسوف، كان رأسًا في العلوم العقلية والأرصاد والرياضيات. عَلَت منزلته عند (هولاكو) فكان يطيعه فيما يشير به عليه، ويمده بالأموال! ولد بطوس (قرب نيسابور)، وابتنى بمراغة قبة ورصدا عظيما، واتخذ خزانة ملاها من الكتب التي نهبت من بغداد والشام والجزيرة، اجتمع فيها نحو أربعمائة ألف مجلد، وقرر منجمين لرصد الكواكب وجعل لهم أوقافا تقوم بمعاشهم، مِن كتبه: (تحرير أصول اقليدس) و (تجريد العقائد يعرف بتجريد الكلام)، و (حل مشكلات الاشارات والتنبيهات لابن سينا) و (شرح قسم الالهيات من إشارات ابن سينا) و (أوصاف الاشراف) و (مائة مسألة وخمس من أصول إقليدس)، و(المقالات الست)، و(بقاء النفس بعد بوار البدن) مع شرح للزنجاني، باسم (بقاء النفس بعد فناء الجسد) و (إثبات العقل) وغيرها. توفي ببغداد. انظر: الأعلام، للزركلي، (٧/ ٣٠-٣١)

ومِن عجيب ما وقفتُ عليه، قوله الإمام ابن القيِّم رحمه الله فيه: «نصير الشرك والكفر الملحد، وزير الملاحدة النصير الطوسي، وزير هولاكو، شفا نفسه من أتباع الرسول وأهل دينه فعرضهم على السيف حتى شفا إخوانه من الملاحدة، واشتفى هو فقتل الخليفة والقضاة والفقهاء والمحدثين واستبقى الفلاسفة والمنجمين والطبائعيين والسحرة ونقل

قالَ الشَّارحُ: «ويؤيده قوله ﷺ: «مَن أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في تقواه، وإلى إبراهيم في حلمه[1]، وإلى موسى في هيبته، وإلى عيسى في عبادته، فلينظر إلى علي بن أبي طالب»[3]؛ فإنه أوجب مساواته للأنبياء في صفاتهم». انتهى.

في صحة هذا نَظَر! قال ابنُ الجوزي: هذا حديثٌ موضوع، آفته: أبو عمرو؛ متروك[4]، وبعد فَرَض صحته لا يُوجب المساواة؛ لأنَّ المشاركة في بعض الأوصاف لا تقتضي المساواة كما هو بديهي![5].

ومَن اعتقد في غير الأنبياء كونه أفضل منهم أو مُساوي[6] لهم فقد كَفَر!؛ وقد نقل على ذلك الإجماع غير واحد من العلماء[7]، فأيُّ خيرٍ في قوم اعتقادُهم يُوجبُ كُفرهم؟!.

* * * *

أوقاف المدارس والمساجد والربط إليهم وجعلهم خاصته وأولياءه ونصر في كتبه قدم العالم وبطلان المعاد وإنكار صفات الرب جل جلاله: من علمه وقدرته وحياته وسمعه وبصره وأنه لا داخل العالم ولا خارجه وليس فوق العرش إله يعبد ألبتة واتخذ للملاحدة مدارس ورام جعل إشارات إمام الملحدين ابن سينا مكان القرآن فلم يقدر على ذلك فقال: هي قرآن الخواص وذاك قرآن العوام ورام تغيير الصلاة وجعلها صلاتين فلم يتم له الأمر وتعلم السحر في آخر الأمر فكان ساحرا يعبد الأصنام، وصارع محمد الشهرستاني ابن سينا في كتاب سماه المصارعة أبطل فيه قوله بقدم العالم وإنكار المعاد ونفي علم الرب تعالى وقدرته وخلقه العالم فقام له نصير الإلحاد وقعد ونقضه بكتاب سماه مصارعة المصارعة ووقفنا على الكتابين نصر فيه: أن الله تعالى لم يخلق السموات والأرض في ستة أيام وأنه لا يعلم شيئًا وأنه لا يفعل شيئا بقدرته واختياره ولا يبعث من في القبور. وبالجملة فكان هذا الملحد هو وأتباعه من الملحدين الكافرين بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر». «إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان»، (٢/ ٢٦٧)

(١) (أن): سقطت من (ج).

(٢) في الأصل (أ): (في خله).

(٣) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»، وقال الألبانيُّ: موضوع. «السلسلة الضعيفة»، حديث رقم: (٤٩٠٣).

(٤) عبارة ابنِ الجوزي في الأصل (أ) كحاشية، وفي (ب) في صُلب المَتن مع زيادة: (آفته أبو عمرو؛ متروك) من (أ)، وصوابها: هذا حديث موضوع وأبو عمر متروك. «الموضوعات»؛ لابن الجوزي، (١/ ٣٧٠).

(٥) قال الباحث: لا يلزم كونه شابه الأنبياء في بعض خِصالهم أن يكونَ نبيًّا؛ ومع ذا فالحديث لا يصحّ، ومنزلته في الإسلام عظيمة، فهو رابع الخُلفاء الرَّاشدين، وأحد العشرة المُبشرين، ولكن الرَّافضة يريدون أن يجعلوا هذا بابًا للقولِ بعصمته، واستحقاقه بالرسالة، قاتلهم الله أنى يؤفكون.

(٦) وقع في (المطبوع): مساويًا لهم، وفي (ب): (أو مساوٍ)، وفي (ج): (مساويهم).

(٧) انظر: (ص١٤٠).

مَطْلَبٌ:
نَفْيُ ذُرِيَّـةِ الحَسَنِ رضي الله عنه

* ومنها: قولهم: إنَّ الحسن بن علي رضي الله عنه لم يُعقِّب!، وأنَّ عَقِبَهُ انقرضَ!، وأنه لم يَبْقَ مِن نَسلِهِ الذُّكور أحدًا!.

وهذا القول شائعٌ فيهم، وهم مُجمِعُونَ عليه!، ولا يُحتاج إلى(١) إثباته، كذا قيل.

ومنهم مَن يَدَّعي أن الحَجَّاج(٢) قَتَلهم(٣) كُلَّهم، وتوسلوا(٤) بذلك إلى أن يحصروا الإمامة في أولاد أولاد الحسين، ومنهم في اثني عشر، وأن يُبْطِلُوا إمامةَ مَن قَامَ بالدعوة من آل الحسن مَعَ فضلهم وجلالتهم، واتِّصافهم(٥) بشروط الإمامة(٦)، ومبايعة الناس لهم وصحة نَسَبِهم(٧)، وَوُفُورِ علمهم؛ بحيث بحيث إنهم كلهم بَلَغُوا درجةَ الاجتهاد المطلق!(٨) فـ﴿قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[التوبة: ٣٠].

انظر إلى هؤلاء الأعداء لأهل(٩) البيت، المؤذينَ رسولَ الله ﷺ وفاطمةَ بإنكار نَسَب مَن ثَبَتَ(١٠) نَسَبُه قطعًا أنَّه مِن ذرية الحَسَن رضي الله عنه؛ وثُبُوتُ نسبِ ذريته متواترٌ لا يخفى على ذي بصيرة، وقد عَدَّ ﷺ

---

(١) في الأصل (أ): (على)، وباقي النُّسخ (إلى).

(٢) تحرَّفَ في (المطبوع) إلى: (الجاج)!!

(٣) تحرَّف في (المطبوع) إلى: (سَلَّهم)، فأصبحت: (الجاج سَلَّهم)!!

(٤) تحرَّف في (المطبوع) إلى: (توصلوا)!.

(٥) تحرَّف في (المطبوع) إلى (اتِّفاقهم)، وفي (ج): (انصافهم).

(٦) أراد الرَّافضةُ بذلك أن يُبطلوا مذهب أهل السنة في إثبات أنَّ المهدي من سُلالة الحسن!، قال ابن القيم رحمه الله في هذا: هذا: «وَفِي كَوْنِهِ مِنْ وَلَدِ الْحَسَنِ سِرٌّ لَطِيفٌ وَهُوَ أن الحسن رضي الله عنه تَرَكَ الْخِلافَةَ للهِ فَجَعَلَ اللهُ مِنْ وَلَدِهِ مَنْ يَقُومُ بِالْخِلافَةِ الْحَقِّ المتضمن للعدل الَّذِي يَمْلأُ الأَرْضَ، وَهَذِهِ سُنَّةُ اللهِ فِي عِبَادِهِ أَنَّهُ مَنْ ترك لأجله شَيْئًا أَعْطَاهُ اللهُ أَوْ أَعْطَى ذُرِّيَّتَهُ أَفْضَلَ مِنْهُ، وَهَذَا بِخِلافِ الْحُسَيْنِ رضي الله عنه فَإِنَّهُ حَرِصَ عَلَيْهَا وَقَاتَلَ عَلَيْهَا فَلَمْ يَظْفَرْ بِهَا، وَاللهُ أَعْلَمُ»ا.هـ «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»، (ص١٥١).

(٧) وقع في (المطبوع): (نسبتهم).

(٨) في (ب): (الاجتهاد والمطلق).

(٩) وقع في (المطبوع): (لآل البيت).

(١٠) (ثَبت): ساقطة من (ج)، وفي (المطبوع): (يثبت).

الطَّعنَ في الأنسابِ مِن أفعال الجاهلية[1]، وقد ورد ما يدلُّ على أنَّ المَهديَّ مِن ذرية الحسن ﷺ[2] كما كما رواه أبو داود[3]، وغيرُه.

❋ ❋ ❋ ❋

---

(١) يُشير المصنِّف رَحِمَهُ اللهُ إلى حديث النبي ﷺ الذي رواه ابنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، قَالَ ﷺ : «**خِلالٌ مِنْ خِلالِ الجَاهِلِيَّةِ: الطَّعْنُ الطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ، وَالنِّيَاحَةُ..**». رواهُ البُخاري في «صحيحه»، برقْم: (٣٨٥٠).

(٢) قال العلامة عبدالرؤوف المُناوي: «والسر فيه أن الحسن ترك الخلافة لله شفقة على الأمة فجعل القائم بالخلافة بالحق عند شدة الحاجة وامتلاء الأرض ظلمًا من ولده، وهذه سنة الله في عباده أنه يعطي المرء الذي ترك شيئًا لله أفضل مما ترك أو ذريته، وقد بالغ الحسن في ترك الخلافة، ونهى أخاه عنها وتذكر ذلك ليلة مقتله، فترحم على أخيه، وما روي أنه من ذرية الحسين فضعيف جدًّا». «التنوير شرح الجامع الصغير»، (١٠/ ٤٩٤).

(٣) يُشير المُصنِّف للخبر الذي رواهُ أبو داودَ بسنده لأبي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -وَنَظَرَ إِلَى ابْنِهِ الْحَسَنِ- فَقَالَ: «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ»؛ كَمَا سَمَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ، وَسَيَخْرُجُ مِنْ صُلْبِهِ رَجُلٌ يُسَمَّى بِاسْمِ نَبِيِّكُمْ، يُشْبِهُهُ فِي الْخُلُقِ، وَلَا يُشْبِهُهُ فِي الْخَلْقِ. ثُمَّ ذَكَرَ قِصَّةً: يَمْلَأُ الْأَرْضَ عَدْلاً. رواهُ أبو داود في «سننه»، برقْم: (٤٢٩٢)، وأحمدُ في «مُسنده»، برقْم: (٧٧٣)، ونُعيم بن حمَّاد في كتابه «الفتن»، برقْم: (١١١٣)، وضعفه الألبانيُّ في تخريجه لـ«مشكاة المصابيح»، برقم: (٥٤٦٢)، وشعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ«السنن» (٤٢٩٠)؛ لإبهام شيخ أبي داود فيه، وأبو إسحاق -وهو عمرو بن عبد الله السبيعي- رأى عليًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولم تثبت له رواية عنه.

قال العلامة القاريُّ رَحِمَهُ اللهُ: «فهذا الحديث دليل صريح على ما قدمناه مِن أن المهدي من أولاد الحسن، ويكون له انتساب من جهة الأم في الحسين جمعًا بين الأدلة؛ فيكون جامعًا بين النسبتين الحسنيين، وبه يبطل قول الشيعة: إن المهدي هو محمد بن الحسن العسكري القائم المنتظر، فإنه حسيني بالاتفاق، لا يقال لعل عليًا رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أراد به غير المهدي، فإنا نقول: يبطله قصة يملأ الأرض عدلاً، إذ لا يعرف في السادات الحسينية ولا الحسنية من مَلأ الأرض عدلاً إلا ما ثبت في حقِّ المهدي الموعود».

«مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، ملا علي بن سلطان القاري (٨/ ٣٤٤٧) -بنوع اختصار-.

مَطْلَبٌ:

خِلَافُهُمْ فِي خُرُوجِ غَيْرِهِمْ مِنَ النَّارِ[1]

* ومنها: أنه قالَ الحِلِّيُّ في: «شرح التجريد»: اختلف الإماميَّة[2] في أنَّ غيرَ الاثني عشرية[3] مِن الفرق الإسلامية، هل يخرجون من النار ويدخلون الجنة؟ أم يخلدون فيها بأجمعهم[4]؟ قال: «والأكثرون على الثاني، وقال شرذمة بالأول»[5].

وقال ابن نُوبَخْت[6]: («يَخْرُجون من النار)[7] ولا يدخلون الجنة[8]، بل هم في الأعراف». انتهى.

---

(١) نقل المجلسي في البحار: «وأما مخالفوه في الإمامة فقد اختلف قول علمائنا فيهم، فمنهم من حكم بكفرهم؛ لأنهم دفعوا ما علم ثبوته من ضرورة، وهو النص الجلي الدال على إمامته مع تواتره، وذهب آخرون إلى أنهم فسقة وهو الأقوى، ثم اختلف هؤلاء على أقوال ثلاثة: أحدها أنهم مخلدون في النار لعدم استحقاقهم الجنة!، الثاني: قال بعضهم: إنهم يخرجون من النار إلى الجنة، الثالث: ما ارتضاه ابن نوبخت وجماعة من علمائنا أنهم يخرجون من النار لعدم الكفر الموجب للخلود، ولا يدخلون الجنة لعدم الإيمان المقتضي لاستحقاق الثواب!». «بحار الأنوار»، (٨/ ٣٦٤-٣٦٥).

ثم علق المجلسي -بيان الحق في المسألة- فقال: «القول بعدم خلودهم في النار نشأ من عدم تتبعهم للأخبار، والأحاديث الدالة على خلودهم متواترة أو قريبة منها!، نعم؛ الاحتمالان الأخيران آتيان في المستضعفين منهم كما ستعرف. والقول بخروج غير المستضعفين من النار قول مجهول القائل، نشأ بين المتأخرين الذين لا معرفة لهم بالأخبار ولا بأقوال القدماء الأخيار». «بحار الأنوار»، (٨ / ٣٦٥).

(٢) وقع في (المطبوع): (الأئمة).

(٣) في (ج): (في غير أن الاثنا عشرية).

(٤) في (ب): (جمعهم).

(٥) لم أقف عليه!، ووقفتُ على كلامٍ قريبٍ منه، انظر: «كشف المُراد في شرح تجريد الاعتقاد»؛ للحلي، (ص٣٩١).

(٦) هو علامة الشِّيعة؛ أَبو مُحمدٍ الحَسَنُ بنُ مُوسى النُّوبَختِيُّ، قال عنه الذهبي: «العلامة ذو الفنون، الشيعي المتفلسف»، وقال عنه النجاشي: «شيخنا المُتكلم المبرز على نظرائه في زمانه»، له مصنفات وتواليف فِي الكَلَام والفلسفة، مِنْهَا: كتاب: «الآراء والديانات»، و«الرَّدّ عَلَى التَّناسخيَّة»، و«التَّوحيد وَحَدَث العَالَم»، و«اختصار الْكَوْن وَالْفساد» لأرسطو، و«الْإِمَامَة» وَلم يتم، مات بعد سنة (٣٠٠هـ).

انظر ترجمته: «رجال النجاشي»، (١/ ١٧٩)، «الفهرست»؛ محمد بن إسحاق الورّاق البغدادي، المعروف بـ(ابن النَّديم)، (ص٢٢٠)، «سير أعلام النبلاء»، (١٥/ ٣٢٧)، «الوافي بالوفيات»؛ صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، (١٢/ ١٧٤-١٧٥)، «لسان الميزان»، (٢/ ٢٥٨)، «معجم المؤلفين»، (٣/ ٢٩٨).

(٧) ما بين القوسين ( ) ساقط من (ج).

(٨) تحرّف في المطبوع إلى: (السنة).

وهذا مبنيٌّ على أنَّ مذهبهم: اعتقادهم أهلَ السُّنة(١) كُفارًا أو فُسَّاقًا، مع اعتقادهم أن الفاسق لا يخرج من(٢) النارِ أبدًا؛ وهذا يستلزم تكذيب ما صَحَّ عنه ﷺ مِن إخراج عُصاةِ المُوَحِّدين من النار(٣)، ومَا وَرَدَ في فضلِ السَّواد الأعظم الذين هم أهل السُّنَّة(٤).

وقَدْ صَحَّ أنَّ الصحابة وأخيار التابعين مذهبُ(٥) أهلِ السُّنة مذهبُهم، وقولهم هذا يشبه قول أهل الكتاب، حيث قالوا: ﴿..لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ..﴾ [البقرة: ١١١]، فكذلك هؤلاء يقولون بأفواههم: لن يدخل الجنة إلا من كان رافضيًّا!.

انظر كيف يفترون على الله الكذب، بل أفعالهم تقتضي حرمانهم عنها.

* * * *

(١) تحرف في المطبوع إلى: (الجنة).

(٢) في الأصل (أ)، و(ج): عن.

(٣) دليلُ ذلك من القرآن قوله -تعالى-: ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ فَفِي ٱلنَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ ﴿١٠٦﴾ خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[هود: ١٠٦-١٠٧]، فقد ورد عن بعض السلف كالضَّحَّاكِ، وَقَتَادَةَ ، وروي عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَالْحَسَنِ: أن الِاسْتِثْنَاءَ عَائِدٌ عَلَى العُصاة مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، مِمَّنْ يُخْرِجُهُمُ اللهُ مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَةِ الشافعين. انظر: «تفسير ابن كثير»، (٤/ ٣٥١).

ومن السُّنَّة: ما رواه أنس بن مالك ﷺ أن النبيَّ ﷺ قال: «يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً». متفق عليه؛ رواهُ البُخاريُّ برقم: (٧٤١٠)، ومسلم، برقم: (١٩١).

- وما رواه جابر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «يُعَذَّبُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ التَّوحِيدِ فِي النَّارِ حَتَّى يَكُونُوا فِيهَا حُمَمًا، ثُمَّ تُدْرِكُهُمُ الرَّحْمَةُ، فَيُخْرَجُونَ وَيُطْرَحُونَ عَلَى أَبْوابِ الجَنَّةِ» قال: «فَيَرُشُّ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الجَنَّةِ المَاءَ فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الغُثَاءُ فِي حِمَالَةِ السَّيْلِ ثُمَّ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ». رواه الترمذي في «سننه» برقم: (٢٥٩٧) وقال: هذا حديث حسنٌ صحيحٌ، وأحمد في «مسنده»، برقم: (١٥١٩٨). وقال الألبانيُّ: هو على شرط مُسلم، السلسلة الصحيحة، حديث رقم: (٢٤٥١).

(٤) مِن ذلك ما رواهُ النُّعمَانُ بْن بَشِيرٍ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ -عَلَى هَذِهِ الْأَعْوَادِ أَوْ عَلَى هَذَا الْمِنْبَرِ-: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ الْقَلِيلَ لَمْ يَشْكُرِ الْكَثِيرَ، وَمَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ لَمْ يَشْكُرِ اللهَ، وَالتَّحَدُّثُ بِنِعْمَةِ اللهِ شُكْرٌ وَتَرْكُهَا كُفْرٌ، وَالْجَمَاعَةُ رَحْمَةٌ وَالْفُرْقَةُ عَذَابٌ» قَالَ: فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ الْبَاهِلِيُّ: عَلَيْكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ قَالَ فَقَالَ رَجُلٌ: مَا السَّوَادُ الْأَعْظَمُ؟ فَقَالَ أَبُو أُمَامَةَ: هَذِهِ الْآيَةُ فِي سُورَةِ النُّورِ ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُم مَّا حُمِّلْتُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُواْ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور: ٥٤]. رواه أحمدُ في «مسنده»، برقم: (١٨٠٧٤).

(٥) في(ب): (ومذهبهم) بزيادة واو.

مَطْلَبٌ:

مُخَالَفَتُهُمْ أَهْلَ السُّنَّةِ[1]

* ومنها: أنَّهم جعلوا مخالفةَ أهلِ السُّنة والجماعة الذين هم على ما الرسولُ[2] ﷺ عليه وأصحابُه؛ أصلاً للنَّجاةِ، فصاروا كُلَّمَا فعل أهل السنة شيئًا[3] تركوه!، وإن تركوا شيئًا فعلوه!؛ فخرجوا بذلك عن الدِّينِ رأسًا؛ فإنَّ الشَّيطانَ سَوَّلَ لَهُم وَأَمْلَى لَهُم، وادَّعوا بأنَّ هذه المُخالفة عَلَامَةٌ أَنَّهم الفِرقة النَّاجية!، وقدْ قالَ ﷺ: «الفرقة الناجية هي السواد الأعظم، وما أنا عليه وأصحابي»[4].

فَلْيُنظر[5] إلى الفِرَق ومعتقداتها وأعمالهم، فَمَا وافقت النَّبيَّ ﷺ وأصحابه هي الفِرقة النَّاجية، وأهل السُّنة هم[6] المُتَّبِعون لآثارِهِ ﷺ، وآثارِ أصحابه كما لا يخفى على مُنْصِفٍ[7] يَنْظُرُ بعينِ الحَقِّ، فَهُم

---

(١) مُخالفة الشيعة لما عليه أهل السُّنَّة مُسَلَّمٌ مِن المُسلَّمات عندهم، والرسالة برُمتها تكشف عن ذلك في عقائدهم، وأحكامهم، وآرائهم، واعْجب لهذا النَّقل على أكبر مراجعهم المُعاصرين، حيث يُورد في كتابه: «التعادل والترجيح»: عن إسحاق الأرجائي رفعه قال: قال أبو عبد الله ﷺ: «أتدري لم أُمرتم بخلاف ما تقول العامة؟.

قلت: لا أدري. قال: إن علياً لم يكن يدين الله بدين إلا خالف عليه الأمة إلى غيره؛ إرادة لإبطال أمره، وكانوا يسألون أمير المؤمنين عن الشيء لا يعلمون عنه، فإذا أفتاهم جعلوا له ضدًّا من عندهم ليلتبسوا على الناس. «التعادل والترجيح»؛ روح الله بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني، (ص٨٢).

فلعلّه عند الخميني ومن يدين بدينه: أنَّ الصحابة ﷺ كانوا يستفتون عليًّا ﷺ فيما أشكل عليهم، ثم يتعمدون وضع نقيضه! –حاشاهم–؛ لهذا أمر الشيعة لا يوافق أمر أهل السنة إلا في حال نفاقهم، الذي يسمونه: تقية.

(٢) وقع في (المطبوع): (الذين هم ما عليه رسول الله ﷺ).

(٣) (شيئًا): ساقطة من (المطبوع).

(٤) يُشير المُصنِّف إلى حديث أبي أُمامة ﷺ قال سَمِعْتُ رَسُول الله ﷺ يقول: «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ هَذِهِ الأُمَّةَ تَزِيدُ عَلَيْهِمْ فِرْقَةً كُلُّهَا فِي النَّارِ إِلاَّ السَّوَادَ الأَعْظَمَ..». رواهُ البيهقي في «سننه الكبرى»، برقْم: (١٦٧٨٣). زادَ الطَّبرانيّ «..قالوا: يا رسول الله ومَن السواد الأعظم؟ قال: من كان على ما أنا عليه وأصحابي..». رواه الطبراني في «معجمه الكبير»، برقْم: (٨٠٥٤). وفي «الأوسط»، برقْم: (٧٢٠٢)، وحسن إسناده الأرناؤوط في تعليقه على سنن أبي داود، (٧/ ٦)، حديث: (٤٥٩٦).

(٥) في (ب)، و(ج): فينظر.

(٦) (هم) زيادة من (ج)، ومن المطبوع.

(٧) في (ج): (مصنف).

فَهُم أَحَقّ أن يكونوا الفِرقة الناجية، وآثارُ النَّجاةِ ظاهرةٌ[1] فيهم[2]؛ لاستقامَتِهم على الدِّين مِن غيرِ تحريفٍ، وظهور مذهبهم وشوكتهم في غالبِ البلاد، ووجود العلماء المُحَقِّقينَ والمُحَدِّثينَ والأولياءِ والصالحينَ فيهم، وقد نُزِعَ الولاية عن الرَّفضة، فما سُمِعَ[3] فيهم وليٌّ قَطُّ.

* * * *

(١) في (ب)، و(المطبوع): (الظاهرة).

(٢) في (ج): (فهم).

(٣) في (ج): (سبع).

مَطْلَبٌ:

الرَّجْعَةُ

* ومنها: أنه قال أَضَلُّهم محمد بن بَابَوَيْه القُمِّيُّ(١) في: «عقائده» في: مبحث الإيمان بالرَّجْعَة: «فإنهم –عليهم الصَّلاةُ– قالوا: «مَن لم يؤمن بِرَجْعَتِنا فليسَ مِنَّا»(٢).

وإليه ذَهَبَ جميع علمائهم، قالوا: إنَّ النَّبيَّ ﷺ، وعليًّا –كرَّم اللهُ وجْهَهُ(٣)–، والأئمَّة الاثني عشر –رضوان الله عليهم أجمعين– يَحْيَون في آخرِ الزمان، ويُحشرون بعد خروج المهدي وبعد قتل الدجال(٤)، ويَحْيَى كُلٌّ مِن الخلفاء الثلاثة، وقَتَلَة الأئمة؛ فيقتُلُ النبيُّ ﷺ الخلفاءَ حَدًّا!، والقَتَلَة قَصاصًا، ويَصلبون الظالمينَ(٥)، ويبتدؤن بصلبِ أبي بكر وعمر رضي الله عنهما على شجرة؛ فَمِن قائلٍ يقول: إنَّ تِلكَ

(١) رأس الامامية، أبو جعفر، محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، ويعرف بـ(الشيخ الصدوق)، صاحب التصانيف السائرة بين الرافضة، من أهل خراسان، ولدَ سنة (٣٠٦هـ)، ورد بغداد، يقال: له ثلاث مائة مصنف، منها: كتاب «الاعتقادات»، و«دعائم الإسلام»، و«الخواتيم»، و«غريب حديث الأئمة»، و«دين الإمامية»، و«مَن لا يحضره الفقيه»، و«عيون أخبار الرِّضى»، وكان أبوه من كبارهم ومصنفيهم، حَدَّث عنه جماعة، منهم: ابن النعمان المُفيد، والحسين بن عبد الله بن الفحام، وجعفر بن حسنكيه القمي. توفي بالرَّي سنة (٣٨١هـ).

انظر: «السِّير»، للذهبي، (١٦/ ٣٠٣)، و«الأعلام»،(٦/ ٢٧٤)، و«معجم المؤلفين»، (١١/ ٣).

(٢) ونقله عن الصادق عليه السلام: «ليس منا من لم يقل بمتعتنا ويؤمن برجعتنا». «المسائل السروية»: للمفيد (ص٣٠). وقال ابن بابويه –في عقيدتهم في الرجعة–: «واعتقادنا في الرجعة أنها حق». «الاعتقادات»؛ (ص٩٠). وقال المفيد: «واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات».«أوائل المقالات»، (ص٥١).

(٣) قال الباحث: خُصَّت هذه اللَّفظة (كرَّم الله وجهه) بالصَّحابي الجليل عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وقيل إنها مِن غلو الشيعة فيه، ويقال: أنه مِن أَجْلِ أنه لم يطلع على عورة أحد أصلاً، أو لأنه لم يسجد لصنم قط، وهذا ليس خاصًّا به، بل يشاركه غيره من الصحابة الذين ولدوا في الإسلام. انظر: «معجم المناهي اللفظية»، (ص٤٥٤) يقول الإمامُ ابْنُ كَثِيرٍ رحمه الله عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ..﴾ [الأحزاب: ٥٦]: «قُلْت: وَقَدْ غَلَبَ فِي هَذَا فِي عِبَارَة كَثِير مِنْ النُّسَّاخ لِلْكُتُبِ، أَنْ يُفْرَد عَلِيّ رضي الله عنه، بِأَنْ يُقَال: عليه السلام، مِنْ دُون سَائِر الصَّحَابَة، أَو: (كَرَّمَ الله وَجْهه)، وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ صَحِيحًا، وَلَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُسَاوَى بَيْن الصَّحَابَة فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذَا مِنْ بَاب التَّعْظِيم وَالتَّكْرِيم، فَالشَّيْخَانِ وَأَمِير الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَان أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُ –رَضِيَ الله عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ–».هـ انظر: «تفسير ابن كثير»، (٦/ ٤٧٨-٤٧٩)

(٤) في (ب): (قتل دجال)، وفي المطبوع: (قتله الدجال).

(٥) في (ج): (الظالمون).

الشَّجرة رطبة[1]؛ فتجف تلك الشجرة بعد أن صُلِبَا عليها، فَيَضِلُّ بذلكَ خلقٌ كثيرٌ مِن أهلِ الحق، ويقولون: ظلمناهما[2].

ومِن قائلٍ يقول: إنَّ[3] الشَّجرة تكون يابسة فتخضر بعد الصَّلب، ويهتدي به جَمٌّ غفيرٌ من محبيهما.

قيل: ذَكَرُوا في كتبهم أنَّ تلك الشجرة نخلة، وأنها تَطُول حتى يَرَاهَا أهلُ المَشْرِق والمَغْرِب، وأن الدنيا تَبْقى بعد ذلكَ خمسينَ ألفَ سَنَةً، وقيل: مائة وعشرين ألف سنة، لكلِّ إمام من الاثني عشر اثنا عشر ألف سنة، وقال بعضهم: إلا المهدي؛ فإنَّ له ثمانين ألف سنة، ثم يرجع آدم ﷺ، ثم شيث[4]، ثم إدريس، ثم نوح، ثم بقية الأنبياء ﷺ إلى أن ينتهي إلى المهدي، وأن الدنيا غير فانية، وأن الآخرة غير آتية. كذا نُقل عنهم، والله أعلم.

فانظر يا أيُّها المؤمن إلى سخافة رأي هؤلاء الأغبياء، يختلقونَ[5] ما يردُّه بديهةُ العقل، وصراحةُ النقل.

وقولهم: هذا مُستلزمٌ تكذيبَ ما ثَبَتَ قطعًا في الآياتِ والأحاديثِ مِن عدمِ رجوع الموتى إلى الدنيا؛ فالمجادلةُ مع هؤلاء الحُمُر[6] تضييعُ[7] الوقت؛ لو كانَ لهم عقلٌ لَمَا تكلموا[8] بما يجعلهم مَسْخَرَةً للصِّبيان، ويَمُجُّ كلامهم أسماع أهل الإيقان؛ لكنَّ الله سَلَبَ عقولهم وخَذَلَهُم في الوَقيعةِ في خُلَّصِ أوليائِهِ؛ لشقاوةٍ سَبَقَت لهم![9].

* * * *

(١) وقع في (المطبوع): (إن تلك تكون رطبة).

(٢) وقع في (المطبوع): (ظلمناهم).

(٣) (إن): ساقطة من (ب)، و(المطبوع).

(٤) في الأصل (أ)، وفي (ب): (شيت).

(٥) في الأصل (أ)، وفي (ب): (يختلفون!).

(٦) في (ج): (الحمير).

(٧) في الأصل (أ)، و(المطبوع): (تضيع).

(٨) تحرّف في (المطبوع) إلى: (تكلوا).

(٩) (لهم): ساقطة من (ب).

مَطْلَبٌ:

زِيَادتُهُمْ فِي الأَذَانِ[1]

* **ومنها**: زيادتُهم في هذهِ الأَزمِنَةِ في الأَذَانِ والإقامةِ والتَّشَـهُّدِ بعدَ الشَّـهَادَتَيْن: أَنَّ عَلِيًّا وَلِيُّ الله؛ وهذه بدعةٌ مخالِفةٌ للدِّينِ، لم يَرِد[2] بها كتابٌ ولا سُنَّة، ولم يكن عليها إجماعٌ، ولا فيها قياسٌ صحيحٌ، ومخالِفةٌ لأصل[3] مذهبهم، فَرَدُّهَا لا يُحتاج إليه!.

---

(١) ورد في أخبارهم المطلقة: «متى ذكرتم محمدًا (صلى الله عليه وآله) فاذكروا آله، ومتى قلتم: محمد رسول الله، فقولوا: (علي ولي الله)»، كما نقل عن الاحتجاج ، فيكون مثل الصلاة على محمد وآله بعد الشهادة بالرسالة. «**مناهج الأحكام (كتاب الصلاة)**»؛ آية الله، الميرزا أبو القاسم القمي، (ص١٨٠).

وروى الشيخ أحمد بن أبي طالب الطبرسي في كتاب الاحتجاج، عن القاسم بن معاوية، قال: قلت لأبي عبدالله ﷺ: هؤلاء يروون حديثاً في معراجهم أنَّه لمَّا أُسري برسول الله (صلى الله عليه وآله) رأى على العرش لا إله إلا الله، محمَّد رسول الله، أبو بكر الصديق، فقال: سبحان الله! غيَّروا كلَّ شيء حتى هذا؟! قلت: نعم!، قال: إنَّ الله عزَّو جلَّ لمَّا خلق العرش كتب عليه (لا إله إلا الله محمد رسول الله علي أمير المؤمنين)، ثم ذكر ﷺ كتابة ذلك على الماءِ، والكرسيّ، ... ثمّ قال ﷺ: «فإذا قال أحدكم: لا إله إلا الله، محمد رسول الله فليقل: علي أمير المؤمنين». فيدلّ على استحباب ذلك عموماً، والأذان من تلك المواضع ا.هـ «**مطالع الأنوار في شرح شرائع الإسلام**»؛ محمد باقر بن محمد نقي الشفتي الأصفهاني، (١/ ٢٤٩). بل يرى شيخهم محسن الأعسم استحباب هذه الزِّيادة، فيقول: ومنه يظهر جواز زيادة: (أنّ محمداً وآله) - إلى آخره - وكذا (عليّ وليّ الله)، مع عدم قصد الشرعية في خصوص الأذان، وإلاّ فيحرم قطعاً. ولا أظنّهما من الكلام المكروه أيضاً؛ للأصل، وعدم انصراف إطلاق النهي عنه إليهما بحكم عدم التبادر، بل يستفاد من بعض الأخبار استحباب الشهادة بالولاية بعد الشهادة بالرسالة. «**رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل**»؛ السيد علي بن محمد علي الطَّبطبائي، (٣/ ٩٦-٩٨).

قال الباحث: هذه الألفاظ زيادة مبتدعة في الأذان، إذْ لم يَرِد بها دليل يشرعها لا في الكتاب، ولا في السُّنة، والنَّبيُّ ﷺ يقول: «**مَن أحدثَ في أمرِنَا هذا ما ليسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**». رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٢٦٩٧)، بل الوارد المنع من ذلك، يقول **القاسمي** رحمه الله: «إنَّ ألفاظ الأذانين مأثورة متعبد بها، رويت بالتواتر خلفاً عن سلف، في كتب الحديث الصحاح والحسان والمسانيد والمعاجم، ولم يرو أحد قط استحباب هذه الزيادة -يقصد لفظة (سيدنا)- عن صحابي ولا تابعي، بل ولا فقيه من فقهاء الأئمة ولا أتباعهم». «إصلاح المساجد مِن البدع والعوائد»، محمد جمال الدين القاسمي، (ص ١٣٩). ومثلها زيادة (عليّ ولي الله).

(٢) في (ب)، و(ج): (لم ترد).

(٣) في (ب)، و(المطبوع): (لأهل).

مَطْلَبٌ:

الجَمْعُ بَيْنَ الصَّلاتَيْنِ[1]

* ومنها: تجويزُهم الجَمْعَ بينَ الظُّهرِ والعصرِ[2]، والمغربِ والعِشَاء مِن غيرِ عُذْرٍ![3]، وقَدْ رَوَى التِّرمذيُّ قالَ: قالَ رسولُ الله: «مَن جَمَعَ بين صلاتين لغير عذر فقد أتى بابًا من الكبائر»[4].

وقد ورد: أنَّ مِن أشراط[5] السَّاعة تأخير الصلاة[6] عن أوقاتها[7]!، ومَا رُوِيَ عن ابنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما مِنَ الجَمْعِ بينَ العصريْنِ[8]، والعِشاءَيْنِ[9] فَمُؤَوَّلٌ بتأخيرِ الأُولى إلى آخر وقتها، وأداء الأخرى[10] في أوَّلِ أوَّلِ وقتها، والله أعلم[11].

---

(1) (بين الصلاتين): زيادة من (المطبوع).

(2) تحرَّف في (ج) إلى: (العطر!).

(3) انظر: «تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة»، محمد بن الحسن الحر العاملي، (٤/ ٢٢٠-٢٢٣).

(٤) رواه الترمذي في «سُننه»، برقْم: (١٨٨)، والدارقطني في «سُننه»، برقْم: (١٤٧٥)، والحاكم في «مستدركه»، برقْم: (١٠٢٠)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وفي إسناد الحديث راوٍ ضعيف، وهو الحسين بن قيس، ويسمى حَنَشًا، وقال الألباني: ضعيف جدًا، انظر: «ضعيف الجامع»، برقْم: (٥٥٤٦).

(٥) في الأصل (أ): (شرائط)، وما أثبت من باقي النسخ.

(٦) في (ج): (الصلوات).

(٧) يُشير المُصنِّف رحمه الله إلى حديث أبي سعيد، وأبي هريرة رضي الله عنهما، قالا: قالَ رسُولُ اللهِ ﷺ: «ليَأْتِيَنَّ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يُقَرِّبُونَ شِرَارَ النَّاسِ، وَيُؤَخِّرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِيتِهَا، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلَا يَكُونَنَّ عَرِيفًا، وَلَا شُرْطِيًّا، وَلَا جَابِيًا، وَلَا خَازِنًا». رواه ابن حبان في «صحيحه»، برقْم: (٤٥٨٦) وصححه، وأبو يعلى في «مسنده»، برقم: (١١١٥)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» (٥/ ٢٤٠): «ورجاله رجال الصحيح، خلا عبد الرحمن بن مسعود، وهو ثقة».

(٨) في (ب): (بين العصر).

(٩) يُشير المُصنِّف رحمه الله إلى حديث ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ «جَمَعَ بَيْنَ الصَّلَاةِ فِي سَفْرَةٍ سَافَرَهَا فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، فَجَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ» قَالَ سَعِيدٌ -راوي الحديث-: فَقُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ: «أَرَادَ أَنْ لَا يُحْرِجَ أُمَّتَهُ». رواه البُخاريُّ في «صحيحه»، برقْم: (٥٤٣)، ومُسلمٌ في «صحيحه»، برقْم: (٧٠٥) -واللفظ له-.

(١٠) في (ج): (الأخيرين).

(١١) قال الباحث: بَيَّنَ حديثُ ابن عباس العلةَ من الجمع بين الصلاتين، وهو رفع الحرج؛ ولهذا أباح بعض أهل العلم الجمع بين الصلاتين لعذرٍ، من سفرٍ، أو مطرٍ، أو حاجة عارضة، ونحوها، وأما الجمع بين الصلاتين لغير عذر المؤدي

قِيل: إنَّ سببَ جمعهم بينَ الظُّهرين، وبين المَغرِبَيْنِ طُول الدَّهْرِ مَعَ اختيار التأخير فيهما هو: أَنَّهم ينتظرونَ (خُروجَ المهدي -أعني: إمامهم- الغائب المُنتظر)[1] القائم المُخْتَفِي في السِّرْدَاب؛ ليقتدوا به!؛ فيُؤخرون الظهر إلى العصر إلى قريب غروب الشمس!، فإذا يئسوا من الإمام واصْفَرَّت الشمس وصارت بين قرنيْ الشَّيطان نَقَرُوا عند ذلكَ كنَقْرِ الدِّيك!؛ فصلوا الصلاتين مِن غيرِ خشوعٍ ولا طُمأنينة؛ فُرادَى مِن غيرِ جماعة، ورجعوا خائبينَ خاسرين!. نسألُ اللهَ العافية[2]؛ ولقد صاروا بذلك وبوقوفِهم بالجبلِ على ذلكَ السِّرداب، وصياحهم بأنْ يَخْرُج إليهم ضَحِكَةً لأولي الألباب.

ولقد أَحْسَنَ القائلُ:

ما آنَ للسِّردابِ أن يَلِدَ الذي ❋❋ كلَّمتموه بجهلِكم ما آنا

فعلى عقولِكم العَفَافُ فإنكم ❋❋ ثلَّثتمُ العَنْقاءَ والغِيْلانا[3]

❋❋❋❋

إلى إخراج الصلاة عن وقتها، فلم يَقُل به أحد من العلماء، بل عَدُّوه من كبائر الذنوب؛ فقدْ روى ابنُ أبي شيبةَ في «مصنفه»، برقْم: (٨٢٤٨) بسنده عَنْ أُبَيِّ بْنِ عَبْدِاللهِ، قَالَ: جَاءَنَا كِتَابُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِالعَزِيزِ: «لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ الصَّلَاتَيْنِ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ». علَّق الترمذيُّ رَحِمَهُ اللهُ على هذا الحديث: «مَن جَمَعَ بين صلاتين لغير عذر فقد أتى بابًا من الكبائر» قائلًا: «والعمل على هذا عند أهل العلم: أن لا يُجمع بين الصلاتين إلا في السفر أو بعرفة. ورخَّص بعض أهل العلم من التابعين في الجمع بين الصلاتين للمريض. وبه يقول أحمد، وإسحاق. وقال بعض أهل العلم: يجمع بين الصلاتين في المطر. وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحاق. ولم يرَ الشافعي للمريض أن يجمع بين الصلاتين». وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «تأخير الصلاة عن غير وقتها الذي يجب فعلها فيه عمدًا من الكبائر». «مجموع الفتاوى»، (٢٢/ ٥٣).

هذا، وقد نقل الإجماع على ذلك ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، فقال: «وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجوز تأخير صلاة النهار إلى الليل، ولا تأخير صلاة الليل إلى النهار، لا لمسافر ولا لمريض ولا غيرهما. لكن يجوز عند الحاجة أن يجمع المسلم بين صلاتي النهار وهي الظهر والعصر في وقت إحداهما، ويجمع بين صلاتي الليل وهي المغرب والعشاء في وقت إحداهما، وذلك لمثل المسافر والمريض وعند المطر، ونحو ذلك من الأعذار...». «مجموع الفتاوى»، (٣/ ٤٢٨).

(١) ما بين القوسين ساقطٌ من أصل متن المطبوع ومثبت في الحاشية!.

(٢) في (المطبوع): (نسأل الله العفو والعافية).

(٣) أورد هذه الأبيات ابن القيِّم في كتابه «المنار المنيف»، (١/ ١٥٢)، وفيه: (العفاء)، بدل (العفاف).

مَطْلَبٌ:

العِصْمَةُ[1]

* ومنها: اشتراطُهم كون الإمامِ معصومًا، وإيجابهم على الله عدمَ إخلاءِ[2] الزمان من إمام معصوم، وحصر المعصومين[3] في اثنيْ[4] عشر[5]؛ وبُطلان هذا وتناقضه واشتماله على سوء الأدبِ مع الله أَظْهَر مِن أن يُذْكَر!.

وأبطلوا بهذا القولِ الباطلِ الجماعةَ في الصلاةِ التي هي مِن أعلى[6] شعائر الإسلام، لكنهم ليس لهم نصيبٌ منها!؛ فَحُرِمُوا هذه الكَرَامة العَلِيَّة.

* * * *

(١) تكرَّر عُنوان هذا المطلب (العصمة) في موضعين من النَّصّ المُحقق -كما في النسخة الخطية-، وانظر: (١٦٨).

(٢) في الأصل (أ)، وفي (ج): (إخلاف)، وما أثبت من (ب)، و(المطبوع).

(٣) في (ب)، و(المطبوع): (وحصر الإمام المعصومين).

(٤) في (ج): (اثنا).

(٥) أكتفي بالإشارِ إلى ما نقلتُه مِن أقوال أحبارهم -المُتقدمين والمتأخرين- في عقيدتهم عصمة الأئمة، (ص ٦٥)، وما بعدها.

(٦) في الأصل (أ): (إعلاء)، والمُثبت من باقي النسخ.

مَطْلَبٌ:
المُتْعَةُ(١)

* ومنها: إباحتُهم نكاحَ المتعة!؛ بل يَجعلونَه(٢) خيرًا مِن سبعينَ نِكَاحًا دائمًا!(٣)، وقد جَوَّزَ لهم شيخهم الغَالي علي بن عبدالعالي(٤) أن يَتَمَتَّع اثنا عَشر نفسًا في ليلةٍ واحدةٍ بامرأةٍ واحدةٍ!؛ وإذا جاءت بولدٍ منهم أَقرعُوا!؛ فَمن خرجت قرعته كان الولد له!.

قلتُ: هذا مثل أنكحةُ أهلِ(٥) الجاهلية التي أَبْطَلَها الشَّرع كما في الصحيح(٦).

---

(١) المتعة: نكاح المتعة هو الموقت في العقد.. كأن يقول الرجل لامرأة خذي هذه العشرة وأتمتع بك مدة معلومة فقبلته. انظر: «التعريفات»؛ علي بن محمد بن علي الجرجاني، (ص٦٣٣، ٣١٥).

(٢) وقع في (المطبوع): (يجعلونها).

(٣) وروى الصدوق عن الصادق عليه السلام قال: «إن المتعة ديني ودين آبائي فمن عمل بها عمل بديننا، ومن أنكرها أنكر ديننا، واعتقد بغير ديننا». «من لا يحضره الفقيه»؛ محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القُمي، (٣/ ٣٦٦)، وقيل لأبي عبد الله عليه السلام: هل للمتمتع ثواب؟ قال: «إن كان يريد بذلك وجه الله لم يكلمها كلمة إلا كتب الله له بها حسنة، فإذا دنا منها غفر الله له بذلك ذنبًا، فإذا اغتسل غفر الله له بقدر ما مر من الماء على شعره» المرجع السابق.

(٤) في (ج)، و(المطبوع): (علي بن العالي). وفي (ب): (علي بن العلي). وهو: فقيه الشيعة، وشيخ الدَّولة الصفوية علي بن حسين بن علي بن محمد بن عبد العالي الكركي العاملي، ويُنسب اختصاراً إلى جدّه فيقال: (علي بن عبد العالي)، ولد عام: (٨٦٨هـ)، وقيل: (٨٧٠ هـ)، في كرك نوح، إحدى المدن الصغرى بالقرب من بعلبك في لبنان، ويعدّ البعض من قرى ومدن جبل عامل لقربها من القرى العاملية. تلقى علومه على المذهب الشيعي في قرى جبل عامل مثل: جزين، وعيناثا، ثم هاجر إلى مصر فأخذ عن علمائها، كما سافر إلى دمشق، ودرس المذهب الشافعي فيها. وبعدها يَمَّم وجهه إلى النجف عام (٩٠٩هـ)، وحضر على كبار علمائها، كذلك ذهب إلى بغداد والحِلَّة، بقي في العراق حتى إذا أُقيمت الدولة الصفوية توجه إلى إيران فحظي بثقةِ الشاه إسماعيل الصفوي، وقلّده من المناصب الدينية العالية، وجرى على ذلك خلفه طهماسب الأول. ومن جملة شيُوخه: شمس الدين محمد بن خاتون العاملي، زين الدين أبي الحسن علي بن هلال الجزائري، جعفر بن حسام العاملي، عبدالرحمن ابن ابانة الأنصاري (في مصر)، وعلاء الدين البصروي (في دمشق)، يُشتهر في الأوساط الشيعية باسم المحقق الكركي، وله العديد من التحقيقات في الفقه والتي تُدرّس كثيرٌ منها في الحوزات العلمية، وله آراء مثيرة في مسألة ولاية الفقيه. من كتبه: «نفحات اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت»، «قاطعة اللجاج في تحقيق حل الخراج»، وغيرها. اختُلفَ في سنة وفاته، والأكثر على (٩٤٠هـ). انظر: «تكملة أمل الآمل»، السيد حسن الصدر، (ص٢٩١). «أعيان الشيعة»؛ محسن الأمين العاملي، (٨/ ٢٠٨).

(٥) (أهل): ساقطة في (المطبوع).

(٦) رواه البخاري في «صحيحه» -بطوله-، برقم: (٥١٢٧) عن عائشة رضي الله عنها -موقوفًا-.

وعن عليٍّ ﷺ أنَّه قال: «أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ نَهى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ» رواه البخاري، ومسلم، وغيرهما[1]. وعن سلمةَ بنِ الأكوع ﷺ: «أَنَّهُ ﷺ أَباحَ نكاحَ الْمُتْعَةِ -ثلاثًا[2]- ثُمَّ حَرَّمَهَا» رواه الشيخان[3].

وَرَوَى مُسلمٌ في «صحيحه» عن سَبْرَةَ نحو ذلك[4]؛ وعن ابنِ عمر ﷺ: «نَهَانَا عَنْهَا- يعني: المتعة- رَسُولُ اللهِ ﷺ» رواه الطبراني بإسناد قوي[5].

وقدْ نُقِلَ عن ابن عباس ﷺ رجوعه عنها[6].

وَرَوَى الطبرانيُّ عن أبي هريرةَ ﷺ: «هَدَمَ الْمُتْعَةَ [النِّكَاحُ] وَالطَّلاَقُ، وَالْعِدَّةُ، وَالْمِيرَاثُ» وإسنادُه حَسَن[7].

---

(١) رواه البُخاريُّ في «صحيحه» في غيرِ موضعٍ، منها برقم: (٤٢١٦)، و(٥١١٥)، ومُسلم في «صحيحه» برقم: (١٤٠٧)، ولفظه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ يَوْمَ خَيْبَرَ، وَعَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ». وكذا رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (١٧٩٤)، والنسائي في «سننه»، برقم: (٣٣٦٥)، وابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٩٦١).

(٢) (ثلاثًا): ساقطة في المطبوع.

(٣) رواه البخاري في «صحيحه»، برقم: (٥١١٨)، ومسلم «صحيحه»، برقم: (١٤٠٥) -واللفظ له- عَنْ إِيَاسِ بْنِ سَلَمَةَ بنِ الأكوعِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامَ أَوْطَاسٍ، فِي الْمُتْعَةِ ثَلَاثًا، ثُمَّ نَهَى عَنْهَا».

(٤) رواه مسلم في «صحيحه»، برقم: (١٤٠٦) بسنده عَنْ سَبْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ الَّتِي يَتَمَتَّعُ، فَلْيُخَلِّ سَبِيلَهَا».

(٥) رواه الطبراني في «الأوسط»، برقم. (٥٦٦٦). قال ابنُ حجر في «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»، (٣/ ٣٣٣): إِسْنَادُهُ قَوِيٌّ»، وتابعه الألبانيُّ، كما في «إرواء الغليل»، (٦/ ٣١٨).

(٦) رواه الترمذيُّ في «سننه»، برقم: (١١٢٢)، وضعفه الألباني في «ضعيف الترمذي»، برقم: (١١٣٦). قال أبو عيسى الترمذي بعدَ حديث (١١٢١) وهو حديث علي بن أبي طالب ﷺ: «أن النبي ﷺ نهى عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية زمن خيبر»: «حديث علي حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وإنما روي عن ابن عباس شيء من الرخصة في المتعة ثم رجع عن قوله حيث أخبر عن النبي ﷺ وأمر أكثر أهل العلم على تحريم المتعة، وهو قول الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق». «السنن» (٣/ ٤٢٩).

قال الألبانيُّ في «إرواء الغليل»، (٦/ ٣١٩): «وجملة القول: أن ابن عباس ﷺ رُوِيَ عنه في المتعة ثلاثة أقوال: الأول: الاباحة مطلقًا. الثاني: الإباحة عند الضرورة. والآخر: التحريم مطلقًا وهذا مما لم يثبت عنه صراحة، بخلاف القولين الأولين فهما ثابتان عنه. والله أعلم».

(٧) رواه البيهقيُّ في «سننه الكبرى»، برقم: (١٤٥٦٢)، والدراقطني في «سننه» برقم: (٥٤) من باب المهر، وأبو يعلى في في «مسنده»، برقم: (٦٦٢٥)، وحسنه الألبانيُّ في «صحيح الجامع» رقم: (٧٠٢٢).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كانت المتعة في أول الإسلام حتى نزلت هذه الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ﴾ -إلى آخرها- [فَنَسَخَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ الأُولَى فَخَرَجَتِ الْمُتْعَةُ] وتصديقها من القرآن ﴿إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ وما سوى هذا الفَرْج[1] فهو حرام» رواه الطبراني والبيهقي[2].

والحاصل: أَنَّ المتعة كانت حلالاً؛ ثُمَّ نُسِخت وحُرِّمت تحريمًا مؤبدًا، فَمَن فَعَلَهَا فقدْ فَتَح على نفسه باب الزنا.

****

---

(١) (الفرج): ساقطة في (المطبوع).

(٢) رواه البيهقيُّ في «سننه الكبرى»، برقم: (١٤٥٥٢)، والطبراني في «الكبير» برقم: (١٠٧٨٢)، وضعفه الألبانيُّ في «إرواء الغليل»، (٦/ ٣١٦). وما بين معكوفتين [ ]، زيادة من «السنن الكبرى».

مَطْلَبٌ:
النِّكَاحُ بِلا وَلِيٍّ وَشُهُودٍ

* ومنها: إباحتهم النكاح بلا وليّ ولا شهود[1]، وهذا هو الزنا بعينه، قال الحِلِّي منهم: «ولا يُشترط في نكاح الرشيدة[2] الولي، ولا يشترط الشهود في شيء[3] من الأنكحة، ولو توامرا[4] على الكتمان لم يبطل!». انتهى.

عن عمران بن حُصين أنه ﷺ قال: «لا نِكَاحَ[5] إلا بوليٍّ وشاهدي[6] عَدْلٍ» رواه الشافعي، ورواه[7] الطبراني، والدارقطني، والبيهقي، وهذا وإن كان مُنقطعًا فإنَّ أكثرَ أهل العلم يقولون به[8].

وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا نكاحَ إلا[9] بولي» رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي وابن ماجه، والحاكم[10]. وقال: وقد[11] صحت الرواية فيه عن أزواج النبي ﷺ؛ عائشة، وزينب بنت جحش، قالَ: وفي الباب عن عليٍّ رضي الله عنه أنه[12] قال: «لا نكاح[13] إلا بولي وشاهدي[14] عدل» وابن عباس وغيرهما، وسَرَدَ تمام ثلاثينَ صحابيًّا[15].

---

(١) في (ب): (بلا ولي وشهود)، بدون (لا).

(٢) في (ح): (الرشيد).

(٣) (في شيء): ساقطةٌ في (ب).

(٤) تَوَامَرَا: تَشَاوَرَا. انظر: «غريب الحديث»؛ لإبراهيم الحربي، (١/ ٩٠).

(٥) في (ب): (لا نكاه).

(٦) في (ب): (شاهد).

(٧) (رواه): ساقطةٌ في (ب)، و(ج).

(٨) رواه الدارقطني في «سننه»، برقم: (٣٥٣١) والبيهقي في «السنن الكُبرى»، برقم: (١٤٠٩١)، والطبراني في «المعجم المعجم الكبير»، برقم: (٢٩٩)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٧٥٥٧).

(٩) في (ج): (إلي).

(١٠) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٢٠٨٥)، والترمذي في «سننه»، برقم: (١١٠١)، وابنُ ماجه في «سننه»، برقم: (١٨٨١)، وأحمدُ في «مسنده»، برقم: (١٩٧٤٦)، والحاكم في «مستدركه»، برقم: (٢٧١١) وصححه ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٧٥٥٥).

(١١) في (ج): (قد صحت الرواية) -بدون واو-.

(١٢) (أنه): ساقطة في (ج).

(١٣) في (ب): (لا نكاه).

وعن عائشةَ رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَنكَحَتْ نفسها بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ» رواه الشافعي، وأحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وأبو عوانة، وابن حبان، والحاكم[3].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُنكِحُ المَرْأَةُ المَرْأَةَ[4]، ولا نَفْسها، إنما الزَّانِيَةُ الَّتِي تُنكِحُ نَفْسَهَا».

وفي لفظ: «الَّتِي تُنكِحُ نَفْسَهَا هي الزَّانِيَةُ» رواه ابن ماجه، والدارقطني[5].

وعن عكرمة بن خالدٍ قال: جَمَعَتِ الطَّرِيقُ رَكْبًا، فَجَعَلَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُن ثَيِّبٌ أَمْرَهَا بِيَدِ رَجُلٍ غَيْرِ وَلِيٍّ، فَأَنْكَحَهَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرَ «فَجَلَدَ النَّاكِحَ وَالْمُنْكِحَ...» رواه الشافعي، والدارقطني[6].

وَرَوَى الدارقطنيُّ[7] عن الشَّعبيِّ قال: «مَا كَانَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَشَدَّ فِي النِّكَاحِ[8] بِغَيْرِ وَلِيٍّ مِنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه كَانَ يَضْرِبُ فِيهِ» رواه الشافعي، والدارقطني[9].[10].

وقد رُوِيَ عن ابن خثيم[1] مرفوعًا: «لا نكاحَ إلا[2] بوليٍّ وشَاهِدَي عَدْلٍ»[3].

---

(١) في (ب): (شاهد).

(٢) انظر: «المستدرك» للحاكم، (٢/ ١٨٨)، والحديث صحيح، وفيما أوردنا الكفاية، ويُنظر: «صحيح الجامع»، (٧٥٥٧).

(٣) رواه أبو داود في «سننه»، برقم: (٢٠٨٣)، والترمذي في «سننه»، برقم: (١١٠٢) وقال: «حديثٌ حَسَنٌ»، وابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٨٧٩)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (٢٤٢٠٥)، و(٢٤٣٧٢)، والحاكم في «مستدركه»، برقم: (٢٧٠٦)، و(٢٧٠٨)، و(٢٧٠٩) وصححه، وابن حبان في «صحيحه»، برقم: (٤٠٧٤)، والشافعي في «مسنده»، برقم: (١١٣٩)، و(١١٤٠)، وأبو عوانة في «مستخرجه»، برقم: (٤٠٣٧) وصححه، وصححه -كذلك- الألبانيُّ في «صحيح الجامع»، برقم: (٢٧٠٩). وشعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ«سنن ابن ماجه»، برقم: (١٨٧٩).

(٤) (المرأة): ساقطة في (ب).

(٥) رواه ابن ماجه في «سننه»، برقم: (١٨٨٢)، والدارقطني في «سننه»، برقم: (٣٥٣٩)، ولفظه: «لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا، وَالزَّانِيَةُ هِيَ الَّتِي تُنكِحُ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا».

(٦) رواه الدارقطني في «سننه»، برقم: (٣٥٣٠)، والشَّافعيُّ في «الأم»، (٥/ ١٣). وضعف إسناده الألبانيُّ في «الإرواء» (٦/ ٢٤٩)؛ لانقطاعه، فعكرمة لم يسمع من عمر، وسمعَ من ابنه.

(٧) (وَرَوَى الدارقطنيُّ): ساقطة في (ب).

(٨) وقع في (ب): (النكاه).

(٩) رواه الدارقطني في «سننه»، برقم: (٣٥٤٣)، وابن أبي شيبة في «مصنفه»، برقم: (١٥٩٢٢).

(١٠) قال ابنُ تيمية: «هذا مثل الذي يتخذ صديقة ليس بينهما فرق ظاهر معروف عند الناس يتميز به عن هذا فلا يشاء من يزني بامرأة صديقه له إلا قال: تزوجتها. ولا يشاء أحد أن يقول لمن تزوج في السر: إنه يزني بها إلا قال ذلك فلا بد أن يكون بين الحلال والحرام فرق مبين». «مجموع الفتاوى»، (٣٢/ ١٢٧).

وعن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا وموقوفًا: «لا نكاح إلا(١) بأربعة: خاطب وولي وشاهدين»(٣).

وعن ابن عباس ﷺ قال: « أدنى ما يكون في النكاح أربعة: الذي يتزوج، والذي يزوج، وشاهدان » رواه ابن أبي شيبة(٦)، وصححه البيهقي(٧).

وروى الدارقطني عن عائشة ﷺ نحو ذلك(٨).

وروى الترمذي عن ابن عباس ﷺ أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «البَغَايَا اللَّاتِي(٩) يُنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ»(١٠).

رَوَى مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ(١١)؛ أَنَّ عُمَرَ أُتِيَ بِنِكَاحٍ، لَمْ يَشْهَدْ عَلَيْهِ إِلاَّ(١٢) رَجُلٌ، وَامْرَأَةٌ. قَالَ: «هذَا نِكَاحُ السِّرِّ(١)، وَلا أُجِيزُهُ. وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهِ، لَرَجَمْتُه»(٢).

---

(١) تحرَّف في (ج) إلى: (خيثم).

(٢) في (ج): (إلي).

(٣) رواه الدراقطني في «سننه»، برقم: (١١)، البيهقي في «السنن الكبرى»، برقم: (١٤٠٢١)،قال الألباني: ضعيف مرفوعًا، والصحيح موقوف. انظر: «إرواء الغليل» (٦/ ٢٥١)

(٤) في (ج): (إلي).

(٥) رواه ابنُ عَدي في «الكامل» (٦/ ٢٣٥٦-٢٣٥٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى»، برقم: (١٣٧٢٢)، والخطيبُ في «تاريخ بغداد»، (٣/ ٢٤٤). قال الباحث: في سنده المغيرة ابن موسى، قال البُخاري: مُنكرُ الحديث (التاريخ الكبير، ٧/ ٣١٩).

(٦) تحرَّف في (أ)، و(ب) إلى: (ابن شيبة)، وما أثبتُه مِن (ج).

(٧) رواهُ البيهقيّ في «معرفة السنن والآثار»، برقم: (٨/ ١٣٧٠)، وابنُ أبي شيبة في «مصنفه»، برقم: (١٥٩٣٨).

(٨) رواه الدَّارقطني في «سننه»، برقم: (٣٥٢٩)، ولفظُه: عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ وَالشَّاهِدَيْنِ» قال الدَّارقطني: أَبُو الْخَصِيبِ مَجْهُولٌ وَاسْمُهُ: نَافِعُ بْنُ مَيْسَرَةَ. «السنن»، (٤/ ٣٢١).

(٩) في (أ): (التي).

(١٠) رواهُ الترمذيُّ في «سننه»، برقم: (١١٠٣)، وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ لاَ نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلاَّ مَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِالأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، مَرْفُوعًا. وَرُوِي عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى، عَنْ سَعِيدٍ هَذَا الحَدِيثُ مَوْقُوفًا. وَالصَّحِيحُ مَا رُوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَوْلُهُ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ». هَكَذَا رَوَى أَصْحَابُ قَتَادَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ موقوفٌ، وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ نَحْوَ هَذَا مَوْقُوفًا. ورواه ابنُ أبي شيبة في «مصنفه»، برقم: (١٥٩٦٧)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: (١٤٠٩٣)، ورجَّح البيهقيُّ، والذهبي وقفه في «تنقيح التحقيق»، (٢/ ١٧٩). وضعف رفعه الألبانيُّ في «ضعيف الجامع»، برقم: (٢٣٧٥)، وهو صحيح موقوفًا.

(١١) تحرَّفَ في (ج) إلى: (ابن الزُّبير).

(١٢) في (ج): (إلي).

وعن عبدالله بن الزُّبير أنَّ النَّبيَّ ﷺ قالَ: «أَعْلِنُوا النِّكَاحَ» رواه أحمد، والحاكم وصححه[3].

قال بعض السادة: وإذ[4] طَرَقَ سَمْعك ما سردنا عليكَ مِنَ الأحاديثِ؛ فقد ظَهَرَ لَكَ بُطلانُ مذهبِهِم في تجويزهم النِّكاح بغير وَلِيٍّ ولا شهود، والله أعلم[5].

* * * *

(١) (السِّر): ساقطة في (ب).

(٢) رواهُ مالكٌ في «الموطأ»، برقم: (١٩٦٠)، والشَّافعيُّ في «الأم»، (٥/ ٢٣)، والبيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: (١٣٧٢٦)، عن أبي الزبير به. وضعف إسنادُه الألبانيُّ في «إرواء الغليل»، برقم: (١٨٦١).

(٣) رواهُ أحمدُ في «مسنده»، برقم: (١٦١٣٠)، والحاكمُ في «مستدركه»، برقم: ٢٧٤٨، وصححه، ووافقه الذهبيُّ في «التلخيص»، وصححه الضِّياء المقدسي في «المختارة»، برقم: (٢٦٢)، (٩/ ٣٠٥)، وحسنه الأناؤوط في تحقيقه لـ «المسند» (٢٦/ ٥٣).

(٤) في (ب)، و(ج): (إذا).

(٥) لم أقف عليه!.

مَطْلَبٌ:

وَطْءُ الجَارِيَةِ بِالإِبَاحَةِ

* ومنها: تجويزُهُم[1] وِطَاء[2] الجارية للغير بالإباحة، قال الحِلِّي: يجوز إباحة الأَمَة للغير بشرط كون المبيح مَالِكًا للرَّقَبة جائز التَّصرُّف، وكون الأَمَة مُباحَةً بالنسبةِ إلى مَن أُبيحت له![3].

ويكفي في ردِّ هذا الباطلِ قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ لِفُرُوجِهِمۡ حَٰفِظُونَ ۝٥ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ ..﴾ [المؤمنون: ٥ – ٦]، ومعلومٌ قَطْعًا أنَّ وطئها ليس بالنكاحِ ولا بِمَلْكِ اليَمِين، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُكۡرِهُواْ فَتَيَٰتِكُمۡ عَلَى ٱلۡبِغَآءِ ..﴾ [النور: ٣٣].

* * * *

(١) في (ب): (تجويز).

(٢) في (ب): (وطئ).

(٣) يرى مرجعهم، ومؤسس دولتهم المعاصرة الخميني جواز التمتع حتى بالرضيعة! فقال: (لا بأس بالتمتع بالرضيعة ضماً وتفخيذاً –أي يضع ذكره بين فخذيها– وتقبيلا). انظر كتابه (تحرير الوسيلة ٢/ ٢٤١).

مَطْلَبٌ:

الجَمْعُ بَيْنَ المَرْأَةِ وعَمَّتِهَا، والمَرْأَةِ وخَالَتِهَا

* **ومنها:** تجويزُهم الجمع بين المرأةِ وعَمَّتِهَا، وبينَ المرأةِ وخالَتِهَا، ويردُّ هذا ما ورد عن عليٍّ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: « **لا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا العمة على بنت أخيها، ولا المرأة عَلَى خَالَتِهَا، ولا**[1] **الخالة على بنت أختها، لا الصغرى على الكبرى، ولا الكبرى على الصغرى**» رواه البزار[2].

وعن ابنِ عباس ﷺ عن النبي ﷺ قال[3]: «**لا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا**» بمثلِ حديثِ عَلِيٍّ، رواه أحمد، وأبو داود، والترمذي، وابن حبان. وزاد عن ابن عباس: «**إنكم إذا فعلتم قطعتم أرحامكم**»[4].

وَرَوَى ابن ماجه عن[5] أبي سعيد نحوه[6].

وروى ابن حبان عن ابن عمر ﷺ نحوه[7].

وَرَوَى أبو داودَ، والترمذي، والنَّسَائِي عن أبي هريرة ﷺ نحو[8] ذلك[9].

---

(١) (لا): ساقطة في (ب).

(٢) رواهُ البزَّارُ في «مسنده»، برقم: (٨٨٨)، بلفظ: «**لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا**»، وأبو يعلى في «مُسنده»، برقم: (٣٦٠)، (١/ ٢٩٦) وضعَّفَ إسناده حُسين سليم أسد في تحقيق لـ«مسند أبي يعلى».

(٣) (قال): زيادة من نسخة (ج).

(٤) رواه أبو داود في «سُننه»، برقم: (٢٠٦٧)، والترمذي في «سُننه»، برقم: (١١٢٥)، وقال: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، وابن ماجه في «سُننه»، برقم: (١٩٣٠)، وأحمدُ في «مسنده»، برقم: (١٨٧٨)، و(٣٥٣٠)، وابنُ حِبَّان في «صحيحه»، برقم: (٤١١٦)، وزادَ: «...إِنَّكُنَّ إِذَا فَعَلْتُنَّ ذَلِكَ قَطَعْتُنَّ أَرْحَامَكُنَّ».

(٥) في (ب): (وعن).

(٦) رواه ابن ماجه في «سُننه»، برقم: (١٩٣٠)، وصححه الألبانيُّ في «صحيح ابن ماجه»، برقم: (١٥٦٦)، والأرناؤوط في تحقيقه لـ«السنن»، (٣/ ١١٤).

(٧) «صحيح ابن حبان»، برقم: (٥٩٩٦)، قال شعيب الأرناؤوط في تخريجه لصحيح ابن حبّان: إسناده حسن.

(٨) في (ج): (نحوه).

(٩) رواه أبو داود في «سُننه»، برقم: (٢٠٦٥)، بلفظ: «**لا تُنْكَحُ المرأةُ على عَمَّتِهَا، ولا العَمَّةُ على بنتِ أخيها، ولا المرأةُ المرأةُ على خالتِها، ولا الخالةُ على بنتِ أختها، ولا تُنكحُ الكُبرى على الصُّغرى، ولا الصُّغرى على الكبرى**»، والترمذي في «سُننه»، برقم: (١١٢٦)، وقال: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، والنَّسائيُّ في «سُننه»، برقم: (٣٢٩٠)، و(٣٢٩٢). وصححه الألبانيُّ في «صحيح الجامع»، برقم: (٧٤٧٣). وأصلُه في الصحيحين.

وَرَوَى أحمد، والبخاري، والترمذي، والنَّسائي عن جابر نحو ذلك[1]؛ وكلها مرفوعة، ونَقَلَ ابنُ عبدِالبَرِّ[2] الإجماعَ على حُرمةِ ذلك[3].

وبهذا وأمثالِه تعرف[4] أن رفَضَةَ أكثرُ الناس تَرْكًا لما أَمَرَ الله، وإتيانًا لِمَا حَرَّمه، وأنَّ كثيرًا منهم ناشئٌ عن نطفةٍ خبيثة موضوعةٍ في رَحِمٍ حَرَامٍ!؛ ولذا لا ترى منهم إلا الخبيثَ: اعتقادًا وعملاً!، وقد قيل: كُلُّ شيءٍ يرجع إلى أصلِه.

* * * *

وقال ابنُ عبدالبر رَحِمَهُ اللَّهُ: طرق حديث أبي هريرة متواترة عنه، وزعم قوم أنّه تفرّد به وليس كذلك. «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، (١٨/ ٢٧٦) وما بعده.

(١) رواهُ البخاري في «صحيحه»، برقْم: (٥١٠٨)، والترمذيُّ في «سُننه»، برقْم: (١١٢٧)، والنَّسائي في «سُننه»، برقْم: (٣٢٩٧)، و(٣٢٩٨)، وأحمدُ في «مسنده»، برقْم: (١٤٦٣٣)، و(١٥٠٩٩).

(٢) تحرَّف في (ب) إلى: (نقل عبدالبر).

(٣) قال ابن عبدالبر: «وأما قوله ﷺ لا تنكح على عمتها ولا على خالتها فإجماع العلماء على القول بظاهر هذا الحديث يغني عن قول كل قائل». «التمهيد»، (١٨/ ٢٧٩) وانظر: «الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار»؛ لابن عبدالبر، (٥/ ٤٥٢).

(٤) في (ب): (وتعرف) -بإضافة واو-.

مَطْلَبٌ:

إباحتهم [إتيان] المرأة في دُبرهنَّ

* ومنها: إباحتهم إتيان الزَّوجة والمملوكة في الدُّبر(١)، وقد صَحَّ عن النبيِّ ﷺ وأصحابِهِ مَا يَدُلُّ على أَنَّ المرادَ مِن قوله: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[البقرة: ٢٢٣] هو: الإتيان في القُبُل، وإليه يُرشد لَفظَ الحَرْث(٢)، بل هو نصٌّ في ذلك، وقد وردَ عنه ﷺ لَعْنُ مَن فعلَ ذلكَ في الدُّبُر، وإطلاق الكفر عليه(٣)؛ فهو(٤) خَلِيقٌ أن يكونَ حرامًا قَطعِيًّا، يُخافُ على مُسْتَحِلِّه الكُفر، اللَّـهُ الحافظ.

* * * *

---

(١) قال الباحث: جواز إتيان المرأة في الأدبار مِن مشهور مذهب الرَّافضة؛ مِن ذلك ما رواه أبو يعفور قال سألته -يعني أبا عبدالله-: عن إتيان النساء في أعجازهنّ، فقال: «ليس به بأس، وما أحبّ أن تفعله». «الاستبصار فيما اختلف من الأخبار»؛ لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، (٣/ ٢٤٢).

وورد في كُتبهم عن أبي عبدالله ﷺ قال: «إذا أتى الرجل المرأة في الدبر وهي صائمة لم ينقض صومها؛ وليس عليها غسل!». «المعتبر في شرح المختصر»؛ جعفر بن الحسن المحقق الحلي، (٢/ ٦٥٤).

(٢) يُشيرُ المُصنِّف إلى حديث ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ: جَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ هَلَكْتُ قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَكَ»؟ قَالَ: حَوَّلْتُ رَحْلِي اللَّيْلَةَ، قَالَ: فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ، قَالَ: فَأُوحِيَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾[البقرة: ٢٢٣] أَقْبِلْ وَأَدْبِرْ، وَاتَّقِ الدُّبُرَ وَالحَيْضَةَ». رواه الترمذي في «سننه» برقم: (٢٩٨٠)، وقال: حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. وأبو داود «سننه» برقم: (٢١٦٤)، في أحمدُ في «مسنده»، برقم: (٢٤١٤)، وحسنه الألباني في تخريجه للمشكاة، (٣١٩١). قال الإمام مالك بن أنس ﷺ حينما سُئِل: ما تقول في إتيان النساء في أدبارهن؟ قال: ما أنتم قوم عرب. هل يكون الحرث إلا موضع الزرع؟! لا تعدو الفرج. «تفسير ابن كثير»، (١/ ٥٩٨).

(٣) ثبتَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوِ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا أَوْ كَاهِنًا، فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أَنْـزَلَ اللهُ عَلَى مُحَمَّدٍ». رواه الترمذي في «سننه» برقم: (١٣٥)، وابن ماجه في «سننه» برقم: (٦٣٩)، وصححه الألباني في تخريجه لـ«مشكاة المصابيح»، برقم:(٥٥١)، (١/ ١٢٠).

(٤) (فهو): ساقطةٌ في (ب).

مَطْلَبٌ:
مَسْحُ الرِّجْلَيْنِ

* ومنها: إيجابُهم المَسْحَ على الرِّجلينِ ومَنعَهُم غَسْلهما[1]، والمَسْحَ على الخُفَّيْنِ[2]؛ وَقَدْ صَحَّ عن رسول الله ﷺ الَّذي قال[3] الله فيه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: ٤٤] برواية عليٍّ رضي الله عنه غَسْلَهما والأمر به. وكذا عنه برواية عثمان، وابن عباس، وزيد بن عاصم، ومُعاوية بن قُرَّة، والمقدام بن مَعْد يكَرِب[4]، وأنس، وعائشة، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو، وعمرو بن عَنْبَسَة، وغيرِهم[5].

---

(١) تنصُّ روايات الشِّيعة على مسح القدمين بدل غسلهما عند الوضوء، فقد أورد العاملي روايات عن أئمة أهل البيت عليهم السلام، وهم يسندون إلى النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله)، المسح، ويحكون وضوءه به. قال أبو جعفر الباقر عليه السلام: «ألا أحكي لكم وضوء رسول الله (صلى الله عليه وآله) ؟» ثم أخذ كفًّا من الماء فصبها على وجهه .. . إلى أن قال: ثم مسح رأسه وقدميه». «وسائل الشِّيعة»، الحُر العاملي. (١/ باب ١٥)، وفي رواية أخرى: «ثم مسح ببقية ما بقي في يديه رأسه ورجليه ولم يعدهما في الإناء». المرجع السابق.

(٢) اشتهر الشِّيعة بمنعهم المسح على الخُفين مطلقًا، فعن محمد بن يعقوب، بسنده عن زرارة قال: قلت له: (في مسح الخفين) تقية؟ فقال: ثلاثة لا أتقي فيهن أحدًا: شرب المسكر، ومسح الخفين، ومتعة الحج. قال زرارة: ولم يقل الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهن أحدًا. ورواه الشيخ بإسناده عن الحسين بن سعيد، عن حماد مثله. «الكافي» (٣/ ٣٢).

(٣) في (ج): (قاله).

(٤) في (ب)، و(ج): (معدي كرب).

(٥) أخرج حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه: الترمذي في «سُننه»، برقم: (٤٨)، والنسائي في «سُننه»، برقم: (١١٥)، وابن ماجه في «سُننه»، برقم: (٤٥٦)، وأحمدُ في «مسنده»، برقم: (٨٧٦) وصححه الألباني في «صحيح الترمذي».

وأخرجَ حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه: البخاري في «صحيحه»، برقم: (١٥٩)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٢٢٦).

وأخرج حديث ابن عبَّاس رضي الله عنهما: البخاري في «صحيحه»، برقم: (٢٥٧)، ومسلم في «صحيحه»، برقم: (٣١٧).

وأخرج حديث المقدام بن مَعْدي كَرِبَ رضي الله عنه: أبو داود في «سُننه»، برقم: (١٢١)، وابن ماجه في «سُننه»، برقم: (٤٥٧)، وأحمد في «مسنده»، برقم: (١٧١٨٨).

وأخرج حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما: النسائي في «سُننه»، برقم: (١٤٠)، والبيهقي في «سُننه الكبرى»، برقم: (٣٧٤)، قال الباحث: فيما أوردتُ كفاية، والله وليّ العناية.

وقدْ صَحَّ عنه: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»(١).

فمجموعُ ما وَرَدَ عنه في غَسْلِهِمَا: فعلاً، وقولاً؛ يُفيد العِلمَ الضَّروري اليقينيّ؛ وَمَن أنكرَ ذلكَ؛ فقدْ أنكرَ المُتواتِرَ!، وحالُ مُنْكِرِهِ معلومٌ، أقلُّ مراتبه أن يكون فاسقًا!، بل تكون صلاته باطلة!؛ فيُبعث يوم القيامة مُصليًّا بلا طَهارةٍ شرعيَّةٍ!، واللَّهُ أعلم.

وقد صَحَّ عنه ﷺ -برواية نحو خمسينَ من الصحابةِ، أو ثمانينَ أو أزيد- المسحُ على الخفين؛ فمنكره مبتدعٌ!(٢)، فلا خيرَ في قوم يتركونَ المتواتر من فعلِهِ ﷺ الذي يجب اتباعه في جميع أموره؛ مَن اتَّبَعَهُ وَصَلَ، وَمَن لم يتبعه ضَلَّ وانفصلَ. أحيانَا اللهُ على سُنَّتِهِ، وأماتَنا على مِلَّتِهِ، وحشرنا في زُمرَتِه.

---

(١) رواهُ البُخاري في «صحيحه»، برقم: (١٦٥)، ومسلم «صحيحه»، برقم: (٢٤٢) من حديث أبي هريرة، ورواه مُسلم -أيضًا- في «صحيحه»، برقم: (٢٤٠) مِن حديث عائشة، وبرقم: (٢٤١) حديث عبدالله بن عمرو ﷺ.

(٢) جعل أئمة السَّلف مسألة المسح الخفين -مع كونها مسألة فقهية من رخص الفروع- مع أبواب الاعتقاد، وفي كُتبه؛ ووجهُ ذلك مُخالفة الرَّافضة التي تُنكر خبرها المتواتر، وكذا الخوارج الذين لا يُجيزون المسح على الخفين؛ الذينَ قال محمد بن نصر المروزي فيهم -كما في كتابه «السُّنَّة»، (ص١٠٣)-: «وَقَدْ أَنْكَرَ طَوَائِفُ مِنْ أَهْلِ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ مِنَ الْخَوَارِجِ وَالرَّوَافِضِ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَزَعَمُوا أَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ لِكِتَابِ اللهِ وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ لَزِمَهُ إِنْكَارُ جَمِيعِ مَا ذَكَرْنَا مِنَ السُّنَنِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ نَذْكُرْ، وَذَلِكَ خُرُوجٌ مِنْ جَمَاعَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ».

ولعلَّ أول الأئمة المُتقدمين تقريرًا لهذه المسألة سفيان الثوري رحمه الله حيث قال في عقيدته: «يا شعيب بن حرب، لا ينفعك ما كتبت لك حتى ترى المسح على الخفين دون خلعهما أعدل عندك من غسل قدميك» أخرجه اللالكائيُّ في «أصول اعتقاد أهل السُّنَّة»، (١/ ١٥٤). بل قال: «من لم يمسح على الخفين فاتهموه على دينكم» أخرجه أبو نعيم في «الحلية»، (٧/ ٣٢)، وعدّ سهل التستري المسح على الخفين من خصال أهل السنة. انظر: «أصول اعتقاد أهل السُّنَّة»، (١/ ٣٣). كما قرر ذلك أبو حنيفة، انظر: «الفقه الأكبر»، (ص٤)، وأبو الحسن الأشعري، انظر: «الإبانة»، (ص٦١)، والطحاوي، انظر: «العقيدة الطحاوية»، ص٣٨٦، والبربهاري، انظر: «شرح السنة»، (ص٣٠). وقال النووي: «أجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في السفر والحضر سواء كان لحاجة أو لغيرها... وإنما أنكرته الشيعة والخوارج ولا يعتد بخلافهم»، «شرح صحيح مُسلم». وجاء عن الشعبي أنه قال: «واليهود لا يرون المسح على الخفين، وكذلك الرافضة». «منهاج السُّنَّة النبوية»، (١/ ٣٣).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية «وقد تواترت السنة عن النبي ﷺ بالمسح على الخفين، وبغسل الرجلين، والرافضة تخالف هذه السنة المتواترة، كما تخالف الخوارج نحو ذلك». «منهاج السُّنَّة النبوية»، (٤/ ١٧٤). وقال -أيضًا- «وكان سفيان الثوري يذكر من السنة المسح على الخفين؛ لأن هذا كان شعاراً للرافضة». «مجموع الفتاوى»، (٢٢/ ٤٢٣).

يقول الطحاوي: «وَنَرَى الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ فِي السَّفَرِ وَالْحَضَرِ، كَمَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ». وقال ابنُ أبي العِزّ في شرحه على الطَّحاوية، (ص ٣٧٩):«تَوَاتَرَتِ السنة عَنْ رَسُولِ الله ﷺ بِالْمَسْحِ على الْخُفَّيْنِ وَبِغَسْلِ الرِّجْلَيْنِ، وَالرَّافِضَةُ تُخَالِفُ هذه السنة الْمُتَوَاتِرَةَ».

مطلب:

[الطلاق بالثلاث في لفظٍ واحدٍ][1]

* **ومنها: قولهم**: إنَّ مَن طَلَّق امرأته بالثلاث في لفظٍ واحدٍ، ومجلسٍ واحد لا يقع[2] شيء!؛ وهذا مخالفٌ[3] للأحاديثِ الصحيحة، وإجماعِ أهل الإسلام؛ فإنهم أجمعوا على وقوع الطلاق؛ وإنما اختلافُهم في عددِ الطلاق أهي واحدة أم ثلاث؟.

روى ابنُ ماجه عن الشَّعْبِيِّ قَالَ: «قُلْتُ لِفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ: حَدِّثِينِي عَنْ طَلَاقِكِ. قَالَتْ[4]: طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا، وَهُوَ خَارِجٌ إِلَى الْيَمَنِ، فَأَجَازَ ذَلِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ»[5].

وَرَوَى البَيْهقيُّ عن عَلِيٍّ رضي الله عنه فِيمَنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا قَالَ: «لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ»[6].

وَرَوَى ابنُ عَدِي عنه: «إذا طلق الرجل[7] امرأته ثلاثًا في مجلس واحد فقد بانت منه، ولا تحل له حتى تنكح زوجًا غيره».

وَرَوَى البيهقيُّ عن مَسْلَمَة[8] بن جعفر الأحمسي قال: قلت لجعفر بن محمد: إن أقواما يزعمون أن من طلق ثلاثا بجهالة رَدَّ إلى السنة، يجعلونها واحدة يروونها عنكم قال: معاذ الله أن يكون هذا من قولنا، من طَلَّق ثلاثًا فهو كما قال.

وتعرف[9] بهذا وأضرابه افتراءَ الرَّافضة الكَذَبَة على أهل البيت، وأنَّ مَذهبهم مذهب أهل السُّنة والجَماعة!، ورُوِيَ عن غيرِ واحدٍ مِن الصَّحابَةِ ما يُوافِقُ هذا، ورُوِيَ عن الحَسَنِ رضي الله عنه ما يُؤيد ذلك.

---

(١) عُنوان المَطلب من صُنع الباحث!.

(٢) وفي (ب): (ويجلس).

(٣) في (ج): (وهو مخالف).

(٤) في (أ)، و(ب): (قال) -وهو خطأ-.

(٥) رواه ابنُ ماجه في «سننه»، برقم: (٢٠٢٤)، وأصله في «صحيح مسلم»، برقم (١٤٨٠).

(٦) رواه البيهقي في «سننه الكبرى»، برقم: (١٤٩٥٩)

(٧) (الرجل): ساقطة في (ب).

(٨) في (ب)، و(ج): (سلمة)، والصواب ما أثبته من (أ)، وكما عند البيهقي في السنن، وهو: مسلمة بن جعفر البجلي، الأحمسي، الكوفي، الأعور. انظر: (التاريخ الكبير)؛ للبخاري (٧/ ٣٨٨).

(٩) في (أ): (وتفرق).

فهؤلاء الإمامية خارجونَ عن السُّنة! بل عن المِلَّة[1]!!، واقعون في الزنا!، وما أكثرَ ما فتحوا على أنفسهم أبواب الزِّنا في القُبُلِ والدُّبُرِ!، فما أَحَقَّهم بأن يكونوا أولادَ الزِّنا.

حمانا الله وإياكم -مَعَاشِرَ الإخوان- من اتِّبَاعِ خُطُواتِ الشيطان.

* * * *

(١) وهذا هو خلاصة قول المُصنِّف في هذه الفِرقة، وقد سبقه كثيرٌ من العُلماء، قال العلامة ملا علي القاري رَحِمَهُ اللهُ في حديثه عن رافضة زمانه: «..الرافضة الخارجة في زماننا.. يعتقدون كفر أكثر الصحابة، فضلاً عن سائر أهل السنة والجماعة؛ فهم كفرة بالإجماع بلا نزاع!». «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، (١٤/ ٨٥).

مطلب:

نفي القَدَر

* ومنها، قولهم: إنَّ الله لم يُقَدِّرْ شيئًا في الأزَل، وأنَّ الله لم يُرِدْ شَرًّا ولا يريده[1]، وقد رَوَى مُسلمٌ أنَّ قولَه تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩] نَزَلَ حين نَازَعَ المشركون[2] فيه[3].

وقَدْ قَالَ بعضُ السَّادَة: قَدْ وَرَدَت في إثباتِ القَدَر ومَا يَتَعلقُ به أحاديثُ رُوِيتْ عن أكثرِ مِن مائة مِن الصحابةِ، وقد وَرَدَ عنه ﷺ: «لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ، وَمَجُوسُ هَذِهِ الأُمَّةِ الَّذِينَ يَقُولُونَ لا قَدَرَ»[4].

فإذا علمتَ ذلك؛ فاعْلَم أنَّ اللَّـهَ عَلِمَ الأشياءَ قبل وجودها إجمالاً وتفصيلاً، كُلِّيَّةً وجُزئيَّةً، وعَلِمَ ما يتعلق به، وقَدَّرَ في الأَزَلِ لِكُلِّ شَيءٍ قَدْرًا، فلا يزيد ولا ينقص، ولا يتقدَّم ولا يتأخَّر[5]، وأنه لا يُوجَد[6] شيءٌ إلا بإرادةِ الله ومشيئتِهِ، واللهُ بكلِّ شيءٍ عليم، وما قَدَّرَ يكون، وما شاء اللَّـهُ كان، وما لم يشأ لم يَكُن[7].

---

(١) عقد شيخهم الحُرّ العاملي في كتابه «الفصول» بابًا بعنوان: (باب أنَّ الله سبحانه خالق كلّ شيء إلا أفعال العباد!)، وقال: «أقول: مذهب الإماميّة والمعتزلة أنّ أفعال العباد صادرة عنهم وهم خالقون لها». «الفصول المهمّة في أصول الأئمة»، (ص٨٠)، وقال: «أقول: مذهب الإماميّة والمعتزلة أنّ أفعال العباد صادرة عنهم وهم خالقون لها». المرجع السابق، (ص٨١). وقال شيخهم الطبطبائي: «ذهبت الإمامية والمعتزلة إلى أن أفعال العباد وحركاتهم واقعة بقدرتهم واختيارهم فهم خالقون لها، وما في الآيات من أنه تعالى خالق كل شيء وأمثالها إما مخصص بما سوى أفعال العباد، أو مؤول بأن المعنى أنه خالق كل شيء إما بلا واسطة أو بواسطة مخلوقاته». «مجالس الموحدين في بيان أصول الدِّين» محمد صادق الطبطبائي، (ص٢١). وهم في هذه المسألة على ما عليه المُعتزلة، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «قدماء الشيعة كانوا متفقين على إثبات القدر، وإنما شاع فيهم نفي القدر من حين اتصلوا بالمعتزلة». «منهاج السُّنة»، (٢/ ٢٩).

(٢) تحرَّف في (أ) إلى: (المشمرون).

(٣) رواه مُسلم في «صحيحه»، برقْم: (٢٦٥٦).

(٤) رواهُ أبو داود في «سننه»، برقْم: (٤٦٩٢) -واللفظُ له-، وأحمدُ في «مُسنده» برقْم: (٢٣٤٥٦)، وضعفهُ الألباني في تخريجه لـ«سنن أبي داود»، والأرناؤوط في تخريجه لـ«المُسند».

(٥) في (ب): (لا بتقديم، ولا بتأخير).

(٦) في (ب): (وأن لا يوجد).

(٧) قال شيخ المالكية ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والإيمان بالقدر خيره وشره حلوه ومره، وكل ذلك قد قدره الله ربنا، ومقادير الأمور بيده، ومصدرها عن قضائه، علم كل شيء قبل كونه، فجرى على قدره، لا يكون من عباده قول ولا عمل إلا وقد قضاه وسبق علمه به ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الملك:١٤]، يضل من يشاء فيخذله بعدله،

وَثَبَتَ ذلكَ بِبَدَاهَةِ العقل، وتَوَاتُرِ النَّقل، وعُلِمَ يقينًا، فمن أنكرَ هذا البديهي والمتواتر؛ فإن لم يَصِر كافرًا! فلا أَقَلّ أن يصيرَ فاسقًا!.

****

ويهدي من يشاء فيوفقه بفضله، فكل ميسر بتيسيره إلى ما سبق من عمله، وقدره من شقي أو سعيد، تعالى أن يكون في ملكه ما لا يريد، أو يكون لأحد عنه غنى، خالقـًا لكل شيء، ألا هو رب العباد، ورب أعمالهم، والمقدر لحركاتهم وآجالهم». مقدمة «الرسالة»؛ عبدالله بن عبد الرحمن ابن أبي زيد القيرواني، (ص٦-٧).

مَطْلَبٌ:
تَشابُهُهُمْ باليَهُودِ

* ومِن قبائِحهم: تَشابُهُهمْ باليهود، ولهمْ بهم مشابهات، منها[1]:

- أَنَّهم يُضَاهئونَ اليهود الذينَ[2] رَمَوا مريمَ الطَّاهرة بالفاحشةِ بقذفِ زوجةِ رسولِ الله ﷺ عائشةَ -المُبرأة- بالبُهتَان!، وسُلِبُوا بسببِ[3] ذلكَ الإيمان!.

- ويشابهونهم في قولهم: إنَّ دنيا بنتِ يعقوب خرجت وهي عذراء فافترعها[4] مشرك، بقولهم: إن إن عمرَ اغتصبَ بنت عليّ رضي الله عنهما!.

- وبِلُبْسِ السيجان[5]؛ فإنها مِن أكسيَةِ اليهود.

- وبِقَصِّ اللِّحَى أو حَلْقِهَا وإعفاءِ الشَّوارِب، وهذا مِن ديدن اليهود وإخوانهم من الكَفَرَةِ.

- ومنها: أنَّ اليهودَ مُسِخُوا قردةً وخنازير، وقد نُقِلَ أنَّه وقعَ ذلك[6] لبعضِ الرَّفَضَة في المدينة المنورة وغيرها[7]!؛ بل قد قيل: إنهم تُمسَخُ صورهم ووجوههم عند الموت، والله أعلم.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في معرض حديثه عن الرافضة: «وقد أشبهوا اليهود في أمور كثيرة، لا سيما السامرة من اليهود؛ فإنهم أشبه بهم من سائر الأصناف يشبهونهم في: دعوى الإمامة في شخص أو بطن بعينه، والتكذيب لكل من جاء بحق غيره يدعونه، وتحريف الكلم عن مواضعه، وتأخير الفطر وصلاة المغرب وتحريم ذبائح غيرهم». «مجموع الفتاوى، (٢٨/ ٤٧٩-٤٨٠)، ويُنظر للتَّوسُّع: «بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود»، لشيخنا أ.د. عبدالله الجميلي، فهو مِن أفضل ما كُتِبَ في الباب.

(٢) في (ج): (والذين) -بإضافة واو-.

(٣) (بسبب): ساقطةٌ في (ب).

(٤) في (ج): (فاقترعها). جاء في «مقاييس اللغة»، (٤/ ٤٩٢) افْتَرَعْتُ الْبِكْرَ: افْتَضَضْتُهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقْهَرُهَا وَيَعْلُوهَا!.

(٥) قَالَ اللَّيْثُ: السِّيجانُ: الطَّيالِسَة السُّود، وَاحِدهَا ساجٌ. كما في «تهذيب اللغة» للأزهري، (١١/ ٩٧).

(٦) في (ج): (وقدْ نقلَ ذلك أنَّه وقعَ).

(٧) قال محمد بن عبدالواحد المقدسي رحمه الله: سمعت أبا العباس أحمد الخليلي قال: كنا بمدينة النبي ﷺ نحوًا من أربعة فقراء فكنا نسلم على النبي ﷺ وعلى صاحبيه رضي الله عنهما فسمعنا رجل من أهل المدينة فدعانا إلى بيته، فمضينا معه ونحن نظن أنه يطعمنا، فلما دخلنا أغلق الباب وضربنا ضربًا كثيرًا حتى كسر مِرفقي، فخرجنا ومضينا إلى نخل حمزة، فإذا شاب قد جاءنا فقال: يا فقراء! هل يحسن أحد منكم يغسل الميت؟ فقلت له: نعم، فقال: تعالوا، ثم جاء بنا إلى دار الرجل الذي ضربنا، فقال: إنَّ أبي هو الذي ضربكم وقد مات فغسلوه، وأُعلمكم أني قد رجعت عن مذهبه، قال: فكشفنا وجهه فإذا هو وجه خنزير!. «النهي عن سب الأصحاب وما فيه من الإثم والعقاب»، (ص ٣٥) -بنوع اختصار-.

* ومنها: تركُهُم الجُمُعة والجماعات[1]، وكذلك اليهود، فإنهم لا يصلون إلا فُرادى!.

* ومنها: تركُهم قولَ: «آمين» وراءَ الإمام في الصلاة؛ فإنهم لا يقولون «آمين»؛ يزعمون أنَّ الصلاةَ تبطل به![2].

* ومنها: تركُهم تحيَّةَ السَّلام فيما بينهم، وإذا سَلَّمُوا فعلوا بعكسِ السُّنَّة.

* ومنها: خروجُهم مِن الصَّلاةِ بالفِعلِ، وتركُهم السَّلام في الصلاة؛ فإنهم يخرجون من الصلاة من غير سلام؛ بل يرفعون أيديهم ويضربون بها على رُكَبِهم[3]؛ كأذنابِ الخيل الشُّمُس!.

* ومنها: شِدَّة عُداوتهم للمسلمين، وقدْ أخبرَ اللهُ -تعالى- عن اليهود: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ..﴾ [المائدة: ٨٢]، وكذلك هؤلاء أشدّ النَّاسِ عداوةً لأهل السنة والجماعة؛ حتى إنهم يَعُدُّونَهُم أنجاسًا، فقد شابهوا اليهودَ في ذلكَ، ومَن خالطهم لا يُنكرُ وُجودَ ذلك فيهم.

* ومنها: أنَّهم بِجَمْعِهِم بينَ المرأةِ وعَمَّتِها، وبينَ المرأةِ وخَالَتِهَا، يشابهون اليهود؛ فإنهم كانوا يجمعون في شَرعِ يعقوب بين الأُختين!.

* ومنها: قولُهم: إنَّ مَن عَدَاهُم مِن الأُمَّةِ لا يدخلونَ الجنةَ؛ بل يُخلَّدُونَ في النار!، وقد قال اليهود والنصارى: ﴿لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰ ..﴾ [البقرة: ١١١].

* ومنها: اتخاذهم الصُّوَر الحيوانية كاليهود والنصارى، وقد وَرَدَ الوعيد الشَّديد في تصوير صُورِ ذوات[4] الأرواح؛ في البخاري وغيره أنه قال رسول الله ﷺ: «لَعَنَ اللهُ المُصَوِّرِينَ»[5].

وأنه قال: «إن المصور يكلف يوم القيامة أن ينفخ الروح فيما صوره، وليس بنافخ»[6] و«لا تدخل تدخل الملائكة بيتًا فيه صورة ذات روح»[7].

---

(١) في (ج): (الجماعة).

(٢) (به): ساقطةٌ في (ج).

(٣) قال الباحثُ: قد رأيْتُهم بعيْنَيْ رأسي -وهم في مسجدِ رسول الله ﷺ- يفعلون ذلك!، وفي هذا دلالةٌ واضحةٌ على أنَّ أنَّ رافضة اليومِ هم شرُّ خَلَفٍ لشرِّ سَلَفٍ.

(٤) في (ب): (ذات).

(٥) رواه البُخاريُّ في «صحيحه»، برقْم: (٥٣٤٧)، ولفظه: قَالَ ﷺ: «لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الوَاشِمَةَ وَالمُسْتَوْشِمَةَ، وَآكِلَ الرِّبَا الرِّبَا وَمُوكِلَهُ، وَنَهَى عَنْ ثَمَنِ الكَلْبِ، وَكَسْبِ البَغِيِّ، وَلَعَنَ المُصَوِّرِينَ».

(٦) رواه البخاريُّ في «صحيحه»، برقم: (٥٩٦٣)، ولفظه: «مَنْ صَوَّرَ صُورَةً فِي الدُّنْيَا كُلِّفَ يَوْمَ القِيَامَةِ أَنْ يَنْفُخَ فِيهَا الرُّوحَ، وَلَيْسَ بِنَافِخٍ».

(٧) ولفظه: «لا تدخل الملائكة بيتًا فيه كلب ولا صورة» متفق عليه؛ رواه البخاري، (٣٢٢٥)، ومسلم، (٣٢٢٥).

* ومنها: تَخَلُّفُهم عن نصرِ(1) أَئِمَّتِهم كما خَذَلُوا عليًّا رضي الله عنه وحُسينًا وزَيْدًا وغيرهم.

قبحهم الله؛ ما أعظمَ دعواهُمْ(2) في حُبِّ أهل البيت، وأجبنهم عن نصرهم!، وقد قال اليهودُ(3) لموسى -عليه الصلاة والسلام-: ﴿..فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَـٰتِلَآ ..﴾ [المائدة: 24].

* ومنها: أنَّ اليهودَ (مُسِخُوا، وقد رُوِيَ: «إنْ كان)(4) خسف ومسخ ففي المُكَذِّبينَ بالقَدَر»(5)، وهؤلاء مُكذبونَ به(6)، وقد خُسِفَ بقرى كثيرة مراتٍ عديدة مِن بلاد العَجَم.

* ومنها: أنَّ اليهودَ ضُربت عليهم الذِّلَّة والمَسكَنَة أينما كانوا، كذلك هؤلاء ضُربت عليهم الذِّلة حتى أوجبُوا التَّقِيَّة مِن شِدَّةِ خوفهم وذُلِّهم.

* ومنها: أنَّ اليهودَ يكتبون الكُتبَ بأيديهم ويقولون: هذا مِن عند الله!، وكذلك هؤلاء يكتبون الكَذِبَ ويقولون هذا مِن كلامِ الله، ويفترون الكَذِبَ على رسول الله(7) ﷺ وأهل بيته.

* * * *

(1) (نصر): ساقطةٌ في (ب).

(2) في (ب): (دعويهم).

(3) في (ب): (اليهودي).

(4) ما بينَ القوسين ( ): ساقطٌ في (ج).

(5) ولفظُه: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي خَسْفٌ وَمَسْخٌ، وَذَلِكَ فِي الْمُكَذِّبِينَ بِالْقَدَرِ». رواه الترمذيُّ في «سننه»، برقْم: (2153)، وفي وفي زيادةٍ عند أحمد في «مسنده»، برقْم: (5867) «..وَذَلِكَ فِي الْمُكَذِّبِينَ بِالْقَدَرِ وَالزِّنْدِيقِيَّةِ»، وحسَّنه الألبانيُّ في تخريجه لـ«مشكاة المصابيح»، برقْم: (106).

(6) في (ب): (مكذّبه).

(7) في (ب): (رسوله).

[مَطْلَبٌ:

مُشَابَهَتُهُمْ النَّصاري][1]

* ومِن مشابهتِهِم بالنَّصَارى:

أنهم عَبدُوا[2] المسيح؛ كذلك غلاة هؤلاء عبدُوا عليًّا وأهلَه رضي الله عنهم[3].

ومنهـا: أنَّ النصـارى أَطْرَت عيسـى؛ كـذلك غـلاة الرَّفَضَـة أَطْرَوا أهـلَ البيـتِ[4] حتـى سَـاوُوهم بالأنبياء!.

ومنها: جماعهم[5] النِّساء في الأدبارِ[6] حالةَ الحيض، وكانت النصارى تجامعُ النِّساءَ في المَحيضِ.

ومنها: أنَّ لُبْسَ بعضهم يُشبهُ لُبْسَ النَّصارى.

* * * *

(١) اسم المطلب مِن صُنع الباحث!

(٢) فيما يلي كُلّه ساقطٌ من نسخة (ج) بمقدار صفحتين!.

(٣) كفرقة النُّصيرية الذين اتخذوا من عليّ رضي الله عنه إلهًا يُعبد، انظر: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب والأحزاب المعاصرة»، (١/ ٣١٦) وما بعدها.

(٤) (حتى): ساقطةٌ في (ب).

(٥) في (ب): (جماعتهم).

(٦) انظر: (ص ١٩٢).

مَطْلَبٌ:

مُشَابَهَتُهُمْ المَجُوس

* ومن مشابهتهم المجوس:

أنهم قالوا بإلهَيْن: النُّور والظُّلمة؛ وهؤلاء يقولون: الله خالق الخير، والشيطان خالق الشر!.

ومنها: أنَّ المجوسَ يَنْكِحُونَ المَحارم، كذلك غُلاة الشاهية يفعلونَ ذلك.

ومنها: أنَّ[1] المجوس تناسخيون[2]؛ وكذلك في غلاتهم تناسخيون[3]!.

* * * *

---

(١) (أنَّ): زيادةٌ من (ب).

(٢) (التَّنَاسُخِيَّةُ):هي طائفةٌ تقولُ بتناسُخِ الأَرواحِ وأَنْ لا بَعْثَ. «تاج العروس مِن جواهر القاموس»؛ محمد بن محمد ابن عبد الرزاق المرتضى الزبيدي، (٧/ ٣٥٦).

وجاءَ في«المعجم الوسيط»، (٢/ ٩١٧): (التناسخ): تناسخ الروح عقيدةٌ شاع أمرها بين الهنود وغيرهم من الأُمم القديمة؛ مؤداها أنَّ روح الميت تنتقل إلى حيوان أعلى أو أقل منزلة لتنعم أو تعذب جزاء على سلوك صاحبها الذي مات وأصحاب هذه العقيدة لا يقولون بالبعث!.

(٣) وممَّن قال بتناسخ الأرواح من فِرق الشِّيعة؛ الكيسانيَّة. انظر: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، (٤/ ١٣٩).

* ومن قبائح هؤلاء الرَّفَضَة:

أنهم يتخذون يومَ موت الحسين ﷺ مَأتَمًا؛ فيتركون الزِّينة، ويُظهرون الحزن، ويَجمعون النَّوائح يبكين!، ويُصوِّرون صورة قُبور الحسنين[1] ﷺ ويُزينونهما ويطيفون بهما في السِّكَكِ، ويقولون: يا حسين!، يا حُسين؛ ويُسرفون في ذلك إسرافًا محرمًا، وكُل ذلك بدعة!.

أما ترك الزينة فمن الإحداد الذي حَرَّمه رسول الله ﷺ كما وَرَد ذلك في «الصحيح»[2].

وأما النياحة: فمن أعظم منكرات الجاهلية، ويترتب على ما يفعلون من المنكرات والمحرمات ما لا يحصى، وكل ذلك بدعة ومنكر، وفاعلُه والراضي به والمُعِين عليه[3] والأَجِير فيه كلهم مشاركون في البدعة!.

فاللازم على كُلِّ مؤمن مَنْع هؤلاء المبتدعة من هذه البدعة القبيحة، ومَن سعى في إبطالها مُخلصًا لله -تعالى- يُرجى له الثوابَ الجزيل.

قال العلَّامة السَّيد الشريف نور الدِّين عليٌّ السمهودي[4]:

«اعْلَم -وفقني الله وإياكَ- أنَّ ما[5] أُصيب به الحسين ﷺ مِن الشهادة في يوم عاشوراء إنما كان كرامةً مِن الله -عزَّ وجلَّ- أكرمه بها، ومزيدَ حَظوةٍ، ورَفع درجة عند رَبِّه، وإلحاقًا له بدرجات أهل بيته

---

(١) وقع في (ب): إلى (الحُسين)؛ وممّا يُلاحظ في أزمنتهم المتأخرة رفع صورة الحُسين ﷺ فقط!.

(٢) روى البُخاريُّ في «صحيحه»، برقْم: (٥٠٢٤) عن أم حَبيبة ﷺ قَالَتْ: سمِعْتُ رسُول الله ﷺ يقول: «**لا يَحِلُّ لامْرَأةٍ تُؤمِن بالله واليَوم الآخِر أن تُحِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلاثٍ إلا عَلَى زَوْجٍ أربَعَةَ أشْهُرٍ وَعَشْرًا**».

(٣) في (ب): (والرَّاضي به المُعين).

(٤) هو: مؤرخ المدينة المنورة ومفتيها، السَّيِّد أبو الحسن علي بن عبد الله بن أَحْمد بن علي بن عِيسَى، الحسيني، الشافعي، الملقب (نور الدِّين) الْمَعْرُوف بـ(السَّمْهُودي). ولد سنة (٨٤٤هـ) بسمهود بالصَّعيد، وَنَشَأ بهَا فحفظ الْقُرْآن والمنهاج ولازم وَالِده وَقَرَأَ عَلَيْهِ وَقدم الْقَاهِرَة وَقَرَأَ على جمَاعَة مِنْهُم: المناوي، وزين زَكَرِيَّا، والبلقيني والمحلي، ثمَّ حج وجاور وَسمع من السخاوي وَتردد مَا بَين مَكَّة وَالْمَدينَة، ثم توطن المدينة سنة (٨٧٣) وَعمل لها تَارِيخًا، وصنَّف حَاشِيَة على إيضاح النووي للْمَنَاسِك وَعَاد إِلَى الْقَاهِرَة ووقف على الْمَدِينَة كتبًا لأجله ثمَّ سَافر لزيارة والدته وزار بَيت الْمُقَدّس وَعَاد إلى الْمَدِينَة ثمَّ إلى مَكَّة فحج وَرجع إلى الْمَدِينَة وَصَارَ شيخها غير مدافع، له مِن المؤلفات: «وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى»، و«الفتاوى» مجموع فتاواه، و«در السموط» رسالة في شروط الوضوء، و«الأنوار السنية في أجوبة الأسئلة اليمنية»، و«جواهر العقدين في فضل الشرفين شرف العلم الجلي والنسب العلي»، و«الفريد في أحكام التقليد»، و«الجوهر الشفاف في فضائل الأشراف». توفيَرَحِمَهُٱللَّهُ بالمدينة سنة (٩١١هـ)، وقيل (٩١٢هـ).

انظر: «البدر الطالع»: (١/ ٤٧١، ٤٧٠)، «الأعلام»: (٤/ ٣٠٧، ٣٠٧)، «طبقات النَّسَّابين»؛ لبكر أبو زيد (ص١٥٩).

(٥) (ما): ساقطةٌ في (ب).

الطاهرين، وليُهينَنَّ مَن ظَلَمَه واعتدى عليه، وقدْ قال النبيُّ ﷺ لما سُئِلَ: أيُّ الناسِ أشدُّ بلاءً قال: «الأَنبِيَاءُ، ثم الصالحون، ثُمَّ الأَمْثَلُ فَالأَمْثَلُ، يُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ صَلَابَةٌ زِيدَ بلائه، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ، خُفِّفَ عَنْهُ، وَلَا يَزَالُ الْبَلَاءُ بالمؤمن حَتَّى يَمْشِيَ عَلَى الْأَرْضِ وليس عليه خَطِيئَةٌ»(١).

فالمؤمن إذا حَضَرَ يوم عاشوراء وذَكَرَ ما أُصيب به الحُسين رضي الله عنه يشتغلُ بالاسترجاع، ليس إلا!؛ كما أمره المولى -عزَّ وجلَّ- عند المصيبة؛ ليحوز الأجرَ الموعود، في قوله: ﴿أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾[البقرة: ١٥٧]، ويلاحظ ثمرة البلوى، وما أعدَّه الله للصابرين حيث قال: ﴿.. إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، ويشهد أنَّ ذلك البلاء من المُبْلِي فيغيب برؤيته عن(٢) وجدان مرارة البلاء وصعوبته، قال تعالى: ﴿.. وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨].

وقيل لبعض الشُّطَّار(٣): متى يهونُ(٤) عليك الضَّرب والقَطْع؟ فقال: إذا كُنَّا بعينِ مَن نَهواه!، فنعدّ البلاءَ رخاءً، والجفاءَ وفاءً، والمِحنة مِنحَةً.

فالعاقل يستحضر مِثل هذا في ذلك(٥) الوقت، ويستصغر ما يَرِدُ عليه من مصائب الدنيا وشدائدها وبلائها، ويَتَسَلَّى ويتعزَّى بما يصيبه من ذلك، ويُشْغِلُ(٦) يومه ذلك بما استطاع من الطاعات والأعمال الصالحات(٧)؛ لحثِّه ﷺ على صوم(٨) يوم(٩) عاشوراء؛ فيكمِّلُ ذلك بصرف زمانه في أنواع القُربات؛ عسى عسى أن يُكتب من محبِّي أهل القُربى، ولا يتخذه للندب والنياحة والحُزن كفعلِ الجَهَلَة!؛ إذ ليس

(١) رواه الترمذي في «سننه»، برقم: (٢٣٩٨)، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في «سننه»، برقم: (٤٠٢٣)، والدرامي في «مسنده» برقم: (٢٨٢٥)، واللفظُ له مع زيادات؛ وصححه الألباني في «صحيح الجامع»، برقم: (٩٩٢).

(٢) تحرَّف في المطبوع إلى: (علم)!.

(٣) تحرَّف في (ب) إلى: (الشيطان)!.

(٤) تحرَّف في (ب) إلى: (يكوننَّ).

(٥) في (ب): (وذلك).

(٦) في (ب): (ويشتغل).

(٧) إلى هنا السَّقط في نسخة (ج).

(٨) (على صوم): ساقطةٌ في (ب).

(٩) (يوم): زيادةٌ مِن (ب).

ذلكَ مِن أخلاق أهل البيت النبوي ولا من طرائقهم، ولو كان ذلك من طِرائقهم[1] لاتَّخَذَت الأُمة يوم وفاة نبيها ﷺ مَأتمًا في كُلِّ عام؛ فما هذا إلا من تزيين[2] الشيطان وإغوائه».

قال الحافظُ جمالُ الدِّين محمَّد بن يُوسُف[3] -عَقِبَ ذِكرِ ذلك-: «وهذا كما زَيَّنَ لقومٍ آخرين معارضَةَ هؤلاء في فعلهم؛ فاتخذوا هذا اليوم عيدًا!، وأخذوا في إظهار الفرح والسرور؛ إما لكونهم مِن النَّواصب المتعصبين على الحسين رضي الله عنه وأهل بيته، وإمَّا من الجُهَّال المقابلين للفسادِ بالفساد، والشَّر بالشرِّ والبدعة؛ فأظهروا الزينة كالخِضَاب ولبس الجديد من الثياب، والاكتحال، وتوسيع النَّفقات، وطبخ الأطعمة والحبوب الخارجة عن العادات، ويفعلون فيه ما يفعل في الأعياد، ويزعمون أنَّ ذلك من السُّنة والمعتاد. والسُّنَّة[4] تَركُ ذلك كُلّه؛ فإنه لم يَرِد في ذلك شيءٌ يُعتمدُ عليه!، ولا أثرٌ صحيح يُرجع إليه». إلى أن قال: «فصار هؤلاء لجهلهم يتخذون يومَ عاشوراء موسمًا كموسم الأعياد والأفراح[5]، وأولئك يتخذون مأتمًا يقيمون فيه الأحزان والأتراح، وكلا الطائفتين مخطئة خارجة عن السُّنة، متعرضة للجُرمِ والجُنَاح» انتهى.

---

(١) (ولو كان ذلك من طِرائقهم): سقطت في الأصل (أ).

(٢) تحرَّفَ في (ج) إلى: (مربين).

(٣) هو: العلامة المحدِّث شمس الدين، أبو عبدالله محمد بن يوسف بن على بن يوسف الشامي، الصالحي، الشافعي، الشامي، ولد بصالحية دمشق، وسكن البرقوقية بصحراء القاهرة إلى أن تُوفي فيها، من عُلماء التَّاريخ، صنَّف «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» أربعة مجلدات، يُعرف بـ«السيرة الشامية»، جمعه من ألف كتاب!، و«إتحاف الراغب الواعي في ترجمة الأوزاعي»، و«الإتحاف بتمييز ما تبع فيه البيضاوي صاحب الكشاف»، و«عين الإصابة في معرفة الصحابة»، و«الجامع الوجيز الخادم للغات القرآن العزيز»، و«الفضل المبين في الصبر عند فقد البنات والبنين»، وغيرها، توفي رحمه الله سنة (٩٤٢هـ). انظر: «الأعلام»، (٧/ ١٥٥)، و«معجم المؤلفين»، (١٢/ ١٣١).

(٤) (والسُّنَّةُ): زيادةٌ من (ب)، و(ج).

(٥) قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وإظهار الفرح والسرور يوم عاشوراء وتوسيع النفقات فيه هو من البدع المحدثة المحدثة المقابلة للرافضة، وقد وُضِعَت في ذلك أحاديث مكذوبة في فضائل ما يُصنع فيه من الاغتسال والاكتحال وغير ذلك، وصححها بعض الناس كابن ناصر وغيره، ليس فيها ما يصح لكن رويت لأناس اعتقدوا صحتها فعملوا بها ولم يعلموا أنها كذب فهذا مثل هذا، وقد يكون سبب الغلو في تعظيمه من بعض المتنسبة لمقابلة الروافض؛ فإن الشيطان قصده أن يحرف الخلق عن الصراط المستقيم ولا يبالي إلى أي الشقين صاروا فينبغي أن يجتنب هذه المُحدَثات». «اقتضاء الصراط المستقيم»، (٢/ ١٣٣-١٣٤).

وقال ابنُ القَيِّم[1]: «وأما حديث[2] الاكتحال والادّهان والتَّطيُّب يوم عاشوراء فمِن وَضْعِ الكَذَّابين، وقابلهم الآخرون فاتخذوه يومَ تَألُّمٍ وحُزن؛ والطائفتان مبتدعتان خارجتان عن السنة» انتهى[3].

وأما ما يُحكى عن الرافضة مِن تحريمِ لحوم الحيوانات المأكولة يوم عاشوراء حتى يقرؤون[4] كتابَ: «مصرع الحسين ﷺ»؛ فمن الجهالات والأُضحوكات، لا[5] يُفتَقَر في إبطالها[6] إلى[7] دليل!.

حسبنا الله ونعم الوكيل. انتهى كلام السَّيِّد بنوع اختصار.

وقبائح هذه الطائفة الطَّاغية أكثر مِن أنْ تُذكر، وفضائحهم أشهر مِن أنْ تُشْهَر!، وفي هذا القَدْرِ كفاية في معرفة مذهبِهم الكَاسِد، وقولهم الفَاسد.

****

---

(١) تحرَّفَ في (ج) إلى: (أبو القيِّم)!. وهو: الإمام شمس الدين، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي، الدِّمشقي، ابن قيم الجوزية الْحَنْبَلِيّ، ولد سنة (٦٩١هـ)، سمع الحديث على التقي سُلَيْمَان، وَأبي بكر بن عبدالدَّائِم، وَابْن الشيرازى وَإِسْمَاعِيل بن مَكْتُوم، وغيرهم. وَقَرَأَ الْعَرَبيَّة على ابْن أبي الْفَتْح، وَالْمجد التّونسِيّ، وَقَرَأَ الْفِقْه على الْمجد الْحَرَّانِي، وشيخ الإسلام ابْن تَيْمِية، ودرس بالصدرية، وَأم بالجوزية، وأخذ عن أَبِيهِ فِي الْفَرَائِض، وَقَرَأَ فِي الأُصُول على الصفي الْهِنْدِيّ، وَابْن تَيْمِية. له من التصانيف: «زَاد الْمعَاد»، «مِفْتَاح دَار السَّعَادَة»، «تَهْذِيب سنَن أبي دَاوُد»، «رفع الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاة»، «إِعْلَام الموقعين عَن رب الْعَالمين»، «الكافية الشافية»، «نظم الرسَالَة الحلبية فِي الطَّرِيقَة المحمدية»، «تَفْسِير أسمَاء الْقُرْآن، الرّوح»، «جِلاء الأفهام فِي حِكْمَة الصَّلَاة وَالسَّلَام على خير الْأَنَام»، «مَعَاني الأدوات والحروف»، «بَدَائِع الْفَوَائِد»، وغيرها من المصنفات البديعة. توفي سنة (٧٥١ هـ).

انظر ترجمته: «الوافي بالوفيات»، (٢/ ١٩٥)، «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»؛ أحمد بن علي العسقلاني، (٥/ ١٣٧-١٤٠)، «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» (٨/ ٢٨٧-٢٩١).

(٢) في (ب)، و(ج): (أحاديث)، والمُثبت من الأصل (أ)، و«المَنَار المُنيف».

(٣) «المَنَار المُنيف»، (١/ ١١٢).

(٤) تحرَّف في (المطبوع) إلى: (يتحرّون)!.

(٥) في (ج): (فلا).

(٦) في (ج): (بطلانها).

(٧) في (ج): (بلا).

خاتمة:

رَوَى صاحبُ «المطالب[1] العالية» عن نَوْفٍ البِكَالي[2]: أَنَّ عليًّا ﷺ خَرَج يوْمُ المسجد وقد أقبل إليه جُندب بن نُصير، والرَّبيع بن خَثيم[3]، وابن أخيه هَمَّام بن خَثيم[4] -وكان من أصحابِ البرانس البرانس المتعبدين-؛ فأفضى عليٌّ وَهُم معه إلى نفرٍ، فأسرعوا إليه قيامًا، وسلموا عليه التحية، ثم قال: مَن القوم؟ فقالوا: أناس من شيعتك يا أمير المؤمنين. فقال لهم خَيرًا، ثم قال: يا هؤلاء ما لي لا أرى فيكم سِمَةَ شيعتنا وحِلْيَة أحبتنا؟ فأمسك القوم حياءً، فأقبلَ عليه جُندب والرَّبيع فقالا له: ما[5] سِمَة شيعتكم يا أمير المؤمنين؟ فسكت. فقام همام -وكان عابدًا مجتهدًا- : أسألك بالذي أكرمكم أهل البيت، وخَصَّكم وحَبَاكُم، لَما أنبأتنا بصفة شيعتكم. قال: فسأُنبئُكم جميعًا، وَوَضعَ يَدَه على مَنْكِبِ هَمَّام، وقال: شيعتُنا هم: العارفون بالله، العاملون بأمر الله، أهل الفضائل الناطقون بالصواب، مأكولهم القوت، وملبوسهم الاقتصاد، ومشيهم التواضع، نجعوا لله بطاعته، وخضعوا إليه بعبادَتِه،

---

(١) في (ب): (مطالع).

(٢) هو: الإمام نَوْفُ بْنُ فَضالَةَ، البِكالِيُّ، الحِميَرِيُّ، الشَّامِيُّ، وَهُوَ ابْنُ امْرَأَةِ كَعْبِ الأحبار، قال السَّمعانيُّ في ضبط نسبه: بكسر الباء المنقوطة بواحدة والكاف المخففة، هذه النسبة الى بنى بِكال، وهو بطن من حمير. اختُلِفَ في كُنيته قيل: أبو يَزيد، وأبو رشدين، وأَبُو عَمْرو، وأكثر مَن ترجمه على (أبي عمرو)، و(أبي يَزيد) .يُقال أنَّه مِن أهل فلسطين. كان رَحِمَهُ اللهُ من عُلماء التابعين، وإمامًا لأهل دمشق، يروى القصص.وله ذِكرٌ في الصحيحين، رَوَى عَن: ثوبان مولى رَسُول اللهِ ﷺ، وعبدالله بن عَمْرو بن العاص، وعلي بْن أَبي طالب، وكعب الأحبار، وأبي أيوب الأَنْصارِيّ. رَوَى عَنه: خالد بن صبيح، وسَعِيد بْن جبير، وشهر بْن حوشب، وأبو إسحاق الهمداني، وأَبُو عِمْران الجوني، وغيرهم، قتِل شهيدا -إن شاء الله- في معركة الصائفة، قيل سنة (٩٠)، و(١٠١هـ)!. انظر: «الطبقات الكبرى»؛ لابن سعد، (٧/ ٤٥٢)، «التاريخ الكبير»؛ للبخاري (٨/ ١٢٩)، «مشاهير علماء الأمصار»؛ لابن حبان، (ص ١٩٦)، «تاريخ الإسلام»؛ للذهبي، (٢/ ١٠١٣)، «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»؛ للمزي، (٣٠/ ٦٥)، «الأنساب»؛ للسمعاني (٢/ ٢٨٩).

(٣) تحرَّفَ في (ب)، و(ج) إلى: (خيثم)، وهو الرَّبِيْعُ بنُ خُثَيْمِ بنِ عَائِذٍ أَبُو يَزِيْدَ الثَّوْرِيُّ، الإِمَامُ، القُدْوَةُ، العَابِدُ، أَبُو يَزِيْدَ يَزِيْدَ الثَّوْرِيُّ، الكُوْفِيُّ، أَحَدُ الأَعْلاَمِ. أَدْرَكَ زَمَانَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَرْسَلَ عَنْهُ، وَرَوَى عَنْ: عَبْدِاللهِ بنِ مَسْعُوْدٍ، وَأَبِي أَيُّوْبَ الأَنْصَارِيِّ، وَعَمْرِو بنِ مَيْمُوْنٍ، وَهُوَ قَلِيْلُ الرِّوَايَةِ، إِلاَّ أَنَّهُ كَبِيْرُ الشَّأْنِ. حَدَّثَ عَنْهُ: الشَّعْبِيُّ، وَإِبْرَاهِيْمُ النَّخَعِيُّ، وَهِلاَلُ بنُ يِسَافٍ، وَمُنْذِرٌ الثَّوْرِيُّ، وَهُبَيْرَةُ بنُ خُزَيْمَةَ، وَآخَرُوْنَ. وَكَانَ يُعَدُّ مِنْ عُقَلاَءِ الرِّجَالِ. انظر: «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد»؛ أحمد بن محمد بن الحسين البخاري الكلاباذي، (١/ ٢٤٥)، «سير أعلام النبلاء»، (٤/ ٢٥٨).

(٤) في جميع النُّسخ (خيثم)، وهو خطأ، والصَّواب ما أثبتناه. كما في ترجمة عمّه السابقة، ولم أقف له على ترجمة!

(٥) (ما): ساقطة في (ب).

مَضَوا غَاضِّينَ أبصارهم عَمَّا حَرَّم[1] الله عليهم[2]، مُوقفينَ أسماعَهُم على العِلمِ بدينِهم، نزلت أنفسهم منهم بالبلاء؛ كالذي نزلت منهم في الرَّخَاء؛ رضًا عن الله بالقضاء. فلولا الآجال التي كتبَ اللهُ لهم لم تستقرّ أرواحهم في أجسادهم طَرْفَة عَيْنٍ شوقًا إلى لقاءِ الله -تعالى- والثواب، وخوفًا من أليمِ العقاب. عَظُمَ الخالقُ في أنفسهم، وَصَغُرَ ما دونه في أعينِهم، فَهُم والجَنَّة كمن رآها. فهم على أرائكها متكئُون، والنار كمن رآها فهم فيها يُعَذَّبُون. صبروا أيامًا قليلاً؛ فأعقبهم راحةً طويلةً. أرادتهم الدنيا فلم يُريدُوها، وطلبتهم فأعجزُوها، أما الليل فَصَافُّون أقدامهم، تالُون لأجزاء القرآن ترتيلاً، يَعِظُون أنفسهم بأمثالِه، ويستشفون لدائهم بدوائه تارةً، وتارةً مُفترشُون جَبَاهَهُم وأَكُفَّهُم ورُكَبهم وأطرافِ أقدامهم، تجري دُمُوعُهم على خُدُودِهم، يُمَجِّدونَ جَبَّارًا عظيمًا، ويَجأرُون إليه في فِكَاكِ رِقابهم؛ هذا ليلُهم.

فأما نهارهم؛ فحلماء علماء، بَرَرَةٌ أتقياء، بَرَاهُم خَوف بارِيهم كالقِدَاح، تحسبهم مَرْضَى وقد خُولِطُوا وما هم بذلك!؛ بل خَامَرَهُم مِن عَظَمَةِ رَبِّهم وشَدَّةِ سُلطَانِهِ مَا طَاشَت له قُلُوبهم، وذَهُلَت[3] عَنه عُقُولُهم؛ فإذا أَشفقُوا مِن ذلكَ بادَرُوا إلى اللّهِ -تعالى- بالأعمالِ الزَّكِيَّة، لا يرضونَ له[4] بالقليل، ولا يستكثِرُون له الجَزِيل، فهم لأنفسِهم مُتَّهِمُون، ومِن أعمالهم مُشفِقُونَ.

تَرَى لأحدِهم قُوَّةً في دِينٍ، وحَزْمًا في لِينٍ، وإيمانًا في يَقين، وحِرصًا على عِلْمٍ، وفَهْمًا في فِقْهٍ، وعِلمًا في حِلمٍ، وكَيْسًا في قَصْدٍ، وقَصدًا في غِناءٍ، وتَجَمُّلاً في فَاقَةٍ، وصبرًا في شِدَّةٍ، وخُشوعًا في عِبادَةٍ، ورحمةً لمجهودٍ، وإعطاءً في حَقٍّ، ورِفقًا في كَسْبٍ، وطَلَبًا في حَلالٍ، ونَشاطًا في هَدْيٍ، واعتصامًا في شَهْوَةٍ، لا يَغُرُّهُ ما جَهِلَهُ، ولا يَدَّعِ إحصاءَ ما عَلِمَه، تَستبطِئُ نَفسَهُ في العَمَلِ، وهُوَ مِن صَالحِ عمله على وَجَلٍ؛ يُصبِحُ وَشُغلُهُ الذِّكر، ويُمْسِي وهَمُّه الشُّكر، يَبِيتُ حَذِرًا مِن سِنَةِ الغَفْلَة، ويُصبِحُ فَرِحًا بما أصابَ مِن الفَضلِ والرَّحمة، ورغبتُه فيما يَبْقَى، وزَهَادَتُه فيما يَفْنَى، وقَدْ قَرَنَ العِلْمَ بالعَمَلِ، والحِلْمَ بالعِلْمِ، دائمًا نَشاطُه، بعيدًا كَسَلُه، قريبًا أَمَلُه، قليلاً زَلَلُهُ، مُتَوَقِّعًا أَجَلُه، خَاشِعًا قَلبُه، ذَاكِرًا رَبَّه، قَانِعَةً نَفْسُه، مُحرِزًا دِينه، كاظمًا غَيظَه، آمنًا مِنه جَارُه، سَهْلاً أَمرُه، مَعدُومًا كِبْرُه، بَيِّنًا صَبرُه، كثيرًا ذِكْرُه، لا يَعمَلُ شَيئًا مِن الخَيرِ رِياءً، ولا يتركُه حَيَاءً، أولئكَ شِيعَتُنا وأَحِبَّتُنا، ومِنَّا ومَعَنا، ألا ها شَوْقًا إليهم».

(١) إلى هنا آخر نسخة (ج)، وما يلي ساقطٌ منها!

(٢) (عليهم): ساقطةٌ في (ب).

(٣) في (ب): (وذهبت).

(٤) (له): ساقطة في (ب).

فَصَاحَ هَمَّام صيحةً فَوَقَعَ مَغْشِيًّا عليه، فَحَرَّكُوه فإذا هو قَدْ فَارقَ الدُّنيا، فَغُسِّلَ، وصَلَّى عليه أميرُ المؤمنينَ وَمَن مَعَه»(١).

قال السَّيِّد السَّمهوديُّ: «فهذه صفة شيعة أهل البيت النبوي التي وصفهم بها إمامهم، وهي صفة خَوَاص المؤمنين لا مَن اشتغل بالتَّعَصُّبات، والتُّرَّهات؛ لأنَّ بتلكَ الصِّفات تظهر علامة المحبة؛ وهي(٢): طَاعَةُ المَحبوب وإيثار مَحَابِّه ومرضاته، والتَّأَدُّب(٣) بآدابه وأخلاقه؛ وعن هذا قال عليٌّ رضي الله عنه: «لا يجتمع(٤) حُبِّي وبغض أبي بكر وعمر رضي الله عنهما»؛ أي: لأنَّ التَّحقق بالمحبة تستوجب التَّخَلُّق بخُلُقِ المَحبُوب، والأخذ بِهَدْيِه، وحُبِّ مَن أَحَبَّه(٥)».

مَنَحَنَا اللهُ وإياكم ذلكَ، وجَعَلَنَا مِن الفائزينَ برسولِ الله صَلَّى اللَّهُ عليه وسَلَّمَ وآله(٦)، وأصحابه وأصحابه أجمعين. آمين يا ربَّ العالمين.

لا إله إلا الله، محمدٌ رسول الله

تَمَّت الرِّسالة الشريفة المُسمَّاة بـ:

«رَكضَة في ظهرِ الرَّفضة»

للعالمِ العلامة، والنِّحرير الفهَّامة، مَنبع العُلُوم المَنقول، مَجمع المَعارف المعقول، جامع الفضائل العِلميَّة، حاوي المَكارِم العَمَليَّة؛ شيخنا ومولانا الشَّيخ محمَّد حَيَاة السِّندي -ولادةً-، والمَدني -إقامةً-.

نفعنا اللَّهُ ولجميعِ المُسلمين بآثارِ عُلومه، ونوَّرنا بأنوار مَعارفه ويقينه.

بيد أحقرِ العبادِ وأضعفهم؛ الرَّاجي لشفاعة النَّبي الشَّافع

---

(١) روى هذه القصَّة ابنُ عساكر في «تاريخ مدينة دمشق»، (٦٢/ ٣٠٦) -مختصرة-، وفي سندها (سدير)؛ وهو: سُدَيْرُ ابن حكيمِ الصَّيْرَفِيُّ الكوفيُّ؛ روى عنه الثوري، قال ابن عيينة: كان يكذب، وقال العُقيلي: كَانَ مِمَّنْ يَغْلُو فِي الرَّفْضِ!، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال الدارقطني: متروك. انظر: «التاريخ الكبير» للبخُاري، (٤/ ٢١٤)، «الضعفاء الكبير» للعُقيلي، (٢/ ١٧٩)، «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (١/ ٣٠٩).

ومن كتب الشيعة: أوردها محمد بن علي بن عثمان الكراجكي (٤٤٩هـ) في كتابه: «كنز الفوائد» (١/ ٨٩-٩٢).

(٢) في (ب): (وهو).

(٣) في (ب): (التأديب).

(٤) في (ب): (لا يُجمع).

(٥) في (ب): (حبَّه).

(٦) (آله): ساقطة في (ب).

جمال الدِّين محمَّد ابن الشَّيخ عبدالواسع
في المدينة المنوَّرة، عند الرَّوضة المُقدَّسة
في: اليومِ الرابع من شهر رجب
سنة ثمان وخمسين ومائة وألف من هجرة النبوي
صلى الله على صاحبها أفضل الصلوات وأكمل التحيات وأزكي التسليمات
وعلى آله وصحبه أجمعين إلى يومِ الدِّين[1].

---

(١) في (ب): (تمَّ هذا الكتاب في وقت العصر في يوم الجمعة، وفي شهر رجب المُرجَّب، على يد العبد الضعيف مصطفى بك حاجي مراد -عفى الله عنهما- في خدمة أحمد أفندي الكونكي (١٢٦٤هـ).

الخاتمة

-رزقنا الله حُسنها-

نحمدُ الله -سبحانه- على التَّمام، ونشكرهُ في البَدءِ والخِتام، وبعد التَّطواف في هذه الرسالة، بقسميْها، وفُصولها ومباحثها ومطالبها، يُسجِّلُ البَاحثُ أبرزَ النتائج التي توصَّل إليها مِن خلال الدراسة والتَّحقيق، وأبرز التَّوصيات التي يُوصي بها الباحثين، وطلبة العلم، والرَّاغبين.

أوَّلاً: النَّتائج التي توصَّل إليها الباحث مِن خلال الدِّراسة والتحقيق:

- إنَّ الافتراق مِن أبرزِ الأسباب التي أضعفت الأُمة الإسلامية، وأوهنَ بُنيانها، وفتَّ في عضدها، وحدَّ مِن توسعها، وطمَّع الأعداء فيها.
- التَّمسُّك بالوحيين، وفهم نصوصهما على طريقة الصَّحابة رضي الله عنهم هو العاصم مِن الفِتن والافتراق، فهُمُ الذين تربوا في مدرسة النُّبوة؛ فهم خير النَّاس، وأمنةُ الأُمة، والسابقون الأوَّلون، وهم الذين رضي الله عنهم، ورضوا عنه، فبذلك استحقوا أن تُتبع سنتهم، ويُسار على نهجهم.
- إنَّ التَّشيع بمعناه الأوَّل اقتصر على بعض الأصول، منها: تفضيل عليٍّ على أبي بكر وعُمر رضي الله عنهما، أمَّا معناه اليوم؛ فهو الطَّعن في الصحابة وسبِّهم، وتكفيرهم، والوقوع في أعراض أمهات المؤمنين، والقول بتحريف القرآن، وغير ذلك مما بُحث في الرِّسالة.
- إنَّ الرافضة مِن أشدِّ الفِرق عداءً للسُّنَّة وأهلها، ومِن أكثر الفِرق التي سجَّل التاريخ خياناتها للإسلام والمُسلمين عبر القُرون.
- هذه الفِرقة الضَّالة مُنشؤها ابن سبإٍ اليهودي، وعقيدتها مزيجٌ مِن عقائد المِلل والنِّحل؛ (اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، والصابئة، والقدريَّة، وغيرها).
- كشفت لنا الدِّراسة عن حياة عالم فذٍّ مِن كبار عُلماء الأُمة الإسلامية، ونشأتِه، وحياته العلمية والعملية، وشيوخه، ومُصنَّفاته.
- وكذلك أبانت عن مكانته الحديثيَّة؛ مِن خلال حشده للأدلة الحديثية في رسالته، وتصدره رحمه الله لإسماع الحديث، وتعليمه وقتَ تدريسه بالمسجد النبوي.

•المُصنِّف تخرجَ به جمٌّ غفير، وجمعٌ كبير من كبار العُلماء؛ منهم: المُحدِّث، والفقيه، والمُفتي، أمثال: ابن عبدالوهاب، والسَّفاريني، وابن قاطن، والمُرادي، والأهدل، وغيرهم -رحم الله الجميع- وهذا يدُلنا على تنوع مداركه رَحِمَهُ اللَّهُ، وتفنُّنه في التَّلقي والأداء.

•أوضحت بجلاء جُهودَه رَحِمَهُ اللَّهُ في الرَّدِّ على الرَّافضة، وبيان قبائحهم، وتجلية مُعتقدهم الفاسد، وفقههم الكاسد.

•تميَّز كتاب العلامة السِّندي بميِّزات، جعلته محطَّ نظر الباحث، مِن ذلكم:

-قيمة الكتاب العلميَّة بموضوعه ومَطالبه، ونُقُوله.

- ردّه على معتقدهم، وكشفه لقبائحهم، ومُشابهتهم اليهودَ، والنَّصارى، والمجوس، وضلالهم حتى في العبادات؛ مُعتمدًا على أسلوب الإلزام والإفحام، مع يُسْرٍ في العبارة، وسهولةٍ في التَّقرير.

- حجمه؛ فلم يكن بالطويل المُمِل، ولا بالقصير المُخل، وهو مع ميله إلى الإيجاز، إلا أنه يكاد يكون شاملاً في عرضه لأُصول مُعتقد الرَّافضة، وضلالهم.

- إنَّ الكتاب -مع أهميته- لم يُطبع مِن قبلُ بنسبته الصَّحيحة لمُؤلفه، ونصِّه الصحيح المُطابق على نسخٍ خطيَّة، وفق الأصول العلمية.

- الدِّراسة صحَّحت نسبةَ كتاب نُسبَ خطأً للشيخ محمد بن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ منذ ما يقرب من أربعة عقود! وبعنوان مُحرَّف، وبمضمون مُتصرَّفَ فيه.

- الكتاب المنسوب للشيخ ابن عبدالوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ، طافحٌ بالأخطاء والتصحيفات، وقد كشفت الدِّراسة ذلك في ثنايا التحقيق، ومُقدِّمته.

ثانيًا: التوصيات:

• أوصي بضرورة اتِّجاه طُلاب الدِّراسات الإسلامية؛ لدراسة العقيدة الصَّحيحة، ودراسة المَذاهب القديمة والمُعاصرة، مع بيان الحقِّ، والرَّدِّ على ما جانَبَهُ.

•أوصي بتناول تُراث عُلمائنا الأماجد، خاصةً المخطوط، بالدِّراسة والتحقيق؛ لإبراز جهود علمية كبرى، غيَّبتها رفوف دور المخطوطات، وقِلَّة العناية بها.

●أوصي بكتابة رسالة عمليَّة تُجلي جهود العلامة محمد حياة السِّندي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مجال تقرير العقيدة الصحيحة، والرّدِّ على المُخالفين، مِن خلال مُؤلفاته، ومدرسته التي تخرجت به، والتي ضمَّت كبار العُلماء.

●أوصي أساتذتنا ومشايخنا في قسِم العقيدة والمَذاهب المُعاصرة بالتَّركيز على دراسة خطر الرافضة، وفساد مُعتقدهم، وخياناتهم عبر التأريخ للمسلمين؛ ذلك أنَّ خطرهم صار في أَوجِّه خاصة هذه الأيام العصيبة التي تمر بها أُمتنا الإسلامية، التي اكتوت بلظى نار الرافضة -كما اكتوت سابقًا- في: سوريَّة، ولُبنان، والعراق، واليمن.

●أوصى الباحثين بكشف خُطط الرَّافضة، وطُرق تمدّدهم في الدُّول الفقيرة والمُعوزة، مثل دول: أفريقيا، ودول الجُوار، وبيان الواجب في مواجهة هذا المد الصفوي الغاشم.

وأختم رسالتي بوصيَّةٍ لشَعْبي، وأُمتي التي أتحرَّقُ على ما حلَّ بها، وما آلت إليه؛ ولا أجدُ وصية أجدر مِن الوصية بالرجعة الصادقة لكتابِ الله -جلّ وعلا-، وسُنَّةِ النبيِّ ﷺ، وفهم السلف الصالحين رضي الله عنهم، واطِّراح الأهواء المُضلة، والمِلل الكافرة، وإلا فالنَّصرُ بعيدٌ حتَّى نرجع إلى ديننا، إذِ الأمر كما قال العلامةُ مُحب الدِّين الخطيب رَحِمَهُ ٱللَّهُ (ت ١٣٨٩هـ): «والمسلمون ذلُّوا وضعفوا، وأخطأهم النَّصر والتوفيق، وأبطأ عليهم الارتقاء والتقدم والتميز على أُمم الأرض، منذ تجاهلوا معالمهم، وسايروا أهل الحضارات، والملل والأهواء في طرقهم وأنظمتهم وتقاليدهم ومظاهرهم وأذواقهم، وأُستليب تفكيرهم؛ وسيستشعرون العزة والقوة، وينالون الفوز والظَّفر، ويقودون حركة التقدم في الأرض، يوم يعرفون معالمهم فتسترشد بها قوافلهم في بيداء الحياة. أيها المسلمون؛ إنَّ لكم معالمًا، فانتهوا إلى معالمكم!»[1].

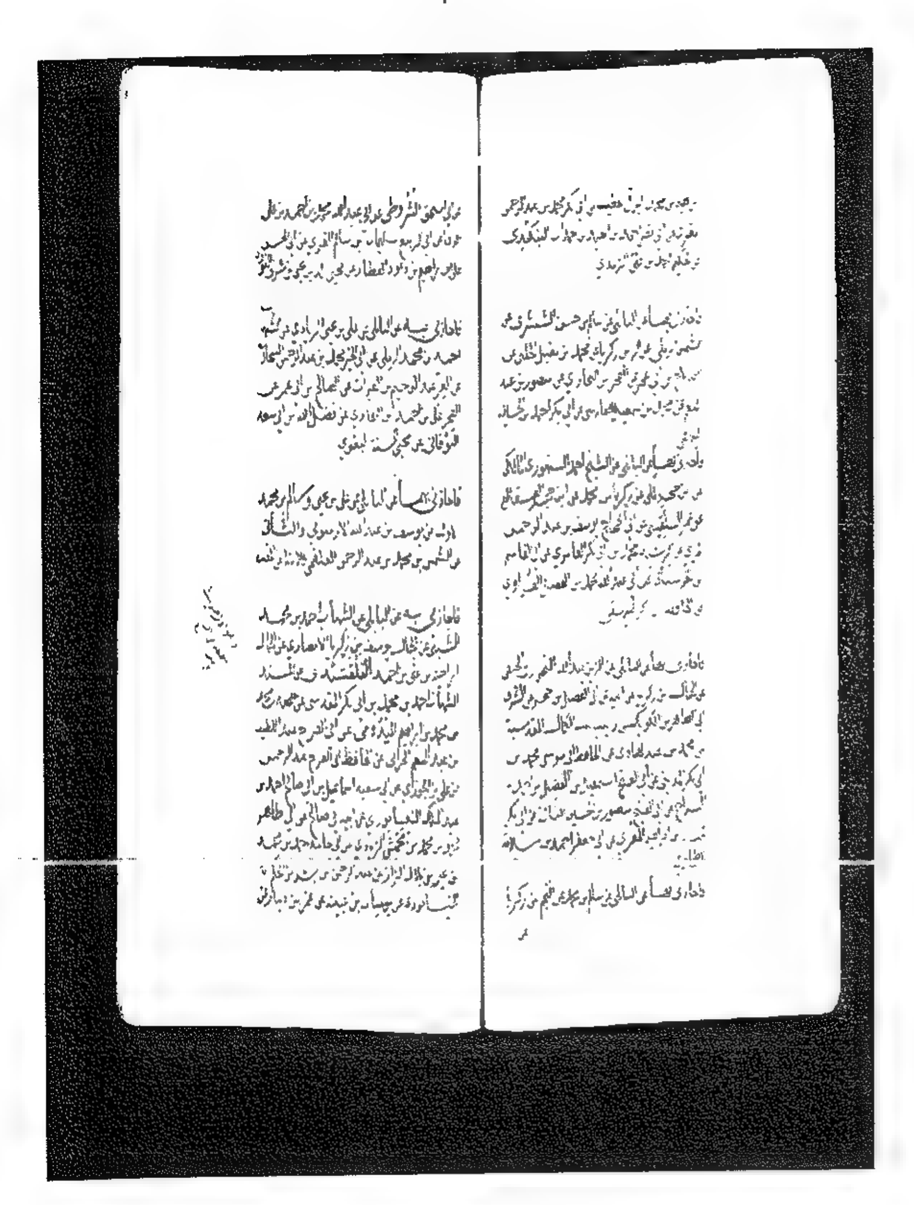
هذا؛ وإن وُفقتُ فما ذلك إلا مِن توفيق الرَّحمن لعبده ابن حمدان، وإن جانبتُ فمن نفسي المُقصِّرة، ومِن الشَّيطان. وأسأل الله العفوَ والغُفران، والسدَّاد في الأحوال كُلِّها.

وصلى الله على نبيِّنا محمَّدٍ، وعلى آله الأبرار، وصحبه الأطهار، ما تعاقبَ ليل، وانجلى نهار.

(١) «منهج الثقافة الإسلامية»؛ مُحب الدِّين بن أبي الفتح بن عبد القادر الخطيب، (ص٣٥).

الملاحق

ملحق رقم: (٢)



ثَبَت أسانيد وشيوخ العلامة السِّندي –نسخة مركز جمعة الماجد–

ملحق رقم: (٣)



ثبت أسانيد وشيوخ العلامة السندي -نسخة مكتبة الملك عبدالعزيز-

الفهارس

أوَّلاً: فهرس الآيات القرآنية.

ثانيًا: فهرس الأحاديث النَّبوية.

ثالثًا: فهرس الأعلام الوارد ذِكرهم في النَّصِّ المُحقق.

رابعًا: فهرس المصادر والمراجع.

خامسًا: فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

م	طرف الآية	السورة	الآية	رقم الصفحة
.١	فَبَآءُو بِغَضَبٍ عَلَىٰ غَضَبٍ	البقرة	٩٠	٦٢
.٢	وَلَن تَرْضَىٰ عَنكَ ٱلْيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ	البقرة	١٢٠	٢٢
.٣	وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا	البقرة	١٤٣	١٤٩، ١٥٢
.٤	وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ	البقرة	٢١٧	١٤٦
.٥	نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ	البقرة	١٩٢	١٩٥
.٦	لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ	البقرة	١١١	٢٠٣
.٧	أُو۟لَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ	البقرة	١٥٧	٢٠٨
.٨	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ	آل عمران	١٠٢	٣
.٩	وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟	آل عمران	١٠٥	٢١
.١٠	يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ	آل عمران	١٠٦	٢٥
.١١	إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ	آل عمران	١٩	٤٣
.١٢	وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ	آل عمران	٨٥	٤٣
.١٣	كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ	آل عمران	١١٠	١٤٨،١٤٩
.١٤	وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟	آل عمران	١٠٣	٣٢
.١٥	يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ	النساء	١	٣
.١٦	حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ	النساء	٢٣	١٨٧

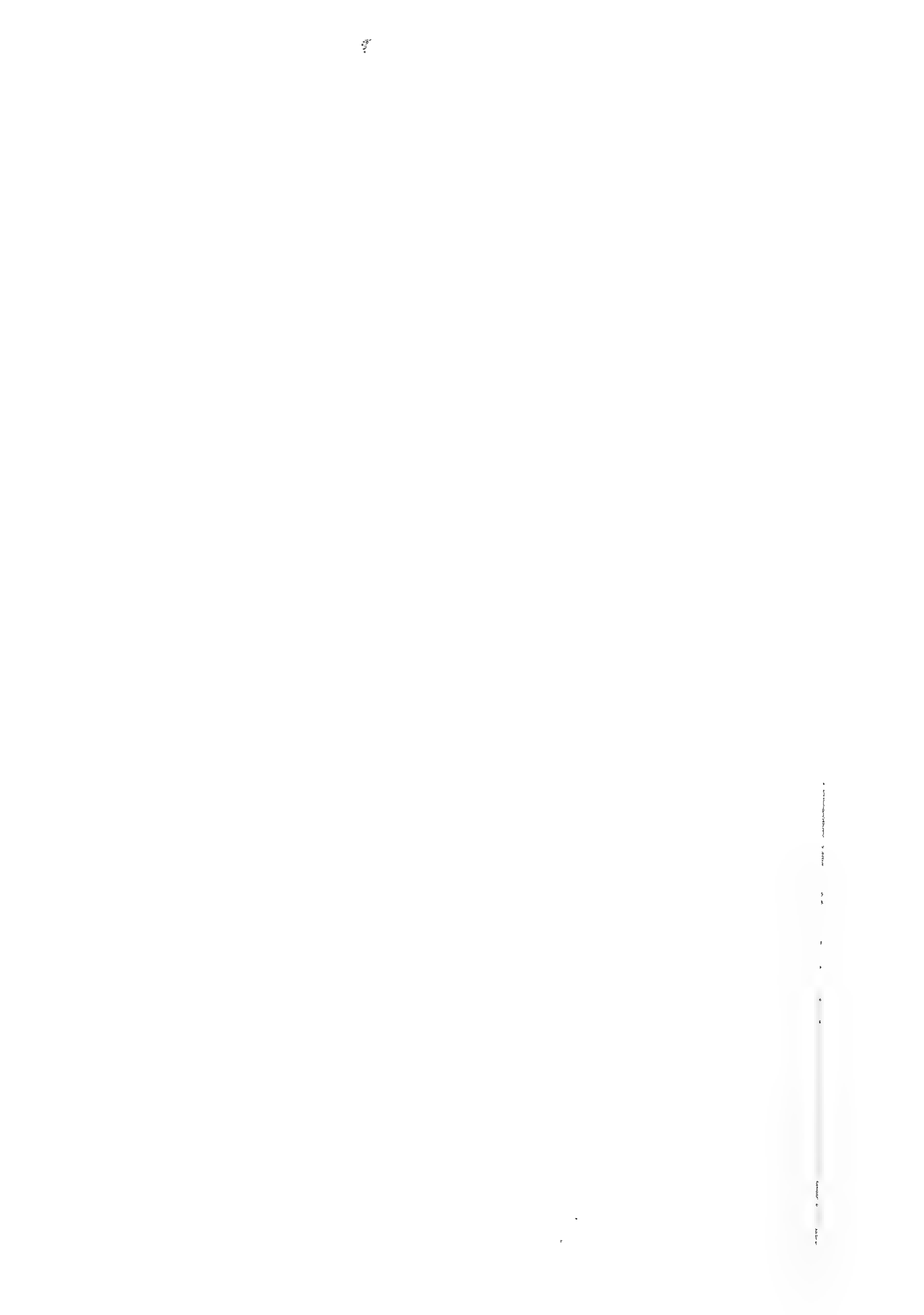
١٧.	لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ ٱلنَّاسِ عَدَٰوَةً لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱلۡيَهُودَ	المائدة	٨٢	٢٠٣
١٨.	فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ	المائدة	٢٤	٢٠٤
١٩.	يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَۖ	المائدة	٦٧	١٣٩
٢٠.	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا	الأحزاب	٧٠	٣
٢١.	يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ	الأحزاب	٧١	٣
٢٢.	مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا	الروم	٣١	١٢
٢٣.	لَقَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولٞ مِّنۡ أَنفُسِكُمۡ	التوبة	١٢٨	١٣
٢٤.	وَيَٰقَوۡمِ لَآ أَسۡـَٔلُكُمۡ عَلَيۡهِ مَالًاۖ	هود	١٩	٢٠
٢٥.	وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ	الإسراء	٣٦	٢٠
٢٦.	وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ	الأعراف	١٣٨	٢٠
٢٧.	ثُمَّ جَعَلۡنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ فَٱتَّبِعۡهَا	الجاثية	١٨	٢٠
٢٨.	يَٰدَاوُۥدُ إِنَّا جَعَلۡنَٰكَ خَلِيفَةٗ فِي ٱلۡأَرۡضِ	ص	٢٦	٢١
٢٩.	يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ	الحجرات	١	٢٩
٣٠.	وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥ	الأنبياء	٢٦	٣٠
٣١.	يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ	الأنبياء	٢٧	٣٠
٣٢.	وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ	الأحزاب	٣٦	٣٠
٣٣.	وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ	الأنعام	١٥٣	٣٢
٣٤.	لِلۡفُقَرَآءِ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِمۡ	الحشر	٨	٣٣،١٥٣
٣٥.	وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ	الحشر	٩	٣٤
٣٦.	وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ	التوبة	١٠٠	٣٤،٣٨،١٥٣
٣٧.	وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ	الحشر	١٠	٣٩،٣٧،٣٥
٣٨.	وَإِذۡ تَقُولُ لِلَّذِيٓ أَنۡعَمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ	الأحزاب	٣٧	٦٠

٣٩.	تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ	فصلت	٤٢	٦٠
٤٠.	وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا	النحل	٩٢	٦٤
٤١.	لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ	الحجر	٤٤	٦٤
٤٢.	ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا	التحريم	١٠	٦٥،١٦٣
٤٣.	النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ	الأحزاب	٦	٦٥
٤٤.	مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ	الفتح	٢٩	١٤٠
٤٥.	وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا	الأنعام	٢١	١٤٠
٤٦.	وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ	التحريم	٣	١٤٦
٤٧.	قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ	الفتح	١٦	١٤٦
٤٨.	وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ	النور	٥٥	١٤٧
٤٩.	لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ	الفتح	١٨	١٤٩،١٥٣
٥٠.	وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ	الشرح	٤	١٥٠
٥١.	لَّا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ	فصلت	٤٢	١٥١
٥٢.	إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	الحجر	٩	١٥١
٥٣.	..لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ	الحديد	١٠	١٥٣
٥٤.	إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ	الحجرات	١٣	١٥٨
٥٥.	إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ	النور	١١	١٦٠
٥٦.	إِنَّ الَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ الْغَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ	النور	٢٣	١٦٠
٥٧.	وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ	النور	٢٦	١٦٢
٥٨.	يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَن تَعُودُوا لِمِثْلِهِ	النور	١٧	١٦٣
٥٩.	إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ	الأحزاب	٥٧	١٦٤
٦٠.	وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ	الأحزاب	٥٨	١٦٤

٦١.	قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ	التوبة	٣٠	١٧٣
٦٢.	فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ	هود	١٠٦	١٧٦
٦٣.	إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ	الأحزاب	٥٦	١٧٩
٦٤.	إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ	المؤمنون	٦	١٩٢،١٨٧
٦٥.	وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ	المؤمنون	٥	١٩٢
٦٦.	وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ	النحل	٤٤	١٩٦
٦٧.	إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ	القمر	٤٩	٢٠٠
٦٨.	إِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُم بِغَيْرِ حِسَابٍ	الزمر	١٠	٢٠٨
٦٩.	وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا	الطور	٤٨	٢٠٨ذ

ثانيًا: فهرس الأحاديث والآثار

م	طرف الحديث	الراوي الأعلى	رقم الصفحة
١.	إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ النَّاسِ كَمَثَلِ رَجُلٍ...	أبو هريرة	١٤
٢.	أَتَتِ امْرَأَةٌ إلى النَّبِيِّ ﷺ	جبير بن مطعم	١٤٤
٣.	أُدْعِي لي أَبَاكِ وَأَخَاكِ	عائشة بنت الصديق	١٤٥
٤.	أدنى ما يكون في النكاح أربعة	ابن عباس	١٩٠
٥.	إِذَا ذُكِرَ أَصْحَابِي فَأَمْسِكُوا	عبد الله بن مسعود	٣٨
٦.	إذا طلق الرجل امرأته ثلاثًا في مجلس واحد	علي بن أبي طالب	١٩٨
٧.	أَعْلِنُوا النِّكَاحَ	عبد الله بن الزبير	١٩١
٨.	افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى -أَوْ ثِنْتَيْنِ- وَسَبْعِينَ فِرْقَةً	أبو هريرة	١٦
٩.	اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ	حذيفة بن اليمان	١٤٤
١٠.	اقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ مِنْ بَعْدِي أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ	أنس بن مالك	١٤٥
١١.	أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا	معاوية بن أبي سفيان	٢٤، ٢٥
١٢.	إِنَّ اللهَ نَظَرَ فِي قُلُوبِ الْعِبَادِ فَوَجَدَ قَلْبَ	عبد الله بن مسعود	٣٣، ١٤٣
١٣.	إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقُوا عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً	أبو أمامة	١٧٧
١٤.	أَنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ	علي بن أبي طالب	١٨٦
١٥.	إِنَّ مِمَّا أَخْشَى عَلَيْكُمْ شَهَوَاتِ الْغَيِّ فِي بُطُونِكُمْ	أبو برزة	٢١
١٦.	إِنَّ هَذَا الدِّينَ يُسْرٌ	أبو هريرة	١٣



١٧.	الأَنْبِيَاءُ، ثم الصالحون، ثُمَّ الأَمْثَلُ فَالأَمْثَلُ	سعد بن أبي وقاص	٢٠٨
١٨.	أَنَّهُ ﷺ أَبَاحَ نكاحَ المُتْعَةِ -ثلاثًا ثم حرمها	سلمة بن الأكوع	١٨٦
١٩.	إِنِّي لا أَدْرِي مَا قَدْرُ بَقَائِي فِيكُمْ	حذيفة بن اليمان	١٤٥
٢٠.	آيَةُ الإِيمَانِ حُبُّ الأَنْصَارِ	أنس بن مالك	٣٧
٢١.	أَيُّمَا امْرَأَةٍ أَنْكَحَتْ نفسها	عائشة بن أبي بكر	١٨٩
٢٢.	بَدَأَ الإِسْلامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ	أبو هريرة	١٨
٢٣.	بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّمْحَةِ	أبو أمامة	١٣
٢٤.	بَعَثَنِي بَنُو المُصْطَلِقِ إلى رسول الله ﷺ	أنس بن مالك	١٤٥
٢٥.	البَغَايَا اللَّاتِي يُنْكِحْنَ أَنْفُسَهُنَّ بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ	ابن عباس	١٩٠
٢٦.	تَرَكْنَا رَسُولَ اللهِ ﷺ	أبو ذر	١٤
٢٧.	جَاءَ عُمَرُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ	ابن عباس	١٩٥
٢٨.	جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تَسْأَلُه شَيْئًا	عبد الله بن عباس	١٤٤
٢٩.	جَمَعَ بَيْنَ الصَّلاةِ فِي سَفْرَةٍ سَافَرَهَا	ابن عباس	١٨٢
٣٠.	جَمَعَتِ الطَّرِيقُ رَكْبًا	عكرمة بن خالد	١٨٩
٣١.	الخِلافَةُ بَعْدِي ثلاثونَ سَنَةً	سفينة مولى رسول الله ﷺ	١٤٧
٣٢.	خِلالٌ مِنْ خِلالِ الجَاهِلِيَّةِ: الطَّعْنُ فِي الأَنْسَابِ	عبد الله بن عباس	١٧٤
٣٣.	خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ	عبد الله بن مسعود	١٨، ١٥٤
٣٤.	دخلنا على رسول الله ﷺ	علي بن أبي طالب	١٤٣
٣٥.	رَخَّصَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَامَ أَوْطَاسٍ	سلمة بن الأكوع	١٨٦
٣٦.	سألتُ الله تعالى أن يقدِّمَكَ ثلاثًا	علي بن أبي طالب	١٤٦
٣٧.	عَلَيكُمْ بالجَمَاعَةِ، وإِيَّاكُمْ والفُرْقَةِ	عمر بن الخطاب	٣٢



٣٨.	عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ	العرباض بن سارية	٣١، ١٨٦
٣٩.	كانت المتعة في أول الإسلام...	ابن عباس	١٨٧
٤٠.	لا بُدَّ فِي النِّكَاحِ مِنْ أَرْبَعَةٍ: الْوَلِيِّ وَالزَّوْجِ	عائشة بنت أبي بكر	١٩٠
٤١.	لا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَه	علي بن أبي طالب	١٩٨
٤٢.	لا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي مَنْصُورِينَ	قرة بن إياس	٢٧
٤٣.	لا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ	أبو هريرة	١٨٩
٤٤.	لا تَسُبُّوا أَصْحَابَ مُحَمَّد	عمر بن الخطاب	١٥٤
٤٥.	لا تَسُبُّوا أَصْحَابِي	أبو سعيد الخدري	٣٨، ١٥٤
٤٦.	لا تُنكِحُ المَرْأَةُ المَرْأَةَ	أبو هريرة	١٨٩
٤٧.	لا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا	علي بن أبي طالب	١٩٣
٤٨.	لا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا	ابنِ عباس	١٩٣
٤٩.	لا نكاح إلا بأربعة: خاطب وولي وشاهدين	أبو هريرة	١٩٠
٥٠.	لا نكاحَ إلا بولي	أبو موسى الأشعري	١٨٨
٥١.	لا نِكَاحَ إلا بوليٍّ وشاهدي عَدْلٍ	عمران بن حُصين	١٨٨
٥٢.	لا نِكَاحَ إلا بوليٍّ وشاهدي عَدْلٍ	علي بن أبي طالب	١٨٩
٥٣.	لا نِكَاحَ إلا بوليٍّ وشاهدي عَدْلٍ	ابن خثيم	١٩٠
٥٤.	لا يدخلُ النَّارَ مَنْ حَضَرَ الحُدَيبية	عمر بن الخطاب	١٥٥
٥٥.	لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ على أَهْلِ بَدْرٍ	عمر بن الخطاب	١٥٤
٥٦.	لَعَنَ النَّبِيُّ ﷺ الْوَاشِمَةَ وَالْمُسْتَوْشِمَةَ	أبو جحيفة	٢٠٣
٥٧.	لِكُلِّ أُمَّةٍ مَجُوسٌ..	حذيفة بن اليمان	٢٠٠
٥٨.	لَمَّا بَنَى رَسُولُ اللهِ ﷺ	سفينة مولى رسول الله ﷺ	١٤٦
٥٩.	اللهَ اللهَ فِي أَصْحَابِي	عبد الله بن مغفل	٣٧



.٦٠	لَيَأْتِيَنَّ عَلَيْكُمْ أُمَرَاءُ يُقَرِّبُونَ شِرَارَ النَّاسِ	أبو هريرة وأبو سعيد الخدري	١٨٢
.٦١	مَا كَانَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ	الشعبي	١٨٩
.٦٢	مَنْ أَتَى حَائِضًا أَوِ امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا	أبو هريرة	١٩٥
.٦٣	مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا	عائشة بنت أبي بكر	٢٢
.٦٤	مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا	جرير بن عبد الله	٢٣
.٦٥	مَنْ لَمْ يَشْكُرِ الْقَلِيلَ لَمْ يَشْكُرِ الْكَثِيرَ	النعمان بن البشير	١٧٦
.٦٦	النجومُ أَمَنَةُ السَّمَاءِ....	أبو بردة	١٥٣، ٣٥،أ
.٦٧	نَهَانَا عَنْهَا- يعني: المتعة- رَسُولُ اللهِ ﷺ	ابن عمر	١٨٦
.٦٨	هَدَمَ الْمُتْعَةَ [النِّكَاحُ] وَالطَّلَاقُ	أبو هريرة	١٨٦
.٦٩	هذَا نِكَاحُ السِّرِّ وَلَا أُجِيزُهُ.	أبو الزبير	١٩١
.٧٠	وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ	العرباض بن سارية	٣٢،٢١
.٧١	وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ	أبو هريرة	١٩٧
.٧٢	يا ابنَ أُخْتِي أُمِرُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لأَصْحَابِ النَّبِيِّ	عروة بن الزبير	٣٩
.٧٣	يَا عَلِيُّ سَيَكُونُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ	علي بن أبي طالب	١٥٥،٧٥
.٧٤	يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ فَيَغْزُو فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ	أبو سعيد الخدري	٣٥
.٧٥	يُخْرَجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ	أنس بن مالك	١٧٦
.٧٦	يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ	أبو سعيد الخدري	٢٠
.٧٧	يَكُونُ خَلْفِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً	عبد الله بن عمر	١٤٤



ثالثًا: فهرس الأعلام الوارد ذِكرهم في النَّصِّ المُحقق

م	الاسم	رقم الصفحة
١.	ابنُ القَيِّم	٢١٠
٢.	ابْنُ المُعلِّم	١٣٨
٣.	جمالُ الدِّين محمَّد بن يُوسُف	٢٠٩
٤.	الرَّبِيْعُ بنُ خُثَيم	٢١١
٥.	علي بن عبدالعالي	١٨٥
٦.	محمد البرَزَنْجِيّ	١٣٦
٧.	محمد بن بَابَوَيْه القُمِّيُّ	١٧٩
٨.	نور الدِّين عليٌّ السمهودي	٢٠٧
٩.	نَوْفُ البكالي	٢١١



رابعًا: فهرس المصادر والمراجع[1]

أولاً: كتب أهل السُّنة:

١- الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار؛ يوسف بن عبد الله النمري المعروف بـ(ابن عبد البر)، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، نشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م).

٢- إصلاح المساجد مِن البدع والعوائد؛ محمد جمال الدين القاسمي، خرج أحاديثه وعلق عليه: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الخامسة (١٤٠٣هـ).

٣- أصول السُّنَّة؛ أحمد بن حنبل الشيباني -رواية عبدوس بن مالك العطَّار-، شرح وتحقيق: الوليد ابن محمد نبيه بن سيف النصر، تقديم: محمد عيد العباسي، الناشر مكتبة ابن تيمية - القاهرة، الطبعة الثانية، (١٤٣٠هـ= ٢٠٠٩م).

٤- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنى عشرية -عرض ونقد-؛ أ. د. ناصر بن عبدالله القفاري ، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ= ١٩٩٣م).

٥- الاعتصام؛ إبراهيم بن موسى اللَّخمي الغرناطي الشهير بـ(الشاطبي)، تحقيق: د. محمد بن عبدالرحمن الشقير، د.سعد بن عبدالله آل حميد، د. هشام بن محمد الصيني، نشر: دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى، (١٤٢٩هـ= ٢٠٠٨م).

٦- الإعلام بمن في تاريخ الهِند مِن الأعلام، المُسمَّى: نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنَّواظر؛ عبدالحي بن فخر الدين الحَسَني، نشر: دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م)[2].

٧- الأعلام؛ خير الدِّين بن محمود الزِّركلي، نشر: دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الخامسة عشر، (٢٠٠٢م).

(١) راعيت في ترتيبي، الترتيب على الحروف الهجائية.

(٢) هذه الطبعة في ثلاثة مجلدات، تتضمن ثمانية أجزاء.

٨- الأعيان الخِيار في أسلاف الرجال، محمد أسعد بن هاشم الحُسيني الطَّيار، تحقيق: بلال محمد أبو حويه، بدون دار نشر، الطبعة الأولى، (١٤٣٣هـ = ٢٠١٢م).

٩- الافتراق؛ مفهومه أسبابه، سُبل الوقاية منه؛ أ.د. ناصر بن عبدالكريم العقل، نشر: دار الوطن للنشر، دار المسلم للنشر- الرياض، الطبعة الأولى، بدون تاريخ نشر.

١٠- اقتضاء الصراط المُستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم؛ أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: أ.د. ناصر بن عبدالكريم العقل، نشر: دار عالم الكتب -بيروت، الطبعة السابعة، (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م).

١١- إكمَال المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسلِم؛ للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق د. يحْيَى إِسْمَاعِيل، نشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- مصر، الطبعةالأولى، (١٤١٩هـ = ١٩٩٨م).

١٢- الإمام المحدث الفقيه الشيخ محمد حياة السندي مسند الحجاز ورئيس علماء المدينة المنورة في عصره؛ عبدالباقي بن محمد إدريس السِّندي، (مكتوب بخط اليد).

١٣- الأنساب؛ لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تقديم وتعليق: عبدالله عمر البارودي، نشر: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية دار الجنان، الطبعة الاولى، (١٤٠٨هـ= ١٩٨٨ م).

١٤- أهل السُّنة والجماعة معالم الانطلاقة الكُبرى؛ محمد عبد الهادي المصري، نشر: دار الإعلام الدولي —القاهرة، بدون طبعة، (١٩٩٢م).

١٥- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون؛ إسماعيل باشا البغدادي، نشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٦- إيقاظ همم أولى الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار وتحذيرهم عن الابتداع الشائع في القرى والأمصار من تقليد المذاهب مع الحمية والعصبية بين فقهاء الأعصار؛ صالح بن محمد بن نوح العمري، الشهير بـ(الفلاني)، تحقيق: أبو عماد السخاوي، نشر: دار الفتح – الشارقة، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ= ١٩٩٧م).

١٧- البحر الرائق شرح كنز الدَّقائق؛ لزين الدين ابن نُجيْم الحَنَفِي، نشر: دار المعرفة – بيروت.

١٨- البداية والنهاية، إسماعيل بن عمر بن كثير القُرشي الدِّمشقي، تحقيق: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث بدار هجر، نشر: هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، (١٤١٩هـ= ١٩٩٨م).

١٩- بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود»، أ.د. عبدالله الجميلي، مكتبة الغرباء الأثرية.

٢٠- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، محمد بن جرير الطبري، بدون تحقيق، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤١١هـ = ١٩٩١م).

٢١- التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري، ط. دار المعارف العثمانية.

٢٢- تاريخ بغداد؛ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٧هـ).

٢٣- تحفة الأَنَام بالعَملِ بحديثِ النَّبِيِّ عليه الصَّلاة والسَّلام؛ محمد حياة السِّندي، تحقيق: د. طه بن علي بوسريح، نشر: دار ابن حزم – بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٤هـ = ١٩٩٣م).

٢٤- تحقيق النُّصوص ونشرها»؛ عبدالسلام بن محمَّد هارون، نشر مكتبة السُّنة – القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٤١٠هـ.

٢٥- التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، نشر : دار الكتاب العربي – بيروت، ، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الطبعة الأولى، (١٤٠٥هـ).

٢٦- تفسير القرآن العظيم؛ إسماعيل بن عمر ابن كثير القرشي، الدمشقي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، (١٤٢٠هـ= ١٩٩٩م).

٢٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد؛ يوسف بن عبد الله النمري المعروف بـ(ابن عبدالبر)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبدالكبير البكري، نشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، (١٣٨٧هـ).

٢٨- ثَبَت الإمام السَّفَّاريني الحنبلي، وإجازَاتُهُ لطائفةٍ من أعيانِ عُلماءِ عَصْرِه»؛ محمد بن أحمد السفاريني، تحقيق وتعليق: محمَّد بن ناصر العَجْمي، دار البشائر الإسلاميَّة –بيروت ، الطَّبعة الأُولى، ١٤٢٤هـ.

٢٩- جامع البيان في تأويل القرآن؛ محمد بن جرير بن يزيد الطبري ، نشر: دار هجر – القاهرة.

٣٠- الجامع الكبير – سنن الترمذي؛ محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، (١٩٩٨م).

٣١- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه= صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د.محمد زهير بن ناصر الناصر، نشر: دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ).

٣٢- الجامع لأحكام القرآن؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، نشر: دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة : ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣٣- الجنة في عقائد أهل السنة؛ محمد حياة السّندي، تحقيق: أ.د. عبدالقيوم بن عبدالغفور السّندي، نشر: مكتبة الأسدي -مكة، الطبعة الأولى، (١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م).

٣٤- الحجة القوية في الرَّدِّ على مَن قدح في الحافظ ابن تيمية؛ محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي التتوي السندي، تحقيق: أ.د. عبدالقيوم بن عبد الغفور السندي، تقديم: أ.د. أحمد بن سعد حمدان الغامدي، نشر: مكتبة الأسدية - مكة، الطبعة الأولى، (١٤٢٣هـ).

٣٥- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة؛ لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل التيمي الأصبهاني، تحقيق: د. محمد بن ربيع المدخلي، نشر: دار الراية - الرياض، (١٤١٩هـ = ١٩٩٩م).

٣٦- خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه؛ محمد ناصر الدين بن نوح الألباني، نشر مكتبة المعارف، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٧- الخوارج أوّل الفرق في تاريخ الإسلام»؛ أ. د. ناصر بن عبدالكريم العقل، دار إشبيليا للنشر والتوزيع.

٣٨- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة؛ أحمد بن علي العسقلاني، تحقيق: محمد عبدالمعيد ضان، نشر دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢هـ.

٣٩- درهم الصرة في وضع اليدين تحت السُّرة؛ محمد هاشم بن عبد الغفور الحارثي التتوي السندي، تحقيق: نعيم أشرف نور أحمد، تقديم: عبدالفتاح أبو غدة، نشر: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية - كراتشي، الطبعة الأولى (١٤١٤هـ).

٤٠- ديوان الصبابة؛ شهاب الدين أحمد بن أبي حجلة المغربي، الشاملة.

٤١- ديوان المتنبي؛ لأبي الطيب أحمد بن حسين المُتنبي ، تصحيح مصطفى السّقّا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة، (١٣٧٦هـ= ١٩٥٦م).

٤٢- ديوان حسَّان بن ثابت الأنصاري»، ضبطه وشرحه عبدالرَّحمن البرقوقي، دار الأندلس - بيروت، الطبعة الثالثة، (١٩٨٣م).

٤٣- الرِّسالة الغَزْنوية؛ لعبدالواحد وعبدالرحيم ابني عبدالله الغزنوي، دراسة وتحقيق: عبد الله بن حمد العسكر، نشر: مكتبة الملك عبد العزيز العامة، الرياض،(١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م).

٤٤- رسالة في الرد على الرافضة! ؛ محمد بن عبدالوهاب التميمي، تحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، نشر: دار المأمون للتراث -دمشق، (١٤٠٠هـ).

٤٥- رسالة في الرد على الرافضة! ؛ محمد بن عبدالوهاب التميمي، تحقيق: عبدالرزاق بن صالح النهمي، تقديم: جماعة من العلماء، نشر دار الآثار – صنعاء، الطبعة الأولى، (١٤٢٧هـ= ٢٠٠٦م)

٤٦- رسالة في حكم إعفاء اللحى، محمد حياة السِّندي، تحقيق: د. عبدالمجيد جمعة طه، تقديم: د. محمد علي فركوس، نشر: دار الفضيلة – الجزائر، الطبعة الأولى، (١٤٢٨هـ = ٢٠٠٧م).

٤٧- سبحة المرجان في آثار هندستان»، غلام علي آزاد الحسيني الواسطي البلكرامي، تحقيق محمد سعيد الطريحي، نشر: أكاديمية الكوفة – هولندا، الطبعة الأولى، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٤٨- السحاب المركوم الممطر بأنواع الفنون وأصناف العلوم»، المعروف بـ«أبجد العلوم»؛ صدِّيق حسن خان القِنَّوجي.

٤٩- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء على الأمة، محمد ناصر الدين بن نوح الألباني، نشر: مكتبة المعارف – الرياض.

٥٠- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر؛ محمد خليل بن علي المرادي، نشر: دار البشائر، دار ابن حزم -بيروت، الطبعة الثالثة،(١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).

٥١- السُّنَّة والرَّد على الجهمية؛ لعبدالله ابن الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: أحمد بن علي القُفيلي، دار ابن الجوزي – القاهرة، (١٤٢٨هـ = ٢٠٠٨م).

٥٢- السُّنة؛ لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق : د. عطية الزهراني، نشر: دار الراية – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٣- سنن ابن ماجه؛ ، لأبي عبد الله محمد بن يزيد-وماجه اسم أبيه يزيد- القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، (١٤٣٠ هـ =٢٠٠٩ م).

٥٤- سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، (١٤٣٠هـ = ٢٠٠٩م).

٥٥- سنن الدَّارقطني؛ تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م).

٥٦- السنن الكبرى، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن الخُسْرَوْجِردي البيهقي، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، (١٤٢٤هـ= ٢٠٠٣م).

٥٧- السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢١ هـ = ٢٠٠١م).

٥٨- سير أعلام النبلاء؛ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط، وآخرون، نشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، (١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م).

٥٩- السيرة النَّبويَّة؛ عبدالملك بن هشام المعافري، المشهور بـ(ابن هشام)، تحقيق: مصطفى السقا، وآخرون، نشر: شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ – ١٩٥٥م.

٦٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب؛ عبدالحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري، تحقيق: محمود بن عبدالقادر الأرناؤوط، تخريج: عبدالقادر الأرناؤوط، نشر دار ابن كثير – دمشق – بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

٦١- شرح العقيدة الطحاوية؛ صدر الدين محمد بن علاء الدين عليّ بن محمد ابن أبي العز الحنفي، الدمشقي ، تحقيق: أحمد شاكر، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد – السعودية، الطبعة: الأولى (١٤١٨هـ).

٦٢- شعب الإيمان؛ أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، إشراف: مختار أحمد النَّدْوي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض، بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، (١٤٢٣هـ = ٢٠٠٣م).

٦٣- الشِّفا بالتعريف بحقوق المُصطفى؛ عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، دار الفكر الطباعة والنشر والتوزيع، (١٤٠٩ هـ = ١٩٨٨م).

٦٤- الشيخ محمد بن عبدالوهاب، عقيدته السلفية ودعوته الإصلاحية، وثناء العلماء عليه؛ أحمد بن حجر بم محمد آل بوطامي، قدَّم له وصححه: عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، مطبعة الحكومة – مكة، (١٣٩٥هـ).

٦٥- الشيعة والمسجد الأقصى؛ لطارق أحمد حجازي. نشر لجنة الدفاع عن عقيدة أهل فلسطين.

٦٦- صحيح الجامع الصغير وزياداته؛ محمد ناصر الدين بن نوح بن نجاتي الألباني، نشر: المكتب الإسلامي – بيروت، (١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م).

٦٧- الصمت وآداب اللسان؛ لأبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، نشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ.

٦٨- الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة؛ لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، نشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

٦٩- طبقات الحنابلة، محمد بن محمد بن أبي يعلي، بدون تحقيق، دار المعرفة – بيروت، بدون طبعة، ولا تاريخ نشر.

٧٠- الطبقات الكبرى؛ لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد ، تحقيق: إحسان عباس، نشر دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.

٧١- عقيدة الشيخ محمد بن عبدالوهاب السلفية وأثرها في العالم الإسلامي؛ د. صالح بن عبدالله بن عبدالرحمن العبود، نشر: المجلس العلمي في الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (١٤٠٨هـ).

٧٢- عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة الكرام؛ عبدالمحسن بن حمد البدر، بدون ناشر وتاريخ طبعة.

٧٣- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية؛ لأبي الفَرَج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: خليل الميس نشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٣هـ).

٧٤- العلم؛ لأبي خيثمة زهير بن حرب النَّسائي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، نشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

٧٥- عنوان المجد في تاريخ نجد؛ عثمان بن عبدالله بن بشر النجدي، تحقيق: عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، نشر: دارة الملك عبدالعزيز – الرياض، الطبعة الرابعة، (١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م).

٧٦- فتاوى السُّبكي؛ لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبدالكافي السبكي، نشر: دار المعرفة – بيروت، بدون طبعة، ولا تاريخ نشر.

٧٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري؛ لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ترقيم: محمد فؤاد عبدالباقي، أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، نشر: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.

٧٨- فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور؛ محمد حياة السندي، تحقيق أ.د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، نشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الثالثة، (١٤١٩هـ).

٧٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل؛ لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة.

٨٠- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، عبدالحي بن عبدالكبير الكَتاني، نشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة الثانية، (١٩٨٢م).

٨١- القاموس المحيط؛ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، تحقيق: مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، إشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبع التاسعة، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).

٨٢- الكامل في ضعفاء الرجال؛ لأبي أحمد عبدالله بن عدي بن عبدالله بن محمد الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، نشر: دار الفكر – بيروت، (١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م).

٨٣- كتاب السُّنة، ومعه (ظلال الجنة في تخريج السنة)؛ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، الشهير بـ(ابن أبي عاصم)، تخريج: محمد ناصر الدِّين الألباني، نشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٠هـ=١٩٨٠م).

٨٤- لسان العرب؛ محمد بن مكرم بن منظور المصري، لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأنصاري الإفريقي، نشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ

٨٥- لسان الميزان؛ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، نشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – بيروت، الطبعة الثالثة (١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م).

٨٦- لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية؛ لأبي العون محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، نشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.

٨٧- المجتبى من السنن = السنن الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٨٨- مجموع الفتاوى، أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، نشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف – المدينة المنورة، بدون طبعة، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

٨٩- مجموع فتاوى ومقالات متنوعة؛ عبدالعزيز بن عبدالله بن باز، جمع وترتيب وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر، نشر: الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء –السعودية، بواسطة: دار أصداء المجتمع، ١٤٣٣هـ.

٩٠- المفاتيح في شرح المصابيح؛ مُظْهِرُ الدِّين الحُسين بن محمودِ بنِ الحسينِ الزَّيدَانيُّ، المشهور بـ(المُظْهِري)، تحقيق: لجنة مختصة مِن المُحققين، بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر – دمشق، الطَّبعة الأولى، ١٤٣٣هـ=٢٠١٠م.

٩١- محمد بن عبدالوهاب مصلح مظلوم ومُفترى عليه؛ مسعود النَّدْوي، ترجمة وتعليق: عبدالعليم البستوي، إشراف وتصحيح: د. محمد تقي الدين الهلالي، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة السعودية، بدون رقم طبعة، ١٤٢٠هـ.

٩٢- مختار الصحاح؛ محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، نشر: مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، بدون طبعة، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

٩٣- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

٩٤- مسند الإمام أحمد بن حنبل؛ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبدالله بن عبدالمحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٩٥- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد العتكي المعروف بالبزار ، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، آخرون، نشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٩٦- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ = صحيح مسلم؛ لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت:٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٩٧- مُسند الموطأ؛ عبدالرحمن بن عبدالله بن محمد الجوهري، د الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري، تحقيق: لطفي بن محمد الصغير، وطه بن علي بوسريح، نشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٩٨- مشارق الأنوار على صحاح الآثار؛ للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السَّبتي، نشر: المكتبة العتيقة، ودار التراث، بدون طبعة، ولا تاريخ نشر.

٩٩- مشاهير علماء نجد وغيرهم؛ عبدالرحمن بن عبداللطيف آل الشيخ، نشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

١٠٠- مصباح الظلام في الرد على من كَذَبَ على الشيخ الإمام ونسبه إلى تكفير أهل الإيمان والإسلام؛ عبداللطيف بن عبدالرحمن آل الشيخ، تحقيق د. عبدالعزيز بن عبدالله آل حمد، نشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – السعودية، الطبعة الأولى، (١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م).

١٠١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير؛ أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، عناية: يوسُف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – بيروت، الطبعة الثانية، (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).

١٠٢- المعجم الأوسط؛ لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، نشر دار الحرمين – القاهرة، (١٤١٥هـ).

١٠٣- مُعجم المناهي اللفظية؛ د. بكر بن عبدالله أبو زيد، نشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة الثالثة، (١٤١٧هـ).

١٠٤- معجم المؤلفين؛ عمر رضا كحالة، نشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٠٥- معجم مقاييس اللغة؛ أحمد بن فارس بن زكريا، الشهير بـ(ابن فارس)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، نشر: دار الفكر –بيروت، (١٣٩٩هـ = ١٩٧٩م).

١٠٦- مقالات الإسلاميين واختلاف المُصلين»؛ علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري، عُني بتصحيحه: هلموت ريتر، نشر دار فرانز شتايز – ألمانيا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٩م.

١٠٧- مقدمة ابن خلدون؛ عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، تحقيق: د. علي عبدالواحد وافي، نشر: مكتبة الأسرة – القاهرة، الطبعة الأولى، (٢٠٠٦م).

١٠٨- الملل والنحل؛ محمد بن عبدالكريم الشَّهْرَسْتَاني، نشر: مؤسسة الحلبي، بدون طبعة، ولا تاريخ نشر.

١٠٩- المنهج الأمثل في تحقيق المخطوطات؛ أ. د. حاتم بن صالح الضَّامن، مكتوب بخط يده.
١١٠- منهج الثقافة الإسلامية، ضمن سلسلة الأوف والضِّماد: (١)؛ مُحب الدِّين بن أبي الفتح بن عبدالقادر الخطيب، نشر: المكتبة السلفية — القاهرة.
١١١- الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة؛ إعداد الندوة العالمية للشباب الإسلامي، إشراف د. مانع بن حماد الجهني، نشر: دار الندوة العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، (١٤٢٠هـ).
١١٢- موقف أصحاب الأهواء والفرق من السنة النبوية ورواتها، جذورهم ووسائلهم وأهدافهم قديمًا وحديثًا؛ محمد بن مطر الزَّهراني، نشر: مكتبة الصديق للنشر والتوزيع — الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ.
١١٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال؛ لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، نشر: دار المعرفة — بيروت، الطبعة الأولى، (١٣٨٢هـ = ١٩٦٣م).
١١٤- نزهة رياض الإجازة المستطابة بذكر مناقب المشايخ أهل الرواية والإصابة؛ لأبي الزين عبدالخالق بن علي بن الزين المزجاجي، تحقيق: مصطفى عبدالكريم الخطيب، وعبدالله محمد الحبشي اليمني، نشر: دار الفكر — بيروت، الطبعة الأولى، (١٤١٨هـ = ١٩٩٧م).
١١٥- نفحات العنبر في تراجم أعيان وفضلاء اليمن في القرن الثاني عشر؛ إبراهيم بن عبدالله بن إسماعيل الصنعاني الحسيني، مؤسسة التاريخ العربي — بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م).
١١٦- النَّفَس اليماني والرُّوح الرُّوحاني في إجازة القضاة من بني الشوكاني؛ عبدالرحمن بن سليمان الأهدل، تحقيق: عبدالله بن محمد الحبشي، نشر: دار الصميعي- الرياض، الطبعة الأولى، (١٤٣٣هـ=٢٠١٢م).
١١٧- الوافي بالوفيات؛ صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، نشر: دار إحياء التراث — بيروت، عام النشر: (١٤٢٠هـ = ٢٠٠٠م).
١١٨- وسطية أهل السنة بين الفِرق؛ د. محمد باكريم محمد باعبدالله، دار الراية للنشر والتوزيع — الرياض، الطبعة الأولى، (١٤١٥هـ = ١٩٩٤م).

ثانيًا: كتب الشيعة:

١١٩- أصل الشيعة وأصولها؛ محمد الحُسين آل كاشف الغطاء، تحقيق: علاء آل جعفر، نشر: مؤسسة الإمام علي.

١٢٠- الأصول من الكافي أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي، صححه وعلق عليه: علي أكبر الغفاري، نشر دار الكتب الاسلامية مرتضى آخوندى تهران- بازار سلطاني- الطبعة الثالثة (١٣٨٨هـ).

١٢١- أعيان الشيعة؛ محسن الأمين، نشر: منشورات دار التعارف – بيروت، بدون طبعة، وتاريخ نشر.

١٢٢- الاقتصاد فيما يتعلق بالاعتقاد؛ محمد بن الحسن الطوسي، ناشر: منشورات مكتبة جامع چهلستون – طهران، سنة الطبع : ١٤٠٠هـ

١٢٣- أمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل؛ محمد بن الحسن الحُرّ العاملي، طبع النجف – العراق، عام ١٣٨٥هـ منشورات مطبعة الآداب.

١٢٤- الأنوار النعمانية؛ نعمة الله الجزائري، نشر: دار القارئ – دار الكوفة، الطبعة الأولى، (٢٠٠٨م).

١٢٥- أوائل المقالات؛ محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم، الشهير بـ(المفيد)، نشر: دار المفيد – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.

١٢٦- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الاطهار، محمد باقر المجلسي – مؤسسة الوفاء بيروت – لبنان – الطبعة الثانية المصححة ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

١٢٧- البرهان في تفسير القرآن؛ هاشم البحراني، حققه وعلق عليه: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، نشر: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

١٢٨- تفسير القرآن الكريم = تفسير شبر؛ عبد الله شبر، نشر: شركة مكتبة الألفين، الطبعة الأولى، (٢٠٠٦م)

١٢٩- تفسير نور الثقلين؛ عبد علي! بن جمعة العروسي الحويزي، تصحيح: هاشم الرسولي، نشر: انتشارات اسماعيليان، الطبعة الأولى، بدون تاريخ نشر .

١٣٠- تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة؛ محمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

١٣١- تقريب المعارف؛ أبو الصلاح تقيّ بن نجم الحلبي، تحقيق: فارس تبريزيان الحسون، نشر: فارس تبريزيان، ١٤١٧هـ.
١٣٢- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة؛ يوسف البحراني، حققه وعلق عليه: محمد تقي الايرواني، نشر: دار الأضواء-بيروت، الطبعة الثانية مصححة، ١٩٨٥م.
١٣٣- الذريعة إلى تصانيف الشيعة؛ آغا بزرگ الطهراني، نشر: منشورات دار الأضواء-بيروت، ١٤٠٣ هـ= ١٩٨٣ م.
١٣٤- رجال النجاشي؛ لأحمد بن علي بن أحمد بن العباس النجاشي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي - قم، ١٤١٨هـ.
١٣٥- روضة الواعظين؛ علي محمد بن الحسن بن علي الفَتَّال، نشر: منشورات الشريف الرضي- قم.
١٣٦- رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل؛ السيد علي بن محمد علي الطَّبطبائي، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث. قم. إيران.
١٣٧- طبقات أعلام الشيعة، آغا بزرك الطهراني، تحقيق: علي تقي فنروي، نشر دار الكتاب العربي، (١٣٩٠هـ= ١٩٧١م).
١٣٨- طرائف المقال في معرفة طبقات الرِّجال؛ علي أصغر بن محمد شفيع البروجردي، تحقيق: مهدي الرجائي؛ إشراف: محمود المرعشي، نشر: قم المقدسة، بدون تاريخ نشر.
١٣٩- عقائد الإمامية؛ محمد رضا المظفر، تقديم: الدكتور حامد حفني داود، نشر: انتشارات أنصاريان - قم- ايران.
١٤٠- فدك في التأريخ؛ محمد باقر الصدر، نشر: مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للإمام الصدر، مطبعة شريعة - قم - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
١٤١- الفهرست؛ أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي المعروف بابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، نشر: دار المعرفة بيروت-لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
١٤٢- كتاب الأربعين؛ محمد طاهر القمي الشيرازي، مكتبة روافد الثقافية.
١٤٣- كتاب الطهارة، آية الله! الخميني ، تحقيق ونشر: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني ، مطبعة مؤسسة العروج، ١٤٢١ هـ .

١٤٤- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد؛ الحسن بن يُوسف بن علي ابن المُطَّهر الحِلِّي ، نشر: منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت بدون تاريخ طبعة، ونشر!

١٤٥- كنز الفوائد؛ لأبي الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي الطرابلسي، حققه وعلَّق عليه: عبدالله نعمة، نشر: دار الأضواء - بيروت، دون رقم طبعة، ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م.

١٤٦- المحاسن النفيسة في أجوبة المسائل الخراسانية؛ حسين آل عصفور الدرازي البحراني، منشورات دار المشرق العربي، بيروت - البحرين - الكويت - الإمارات.

١٤٧- المحاسن؛ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي، تحقيق: مهدي الرجائي، نشر: المجمع العالمي لأهل البيت - إيران، بدون طبعة، ولا تاريخ نشر.

١٤٨- مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول؛ محمد بن باقر المجلسي، نشر: دار الكتب الإسلامية - طهران، ١٤٠٤هـ.

١٤٩- مسائل الإمامة ومقتطفات من الكتاب الأوسط للمقالات؛ الناشئ الأكبر، تحقيق: يوسف فان، ١٩٧١م، بيروت .

١٥٠- مطالع الأنوار في شرح شرائع الإسلام؛ محمد باقر بن محمد نقي الشفتي الأصفهاني، نشر: مركز إسناد شورى إسلامي- طهران.

١٥١- مناهج الأحكام (كتاب الصلاة)؛ الميرزا أبو القاسم القمي، نشر: مؤسسة النشر الإسلامي - الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ

١٥٢- منهاج البراعه في شرح نهج البلاعه؛ الميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي، تحقيق: سيد إبراهيم الميانجي، المطبعة الاسلامية - طهران، نشر: بنياد فرهنگ امام المهدي (عج)، الطبعة الرابعة، (١٣٨٦هـ).

١٥٣- الوجيز في الإمامة والولاية؛ أحمد حسين يعقوب، مكتبة روافد الثقافية.

ثالثًا: المخطوطات:

١٥٤- ثَبَت أسانيد وشيوخ محمد حياة السندي (نسخة ١)، مكتبة الملك عبدالعزيز العامة -الرياض.

١٥٥- ثبت أسانيد وشيوخ محمد حياة السندي (نسخة ٢)، مركز جمعة الماجد -دبي.

١٥٦- رد قُرة العين في البكاء على الحُسين؛ محمد حياة السندي، مخطوطات جامعة أم القرى.

١٥٧- رسالة في الرد على القائلين بوحدة الوجود؛ محمد حياة السندي، مجموع مخطوط بالمكتبة الوطنية بتونس.

١٥٨- رسالة في فضائل معاوية؛ محمد حياة السندي، مخطوطات جامعة أم القرى.

رابعًا: المواقع الالكترونية:

١٥٩- التعليق على رسالة فتح الغفور في وضع الأيدي على الصدور؛ صالح بن عبدالله العصيمي، شريط مسموع، (http://islamhouse.com/ar/audios/442675/).

١٦٠- الدولة الصفوية في إيران.. التاريخ والمنهاج؛ -مقالة-؛ د. محمد أمحزون، موقع قصة الإسلام، (http://islamstory.com/ar/).

١٦١- سطور من حياة محدِّث المدينة الإمام محمد حياة السِّندي؛ أ. د. عبدالغفور بن عبدالقيوم السِّندي، كتاب مصوَّر، (http://uqu.edu.sa/page/ar/176069).

١٦٢- الشّيخ محمّد حياة السِّنْدِي المدنيّ بين مذهبِ السُّنَّة وتأْثِيرِ النَّشْأَة -مقالة-؛ سمير سمراد، شبكة مصابيح العلم، (http://www.ilmmasabih.com/)

١٦٣- كتب قيِّمة.. إسلاميَّة بيِّنة (٥)-مقالة-؛ محمد خير رمضان يوسف، شبكة الألوكة، (http://www.alukah.net/culture/0/969/)

١٦٤- مركز الأبحاث العقائدية (شيعي)، (http://www.aqaed.com/faq/112 /)

١٦٥- موجز ترجمة الإمام أبي الحسن السندي الكبير»، أ. د. عبدالغفور بن عبدالقيوم السِّندي، كتاب مصوَّر، (http://uqu.edu.sa/page/ar/176069).

١٦٦- موسوعة الفِرق المُنتسبة للإسلام؛ إعداد مجموعة من الباحثين، بإشراف علوي بن عبدالقادر السقاف، نشر: موقع الدرر السنية على الشبكة العنكبوتية، (http://www.dorar.net/)

١٦٧- موقع جعفر العاملي (شيعي)، (http://www.al-ameli.com/edara/index.php)

١٦٨- موقع محمد ناصر الدين الألباني، (http://www.alalbany.net/5355).

خامسًا: مراسلات:

١٦٩- مراسلة مع الشيخ حسن بن داود بوقليل -الجزائر، بتاريخ١٢/٩/١٤٣٦هـ وفق: ٢٩/٦/٢٠١٥م.

١٧٠- مراسلة مع الشيخ هاني بن سالم الحارثي -الرياض، بتاريخ٢٢/٤/١٤٣٦هـ وفق: ١١/٢/٢٠١٥م.



فهرس الموضوعات

الفصل الثالث

دراسة الكتاب

القسمُ الثَّاني: النصُّ مُحقَّقًا

الخاتمة

الفهارس

تمّت بحمد الله



ملخص

تناول البحث تحقيق ودراسة لمخطوطٍ مِن الأهمية بمكان: «ركضة في ظهر الرَّفضة»؛ للإمام محمد حياة السِّندي المُتوفي سنة (١١٦٣هـ)، وهو مَعَ شُهْرَةِ مُصنِّفه إلا أنه لم يَسْبِقْ تحقيقُهُ تحقيقًا علميًّا!.

وتكمن أهميته في موضوعه المُتعلق بالرد على فرقة الرافضة، وبيان قبائحها في العقائد والأحكام والعبادات. واشتمل البحث على: تمهيدٍ، وقسمينِ، وخاتمةٍ.

* أما التمهيدُ؛ ففيه: أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث، ومنهج التحقيق.

* **والقسمُ الأوَّل: الدِّراسة. وفيه ثلاثةُ فُصول:**

الفصلُ الأوَّل: (**نشأةُ الافتراقِ في الأُمة، والتعريفُ بأهلِ السُّنَّةِ، ثم الشِّيعةِ**)، **وهو مِن صنع الباحث، وفيه سبعة مباحث:**

أولها عن أثرِ نبوةِ محمدٍ ﷺ وما جاءَ به مِن الهُدى، ثم نشأةِ الافتراقِ وأسبابِه. ثم التعريفِ بأهلِ السُّنة والجماعة ومنهجِهم في تقرير العقيدةِ الإسلامية. ثمَّ نشأةِ الشيعة، وفرقِها، وأبرزِ عقائدهم. وختامًا موقف أهل السُّنة مِن الرافضة.

والفصل الثاني: في ترجمةِ المُصنِّف: ويشتملُ على أحدَ عشرَ مبحثًا بعدَ التمهيد:

وفيه ترجمةٌ مُفصلة للمصنف؛ اسمه، ونسبه ومولده، ونشأته العلمية، وتدريسه في المسجد النبوي، وتلاميذه. ثمَّ نبذِه للتقليد، واهتمامِه بالعقيدة. وكذا مصنفاتِه. ومكانتِه، وثناءِ العلماءِ عليه. وانتهاءً بوفاته.

والفصلُ الثالث: في دراسة المخطوط:

ويشتملُ على خمسةِ مباحث: تحقيقُ عُنوانه، وإثباتُ نسبته لمؤلفه. ومنهجُ المُؤلِّف في كتابه. والأحداث التاريخية وتأثيرُها في كتابه، ثمَّ: نُسخُ المخطوطات، وصورُها.

أمَّا القسمُ الثَّاني: تحقيقُ نصِّ المخطوط والتعليقُ عليه:

والذي جاء في عرض جملةً مِن عقائد الرافضة الفاسدة؛ كدعواهم نقص القُرآن، وارتدادِ الصحابة، وسبِهم عائشة، والعصمة، وغيرِ ذلك، ومسائِلهم الفقهية الكاسدة؛ كالمتعة، ووطيء الجارية، والجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها، وزيادتِهم في الأذان، ورد المُصنف عليها.

وخَلُصت الدِّراسة إلى مجموعة مِن النتائج والتوصيات؛ أبرزها:

١. التَّمسُّك بالوحيين، وفهم نصوصهما على طريقة الصَّحابة هو العاصم مِن الفِتن.

٢. التَّشيع بمعناه الأوَّل اقتصر على بعض الأصول، منها: تفضيل عليٍّ على أبي بكر وعُمر رضي الله عنهما، أمَّا معناه اليوم؛ فهو الطَّعن في الصحابة، وتكفيرهم، والوقوع في أعراض أمهات المؤمنين، والقول بتحريف القرآن، وغير ذلك.

٣. إنَّ الرافضة مِن أشدِّ الفِرق عداءً للسُّنَّة وأهلها، ومِن أكثر الفِرق التي سجَّل التاريخ خياناتها للإسلام والمُسلمين عبر القُرون؛ مُنشؤها ابن سبإٍ اليهودي، وعقيدتها مزيجٌ مِن عقائد المِلل والنِّحل؛ (اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، والصابئة، والقدريَّة، وغيرها).

٤. كشفت الدِّراسة عن حياة عالم فذٍّ مِن كبار عُلماء الإسلام في القرن الثاني عشر.

وخُتمت الأطروحة بالتوصيات. ثم: الملاحقُ.

ABSTRACT

The research presented a study and investigation of an important manuscript which is a: (kick in the back of Shiites); the Imam Muhammad Hayat Sindi deceased year (1163 AH), Inspite of the fame of its author, the manuscript hadn't any scientific investigation .the importance lies in the theme responded to rejecting the beliefs of Shiites and a statement of their scandls in beliefs, judgments and worshippings. The re search included: an introduction, two parts and a conclusion.

In the introduction we find; the importance of the subject, the reason of chosing it, the plan of the research and the methodology of the research .

The first section: it included the study In three chapters.

Chapter I: (the emergence of separation in the nation, the definition of Ahalalsonna , then the Shiites), made by the researcher, and in it there is seven topics,

The first is the impact of the prophethood of Mohammed (pbuh) and Alhuda he brought with him,the emergence of separation and its causes. Then a defination of Ahalalsonna and their correct beliefs,then the emergence of Shiites their parties their most prominent beliefs, Finally, the position of the Sunna from the Shiites.

The seecond chapter (a background of the auther): It includes eleven topics after the introduction: and the detailed background of the author, his name,his birth and attribution, the scientific growing, his teaching at the Prophet's Mosque, his students. How he rejected to imitate, his great interest in faith,. His prestige, scientists praise on him. And his death .

The third chapter in the study of the manuscript It includes five sections: the investigation of its title, attributing the book to its author, the methodology of the author in his book, the historical events and their impact on his book, and then, copping the manuscripts and their images .

The second section: the investigation of the manuscript text an presenting a comment on it .

•It presented some of the corrupted beliefs such as their claim that there is a lack in our Koran, that some of our prophets companions had recoiled , defaming Aisha, the infallibility, ,some of their corrupted Fiqihh issues;such as almotah, intercoursing the little girl, marring a woman and her aunt together , increasing words to the legal Azan and how the author demolished them .

The study results and recommendations .

1. Adhering to the two revelations and understanding their texts in the same way of our prophets companions is the main protection of seditions ..

2 .Shiism first was limited to certain assets, including: preference Ali to Abu Bakr and Umar, but its meaning today is defaming our prophets companions,

3. Shiites are the most hostile to Alsonna and Ahalalsonna and the history recorded that they betrayed the Islam and muslims through centuries.Its founder is the Jewish Ibn spa, their is a mix of doctrines such as.Khianadtha, Judaism, Christianity, and Parsee, the Sabians, fatalism, and others

Islam

4.The study revealed about the life of an extraordinary scholar of in the twelfth century. In conclusion, the thesis is concluded with recommendations and suppliments.